

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي
والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية
دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري

تحت إشراف:

أ.د. صالح صالح

من إعداد الباحث:

وليد لعاب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عماري عمار	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيساً
أ.د. صالح صالح	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
أ.د. روابح عبد الباقي	أستاذ	جامعة قسنطينة 2	عضواً مناقشاً
د. رضوان سليم	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 1	عضواً مناقشاً
د. بن مسعود عطا الله	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً
د. بن عامر نبيل	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 1	عضواً مناقشاً
د. ساري نصر الدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 1	عضواً مدعواً

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة سطيف 1

نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث، التأهيل الجامعي،
البحث العلمي والتكوين العالي فيها بعد التدرج

محضر مناقشة رسالة دكتوراه علوم

اللقب والاسم: لعاب وليد

تاريخ الميلاد: 14-05-1985 ب: سطيف ولاية: سطيف

الكلية / المعهد: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية الفرع: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

التخصص: علوم اقتصادية

رقم مقرر المناقشة: 2018/2/04 تاريخ مقرر المناقشة: 2018/01/02

ناقش (ت) علنيا رسالة دكتوراه علوم

عنوان المذكرة:

دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية. دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري

بتاريخ: 2018/01/27 وعلى الساعة: 09:30 أمام لجنة المناقشة المتكونة من:

اللقب	الاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة	التوقيع
عماري	عمار	أستاذ	جامعة سطيف-1	رئيسا	
صالح	صالح	أستاذ	جامعة سطيف-1	مشرفا ومقررا	
روايح	عبد الباقي	أستاذ	جامعة قسنطينة-2	عضوا مناقشنا	
رضوان	سليم	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1	عضوا مناقشنا	
بن مسعود	عطا الله	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الجلفة	عضوا مناقشنا	
بن عامر	نبيل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1	عضوا مناقشنا	
ساري	نصر الدين	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة سطيف-1	عضو مدعو	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is oriented vertically, reading from right to left. Each letter is intricately connected to the next. Five long, straight vertical arrows point upwards from the top of the page, indicating the primary direction of the main vertical strokes. Small numbers (1, 2, 3) and arrows are placed at various points to show the specific sequence and direction of the pen strokes used to form each character. The overall composition is clean and emphasizes the geometric and rhythmic elements of the script.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيْتِنَا مِن رَّبِّي وَرَزَقْنِي مِنهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الآية ﴿٨٨﴾ من سورة هود

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً الذي وفقني لإتمام هذا البحث.

أتوجه بوافر الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور المحترم "صالح صالح" الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة وبذل مجهوداً كبيراً في سبيل توجيهي وإرشادي بنصائحه القيمة، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير والثناء إلى السادة الأساتذة والدكاترة المحترمين الذي قبلوا مناقشة هذه الأطروحة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بتحية خاصة إلى الأستاذ المهندس رشيد خوضري الذي ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة في شقها المعلوماتي فله مني كل التحية والتقدير.

أتقدم بأسمى تشكراتي وعرفاني وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الباحث

الإهداء

إلى الوالدين الكريمن أطال الله في عمرهما.

إلى الزوجة الكريمة.

إلى إبني " محمد أصيل " وإبنتي " خديجة "

إلى جميع الأهل والإخوة والأخوات

إلى كل طالب علم يسعى إلى تقديم الأفضل

أهدي هذا البحث المتواضع.

الباحث

المقدمة

يحظى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بأهمية بالغة في ظل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي على الرغم من تضارب القناعات والإيديولوجيات الاقتصادية لصانعي السياسة الاقتصادية حول موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد، فإذا كان جون كينيث غال بريث يعترف بإنجازات السوق إلا أنه يصنف تطورها ونضوجها في إطار عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يُحتم على الدولة ضرورة تدخلها من خلال السياسات الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية، فإن فريدمان يرى أن اقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية المرجوة، وأمام هذا السجال بين أنصار هذه المدرسة وتلك، وفي ظل الظروف الاقتصادية والأزمات التي ميزت اقتصادات العالم في الآونة الأخيرة، أدرك صنّاع القرار الاقتصادي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الأهمية بمكان بغية تحقيق أهداف معينة.

ولعل الحديث عن الدور الاقتصادي للدولة يقود إلى الحديث عن الأدوات الواجب امتلاكها لتحقيق هذا الدور والمتمثلة في أدوات السياسات الاقتصادية، فتطور نظرية السياسة الاقتصادية كان مع ظهور نظرية التوقعات الرشيدة بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي تمارسه هذه السياسة المطبقة من طرف صانعي السياسة الاقتصادية على مختلف القطاعات من خلال تطبيق قاعدة الاختيار الأمثل، كما أن نظرية السياسة الاقتصادية الحديثة تقوم على أساس مقارنة أدوات/أهداف، وذلك من خلال تحقيق أهداف محددة للسياسة الاقتصادية باستخدام أدوات معينة بمعنى أنه يجب أن يكون عدد أهداف السياسة الاقتصادية بعدد الأدوات المتوفرة.

يتضح من خلال ما سبق أن نظرية السياسة الاقتصادية تنقسم إلى محورين أساسين؛ المحور الأول هو الأدوات الواجب امتلاكها، والمحور الثاني هو الأهداف التي يسعى صانعو السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

إن الحديث عن أدوات السياسة الاقتصادية يقود إلى الحديث عن السياسة المالية بشقيها؛ سياسة الإنفاق الحكومي، والسياسة الضريبية والسياسة النقدية التي تأخذ بعين الاعتبار سياسة الصرف الأجنبي بالإضافة إلى السياسة التجارية، ويسعى صانعو السياسات الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تنقسم إلى أهداف الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة فيما يعرف بمربع كالدور الذي تتكون زواياه الأربعة من معدل النمو الاقتصادي؛ رفع مستوى التشغيل، تخفيض معدل التضخم، تحقيق التوازن الخارجي، حيث أن تحقيق الأهداف الأربعة تكتنفها مجموعة من الصعوبات بسبب التناقض الموجود بين النمو والتشغيل من جهة والتضخم والتوازن الخارجي من جهة أخرى، وهو ما يطرح ضرورة التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية لتوسيع مساحة مربع كالدور، بالإضافة إلى أن هذه السياسات تؤثر أيضا على الهيكل الاقتصادي.

وإذا كانت نظرية السياسات الاقتصادية التي طُورت في اقتصادات متقدمة لها ميزات خاصة، كان لا بد من إدخال تغيرات عليها لتناسب مع معطيات الاقتصاديات النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة فالسمة المميزة للاقتصاد الجزائري هي الاعتماد على موارد النفط في تسطير السياسات الاقتصادية، حيث أن تطور أسعار النفط يسهم بشكل كبير في تغيير معالم السياسات الاقتصادية المتبعة، كما أن غالبية الاقتصاديات النفطية تتميز بأنها اقتصاديات ذات هيكل إنتاجي غير متوازن، لذلك وجب دراسة الآثار التي تمارسها هذه السياسات على الاستقرار الاقتصادي من جهة بغية تقييم هذه السياسات وتصحيح النقائص من أجل تعظيم مساحة مربع كالدور، ومن جهة أخرى دراسة الأثر الذي تمارسه أيضاً على التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك محاولة للخروج من التبعية للموارد النفطية وبناء هيكل إنتاجي متوازن.

وبغية تقييم السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري هناك عدة نماذج مستخدمة في هذا المجال، لعل أهمها نموذج التوازن التطبيقي العام الذي يعتمد على تقدير العلاقة السببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية وأهدافها المنشودة، ويحاول هذا النموذج معرفة تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الأهداف، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى التي تؤثر على هذه الأهداف، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى إلى اقتراح سياسات اقتصادية كلية بهدف احتواء الطلب الإجمالي وتصحيح الأسعار النسبية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى يحاول هذه الدراسة معالجة جوانب الضعف الهيكلي التي يعاني منه الاقتصاد الجزائري عن طريق زيادة إجمالي العرض من خلال دعم التوازن الهيكلي وزيادة استخدام الطاقة الكامنة للاقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث

انطلاقاً مما سبق ذكره تتضح أهمية السياسات الاقتصادية الكلية كأداة تسهم في تصحيح الاختلال والمساهمة في تنشيط الطاقة الكامنة للاقتصاد، خاصة في الاقتصاديات النفطية التي تعرف تبعية كبيرة لصادرات النفط التي تعتبر متغير خارجي غير متحكم فيه، وهذا ما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة عدم الاستقرار في أسعار النفط كما تسعى هذه الدراسة إلى حل إشكالية العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الهيكلي وكيفية الزيادة في استغلال الطاقة الكامنة للاقتصاد باستخدام سياسات اقتصادية مثلى.

وتسعى الدراسة في مرحلة ثانية إلى تحليل نظرية الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية الكلية في إطار النماذج المختلفة للتوازن الاقتصادي بعد دراسة الجانب النظري للسياسات الاقتصادية، وذلك بغية تحليل فعالية السياسات الاقتصادية الكلية مجتمعة على الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.

وتقوم الدراسة في مرحلة ثالثة بإسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل طبيعة الاختلال الاقتصادي ومصدره ودرجة خطورته، مع تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة وذلك بوضع سيناريو أساسي للاقتصاد الجزائري خلال المرحلة القادمة وعلى مستوى جميع القطاعات، ثم تقوم الدراسة باقتراح سيناريوهات لسياسات اقتصادية كلية مثلى، مع توضيح أهم المراحل لتطبيق هذه السيناريوهات مستخدمةً في ذلك نموذج التوازن التطبيقي العام، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤل التالي:

"كيف يمكن تقييم دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية بصفة عامة وفي الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من خلال نموذج التوازن التطبيقي العام؟"

إن الإجابة على هذه الإشكالية تقود إلى طرح تساؤلات فرعية مكتملة تسهم في استيفاء جميع جوانب الموضوع:

- ماهي أسباب اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية؟
- هل يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة من تجارب الاقتصاديات النفطية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الهيكلي؟
- ماهي طبيعة ومصدر اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري، وكيف يؤثر على مؤشرات التوازن الهيكلي؟
- ماهي طبيعة ومصدر الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وكيف يؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟
- كيف تساهم السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الاقتصاد الجزائري في تحقيق الآثار المرجوة منها على كل من الاستقرار الاقتصادي والتوازن الهيكلي؟
- ماهي سيناريوهات السياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن اقتراحها لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من إشكالية الدراسة المطروحة لا بد من طرح عدد من الفروض العلمية التي تسمح بالوصول إلى الهدف من وراء هذه الأطروحة، بالإضافة إلى تحديد المعلومات والبيانات المطلوبة المنبثقة من الملاحظة الأولية لموضوع

الدراسة والعوامل المرتبطة بها مما يسمح باختبارها بشكل يقود بالضرورة إلى الإجابة عن إشكالية هذه الدراسة، ولعل أهم فرضية يمكن أن تُطرح في هذا المجال كإجابة مؤقتة على الإشكالية الرئيسية ما يلي:

لم تسهم السياسات الاقتصادية الكلية المسطرة من طرف الاقتصاديات النفطية بصفة عامة وفي الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة في معالجة اختلال التوازن الهيكلي، في حين أنها استطاعت أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادي لارتباطه بتطورات أسعار النفط.

إضافةً إلى الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- يعتبر اعتماد نموذج التنمية النفطية من بين أحد أسباب اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية.
- يمكن تطبيق تجارب بعض الاقتصاديات النفطية على الاقتصاد الجزائري في مجال صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بسبب التشابه في كونها تعتمد على الإيرادات النفطية في تحديد التوجه التنموي.
- الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري هو مشكلة هيكلية ناتجة عن اعتماد الاقتصاد على موارد قطاع النفط دون بقية القطاعات.
- ارتبط الاستقرار الاقتصادي الذي حققته الجزائر بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وليس بفعالية السياسات الاقتصادية.
- لم تسهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد الجزائري من تحقيق آثار إيجابية على مستوى التوازن الهيكلي بشكل يسمح بالخروج من تبعية الاقتصاد للموارد النفطية.
- يمكن اقتراحات سياسات اقتصادية لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي من خلال اختيار الأدوات الأكثر فعالية في الاقتصاد الجزائري مستخدمين في ذلك نموذج التوازن التطبيقي العام.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحليل انتقال أثر السياسات الاقتصادية الكلية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل انتقال أثر هذه السياسات على الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري؛
- تحليل تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر تبعاً للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال؛

- تحديد العوامل التي تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاديات النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية؛
- تحليل التطورات التي عرفتها متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال مختلف المراحل وربطها بالظروف الاقتصادية لكل مرحلة؛
- الإحاطة بالجانب النظري لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي والجانب النظري لنظرية السياسات الاقتصادية الحديثة؛
- تحليل وجهة نظر مختلف نماذج التوازن الاقتصادي في المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية الكلية؛
- تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد الجزائري وآثارها الظرفية والهيكلية واقتراح مزيج أمثل مستفيدين في ذلك من تجارب الاقتصاديات النفطية التي لديها نفس خصائص الاقتصاد الجزائري، انطلاقاً من تقييم طبيعة اختلال التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري مع تحليل مصدره ودرجته خطورته؛
- تسطير حزمة سياسات اقتصادية كلية لتصحيح الاختلال بين إجمالي الطلب المحلي وإجمالي العرض المحلي والذي يظهر بصورة نمطية في مشكلات ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحديد الأهداف التي تسعى هذه الحزمة إلى تحقيقها ثم في مرحلة ثانية حصر الأدوات المستخدمة في تنفيذ الحزمة مع تحديد القيود المفروضة والتي تحول دون تطبيق هذه السياسات.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من مجموعة من النقاط أهمها:

- استمرار الاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري مما يحتم علينا مواصلة البحث لإيجاد حلول لهذه المعضلة من خلال استخدام أدوات حديثة وكمية ممتثلة في نموذج التوازن التطبيقي العام تسمح باقتراح الحلول.
- تقييم السياسات الاقتصادية التي طبقتها الاقتصاديات النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.
- استخدم البحث المنطق الرياضي وتجاوز التحليل الوصفي للسياسات الاقتصادية، وذلك من خلال اقتراح نموذج يسمح بتقييم واقتراح سياسات اقتصادية كلية تسمح بمعالجة الاختلال الهيكلي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري سعياً منا لتدعيم التحليل الوصفي للسياسات الاقتصادية.
- تكمن أهمية الدراسة في ضرورة معالجة إشكالية التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية من جهة والأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها من جهة أخرى، مع إبراز آلية الانتقال بين أدوات/ أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك في إطار نموذج موحد يأخذ بعين الاعتبار جميع هذه المتغيرات.

أدوات البحث

يستخدم هذا البحث نموذج التوازن التطبيقي العام بغرض تقييم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري وتقديم اقتراحات لسياسات اقتصادية مثلى تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الهيكلي، حيث يسمح هذا النموذج بإعطاء مقارنة تحليلية لأدوات السياسة الاقتصادية كمتغيرات خارجية مستقلة، وكيفية تأثير هذه الأدوات على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومتغيرات التوازن الهيكلي.

إن مفهوم التوازن العام يشير إلى المقارنة التحليلية التي تسمح بإعطاء صورة إجمالية للاقتصاد ككل (القطاع الصناعي، قطاع العائلات، المستثمرون، القطاع الحكومي، القطاع الخارجي) ويسمح هذا النموذج بتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على أي متغير من المتغيرات الاقتصادية، وتعتبر مصفوفة الحسابات الاجتماعية المصدر الأساسي لجميع هذه المعلومات، والتي تعبر عن التوازن العام للاقتصاد.

منهج البحث ومصادر الإحصائيات

تقوم هذه الدراسة على تحليل السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية من خلال تحديد العوامل المحددة لتوجه السياسات الاقتصادية والأثر الذي تمارسه، بالإضافة إلى تقييم هذه السياسات والتنبؤ بالأثر الذي تمارسه مستقبلاً، لذلك فإن هذه الدراسة ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسة الوصفية التحليلية لمتغيرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتبر متغيرات خارجية متحكم فيها ومتغيرات التوازن الاقتصادي والتوازن الهيكلي التي تعتبر متغيرات تابعة.

وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى التنبؤ بالأثر الذي تمارسه السياسات الاقتصادية الكلية مستقبلاً مع تقديم اقتراحات حول المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية، فإنها ستقوم باستخدام أدوات القياس الكمي الرياضي والمتمثلة في نموذج التوازن التطبيقي العام الذي يعتبر أحد أهم الأدوات الرياضية المستخدمة في تقييم السياسات الاقتصادية الكلية والذي يأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات المستقلة والتابعة.

وستعتمد الدراسة على عدة مصادر للبيانات وذلك للوصول إلى إحصائيات أكثر دقة، والمتمثلة أساساً في تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الدوريات التي يصدرها، والمتمثلة في عرض الحسابات الاقتصادية خلال الفترة 1963-2015 بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية، كما ستعتمد الدراسة على التقارير التي تصدر من الصندوق النقدي الدولي باللغة الإنجليزية (IMF Country Report) وعلى

قاعدة بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية في العالم (World Development Indicators)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC، كما ستعتمد الدراسة على برنامج "GAMS win32 24.8.3" الذي يعتبر أحد البرامج المستخدمة لتطبيقات نماذج التوازن التطبيقي العام حيث سيتم استخدامه في هذه الأطروحة للقيام بعملية المحاكاة واقتراح السياسات الاقتصادية.

الدراسات السابقة

لقد تناولت عدة دراسات سابقة موضوع السياسات الاقتصادية من حيث تطورها والعوامل التي تحكمها، إلا أنه هناك ندرة في الدراسات التي تناولت إمكانية تشكيل مزيج أمثل للسياسات الاقتصادية يسمح بتحقيق الاستقرار والتوازن الهيكلي، أخذاً بعين الاعتبار الخصائص المشتركة للاقتصاديات النفطية مع إمكانية الاستفادة من تجارب البعض منها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري.

1. أطروحة دكتوراه (بن عابد 2016) بعنوان (فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة -

مقاربة قياسية لحالة الجزائر)

سعت هذه الأطروحة إلى دراسة الأثر الذي تمارسه السياستين المالية والنقدية على توازنات المربع الاقتصادي السحري في شقه الداخلي، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن الداخلي في الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى تقدير مقدار مساهمة كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على التضخم والبطالة مستخدمة في ذلك نموذج قياسي امتد خلال الفترة 1980-2013.

2. أطروحة دكتوراه (كروش 2015) بعنوان (البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع

السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري-)

سعت هذه الدراسة إلى إجراء تشخيص للاقتصاد الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال، من خلال تقييم فعالية السياسات الاقتصادية عن طريق بناء نموذج خطي لتحديد القيم المثلى لمتغيرات الاقتصاد الكلي من خلال التفاعل بين نموذج المدخلات والمخرجات الذي يوفر البيانات والمعلومات مع البرمجة الخطية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق مثل هذا النموذج كوسيلة لترشيد القرار وقدرته على محاكاة وتوجيه التغيرات في السياسات الاقتصادية وتقييم آثار هذه التغيرات على متغيرات الاقتصاد الكلي.

3. أطروحة (بلقلة 2015) بعنوان (سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر).

قامت هذه الدراسة بمحاولة إبراز السياسات والآليات التي من شأنها أن تسمح بالحد من الآثار الاقتصادية السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وتوصلت الدراسة إلى أن النفط لا يزال يلعب الدور الأساسي في هذه الاقتصاديات رغم تسارع خطة التنويع الاقتصادي، كما أن القطاعات غير النفطية التي تعتبر الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج قطاع النفط مرتبطة بشكل كبير بالقطاع النفطي، وبالتالي لا يزال أمام هذه الاقتصاديات العديد من التحديات للتخلص من التبعية المفرطة للقطاع النفطي.

4. أطروحة (رضوان 2010) بعنوان (السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر).

هدفت هذه الأطروحة إلى تتبع وتقييم تطور السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الستينات من خلال عرض التجربة الجزائرية في التصنيع مع التعرض إلى الأسباب الحقيقية التي وقفت وراء فشل النموذج الجزائري في التنمية، الأمر الذي عجل بظهور عهد جديد في السياسة الاقتصادية، حيث قامت الأطروحة بتحليل الإطار العام للسياسة الجديدة المرتكزة على الإنفاق الحكومي، وتوصلت الأطروحة إلى أن الجزائر عرفت تحسناً في المؤشرات الكلية غير أن هذا التحسن لم ينعكس على رفاهية السكان بالإضافة إلى استمرار ارتباط النمو الاقتصادي بقطاع النفط.

5. أطروحة دكتوراه (منصوري 2006) بعنوان: (السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح-).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل رد فعل الاقتصاديات الريعية أمام تدهور كبير في شروط التبادل الدولي وأهم السياسات النقدية والجبائية لتحسين رد فعل هذه الاقتصاديات بغرض استرجاع التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للريع النفطي، من خلال تحويله إلى أصول إنتاجية بديلة، يمكنها أن تدر دخلاً دائماً، يدوم حتى بعد استنفاد الريع، ويحقق الإنصاف للأجيال القادمة، وذلك عن طريق سياسة اقتصادية مثلى، إلا أن هذه الدراسة لم تبين كيفية صياغة هذه السياسة.

6. أطروحة دكتوراه (بلوناس 2005) بعنوان: (الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة)

سعت هذه الدراسة إلى تحليل إستراتيجية التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال مختلف المراحل التي مر بها والوقوف على حقيقة برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، من خلال ما حققته من نتائج على أهداف السياسة الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن النموذج التنموي المتبع في الجزائر حقق بعض الأهداف الاقتصادية، إلا أن هذه الأهداف كانت كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الأمر الذي يفرض ضرورة الإدارة الجيدة لعائدات النفط بمنظور بعيد المدى، بغرض تخفيض تعرض الجزائر لتقلب أسعار النفط.

7. أطروحة دكتوراه (Ammarouche 2004) بعنوان (Libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie Essai sur les limites d'un système d'économie à base de rente.)

سعت هذه الدراسة إلى تحليل وانتقاد النظام الاقتصادي القائم على الربح، من خلال دراسة وتحليل إستراتيجية التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الثمانينيات، والإصلاحات المطبقة خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات، وتوصلت الدراسة إلى أن التحرير الاقتصادي هو السبيل الأمثل لمعالجة لا فعالية الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

8. أطروحة دكتوراه (kauzi 2003) بعنوان: (Forecast and the Impact of macroeconomic policies. (Computable general equilibrium study for Papua New Guinea.)

قامت هذه الدراسة بتحليل انتقال السياسات الاقتصادية الكلية وكيفية تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي والمستوى الصناعي في غينيا الجديدة، واستخدمت هذه الدراسة نموذج التوازن التطبيقي العام كأداة لتحليل السياسات الاقتصادية، حيث قامت الدراسة بتحديد مختلف السيناريوهات المشككة من التغيرات في كل من الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية أخذاً بعين الاعتبار التغيرات في أسعار الصرف، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق يمكنها زيادة نمو الاستثمار، إلا أنها تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وأثر مزاحمة دولية في جانب الصادرات، كما أن سياسة نقدية انكماشية يمكنها أن تخفض من معدلات التضخم إلا أنها تؤدي إلى أثر مزاحمة كبير للاستثمار، وهنا تظهر أهمية وجود تنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية.

9. أطروحة دكتوراه (Youcef Benabdallah 1999) بعنوان: (Economie rentière et surendettement. Spécificités de l'Algérien disease)

سعت الأطروحة إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى تراكم المديونية في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات السبعينات والثمانينيات من خلال الرجوع إلى ما أُصطلح بتسميته المرض الجزائري، وارتباط الجزائر بإيرادات النفط، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعقيم إيرادات النفط والبحث عن البدائل الاعتيادية في ميزانية الدولة، بالإضافة إلى إنشاء قنوات بين الادخار الخاص والاستثمار الضروري لعملية التنمية.

انطلاقاً مما سبق ذكره من دراسات سابقة فإن ما يميز هذه الأطروحة، هو أنها ستستخدم نموذج التوازن التطبيقي العام في البحث عن المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية التي تسمح بمعالجة اختلال التوازن الهيكلي من خلال زيادة القيم المضافة للقطاعات خارج قطاع النفط خاصة الزراعة والصناعة، مع ضرورة الحفاظ على التوازنات الأخرى في الاقتصاد، ومع تحديد هدف يتمثل في تعظيم دالة الإنتاج كما سنرى في الدراسة التطبيقية، مستفيدين في ذلك من تجارب بعض الاقتصاديات النفطية التي نجحت في الخروج من التبعية للقطاع النفطي، وسيتم استخدام البرنامج الحاسوبي GAMS الذي يُعد من البرامج المتخصصة لدراسة التوازنات الاقتصادية الكلية ومحاكاة السياسات الاقتصادية.

خطة البحث

سيتم تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول، سيُخصص الفصل الأول إلى دراسة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية، والذي سيُقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، يعالج المبحث الأول الإطار النظري للهيكلي الاقتصادي والتوازن الهيكلي من خلال دراسة مفهوم الهيكل الاقتصادي ومؤشرات اختلال التوازن الهيكلي، أما المبحث الثاني فسيُخصص لدراسة التنمية النفطية في الاقتصاديات النفطية من خلال دراسة مفهوم التنمية النفطية خاصة خلال الصدمات النفطية التي تعرضت لها هذه الاقتصاديات، أما المبحث الثالث فسيُخصص لدراسة الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات النفطية من خلال دراسة الإطار النظري للمرض الهولندي، ودراسة تجارب دولية لمعالجته.

وبما أن الهدف من هذه الأطروحة هو استخدام السياسات الاقتصادية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي فسيُخصص الفصل الثاني لدراسة السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية، سيُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يعالج المقاربات النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية

حيث سيتم دراسة الإطار النظري للسياسات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية ونظرية الاختيار، أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية في إطار النماذج الاقتصادية الكلية المختلفة، أما المبحث الثالث فسيُخصّص لدراسة السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية وأهم خصائصها.

أما الفصل الثالث المعنون بالسياسات الاقتصادية وتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري، فسيكون عبارة عن تأصيل علمي لأسباب ما أُصطلح بتسميته المرض الجزائري، حيث سيُقسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يُخصّص المبحث الأول لدراسة الفوائض النفطية كأداة لتحقيق التنمية النفطية، حيث سيتم معالجة نموذج التنمية النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال استخدام عدة مؤشرات، يليها محاولة لتشخيص المرض الجزائري، من خلال استخدام عدة مؤشرات لاختلال التوازن الهيكلي سواء كانت داخلية أو خارجية، وبما أن هذه المرض تفاقم في الجزائر بعد الصدمة النفطية المعاكسة، هذا ما فرض القيام بعدة إصلاحات، وهذا ما سيُحاول المبحث الثاني معالجته، حيث تم دراسة جميع الإصلاحات التي قام بها الاقتصاد الجزائري، سواء الذاتية منها أو تحت مظلة الصندوق النقدي الدولي أو البنك الدولي، بالإضافة دراسة تحليلية للبرامج التنموية التي سطرها الجزائر بدءاً من سنة 2001، أما المبحث الثالث فسيُخصّص لدراسة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الرابع فسيتم من خلاله عرض الدراسة التطبيقية، وسيتم استخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري لتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة والقيام بعملية المحاكاة لاقتراح سياسات اقتصادية مثلى، حيث سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، يُخصّص المبحث الأول للإلمام بالإطار النظري لنموذج التوازن التطبيقي العام من خلال دراسة هيكل النموذج وقاعدة البيانات المستخدمة في هذا الأخير، وهي مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي سيتم بناؤها في المبحث الثاني في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث فسيكون بعنوان نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري، حيث سيتم بناء النموذج وتحديد المعادلات والمعلمات والمتغيرات الداخلية منها والخارجية من خلال إفعال النموذج والقيام بعملية المعايرة، وفي خطوة موائية سيتم القيام بعملية المحاكاة باستخدام برنامج GAMS حيث سيتم القيام بعدة اختبارات للوصول إلى الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية الكلية التي ستصحح نوعاً ما الاختلال الهيكلي الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

طبيعة الاقتصادات النفطية وخصائصها الهيكلية

تمهيد

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية الهدف الأسمى التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها مستخدمة في ذلك جميع الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها، وتختلف الآراء بين مؤيد لتدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق التنمية المنشودة ومعارض لهذا التدخل، ويبقى تدخل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية أمراً ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث يتحدد مقدار تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال كفاءة السوق ومدى مقدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي.

وإذا كان تدخل الدولة أمراً لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن هذا التدخل مرهون بطبيعة كل اقتصاد وهنا تبرز طبيعة الاقتصاديات النفطية ومفهوم التنمية النفطية وكيفية تأثير الصدمات النفطية المختلفة على الاقتصاديات النفطية، وهل فعلاً أدت الفوائض النفطية المشككة في هذه الاقتصاديات إلى تحقيق التنمية النفطية؟ انطلاقاً مما سبق فإن هذا الفصل يهدف إلى تشخيص تدخل الدولة في الاقتصاديات النفطية من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل أدى تدخل الدولة في الاقتصاديات النفطية والتي انتهجت نموذج التنمية النفطية إلى تحقيق النمو المتوازن المنشود في جميع القطاعات؟

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الجانب النظري للهيكل الاقتصادي والتوازن الهيكلي.
- المبحث الثاني: التنمية النفطية في الاقتصاديات النفطية.
- المبحث الثالث: الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات النفطية.

المبحث الأول: الجانب النظري للهيكل الاقتصادي والتوازن الهيكلية

تتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى دراسة الإطار النظري للهيكل الاقتصادي من خلال التعريف والمكونات بالإضافة إلى النظريات المفسرة للتوازن الهيكلية وذلك بغية الإلمام بالجانب النظري للتوازن الهيكلية، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين.

- المطلب الأول: مفهوم الهيكل الاقتصادي.

- المطلب الثاني: مؤشرات قياس اختلال التوازن الهيكلية.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل الاقتصادي

يعد الهيكل الاقتصادي بمثابة الهيكل العظمي في الجسم، وهو الذي يقوم عليه الاقتصاد ككل، وأي خلل في نموه سيؤدي إلى وجود تشوه في الاقتصاد، فما المقصود بالهيكل الاقتصادي وماهي مكوناته؟

الفرع الأول: ماهية الهيكل الاقتصادي

تم التطرق في هذا الفرع إلى ماهية الهيكل الاقتصادي من خلال تعريف الهيكل الاقتصادي، ومكوناته.

أولاً: تعريف الهيكل الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف يمكن إدراجها في ما يلي:

1. التعريف الأول

يُعرف الهيكل الاقتصادي على أنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا في مكان معين وزمان معين، وتشير هذه النسب إلى الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية، مثل نسب الأجور والأرباح إلى الدخل، ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي إلى الناتج المحلي،

وأما العلاقات فتمثل الشكل الذي تنتظم وتمتج فيه هذه العناصر معا مشكلة الكيان أو الهيكل الاقتصادي، ومن أمثلة هذه العلاقات علاقات الدخل والاستهلاك أو الاستثمار.⁽¹⁾

وبالتالي فإن الهيكل الاقتصادي يتشكل من النسب التي تعبر عن الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر، أما العلاقات فهي تمثل الروابط بين مختلف العناصر المكونة لذلك الهيكل، وبالتالي فإن الهيكل يتناول الاتجاهات طويلة الأجل في تطور ظاهرة معينة.

2. التعريف الثاني

يرى هذا التعريف أن الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج الوطني وعلى توزيع اليد العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها، ويحصل التغيير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغيير على الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج الوطني، أو عندما يطرأ تغيير على التوزيع النسبي للأيدي العاملة على تلك القطاعات.⁽²⁾

وانطلاقاً من مما سبق فإن مفهوم الهيكل يعني التوزيع النسبي للمتغير موضوع الدراسة أي نسبة مكونات ذلك المتغير إلى حجمه الكلي.

ثانياً: الهياكل الفرعية للهيكل الإنتاجي

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من مجموعة من الهياكل الفرعية، مثل هيكل الإنتاج وهيكل التشغيل وهيكل التجارة الخارجية، فالهيكل الإنتاجي يعني التوزيع النسبي أو الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشير هيكل التشغيل إلى التوزيع النسبي للأيدي العاملة على الأنشطة الاقتصادية، أما هيكل التجارة الخارجية فيتضمن هيكل الصادرات - التوزيع النسبي أو الأهمية النسبية لكل سلعة بالنسبة لإجمالي الصادرات - وهيكل الواردات - التوزيع النسبي أو الأهمية النسبية لكل سلعة بالنسبة لإجمالي الواردات -.

⁽¹⁾ - رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة 1996، ص 122.

⁽²⁾ - والاس بيتيرسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص 383.

نستنتج من التعريفات السابقة أن الاقتصاد الوطني لأي بلد يقوم على مجموعة من النسب والعلاقات التي تمثل الصورة الكلية لخصائص ونوعية هذا الاقتصاد ودرجة تقدمه، ويمكن القول أن الهيكل الاقتصادي هو النمط الذي يكون عليه الاقتصاد، أو تلك العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي معين، وتكون العلاقات التناسبية بين مكونات الاقتصاد الوطني ذات تأثيرات متبادلة، ومن ثم يوصف التغيير الذي يطرأ على الأهمية النسبية لمكونات الاقتصاد الوطني بالتغيير الهيكلي، كما أن التغيير الذي يطرأ على بعض مكونات الاقتصاد الوطني يؤدي إلى تأثيرات معينة على العلاقات التناسبية وعلى كافة المتغيرات الأخرى.

ثالثاً: مكونات الهيكل الاقتصادي

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي بلد من عدد من البنى والهيكل الفرعية والتي من خلالها يمكننا توضيح مسار التطور في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد الوطني، وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه، والأمثلة على ذلك متعددة فمنها هيكل اليد العاملة وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية وهيكل النقدي وهيكل الإنتاج.

ويدعو بعض الاقتصاديين للتركيز على البنية القطاعية كأن يتم التركيز على بيئة القطاع الصناعي أو الخدمي وهذا ما يعد في حد ذاته دراسة لمكونات الإطار العام للبنية الاقتصادية الكلية، أي الاهتمام بجزئيات البناء أو الهيكل الاقتصادي العام، كما أن تحليل الهيكل الاقتصادي يفيد في دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد وتحليل السياسات الكلية المتبعة ومدى قدرتها على القيام بالدور المناط إليها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وتقوية درجة التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد.⁽¹⁾

ويركز التحليل الهيكلي على معرفة أنواع عدم التوازن الهيكلي وتشخيص الاختلال الهيكلية في الاقتصاد وتحديد مظاهرها ومسبباتها، كما أن الهيكل الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف والتغيرات الخارجية والداخلية إضافة إلى الكمية، أي أن الهيكل الاقتصادي دالة في عدد من المتغيرات الاقتصادية والفنية والطبيعية وتطور مستويات الدخل وأنماط الطلب والسياسات والإجراءات الاقتصادية المتبعة، فهي بذلك تشكل نظاماً متكاملًا من العلاقات والنسب المتناسقة تتناول الاتجاهات طويلة الأمد في ملاحقة الظواهر الاقتصادية.

(1) - Timbergen jan , **Economic development and policies** , Rotterdam university press.p 15.

الفرع الثاني: مفهوم اختلال التوازن الهيكلي

إن الاختلال الهيكلي يتعلق باختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته لمدة زمنية معينة، فقد تكون هذه الاختلال ظرفية كتلك التي تحدث كنتيجة للدورة الاقتصادية، أو أنها تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة أطول مما عليه بالنسبة للدورة الاقتصادية.

ويمكن أن يكون تأثير الاختلال في هيكل الاقتصاد واستقراره يمتد إلى حالة التوازن العام وذلك باختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي، إذ تتغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يؤثر على استقرار الاقتصاد ويفقد الاقتصاد بذلك حالة التوازن العام، لذلك فإن الاختلال الهيكلي يعتمد إلى حد بعيد على تقسيمات الهيكل الاقتصادي ذاته ومكوناته الأساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيه، وبمقارنة هيكل اقتصاد دولة ما من الدول النامية بهيكل اقتصادي لدولة متقدمة كنموذج أكثر تقدماً وتطوراً فيعتبر الاقتصاد متطوراً أو متخلفاً حسب درجة اقترابه أو ابتعاده عن نسب النموذج.⁽¹⁾

ويمكن أن نلاحظ درجة الاختلال في الاقتصاديات النامية من دون مقارنة بنموذج اقتصادي متقدم من خلال تحقق نسب سالبة في هيكل اقتصاديات هذه الدول، فمثلاً يدل تحقق نسبة سالبة في الفرق بين الصادرات والواردات اختلالاً في الميزان التجاري وتحقيق عجز في الحساب الجاري.

أولاً: مفهوم التغيير الهيكلي

إن حدوث أي تغير منظور في تركيب متغير معين، كالطلب أو أي من المقادير الكمية الأخرى هو تغير هيكلي بمعنى التغيرات الهيكلية تحدث في النموذج الاقتصادي استجابة لقوى خارج أو داخل ذلك النموذج الهيكلي، ويمكن وصف التغير الذي يسيطر على الأهمية النسبية لمكونات أي اقتصاد بالتغير الهيكلي، وكذلك التغيرات التي تطرأ على العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي، ويترتب عليه تأثير تلك العلاقات التناسبية على مجمل التغيرات الأخرى، كما أن دراسة التغيرات الهيكلية ترتبط بالتحويلات التي تحدثها عمليات النمو والتنمية الاقتصادية عبر مراحلها

(1) - جميل حميد أحمد، الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص 18.

المتعاقبة، إذ تشكل الجزء الأساسي في بناء أية نظرة شاملة في مجال التنمية الاقتصادية، ويعد التغيير الهيكلي العنصر الأول في التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن التغيير الهيكلي يحدث كنتيجة لقوتين أساسيتين:⁽¹⁾

- التغييرات في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسية للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي (تحول هيكلي).
- التغييرات في العلاقات القطاعية إذ ينقل مركز الثقل من قطاع إلى قطاع آخر من القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي (التغيير الهيكلي).

ثانياً: أسباب الاختلال الهيكلية

إن ظواهر اختلال الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير ممثلة في ظواهر البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات ما هي إلا انعكاس لاختلال حقيقي في بنية هذه الاقتصاديات، وفي مقوماتها إلا أن هناك بعض العوامل المسؤولة عن ظاهرة الاختلال الهيكلية في الدول النامية:⁽²⁾

1. ضعف الطاقات الإنتاجية القائمة في الدول النامية

نتيجة لضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وأحاديته، فحينما تكون قوى الإنتاج متخلفة أو يقتصر تقدمها على قطاع واحد دون البقية، فإن هذا يظهر في سيادة قطاع واحد أو سلعة واحدة ينتجها ذلك القطاع، ويؤدي هذا إلى زيادة حدة الازدواجية التقنية بين هذا القطاع وسائر القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد النامي، مما يشير إلى انخفاض قدرة الهيكل الإنتاجي على إشباع الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية مما يترتب عليه ضعف أو انخفاض العرض المحلي مما ساهم بشكل كبير في تعميق الاختلال بين العرض والطلب الكلي.

2. التفاعل السلبي بين الموارد البشرية والمادية

أدى التفاعل بين الموارد البشرية والمادية غير المتناسبة إلى المساهمة بشكل كبير في اختلال الهيكل الاقتصادي ويرجع هذا العامل إلى الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التكوين والتراكم الرأسمالي.

(1)- Chenery hollis, **structural change and developement policy**, oxford university press, london,1999, p 65.

(2) - عمرو محي الدين، التخلف والتنمية دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص ص 54-56

3. ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الناتج الوطني

وهذا بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة، ولا يعني هذا أن متوسط استهلاك الفرد في الدول النامية أعلى، بل بالعكس من ذلك فإن مستوى الاستهلاك الفردي في الدول المتقدمة يبلغ أضعاف مستويات الاستهلاك الفردي في الدول النامية، لكنه يعني أن الدول النامية توجه نسبة كبيرة من مواردها المحلية في الاستهلاك، مما يفرز حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويعيق عملية تطوير الهيكل الإنتاجي.

4. تدهور أسعار الصادرات

يؤثر تدهور أسعار الصادرات على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص لاعتمادها على السلع والمواد الأولية، بما في ذلك النفط الذي انخفضت أسعاره سنة 1986 وهذا ما أدى إلى تدهور شروط التبادل الدولي مما ساهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات صرفها.

ثالثاً: الاعتماد المتبادل بين الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي

يتمثل الغرض من تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق بيئة يسودها معدل تضخم منخفض وميزان مدفوعات قابل للاستمرار يدعمان النمو الاقتصادي المتواصل، ويعتبر من الصعب مواصلة الإصلاح الهيكلي في غياب الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر القاعدة التي تعزز نجاح الإصلاحات الهيكلية.

ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات الهيكلية لا تؤدي فقط إلى تحسين إنتاجية الاقتصاد بل تؤدي أيضاً إلى تعزيز فعالية العديد من تدابير تحقيق الاستقرار، فتحرير التجارة يؤدي إلى تخفيف الآثار التضخمية لتخفيض قيمة العملة، بينما يسمح لاقتصادها بتحقيق النمو من خلال الوصول إلى وسائل تكنولوجية وخبرة أجنبية، ومن شأن السياسات الرامية إلى تشجيع المنافسة المحلية أن تخفض من الأسعار مع إعطاء دفعة لجهود الابتكار ومن ثم تخفيض معدل التضخم مع تشجيع النمو الاقتصادي، وفي غالب الأحيان يصبح من الضروري تحرير الأسعار بما يحقق استرجاع التكلفة وبما يتوافق مع الأسعار العالمية، وتعمل هذه الإصلاحات الهيكلية إلى تحقيق الاستقرار، مع تمكين الاقتصاد من الوصول إلى التوازن الداخلي والخارجي عند مستوى أعلى من الدخل الحقيقي.

ويتطلب نجاح الإصلاح في الغالب تنفيذ عدة تدابير بصورة متزامنة، فعلى سبيل المثال تعتمد قابلية استمرار تحرير الأسعار على مستوى سعر الصرف بالإضافة إلى جملة عوامل أخرى، ذلك أن تحرير الأسعار في ظل سعر الصرف الحقيقي شديد الارتفاع من شأنه التأثير سلباً على القدرة التنافسية للإنتاج المحلي وبناء عليه قامت بلدان عديدة بتحرير أنظمتها السعرية مع إجراء تخفيض كبير في سعر الصرف الاسمي لعمالتها،⁽¹⁾ وبالمثل تتطلب إعادة هيكلة المؤسسات العامة تعديل أسعار منتجات تلك المؤسسات على الأقل إن لم يكن تحريرها، حتى تستطيع المؤسسات المعاد هيكلتها تحقيق أرباح، أو على الأقل تغطية تكاليفها، وبصفة عامة يتعين تنسيق التدابير على صعيد السياسات تنسيقاً دقيقاً، وهو ما يتطلب تنسيقاً بين التدابير الهيكلية وتدابير تحقيق الاستقرار من جهة أخرى والتنسيق بين سياسات الاستقرار ذاتها من جهة أخرى.⁽²⁾

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للتوازن الهيكلية

يمكننا أن نميز بين اتجاهين رئيسيين في مسألة تفسير التوازن والاختلال الاقتصادي في الدول النامية، وهما الاتجاه النيوكلاسيكي المعاصر والاتجاه الهيكلية.

أولاً: الاتجاه النيوكلاسيكي في تفسير التوازن الهيكلية

يقود الفكر النيوكلاسيكي المعاصر تياران هما التيار النقدي و تيار اقتصاديات جانب العرض، ويُفسر أصحاب هذا الاتجاه الاختلال الاقتصادية من خلال نظرهم إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي، حيث أن هذا الاختلال يكون كنتيجة للسمات التي تتصف بها هياكل الاقتصاديات في هذه البلدان، ومنها ضعف القدرة على تخصيص الموارد تخصيصاً أمثلاً، وضعف المرونة ومدى الاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي تحدث على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمية.

كما يرى النقديون أن معظم أوجه الاختلال في هياكل الاقتصاديات النامية والتي تأخذ شكلاً متمثلاً في اختلال داخلية وخارجية، يمكن أن تكون بفعل عوامل نقدية، وأن السياسات النقدية التي تمارسها البنوك المركزية كإفراط في الإصدارات النقدية تكون لا تتناسب مع حجم الناتج القومي، مما يتسبب في اختلال نقدي يؤثر على

⁽¹⁾ - من أبرز الامثلة ما قامت به بولندا في الفترة الممتدة من 1989-1990.

⁽²⁾ - المرجع نفسه.

هيكل الاقتصاد بشكل عام، ولذلك تصبح السياسات النقدية تابعة للسياسات المالية، ويرى رواد هذه المدرسة أن معالجة الاختلال تتمثل في الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وترك القطاع الخاص يقرر مستويات الإنتاج والاستثمار.

ثانيا: الاتجاه الهيكلي في تفسير التوازن الهيكلي

الاتجاه الآخر في تفسير الاختلال الهيكلية في الدول النامية هو الاتجاه الهيكلي، حيث يقدم هؤلاء تفسيرا مغايرا فيما يتعلق بالاختلالات الهيكلية، حيث يقرون أن الأزمة الاقتصادية لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكلي ينعكس كعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم فهم يعتقدون أن الهيكل الاقتصادي يتسم بعدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتيا.⁽¹⁾

ثالثا: النظرية الهيكلية والعلاقات القطاعية

لقد ظهرت عدة نظريات اقتصادية نموية تناولت التغيرات الهيكلية المرافقة لعمليات التطور الاقتصادي، إلا أن جميع تلك المحاولات تعرضت لانتقادات عديدة لعدم تشخيصها لطبيعة تشابك العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والإحاطة بجميع التغيرات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حتى ظهور المدرسة الهيكلية.

1. تعريف النظرية الهيكلية

لم تكن هذه النظرية في البداية إلا فرضيات وُضعت من قبل بول روزنشتن رودان ورينجنر نيركس وآرثر لويس الذين وضعوا الظاهرة مثل حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات والبطالة ومسألة توزيع الدخل بشكل غير عادل اعتمادا على صفات معينة للطلب، ودوال الإنتاج وبعض محددات السلوك الاقتصادي، كما أن هدفا مشتركا من هذا العمل بين تلك الفرضيات هو استعراض فشل آلية الأسعار في تحقيق التوازن لتحقيق النمو المتواصل، وعلى هذا الأساس ظهرت المدرسة الهيكلية لتفسير العلاقات والتشابكات القطاعية بين المتغيرات الاقتصادية الإجمالية للاقتصاد الوطني وآثارها في تغير البنى الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها.⁽²⁾

⁽¹⁾ - تيسير الرواوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2000، ص 89.

⁽²⁾ - أمين أنمار، التصنيع والتغيرات الهيكلية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق، 1996، ص 121.

2. فرضيات النظرية الهيكلية

توضح النظريات الهيكلية أن التغيرات في بنى الإنتاج والتشغيل والتجارة تعد المبادئ الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وأبرز هذه النماذج وأبسطها هو نموذج الاقتصاد المزدوج، حيث تكون العلاقات بين القطاعات الاقتصادية غير مرنة أو قليلة المرونة، وهذا ما يميز النظريات الهيكلية عن بقية النظريات لأن تلك النظريات تفترض أن الأسواق غير متكاملة وأن المرونات منخفضة في مجال الإنتاج والتجارة، وهذا يتضمن حدوث حالة عدم التوازن الهيكلية في الاقتصادات النامية، وذلك أن آلية السوق لا تؤدي بالضرورة إلى التوازن في سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع، ذلك أن الأسعار النسبية أقل قوة في الحث على توزيع الموارد تحت ظرف عدم المرونة أو قلة المرونة، لذلك فإن الحركة في الكميات المعروضة والمطلوبة باتجاه التوازن لا يمكن أن تفترض تلقائياً، لذلك تحصل الفجوات بين العرض والطلب مما يجعل استمرارية عدم التوازن الحالة الغالبة على حالة التوازن العام، كما أن تلك الفجوات لا يمكن إزالتها بسرعة عن طريق الأسعار وحوافز إعادة توزيع الموارد.⁽¹⁾

3. تقسيم القطاعات في ظل النظرية الهيكلية

يتم تقسيم القطاعات الاقتصادية حسب هذه النظرية إلى ثلاث قطاعات أساسية، القطاع الأول هو القطاع المهيمن في البلدان النامية ألا وهو القطاع الزراعي، أما القطاع الثاني فهو القطاع الصناعي، والقطاع الثالث هو القطاع الخدمي اللذان يلعبان دوراً أساسياً في البلدان المتقدمة، ويعد نموذج **Chenery** أحد أهم النماذج في هذا المجال والذي أسهم بشكل واضح في وضع الأساس النظري والتطبيقي لنماذج التنمية وتحديد مراحل التغيير الهيكلي بأساليب كمية، واعتمد هذا النموذج عند تصنيف الدولة من التغيير الحاصل في 27 مؤشر هيكلي على ثلاث معايير أساسية هي:

- مستوى وهيكل الصادرات.
- مستوى تدفق رأس المال.
- البنية القطاعية للإنتاج.⁽²⁾

⁽¹⁾ - تيسير الرواوي، المرجع السابق، ص 92.

⁽²⁾ - تم تطبيق النموذج على بيانات السلاسل الزمنية على عينات من البلدان توصل إلى ما أسماه النمو الطبيعي للتنمية وفق الآلية التالية: عند حصول توسع في الإستثمار فإنه يؤدي إلى زيادة الدخل والذي يترتب عنه حصول نمو في السكان وكذلك زيادة في الطلب وكلاهما يعني حصول توسع في السوق

4. التغيير الهيكلي في ظل النظرية الهيكلية

يمر التغيير الهيكلي في ظل النظرية الهيكلية عبر ثلاث مراحل:

أ. **المرحلة الأولى:** قبل حصول التغيير الهيكلي فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية لذلك يتوسع الإنتاج الزراعي، وهذا يكون ضمن المرحلة الأولى من مراحل التغيير الهيكلي، وفي هذه المرحلة يكون القطاع الزراعي هو الأكثر إسهاما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتسمى هذه المرحلة مرحلة الإنتاج الأولي.

ب. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التصنيع فيؤدي ارتفاع الدخل إلى تصاعد الطلب على المنتجات الصناعية فتتشكل نواة لتطور القطاع الصناعي، وهنا يبدأ إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي، وبما أن الإنتاجية أكثر ارتفاعا في الصناعة، تكون القيمة المضافة فيها أعلى وبذلك يستمر إسهام هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي بنسبة أكبر.

ت. **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي يتجسد فيها استمرار تزايد الدخل وتغير هيكل الطلب، فتبدأ الزيادة في الطلب على قطاع الخدمات الذي يأخذ في التوسع استجابة للتزايد في الطلب، وهذا يؤدي إلى ارتفاع إسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، ليتفوق على بقية القطاعات مع ضرورة التذكير أن ازدياد هذه الأهمية يمكن أن يكون مؤشرا للتقدم إذا كان مصحوبا بزيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، أما إذا ازدادت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، دون أن يكون ذلك فهذا يعني انخفاض مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وسيادة النشاط غير المنتج ومن ثم فهو لا يعتبر مؤشرا على التقدم.⁽¹⁾

المحلية، وفي الوقت نفسه عندما يزداد الطلب يحصل تغير في هيكل الطلب الذي يتغير وفق قانون انجبل الذي ينص على أن مرونة الطلب الدخلية تكون أقل على المنتجات الغذائية بالمقارنة بالمنتجات الصناعية، إذ أن زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية بنسبة أكبر الأمر الذي يعني زيادة الدخل والتي تجعل من مساهمات المنتجات الغذائية تقل في هيكل الطلب في الوقت الذي تزداد فيه المنتجات الاستهلاكية الأخرى، ويقابل التوسع في السوق المحلية توسعا في الإنتاج إذ أن تغير هيكل الطلب يرافقه تغير هيكل الإنتاج، أي تغير في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالضرورة يجب أن يحدث تغيرا وزيادة في هيكل القوى العاملة فضلا عن تغير هيكل التجارة الخارجية ومحمل هذه العملية تؤدي إلى تغير الهيكل الاجتماعي بما فيها السلوك والمؤسسات. أنظر: Chenery .Hollis, op.cit. p67

(1) - زهران حمديه، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس، مصر، 1990، ص 210.

رابعاً: نموذج الفجوتين في تفسير الاختلال الهيكلية

إن نموذج الفجوتين هو نموذج تحليل لهيكل الاقتصاد يربط هذا التحليل بين الاختلال الداخلي في الاقتصاد الوطني والمعبر عنه بفجوة الموارد المحلية أو فجوة "الادخار - الاستثمار"، وبين الاختلال الخارجي المعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية "الصادرات - الواردات"، ومن خلال ذلك فإن عدم قدرة حصيلة الصادرات على تغطية مدفوعات الواردات فإن ذلك يعني أن هناك فجوة تمويلية لا بد من تدبير مستلزمات تمويلها من النقد الأجنبي عبر الاقتراض، وهذه الفجوة تناظر أو تكافؤ تقريباً مقدار العجز في الادخار المحلي والمتأني نتيجة فجوة الادخار والاستثمار، أي أن هناك علاقة اقتصادية ارتباطية قوية بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية.

كما أن هذا النموذج يؤكد على علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية أو التمويل المحلي اللازم لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبين حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية، فكلما كان حجم المدخرات المحلية ضئيلاً زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي مما يخلق اختلالاً نقدياً ومالياً.

وننتقل في دراستنا للعلاقة بين فجوة الموارد المحلية وتأثيرها على الفجوة الخارجية من المعادلة أو النموذج الاقتصادي في اقتصاد مفتوح:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

هذه المتطابقة تؤكد أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي وهو الناتج المحلي الإجمالي بينما يتكون الطلب هنا من الاستهلاك والاستثمار مضافاً إليهما فارق التعامل الخارجي - الصادرات، الواردات - وأمر بديهي أنه إذا تحققت زيادة في الواردات على الصادرات فإن ذلك يعني أن عجزاً يظهر في جانب ميزان المدفوعات، كما يظهر العجز في الميزان التجاري وأن ميزان المدفوعات لا بد وأن تتم موازنته، فهذه الموازنة تتم عن طريق التمويل الخارجي أو أحياناً الاقتراض الداخلي فإذا قصرت أدوات الائتمان المحلي عن تحقيق التمويل تلجأ الدولة إلى الائتمان الخارجي وهذا يعكس اختلالاً خارجياً أي أن:⁽¹⁾

$$I-S=M-X=FC$$

(1) - وهو ما يعرف بمنهج الاستيعاب **the absorption approach** لمزيد من التفاصيل أنظر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، السعودية، 2007، ص 108.

ومن الجدير بالملاحظة أنه إذا كان الطلب المحلي أي الاستيعاب المحلي أكبر من العرض المحلي فإن هذا يعكس اختلالاً هيكلياً داخلياً، ومن الملاحظ أن هذا الاختلال سيكون مسبباً للاختلال الخارجي ومؤثراً فيه، وقد لا تتساوى الفجوتين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية لفترات مستقبلية منظورة لأن هناك العديد من العوامل المؤثرة في هذا التغير، فتغير أسعار الفائدة والدورات الاقتصادية وتغير السياسات وأنماط الاستهلاك وكذلك قرارات الاستثمار والادخار وسياسات الاستيراد والصادرات وكذلك تبدل ظروف الأسواق الداخلية تجعل الفجوتين لا يتساويان في الأمد القصير.⁽¹⁾

بعد أن تم استعراض مفهوم اختلال التوازن الهيكلي الذي يرجع سببه إلى عدة مصادر منها الداخلية والخارجية كما أن هناك عدة نظريات فسرت اختلال التوازن الهيكلي، وتم أيضاً على مستوى هذا المطلب دراسة مراحل التغيير الهيكلي، يتم في مرحلة مواءمة دراسة مؤشرات اقتصادية تسمح بقياس اختلال التوازن الهيكلي.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس اختلال التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي

سيتم في هذا المطلب دراسة مؤشرات قياس اختلال التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة الاختلال الهيكلية الداخلية، الاختلال الهيكلية الخارجية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: الاختلال الهيكلية الداخلية

إن الاختلال الداخلي بشكل عام يعني عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الإجمالي على السلع والخدمات في مقابل تيار العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع والخدمات، أي أن هناك قصور في الإنتاج المحلي ونقص في أوجه الاستثمار عند مستويات معينة من الأسعار لتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وتنعكس هذه الاختلال في شكل اختناقات عند توفير الموارد المحلية في البلدان النامية اللازمة لأغراض الاستهلاك والإنتاج، مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية تختلف مدتها من عام إلى آخر، وتتسبب هذه الحالة في اندفاع الطلب الكلي للارتفاع بحدة متجاوزة العرض الكلي المحدود من السلع والخدمات بسبب أوجه القصور والاختناقات المتعاقبة، والتي تتسبب في اختلال هيكلياً كامنة في صميم الاقتصاديات النامية، وتنقسم مؤشرات الاختلال الهيكلي إلى عدة مؤشرات.

(1)- Gregory N Mankiw. **Macroéconomie**, de boeck, 4 édition, Paris, 2010, p p 169-171.

أولاً: هيكل الناتج المحلي

يعرف هيكل الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع النشاطات الإنتاجية والزراعية والخدمية التي تشكل الاقتصاد الوطني، وأن متابعة التغيرات في هذه البنية وتحليل الإسهامات النسبية للأنشطة الاقتصادية الأساسية المختلفة في توليد الناتج المحلي الإجمالي يعد أمراً مهماً، إذ تختلف الأنشطة الاقتصادية في تشكيل الناتج المحلي وإسهامها في النمو لاختلاف العمليات التكنولوجية فيها بحسب مرحلة التطور الاقتصادي، كما وتختلف في المتطلبات التي تحتاجها من عوامل الإنتاج، إن اختلاف معدلات نمو القطاعات الاقتصادية ومن ثم اختلاف مرونة النمو القطاعية، يعبر ذلك عن التفاوت بين القطاعات لفرصة النمو المتاحة لها، لذلك فإن اختلاف مرونة النمو بين القطاعات هو الذي يفسر التغيرات التي تطرأ على هيكل الناتج المحلي والذي يفسر انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الأول في توليد الناتج وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الثاني والتي ستستمر في الارتفاع حتى يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى مستويات عالية، إذ أكدت الدراسات والبحوث التي تناولت القطاع الصناعي في النمو والتنمية الدور الحاسم لهذا القطاع فضلاً عن قطاعات أخرى في دفع الاقتصاد إلى الأمام.⁽¹⁾

وهناك عدة طرق لقياس التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي يمكن إيجازها في مؤشرات التغيرات الهيكلية، والتي تعتمد على قياس معدلات النمو والتغير لكل قطاع ونسبته إلى الناتج المحلي والأهمية النسبية والتركيز الذي يحوزه كل قطاع، وفيما يلي موجز المؤشرات المستخدمة وهي كما يأتي:

1. مؤشر درجة الاختلال الهيكلية

أستخدمت هذه الطريقة لقياس درجة الاختلال الهيكلية والتي اعتمدت على حساب الفرق بين مساهمة القطاع في الناتج وحصته من التشغيل الكلي، حيث أن هذا الفرق يمثل درجة الاختلال الهيكلية:

$$NB = (Q_i/Q_e) - (L_i/L_e)$$

$NB =$ درجة الاختلال الهيكلية .

$Q_i/Q_e =$ نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي .

(1) - أسماء خضير السامرائي، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 1993، ص 9-10.

Li/Le = نسبة التشغيل في القطاع المعني إلى التشغيل الإجمالي.

- فإذا كانت النتيجة مساوية للصفر فيدل هذا على عدم وجود اختلال في الاقتصاد، حيث تكون نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي تساوي نسبة التشغيل في القطاع المعني إلى التشغيل الإجمالي.
- أما إذا كانت النتيجة موجبة فهذا يدل على وجود اختلال في الاقتصاد، حيث تكون نسبة ناتج القطاع المعني إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة التشغيل في القطاع المعني إلى التشغيل الإجمالي، مما يعني أن عمال هذا القطاع أكثر إنتاجية من عمال القطاعات الأخرى، والعكس صحيح إذا كانت النتيجة سالبة أي أن إنتاجية عمال هذا القطاع أقل.⁽¹⁾

2. الاختلال الإنتاجي السلعي

يتسم الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في معظم البلدان النامية بارتفاع نسبته بالنسبة إلى الدخل المتاح وذلك لانخفاض مستويات مداخيل غالبية السكان في هذه الدول، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان وهذا فضلا عن ظهور أنماط استهلاكية جديدة في المجتمعات النامية، مما يُضعف الادخار المحلي ويجعله غير قادر على مواجهة الحاجات الاستثمارية الجديدة في هذه البلدان، مما يتسبب في اختلال هيكل الإنتاج الذي بدأ يتجه في الدول النامية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية التي تعمل على توجيه الهيكل الإنتاجي والاستثماري معاً باتجاه هذه الأنماط الصناعية مما يخلق اختلالاً داخلياً يسهم تدريجياً في حدوث اختلال خارجي وكل هذا بالرغم من تراجع معدلات الدخل الفردي في معظم الدول النامية، فضلا عن سوء إدارة الإنتاج السلعي وضعف التخطيط لتطوير المنتجات السلعية، وجمود الأساليب الإدارية والسياسات المالية والاعتماد في مقابلة الطلب على السلع والخدمات على الواردات مما خلق عجزاً في موازنتها العامة.⁽²⁾

ثانياً: هيكل التشغيل

يُعد عنصر العمل من العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية، كما أن اليد العاملة تؤثر تأثيراً أساسياً في العملية التنموية، إذ يعد عنصر العمل بمثابة القوة المحركة التي تدفع عملية التنمية قدماً إلى الأمام، إن التغيير في هيكل التشغيل يؤدي إلى تغيير إنتاجية القطاعات في الاقتصاد الوطني، وتدفع به قريبا إلى الكفاية الاقتصادية، إن محاولة التعرف على

⁽¹⁾ - نزار عبد اللطيف، تأثير السياسات المالية والنقدية على التغيير الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الاردن، 2003، ص 14-15.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص 17.

حجم التغيير في بنية العمل تشكل محور اهتمام مهم لدراسة التغييرات الهيكلية وخاصة على المستوى القطاعي، خاصة في الدول النامية التي يعمل معظم سكانها في قطاع الزراعة ومع ذلك فإن هذا القطاع من أكثر القطاعات تحلفا بسبب المستوى المعيشي المنخفض للعائلات الفلاحية، أو لأسباب أخرى تكمن في طبيعة القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي لتلك الدول، لذلك فإن تراجع الإنتاجية في هذا القطاع كان حافزا لانتقال القوى العاملة إلى القطاعات الأكثر الإنتاجية مع التطور الاقتصادي وهو يتفق مع الاتجاه العالمي لمسار القوى العاملة.

إن رفع إنتاجية القطاعات المختلفة يكون أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها بغض النظر عن معتقداتهم الإيديولوجية وإن اختلفت الأساليب في تحقيق ذلك، فإن إدخال الآلات والمعدات المتطورة في عملية الإنتاج واستخدام إطار بشري مؤهل وإعادة تنظيم على أسس علمية وتحسين ظروف العمل ومنح الحوافز جميعها وسائل تتبع من أجل زيادة الإنتاجية بوصفها معيار للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ومقياسا لإجراء المقارنات الدولية ويعكس إلى حد كبير قوى تعمق التقدم التكنولوجي ورأس المال وليس ضغوط التجارة الدولية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الاختلال الهيكلية الخارجية

يتمثل الاختلال الهيكلي الخارجي في اختلال ميزان المدفوعات واختلال الميزان التجاري، ففي حالة اختلال ميزان المدفوعات تتوقف واردات الدولة من مختلف السلع والخدمات والتحويلات على صادراته السلعية والخدمية وتحويلاته إلى الخارج، حيث أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد إذ تمثل التجارة الخارجية عنصرا أساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما تعد من المؤشرات الرئيسية في التعبير عن المبادلات على المستوى العالمي.

توضح النظرية الاقتصادية أن الصادرات هي أحد مكونات الدخل القومي، كما تعد مصدر حقن للاقتصاد الوطني، حيث تزود الاقتصاد بقوة شرائية إضافية جديدة يوجه بعضها للإنفاق على الآلات والمعدات المحلية والمستوردة، كما أنها تزيد من الإنفاق الاستهلاكي، وطالما أن الاستهلاك يمثل الغاية النهائية للإنتاج، فإن الأول يقود إلى زيادة الثاني بزيادة معدل الاستثمار في مشروعات إنتاجية جديدة لمقابلة التوسع في الاستهلاك ثم الاستثمار بحسب ما تمثله الكفاية الحدية للاستثمار هذا فضلا عن زيادة كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية القائمة وتخصيص الموارد، لذا فإن عوائد الصادرات لا تؤثر في الادخار وحسب بل تخلق فرص استثمارية مرحة جديدة.

(1)- Lucas, **An equilibrium model of the business cycle**, journal of political economy, 2003, pp 113-115.

وتعتمد الدول النامية على جزء كبير من دخلها القومي على صادراتها إلى الخارج أي على السوق الدولية، ووجه الاختلاف بين المجموعتين لا يكمن في الإسهام النسبي للدخل المتولد من قطاع الصادرات فقط، بل يتعداه إلى هيكل الصادرات في كلتا المجموعتين، فهيكल الصادرات لدول متقدمة يتميز بالتنوع بينما يختلف الوضع في الدول النامية، إذ أن الأهمية النسبية في جملة الصادرات هي لسلمة أولية. أما بالنسبة للواردات فهي تعد مصدر تسرب من الدخل الوطني للخارج، فالواردات من السلع الرأسمالية ضرورية لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، تحت ظل ضعف الطاقة الإنتاجية المحلية وهي عامل محدد للإنفاق الاستثماري من خلال كلفتها والرسوم الجمركية المفروضة عليها عند استيرادها والميزة النسبية في إنتاج هذه السلع في الدول الموردة.⁽¹⁾

ومن المؤكد أن مجمل الاختلال الداخلية هي المسبب الرئيسي للاختلالات الخارجية، فاحتياجات التنمية المحلية للبلدان النامية تتجاوز إمكانيات الموارد المتاحة لها، ولمواجهة عجز الموارد الاقتصادية المحلية اللازمة لخطط التنمية تلجأ هذه البلدان للعالم الخارجي للاقتراض لتدبير الاحتياجات الإضافية والموارد اللازمة لإنجاز هذه الخطط، وذلك سعياً لإدامة مستويات معينة من معدلات النمو أو تحقيق معدلات نمو أعلى، مما يحمل موازين مدفوعاتها على المدى المتوسط والطويل أعباء ثقيلة تجعلها تعاني من اختلال نقدية مزمنة ولا سيما إذا لم تحقق خطط التنمية المستويات المطلوبة من التراكم الرأسمالي أو معدلات النمو المرتفعة أو زيادة من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي.

ومما لا شك فيه فإن معالجة اختلال التوازن الخارجي تستدعي من صانعي السياسة الاقتصادية اتخاذ تدابير وسياسات تصحيحية لمعالجة ذلك ولا سيما في حالة اتخاذ صفة الاختلال الهيكلي وهذه السياسات في مجملها تناقض أهداف السياسات الاقتصادية والتي تسعى للاستخدام الكامل والنمو وعدالة التوزيع.

تطرت الأطروحة في هذا المبحث إلى الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والتوازن الهيكلي، من خلال تحديد مكونات الهيكل الاقتصادي ومفهوم التغيير الهيكلي وأهم الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال الهيكلي بالإضافة إلى دراسة أهم المؤشرات التي تقيس اختلال التوازن الهيكلي، ولعل أهم نتيجة توصل إليها هذا المبحث هو أن الاختلال الهيكلي الخارجي ما هو إلا انعكاس للاختلال الداخلي، وبالتالي فإن معالجة الاختلال لا بد أن تنطلق من الداخل ولعل الاقتصاديات النفطية هي أكثر الاقتصاديات التي تعاني من الاختلال الهيكلي، فماهي خصائص هذه الاختلال في الاقتصاديات النفطية؟ هذا ما سيجيب عنه المبحث الموالي.

(1) - نبيل جعفر عبد الرضا، الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإيراني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، 1990، ص 10.

المبحث الثاني: التنمية النفطية في الاقتصادات النفطية

ارتبط اختلال التوازن الهيكلي عادة بالاقتصادات النفطية، التي اتبعت نموذج تنمية خاصة يُعرف بنموذج التنمية النفطية الذي أسهم بشكل كبير في إحداث اختلالات هيكلية كبيرة، فكيف ساهم هذا النموذج في إحداث الاختلالات الهيكلية؟ هذا ما سيقوم هذا المبحث بدراسته، حيث تم تقسيمه إلى مطلبين:

- المطلب الأول: مفاهيم التنمية النفطية.
- المطلب الثاني: التنمية النفطية خلال الصدمة النفطية الثانية في الاقتصادات النفطية.

المطلب الأول: مفاهيم التنمية النفطية

يهدف هذا المطلب إلى دراسة ماهية أنماط التنمية وكيف أثرت الصدمات النفطية الأولى والثانية على الاقتصادات النفطية مع مقارنة بين الاقتصادات النفطية العربية والاقتصاد النرويجي واستنتاج خطوات تجنب نقمة النفط المتبعة في ظل النموذج النرويجي.

الفرع الأول: ماهية أنماط التنمية النفطية

تتبع أهمية النفط من خلال توفيره للفوائض المالية التي تعتبر ضرورية لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصادات النفطية، حيث لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة ونمط التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وذلك كون النفط مادة أساسية في الصناعة وله أثر فعال في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المصدرة له⁽¹⁾، لذلك فإن عملية تحويل النفط من مادة ساكنة إلى مادة فاعلة اقتصادياً يسمى نمط تنمية يعتمد على النفط، والذي يُقصد به مجموع العلاقات والقنوات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت على قاعدة استخدام النفط وعائداته المالية.

ولقد ارتبط نمط التنمية النفطية بالحقبة التي اتفق على تسميتها بالطفرة النفطية أو الصدمة النفطية الأولى، والتي بدأت مع حدوث ارتفاع كبير نسبياً في أسعار النفط، ومن الملاحظ أن النفط ظهر في اقتصادات تتميز

(1) - جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الاقتصادات العربية، الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 2.

بتجانس كبير في بناها الاقتصادية والاجتماعية إذا ما استثنينا العراق والجزائر التي تميزت عن بقية الدول العربية بتنوع الموارد الطبيعية والبنى الاقتصادية.⁽¹⁾

ولعل السؤال الذي يُطرح في هذا المجال، هل ساهمت هذه الطفرات النفطية والتي تجسدت عمليا بوجود هوامش كبيرة من الفوائض المالية للاقتصاديات النفطية بإحداث تحول نوعي في نمط التنمية الذي كان سائدا من قبل، سواء في إطار الطفرة النفطية الأولى، الثانية أو الثالثة.

الفرع الثاني: الربيع النفطي في الاقتصاديات النفطية

تقوم الدراسة في هذا الفرع بدراسة خصائص اقتصاديات الدول النفطية في مرحلة أولى من خلال دراسة الثروة النفطية، السكان ومستوى الدخل والتنمية، وفي مرحلة ثانية سيتم تحليل أداء هذه الاقتصاديات خلال الفترة 1975-2014.

أولاً: اقتصاديات الدول النفطية

تقوم الدراسة في هذا العنصر باستعراض أهم الاقتصاديات النفطية وأهم المؤشرات الاقتصادية المميزة لهذه الاقتصاديات والمتمثلة أساسا في الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي. وقبل تحليل الأداء الاقتصادي لهذه الدول لا بد من الإشارة إلى الطبيعة غير المتجانسة لهذه الاقتصاديات، حيث أنها تتميز بحجم احتياطاتها ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التنمية، طريقة تخصيص الموارد النفطية، بالإضافة إلى أهمية كل دولة في السوق النفطي وتأثيرها عليه.⁽²⁾

1. المؤشرات الاقتصادية الأساسية

تشابه الاقتصاديات النفطية في العديد من المؤشرات الاقتصادية إلا أن هناك العديد من الاختلافات، فبعض الاقتصاديات لديها قدرة ضعيفة على استيعاب رأس المال، - دول الخليج - حيث تتميز هذه الدول بانخفاض عدد السكان واحتياطيات نفطية مهمة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي، أما بالنسبة لإيران والجزائر وإندونيسيا

⁽¹⁾ - نجيب عيسى، النفط والمجال الاقتصادي العربي - دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الاقتصاد العربية، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1991، ص ص 21-22.

⁽²⁾ - Energy Information Administration, Banque Mondiale, World Development Indicators, 2006.

ونيجيريا، فهي دول تتميز بكثافة سكانية عالية وانخفاض مستوى الدخل الفردي، وتصدر الإشارة إلى أن بعض الدول عرفت انخفاضاً في إنتاجها النفطي على غرار الكاميرون والإكوادور واليابون بالإضافة إلى أندونيسا التي أصبحت دولة مستوردة للنفط بفعل الطلب المحلي المتزايد على هذه السلعة والنمو الديموغرافي الكبير.⁽¹⁾

ومن الملاحظ أن الدخل المتوسط للفرد انتقل من 4834 دولار إلى 8476 دولار ما بين 1975 - 2012 وبالتالي ارتفاع بـ 75 بالمائة،⁽²⁾ ونلاحظ أيضاً أن هذا الارتفاع ليس ثابتاً في جميع الدول النفطية وهذا ما يؤكد أن هذه الدول لم تستفد بشكل كبير من الزيادة في الثروة النفطية والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد للدول المصدرة النفطية بالمقارنة مع الدول النامية المستوردة للنفط.⁽³⁾

⁽¹⁾- لمزيد من التفاصيل أنظر: Marie claire AOUN, **la rente pétrolière et le developement économique des pays exportateurs**, thèse pour l'obtention du titre docteur en sciences économiques, université paris dauphine, France, 2008, p 63.

⁽²⁾- World Development Indicators, 2006

⁽³⁾- دول جنوب الصحراء هي أنغولا، الكامرون، الكونغو، نيجيريا، السودان.
الاقتصادات غير النفطية هي: البنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، افريقيا الوسطى، توغو، زيمبابوي، ساحل العاج، غانا، لوسوتو، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، نيجر، سينيغال، افريقيا الجنوبية.
دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا: الاقتصادات النفطية: الجزائر، مصر، ايران، الكويت، عمان، السعودية، سوريا، الامارات.
الاقتصادات غير النفطية: الأردن، تونس والمغرب.
أمريكا اللاتينية: الاقتصادات غير النفطية: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كوستا ريكا، سالفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، نيكارغوا، باناما، باراغواي، بيرو، اوغواي.
الدول النفطية: كولومبيا، اكواتور، ترينيداد توباغو، فنزويلا، المكسيك.

الجدول رقم (1): تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النفطية

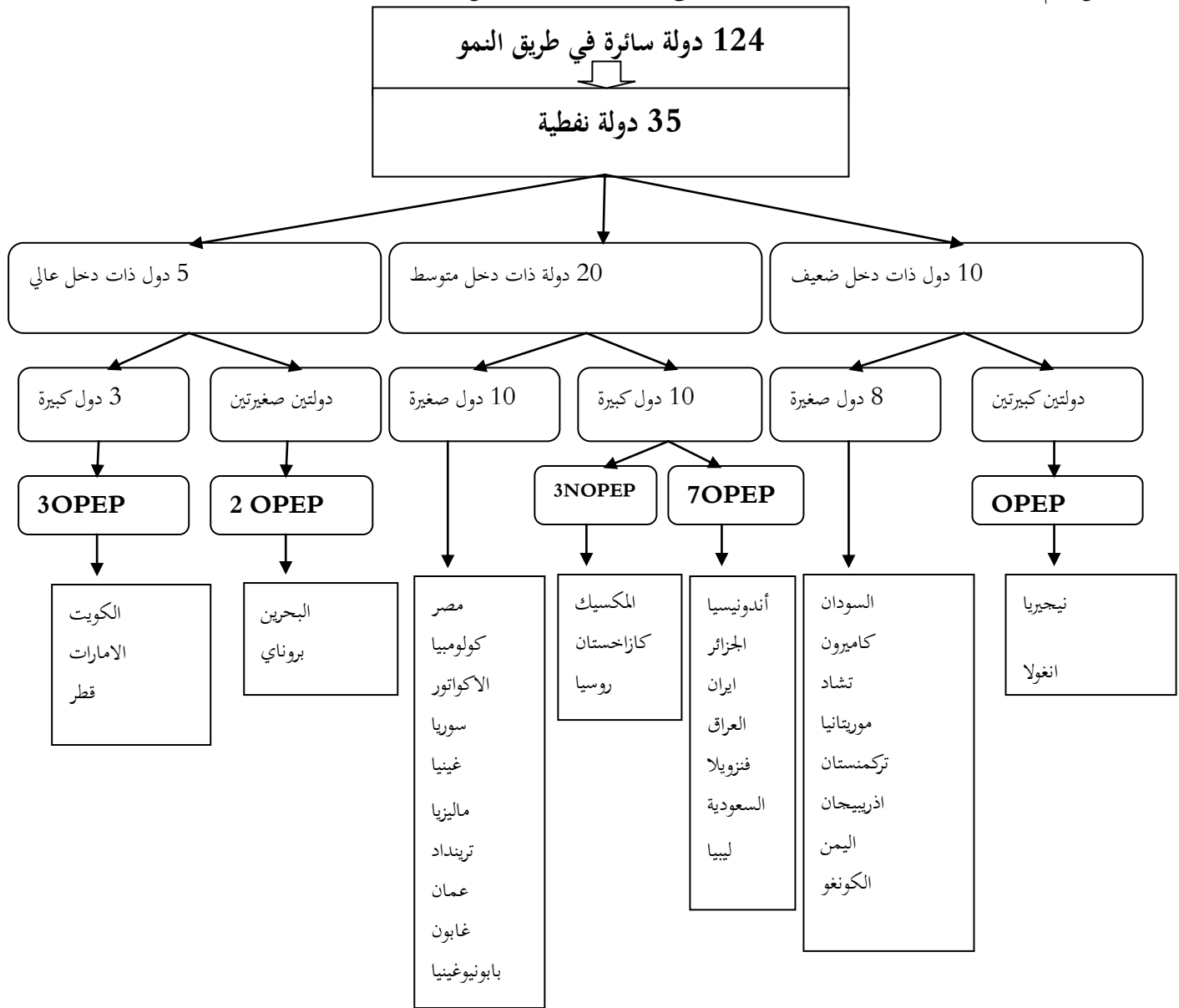
الإنفاق الوطني الإجمالي نسبة إلى الناتج			الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة سنة 2010 دولار			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			
2016	2001	1987	2016	2001	1987	2016	2001	1987	
110,699	85,3275	104,139	4846,41	3600,43	3691,64	3.7	3.0	0.7-	الجزائر
97,2205	96,3948	..	5858,83	1781,24	..	-3,1	9,9	..	أذربيجان
99,6570	99,5575	100	3606,64	2119,32	2700,11	0	4,22	7,9	أنغولا
108,059	134,990	120,983	859,648	497,346	490,779	-7	11,65	-2,31	تشاد
100,341	104,299	106,998	5210,11	3759,89	3607,54	-1,46	4,013	-0,2	الإكوادور
109,249	104,850	110,207	2724,39	1982,11	1444,59	4,29768	3,53525	2,51	مصر
86,0139	75,0885	102,526	9569,44	10098,6	9369,45	2,26193	2,13523	-17,146	الغابون
99,2249	91,7283	98,4625	3974,08	2190,76	1480,06	5,01558	3,64346	4,92597	إندونيسيا
..	101,929	99,5705	..	4302,38	3545,13	..	2,39213	-0,171	إيران
106,692	96,2337	..	5695,69	4285,84	2861,69	11	2,30537	9,30521	العراق
..	84,2352	84,5828	..	35051,8	0,72906	8,14256	الكويت
..	90,0925	8671,86	-1,76288	..	ليبيا
101,837	101,238	93,8871	9707,16	8494,89	6942,86	2,30275	-0,60549	1,85577	المكسيك
..	90,9161	87,7625	2457,81	1310,56	1151,16	-1,54106	4,41105	-10,757	نيجيريا
98,7602	83,3572	102,203	89818,2	83016,7	59449,6	1,07799	2,08538	1,75337	النرويج
94,1482	63,1826	..	66415,4	60707,2	..	2,23013	3,89817	..	قطر
99,5077	84,2938	106,278	21395,6	17585,9	15608,5	1,74153	-1,21074	-6,6325	السعودية
..	96,67	101,935	..	11975,3	12371,9	..	3,39426	3,58165	فنزويلا
93,6036	82,5595	86,1306	11028,9	6893,21	3787,35	4,23891	0,51765	5,38865	ماليزيا
101,894	102,329	100,908	41602,8	36072,6	26398,4	1,80608	2,72617	5,35945	الإمارات

Source: World Development Indicators <http://databank.worldbank.org> 06/08/2017

2. تصنيف الاقتصاديات النفطية

نلاحظ بصفة عامة أن 35 دولة مصدرة للنفط يرتبط ناتجها المحلي بالريع النفطي بأكثر من 5 بالمائة، ومن هذه الدول مصنفة من قبل البنك الدولي كدول مرتفعة الدخل - الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، بروناي - 20 دولة ذات دخل متوسط، و10 دول ذات دخل ضعيف، كما أن 5 دول من العشرين دولة المصنفة على أنها دول ذات دخل متوسط، هي دول ذات مديونية كبيرة - أندونيسا، الإكوادور، كازاخستان، سوريا والغابون - .

الشكل رقم (1): تصنيف الدول المصدرة للنفط على أساس مستوى الدخل⁽¹⁾



Source: Marie claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs**, thèse pour l'obtention du titre docteur en sciences économiques, université paris dauphine, France, 2008, p .69.

⁽¹⁾ NOPEP - هي الدول النفطية غير المنضوية تحت لواء المنظمة العالمية للدول المصدرة للنفط..

ثانياً: أثر الموارد النفطية على التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النفطية

انطلاقاً مما سبق لاحظنا أن الكفاءة الاقتصادية لهذه الاقتصادات تتعلق بالصادرات النفطية، حيث أن الدول التي لديها موارد نفطية كبيرة تقع أمام تحدي تخفيض الفقر وزيادة في مستوى معيشة السكان، وبالتالي فإن الموارد النفطية لديها آثار كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي وأيضاً على مؤشرات الفقر والتنمية الاقتصادية.

يمثل الجدول التالي تطورات مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأهم الاقتصادات النفطية.

الجدول رقم (2): مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النفطية

معدل النمو السنوي المتوسط لـ PIB للفرد		الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة 2000		
2000-1995	1980-1975	2000	1980	
1,9%	1,8%	6 781,8	4 995,4	المتوسط العالمي
1,9%	2,3%	24 729,6	16 539,3	الدول ذات الدخل العالي
2,3%	2,9%	8 893,9	7 772,5	الدول ذات الدخل المتوسط
2,5%	0,6%	1 744,7	1 090,4	الدول ذات الدخل الضعيف

Source: Marie claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs**, thèse pour l'obtention du titre docteur en sciences économiques, université paris dauphine, France, 2008, p 77.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي انطلاقاً من سنة 1980، حيث أن الدراسة المقارنة للاقتصادات النفطية تبين مبدئياً بأن الربع النفطي لم يساهم بشكل فعلي في الإقلاع الاقتصادي وهذا ما ستؤكدته الدراسة فيما يلي من فروع.

الفرع الثالث: آثار الصدمة النفطية الأولى على الاقتصادات النفطية

سيتم في هذا الفرع التمييز بين الاقتصادات النفطية العربية والاقتصاد النرويجي مع المقارنة بينهما واستنتاج ما يمكن أن يستفاد منه في الاقتصادات النفطية العربية من النموذج النرويجي.

أولاً: التنمية النفطية في الاقتصادات النفطية

لقد شهدت الفترة 1973-1981 ارتفاعاً في أسعار النفط الخام مع ارتفاع حجم الإنتاج للدول النفطية، مما جعل العائدات المالية لهذه الدول تحقق قفزات عالية خلال هذه الفترة. ولقد تم استخدام العائدات النفطية في تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي مع ترك هامش واسع نسبياً يوجه إلى الخارج مباشرة وهو ما يسمى بالفوائض النفطية، ومن الملاحظ أن النفقات الحكومية ارتفعت في هذه المرحلة وتكرزت في استخدامات أساسية هي:

- توزيع مباشر وغير مباشر على المواطنين.
- إقامة بنية تحتية للدولة.
- تصنيع النفط.

الجدول رقم (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النفطية

نسبة مساهمة القيمة المضافة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي			نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي			نسبة مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي			
2016	2001	1987	2016	2001	1987	2016	2001	1987	
50,8605	35,5236	40,7013	36,1906	53,9745	46,4231	12,9499	10,502	12,8746	الجزائر
42,2771	36,7189	..	51,6844	47,1789	..	6,03845	16,1031	..	أذربيجان
..	26,9591	50	..	64,8831	50	..	8,15637	14,201	أنغولا
56,1392	54,7099	50,6416	33,4268	31,5454	26,9967	10,4341	13,7447	22,3617	الإكوادور
55,1772	50,1121	52,4255	32,8944	33,3298	27,0807	11,9285	16,5581	20,4948	مصر
43,6601	38,2549	40,4183	39,3162	46,4544	36,2541	13,4527	15,2907	23,3267	إندونيسيا
..	51,3023	57,3968	..	40,3055	25,7789	..	8,39175	16,8243	إيران
63,4646	63,3093	52,3257	32,6864	33,0251	37,9956	3,84842	3,66547	9,67885	المكسيك
60,3597	25,3742	27,4377	18,4555	40,8719	35,3045	21,1848	33,7539	37,2588	نيجيريا
65,8188	58,3481	63,3753	31,7107	39,8537	32,9393	2,47061	1,79842	3,68511	النرويج
47,6333	59,8199	..	51,8896	213,694	..	0,18368	0,37594	..	قطر
54,0309	43,3033	54,1543	43,2899	51,5255	40,1398	2,67939	5,17129	5,70589	السعودية
..	49,3746	43,1352	..	46,0812	50,2818	..	4,54427	6,5829	فنزويلا
55,6761	45,7858	41,5119	35,6787	46,2035	38,5277	8,64572	8,01091	19,9604	ماليزيا
80,2231	75,2122	..	19,1665	23,955	..	0,61018	0,82739	..	الإمارات

Source: World Development Indicators <http://databank.worldbank.org> 06/08/2017.

ولم تحدث هذه الطفرة أي تحول مباشر على التوازن الهيكلي في هذه الاقتصاديات بل بالعكس فقد أصبح أكثر اختلالاً، حيث بقي قطاع استخراج النفط يشكل القاعدة الرئيسية للاقتصاد، فنسبة مساهمته للنتاج في مطلع الثمانينات بلغ 63% في أقطار مجلس التعاون الخليجي و65% في ليبيا، كما شكلت إيرادات هذه القطاع 89% من الإيرادات العامة في أقطار المجلس، أما صادراته فشكلت حوالي 93% من مجمل الصادرات، وتلازم تطور التوازن الهيكلي بعد الطفرة النفطية إلى المزيد من التبعية نحو الخارج، وذلك أن معظم المداخيل الموزعة وما رافقه من تعاضم مواز في الاستهلاك بشقيه الحكومي والخاص لم تقابله زيادة تذكر في الإنتاج الذي يلي الطلب المحلي.

الجدول رقم(4): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاديات النفطية

الواردات نسبة إلى الناتج			الصادرات نسبة إلى الناتج			رصيد الحساب الجاري نسبة إلى الناتج			
2016	2001	1987	2016	2001	1987	2016	2001	1987	
34,4125	22,0166	18,4121	23,7122	36,6893	14,2727	0,21167	الجزائر
43,6721	37,3173	..	46,4514	40,9234	..	-3,60234	-0,90675	..	أذربيجان
32,6766	74,9462	50	33,0199	75,3889	50	..	-16,013	6,68712	أنغولا
38,0336	49,6562	36,4328	29,9737	14,6659	15,4495	-2,1948	تشاد
19,6509	27,5221	22,3644	19,3097	23,2225	15,3669	1,44563	-2,25261	-8,5115	الإكوادور
19,6027	22,3304	22,7669	10,3536	17,4799	12,5581	..	-0,39782	0,04976	مصر
27,0832	29,3638	45,2191	41,0703	54,2753	42,6942	..	10,3086	-13,685	الغابون
18,3059	30,7617	22,3975	19,0801	39,0324	23,9345	-1,75347	4,30109	-2,7609	إندونيسيا
..	21,2325	8,72745	..	19,3032	9,15743	1,55959	إيران
39,2569	61,5066	26,1277	32,5584	65,2739	23,2226	العراق
..	35,5384	37,1231	..	51,3032	52,5403	..	23,8561	20,3937	الكويت
..	16,6325	26,5407	9,76838	..	ليبيا
39,9882	24,8832	13,3858	38,1578	23,6443	19,4987	-2,66331	-2,44962	3,02789	المكسيك
..	36,3648	14,7041	..	45,4487	26,9416	..	5,61363	-0,3035	نيجيريا
32,5472	28,3121	33,9711	33,7868	44,9549	31,7626	4,87604	15,8308	-4,3507	النرويج
41,6318	29,0751	..	47,4836	65,8926	..	-5,45978	قطر
30,182	23,9261	37,1329	30,6749	39,6332	30,8617	-3,85398	5,0796	-11,891	السعودية
..	19,4564	23,3721	..	22,7353	21,4387	-3,06547	-3,06547	-3,0547	فنزويلا
60,8432	92,9624	49,0251	67,2395	110,405	62,8945	..	7,85359	8,00251	ماليزيا
29,9889	27,1444	24,7488	28,0894	24,8146	23,8447	-4,41131	-1,93406	-1,6851	الإمارات

Source: World Development Indicators <http://databank.worldbank.org> 06/08/2017.

أما على صعيد المنتجات الصناعية فالموجة التصنيعية التي اعتمدت بشكل رئيسي على الصناعات الثقيلة تعتمد على اقتصاديات الحجم⁽¹⁾ وهي بذلك معدة للتصدير نظرا لضيق السوق المحلية عن استيعابها، وبالتالي كان على الدول المعنية أن تستورد الجزء الأعظم من احتياجاتها الاستهلاكية.⁽²⁾

بناء على ما سبق فقد ساهمت الطفرة النفطية في بناء نمط تنمية يتميز بالسمات الآتية:

- درجة عالية من عدم التوازن: فالاقتصاد يقوم مباشرة على استخراج وتصدير النفط مع قطاع زراعي يكاد لا يذكر وصناعة تحويلية ضعيفة .
- درجة عالية من التكامل مع الاقتصاديات الرأسمالية من موقع التبعية لهذه الاقتصاديات، فالقرارات والتقلبات في أسعار هي التي تتحكم بالقسم الأعظم من صادرات البلدان النفطية.
- هدر الموارد الاقتصادية على مختلف المستويات على المستوى الإنفاق الخاص والحكومي.

ثانيا: التنمية النفطية في ظل النموذج النرويجي

يعتبر النموذج النرويجي في إدارة المصادر البترولية نموذجا يحتذى به، حيث مكنتها نمط التنمية المتبع خلال فترة لا تزيد عن 20 عاما منذ مطلع السبعينيات من تحقيق مؤشرات ايجابية على مستوى الاستقرار الاقتصادي أو التوازن الهيكلي، حيث تنقسم مراحل التنمية النفطية إلى أربعة مراحل، وهي التأسيس والنمو والتدعيم وما قبل النضج.

1. مراحل التنمية النفطية في ظل النموذج النرويجي

تنقسم مراحل التنمية النفطية في ظل النموذج النرويجي إلى عدة مراحل هي مرحلة التأسيس، والنمو والتدعيم والنضج.

(1) - تعني بإقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير. وهناك وفورات داخلية، ووفورات خارجية: الوفورات الداخلية: وهي التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، أما الوفورات الخارجية: وهي التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من إنتاجية المشروع.

(2) - نجيب عيسى، المرجع السابق، ص ص 39-46

أ. فترة التأسيس 1958-1969

بدأت هذه الفترة مع توقيع اتفاقية جنيف الدولية المتعلقة بمنح حق استثمار المصادر البترولية في المناطق الساحلية، وكانت شركة فيليبس هي أول شركة تقدمت بطلب الحصول على ترخيص للقيام بالمسح الجيوفيزيائي في الجزء النرويجي من بحر الشمال، تبعثها عدة شركات، ثم بعد ذلك تشكيل المجلس النرويجي للنفط الذي كانت وظيفته تقديم المشورة لوزارة الصناعة.⁽¹⁾

ب. فترة النمو 1970-1978

بعد مدة قصيرة من بداية عمليات النفط في بحر الشمال، حيث أكد ارتفاع سعر النفط الذي حدث سنة 1973 أنه لا بد من وجود مصادر جديدة للنفط تساهم في تقليل الاعتماد على بلدان الأوبك وهذا ما أدى إلى مساندة التطوير التقني في اتجاه العمليات البحرية في بحر الشمال، وهذا ما أدى إلى توفير إمكانية نقل التنقيب إلى المياه العميقة سنة 1974، وبالمقابل نشأت أزمة جديدة نتيجة ارتفاع تكاليف بناء منشآت الاستكشاف في الحقول النفطية، ولقد سمحت الاتفاقات التقنية وعقود حسن النية بتطوير التقنية النرويجية التي لم تنحصر فقط في قطاع النفط بل شملت كافة المجالات الاقتصادية، وقد أدت هذه المبادرات إلى إدخال تحسينات باهرة في القدرات التقنية لصناعة النفط في المجالات التالية:⁽²⁾

- تطوير خبرة محلية مستقلة تتمكن من استثمار مصادر النفط بطريقة تتفق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز قدرة الصناعة النرويجية على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية.
- تنمية القدرة على إدراك النتائج المترتبة عن عمليات النفط والتأكد من أن هذه العمليات تقوم على أسس تتفق مع مبادئ السلامة المهنية وحماية البيئة.

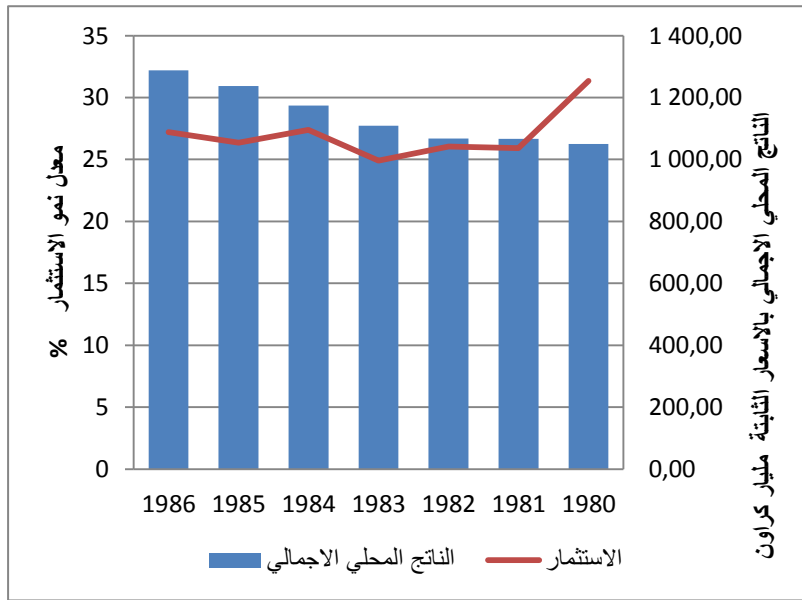
(1)-فاروق القاسم، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية- عالم المعرفة، الكويت، مارس 2010، ص 117.

(2)-المرجع نفسه، ص 116.

ج. فترة التدعيم 1979-1986

قُدِّر احتياطي النفط سنة 1979 بـ 950 مليون متر مكعب، وارتفع هذا الاحتياطي إلى 1400 مليون متر مكعب سنة 1984، وذلك نتيجة الاكتشافات التي تمت في تلك الفترة، كما شهدت سنوات السبعينات حدوث ارتفاع في أسعار النفط وهذا ما أدى إلى تحسن أداء الاقتصاد النرويجي، إلا أن هذه الحالة أدت إلى بروز مشكلة تتمثل في الاعتماد على عائدات النفط، وهذا ما يجعل الاقتصاد النرويجي مثله مثل بقية الاقتصادات النفطية معرضا إلى تذبذبات أسعار النفط، ولتجنب هذا الإشكال تم إنشاء صندوق لإيداع عوائد النفط هدفه حماية الاقتصاد من التذبذبات غير المتوقعة للعائدات وحماية مصالح الأجيال القادمة مع فصل ميزانية الدولة عن هذا الصندوق.⁽¹⁾

الشكل رقم (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في النرويج خلال الفترة 1980-1986



source :BP Statistical Review of World Energy, Juin2014.

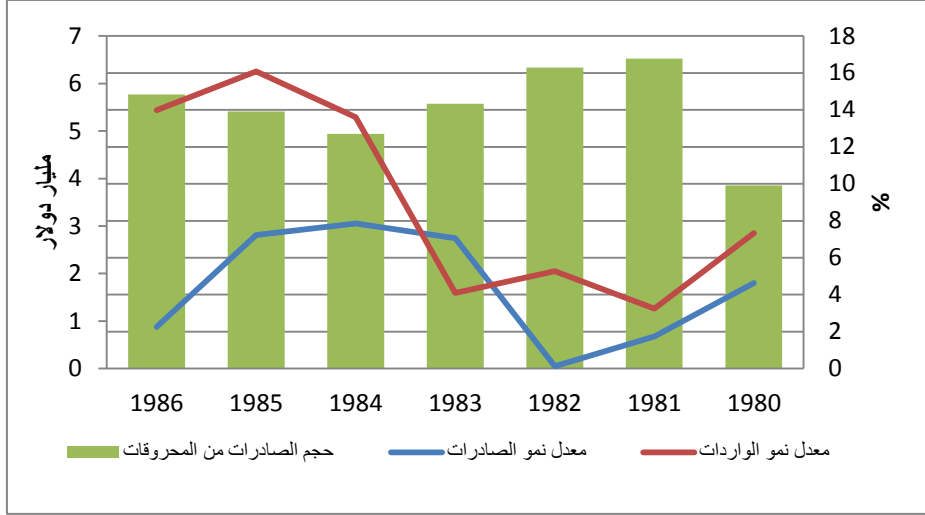
د. فترة ما قبل النضج 1987-2000

تميزت هذه الفترة بانخفاض حاد في إيرادات الحكومة نتيجة هبوط أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل إلى 9 دولار عام 1986، كما ظهرت هناك مشكلة أخرى تتمثل في انخفاض معدل احتياطي النفط عن مستويات السنوات السابقة، ولمواجهة هذه المشكلة قامت الحكومة النرويجية بتخفيض ضريبة التنقيب مع زيادة مخصصات

(1) - المرجع نفسه، ص 117.

الاستثمار في تطويل الحقول النفطية إضافة إلى تعزيز إجراءات تخفيض الاستهلاك المحلي من النفط لتعزيز الصادرات وتغطية العجز في الميزانية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع محسوس في مستوى الناتج سنة 2000.

الشكل رقم (3): نمو الصادرات والواردات وحجم الصادرات من النفط في الاقتصاد النرويجي



Source :BP Statistical Review of World Energy, Juin2014.

2. خطوات تجنب نقمة النفط في ظل النموذج النرويجي

لقد اتبعت النرويج عدة سياسات مكنتها من الخروج من التبعية للقطاع النفطي نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾

- أ. تنسيق السياسات الاقتصادية: يعود نجاح النموذج النرويجي إلى السياسات الاقتصادية الرشيدة التي تركزت على تحقيق التناغم بين خطط المشاريع النفطية وخطط بقية القطاعات.
- ب. التكيف مع تذبذبات أسواق النفط: استطاع النموذج النرويجي التكيف مع تذبذبات أسعار النفط وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات تتعلق بأدوات السياسة الاقتصادية.
- ت. الدعم المؤسسي: ساهم وجود شركات عريقة في نجاح النموذج النرويجي، كصناعة السفن التي شجعت على عمليات التنقيب، كما ساهمت شركات صناعية أخرى في تقديم الخبرات اللازمة للصناعة النفطية، كما تم الحرص على أن لا تكون حصة الحكومة أقل من 50 بالمائة للحفاظ على سيطرة الدولة على القطاع النفطي.

⁽¹⁾ - أحمد الكواز، محاكاة هيكل إنتاج دولة الكويت لهيكل إنتاج مملكة النرويج (تحليل الفرعات والمخرجات)، بحوث اقتصادية عربية، السنة الرابعة عشر، العدد أربعون، خريف 2007، ص 51.

ث. وجود نظام ضريبي عادل: يمنح الثقة للمتعاملين بالحصول على مستوى معقول من الربح مما يشجعها على الاستثمار في تقبل بعض المجازفة في استثماراتها .

ج. الثاني في البداية من تعجيل عمليات النفط: فقد كانت نظرة الحكومة إلى النفط مليئة بالشك خوفاً من أن تغطي صناعة النفط على بقية القطاعات الاقتصادية، وبعد أن تأكدت الحكومة من تجنبها للآثار السلبية لعمليات النفط رفعت من حجم الاستثمارات في هذا المجال.

ح. دعم وتشجيع الصناعات الوطنية: وذلك من خلال دفعها للمشاركة مباشرة في عمليات النفط كمستثمر عن طريق منحها امتيازات من خلال تقديم الخدمات والمعدات اللازمة لعمليات النفط.

خ. دعم الصناعات المساندة لعمليات النفط: فقد تمكنت النرويج خلال العشر سنوات من خلق صناعة لتجهيز عمليات النفط على مستوى ينافس الشركات الدولية وتشكل اليوم هذه الصناعات أهم مصادر الإنتاج والتصدير الداعمة للاقتصاد النرويجي.

بعد أن استعرضت الدراسة في هذا المطلب أهم الاقتصاديات النفطية وأهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها بالإضافة إلى دراسة نموذج التنمية النفطية المتبع من قبل هذه الدول، مع التركيز على النموذج النرويجي وذلك لمحاولة الاستفادة من هذه التجربة، تقوم الدراسة في المطلب الموالي بتحليل الصدمة النفطية الثانية والتنمية النفطية في الاقتصاديات النفطية في هذه الفترة .

المطلب الثاني: التنمية النفطية خلال الصدمة النفطية الثانية في الاقتصاديات النفطية

تعتمد العديد من الدول السائرة في طريق النمو في صادراتها على المنتجات الأساسية، ويعد النفط أهم هذه المنتجات والذي يستخدم في صياغة استراتيجية التنمية لهذه الدول، من خلال صادرات الاقتصاديات النفطية من هذه المادة الأساسية، والتي تعتبر المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول، حيث تسمح الصادرات النفطية بتحسين استخدام وتخصيص عوامل الإنتاج بالإضافة إلى أنها تسمح بإنشاء صناعات موازية للصناعة النفطية، إلا أن إتباع هذه الإستراتيجية في التنمية يصاحبه مجموعة من العراقيل تتعلق أساساً بالنمو المتباطئ للطلب المحلي، وتدهور شروط

التبادل وتذبذب الإيرادات والربط غير الفعال، والمرض الهولندي،⁽¹⁾ وظهرت هذه العراقيل عقب الصدمة النفطية المعاكسة، لذلك سيتم دراسة هذه العناصر بشكل أكثر تفصيلاً فيما يلي.

الفرع الأول: الصادرات النفطية كمحرك للتنمية الاقتصادية

تعتبر الصادرات النفطية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول السائرة في طريق النمو وذلك لأنها توفر مجموعة من المزايا تنقسم إلى ثلاث عناصر أساسية، تحسين استخدام عوامل الإنتاج الموجودة، التوسع وزيادة تخصيص عوامل إنتاج جديدة، وضمان أثر الربط لصناعات موازية.

أولاً: تحسين استخدام عوامل الإنتاج

يمكننا القول في البداية أن النمو المبني على الصادرات النفطية يدفع الاقتصاد إلى استغلال أكبر قدر ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة بشكل أكثر فعالية، كما يسمح بتحقيق تراكم في عوامل الإنتاج ويشجع الاستثمار الأجنبي والادخار المحلي، حيث يسعى المستثمرون الأجانب إلى استغلال الميزة النسبية لهذه الدول في مجال النفط بالإضافة إلى السعي لاستغلال قطاعات أخرى في هذه الدول، كل هذه العناصر تساهم في انفتاح الاقتصاد على العالم، وزيادة الطلب على التمويل المحلي وزيادة اقتصاديات جانب العرض والاستثمارات، كما أن الحصة الكبيرة من مزايا الاعتماد على نموذج التنمية النفطية تتمثل في الادخار الذي يكون حكومياً غالباً، والذي يسمح بتمويل أفق أخرى للاستثمار في هذا الاقتصاد.⁽²⁾

ثانياً: أثر الارتباط

تؤثر الصادرات النفطية على الإنتاج في قطاعات أخرى مرتبطة بقطاع النفط، من خلال عدة أوجه حيث يمكن للصادرات النفطية أن تزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية وتدعيم البنية التحتية، والزيادة في الإيرادات الحكومية ويمكن تقسيم أثر الربط إلى ربط قبلي وربط بعدي.⁽³⁾

(1)-Dutch disease.

(2)- Dwight H Perkins, Stevenradelet, David L Lindauer, *économie du développement*, de boeck, 3ème Edition, Belgique, 2008, p 756 - 758.

(3)- يعتبر الاقتصادي Albert Hitschman هو الذي أطلق هذه التسمية *Liaison en aval*.

1. **الارتباط القبلي:** تشير هذه الحالة إلى أن النمو في قطاع النفط يؤدي إلى زيادة الإنتاج في قطاع آخر ويكون هذا الربط فعالا إذا كان القطاع المستفيد يستطيع أن يواكب النمو في القطاع النفطي، ويحقق اقتصاديات حجم خاصة به، مع تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة التنافسية على مستوى السوق المحلي.
 2. **الارتباط البعدي:** يتمثل الارتباط البعدي في وضع المنتج الأساسي في خدمة صناعات أخرى تدخل كمادة أولية، فعلى سبيل المثال صناعة تكرير النفط التي تستخدم النفط كمادة أولية، ونظرا لتعقيد تقنيات الإنتاج في هذا المجال وضرورة وجود رأس مال كبير فإن الاقتصاديات النفطية السائرة في طريق النمو لم تستطع مواكبة المنافسة في هذا المجال.
 3. **ارتباط الاستهلاك:** يتحقق هذا الأثر بشكل غير مباشر وذلك من خلال ارتفاع المداخيل الناتجة عن الصادرات النفطية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.
 4. **ارتباط البنية التحتية:** ويكون من خلال ضرورة توفر بنية تحتية ضرورية لنشاط قطاع النفط وهذا ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف ويفتح مجالات واسعة للصناعات الأخرى لتحقيق نمو متزايد.
 5. **ارتباط رأس المال البشري:** حيث يسمح القطاع النفطي بتكوين كفاءات تقنية وإدارية.
 6. **الارتباط الجبائي:** حيث يسمح بتوفير موارد مالية مهمة للدولة تتمثل في الربح الاقتصادي تستخدم في تمويل التنمية في قطاعات أخرى.
- إن التنمية النفطية على الرغم من توفرها على عدة إيجابيات إلا أن هناك عراقيل تواجه عملية التنمية المعتمدة على النفط نوجزها فيما يلي.

الفرع الثاني: عراقيل استخدام الصادرات النفطية كمحرك للتنمية

لقد أدى استخدام النفط كمحرك للنمو في الاقتصاديات النفطية إلى بروز عدة عراقيل ظهرت جليا مع الصدمة النفطية المعاكسة، ولعل أبرز هذه العراقيل هي النمو المتباطئ للطلب المحلي، وتدهور شروط التبادل، والارتباط غير الفعال، وأهم صعوبة واجهتها الاقتصاديات النفطية عقب أزمة 1986 هي المرض الهولندي، وسيتم دراسة هذه العناصر بشكل مفصل فيما يلي:⁽¹⁾

(1)- Dwight H perkins, *ibid*, p 764.

أولاً: النمو المتباطئ للطلب

تزايد العائدات المحققة من بيع النفط في الاقتصادات النفطية بشكل متناسب مع المداخيل الوطنية للدول المستوردة، وهذا في ظل اقتصاد عالمي يشهد نمو اقتصادي غير متوازن، إلا أن هذا التوازن لا يحدث في غالب الأمر وذلك بسبب التحولات الهيكلية في الدول الصناعية التي ترهن صادرات الاقتصادات النفطية من النفط، وهذا ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في هذه الدول الصناعية. هذه التحولات الهيكلية تم تفسيرها وتحليلها من خلال قانون أنجل⁽¹⁾ والذي يوضح أن الطلب على النفط ينمو بشكل أكثر ببطء من نمو مداخيل المصدرين للنفط.

كما أن التطور التكنولوجي في الصناعات المصنعة أدى إلى انخفاض استهلاك المواد الأولية من خلال طريقتين، الأولى تتمثل في أن التكنولوجيات الحديثة وتحديث تجهيزات الإنتاج ساعدت المجتمع على تخفيض التبذير، وبالتالي فهي تحتاج إلى مواد أولية أقل في مسارها الإنتاجي، ومن جهة أخرى فإن التطور التكنولوجي أدى إلى ظهور بدائل المواد الأولية فعلى سبيل المثال ظهور الطاقة الشمسية التي أدت إلى التقليل من استخدام المنتجات النفطية.⁽²⁾

ثانياً: تدهور شروط التبادل

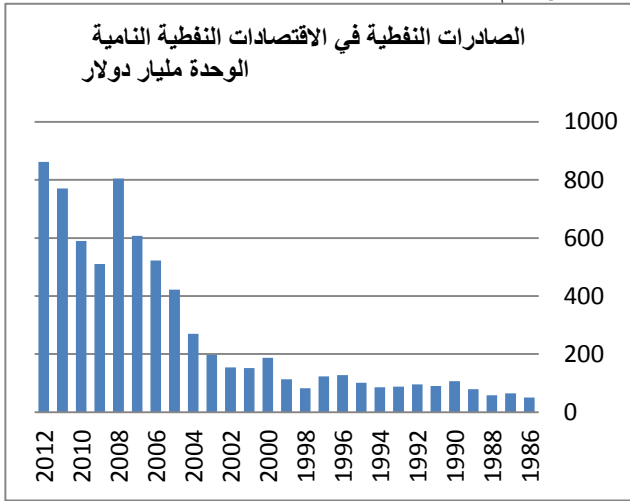
أثبتت الدراسات أن أسعار الصادرات من المنتجات الأساسية تنخفض بالمقارنة مع أسعار الواردات من السلع المصنعة، في السوق العالمي وفي الأجل الطويل، وبما أن الاقتصادات النفطية تصدر النفط وتستورد السلع المصنعة، فإن أي ارتفاع في الأسعار النسبية في الأجل الطويل سيؤدي إلى أن هذه الدول ستصدر كمية أكبر من النفط للحصول على نفس الكمية من المنتجات المصنعة، كما أن انخفاض الأسعار النسبية المرافق لانخفاض نمو الطلب على المنتجات الأساسية في الدول الصناعية يؤدي إلى التأثير سلباً على الاقتصادات النفطية التي تتحمل مخاطر التأخر في مسار التنمية، ويمكن تسمية هذه الحالة، النظرة التشاؤمية للصادرات، والتي اعتمدت كحجة لصالح إستراتيجية إحلال الواردات، وعادة ما يتم استخدام معدل التبادل الحقيقي وهو العلاقة بين مؤشرين، الأسعار المتوسطة

(1) - إن النظرية الاقتصادية أدخلت في عام 1857 من قبل إرنست إنجل، الإحصائي الألماني، مشيراً إلى أن نسبة الدخل المخصصة لشراء المواد الغذائية تنخفض مع ارتفاع الدخل. كما يزيد من دخل الأسرة، ونسبة من الدخل التي تنفق على الغذاء تنخفض في حين أن نسبة إنفاقها على غيرها من السلع (مثل السلع الفاخرة) يزيد.

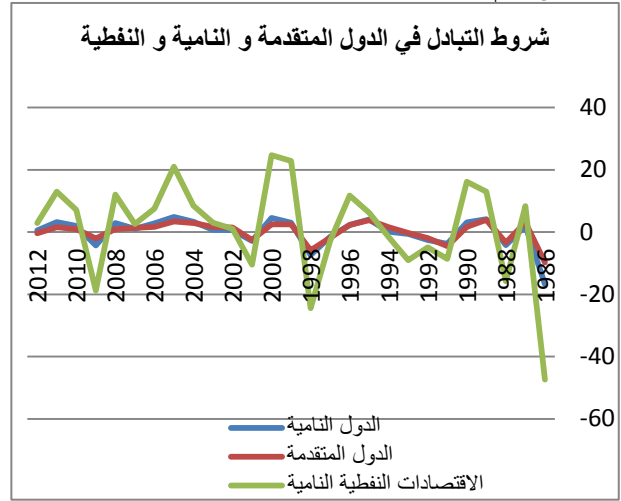
(2) - Dwight H perkins, op.Cit, p 764.

لصادرات دولة معينة، والمؤشر الثاني هو الأسعار المتوسطة لواردات نفس الدولة، وتحسن شروط التبادل لدولة معينة إذا ارتفعت أسعار الصادرات بالمقارنة مع أسعار الواردات.

الشكل رقم (5): الصادرات النفطية



الشكل رقم (4): شروط التبادل في الاقتصادات النفطية



Source: IMF Guide on Resource Revenue Transparency, 2005 – Banque Mondiale.

لقد افترضنا آنفا أن تحسن معدل التبادل الدولي يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، حيث أنه يتضمن حصول الدولة على كمية أكبر من الواردات، لقاء كمية معينة تصدرها، وأن تدهور معدل التبادل الدولي، يعني انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية، لأنه يتضمن حصول الدولة على كمية أقل من الواردات لقاء كمية معينة تصدرها. وهذا افتراض معقول، طالما أن تحسن معدل التبادل الدولي أو تدهوره، لم يقترن بتغيير في النفقة الحقيقية لإنتاج الوحدة من الصادرات أو الواردات، فإن تحسن معدل التبادل الدولي لا يعني بالضرورة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية.⁽¹⁾

تستخلص الدراسة مما تقدم أن تحسن معدل التبادل الدولي، لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية، وذلك حيث يكون ارتفاع ثمن الصادرات راجعا إلى ارتفاع نفقتها الحقيقية، كذلك فإن التدهور معدل التبادل الدولي لا يعني بالضرورة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادي، هذا حين يكون انخفاض ثمن الصادرات راجع إلى انخفاض نفقتها الحقيقية. تطرقت الأطروحة في هذه المبحث إلى التنمية النفطية في الاقتصادات النفطية، وعالجت أنماط التنمية النفطية وآثار الصدمات النفطية على الاقتصادات النفطية، مستنتجة إيجابيات التنمية النفطية وعراقيل

(1) – محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثالثة عشر، سورية، 2008، ص 57-60.

استخدام النفط كمحرك للتنمية، وإذا كانت أهم نتيجة لاستخدام النفط كمحرك للتنمية هو إحداث اختلال هيكلي كبير في الاقتصاديات النفطية فلا بد أن نربط بين التنمية النفطية واختلال التوازن الهيكلي.

المبحث الثالث: الخصائص الهيكلية للاقتصاديات النفطية

بعد دراسة الاختلال الهيكلي من الناحية النظرية سنحاول في هذا المبحث دراسة الخصائص الهيكلية على مستوى الاقتصاديات النفطية خلال الفترة 1970-1985 وهي المرحلة التي شهدت إصابة الاقتصاديات النفطية بالمرض الهولندي، والذي كان من بين أهم أعراضه ومؤشراته كما رأينا اختلال التوازن الهيكلي، لذلك ستحاول الدراسة تقدير وتقييم الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات النفطية، بالإضافة إلى دراسة تجارب التنوع الاقتصادي في هذه الاقتصاديات.

المطلب الأول: الجانب النظري للمرض الهولندي

كثير الحديث مؤخرًا بين الاقتصاديين حول أهمية الثروة النفطية في تطوير الاقتصاديات النفطية، حيث أشارت العديد من البحوث إلى أهمية النفط في التنمية لأغلب الدول النفطية، حيث أن الإيرادات النفطية تمثل مصدر للعملة الصعبة لتمويل موازنات هذه الدول، إلا أن السؤال المطروح هو لماذا لم تستخدم هذه الدول هذه الإيرادات لتحقيق دفعة قوية تجعلها تسهم في الصادرات غير النفطية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يدفعنا إلى دراسة المرض الهولندي⁽¹⁾ وأصوله النظرية بالإضافة إلى تشخيصه على مستوى الاقتصاديات النفطية.

الفرع الأول: النموذج الأساسي للمرض الهولندي

يعود نموذج المرض الهولندي إلى المساهمات النظرية لـ **HEKSHER-OHLIN-SAMUELSON** والذي يبين أساس التخصص في إطار التجارة الدولية⁽²⁾ والتي تؤدي إلى حدوث التوزيع القطاعي للإنتاج وعوامل الإنتاج، الرفاهية والتجارة الدولية. ويميز نموذج المرض الهولندي بين نوعين من السلع:

⁽¹⁾ - إن مصطلح المرض الهولندي يعني الأثر غير المرغوب فيه على القطاعات الإنتاجية خصوصًا القطاع الصناعي والناتج عن اكتشاف موارد طبيعية وسمي بذلك بسبب التراخي الذي شهده الاقتصاد الهولندي كنتيجة لاكتشاف الموارد النفطية في بحر الشمال خلال الفترة 1900-1950 -

⁽²⁾ - W.M. CORDEN, **Booming sector and dutch disease economics: survey and consolidation**, Oxford Economics Papers n° 36, 1984, p 363.

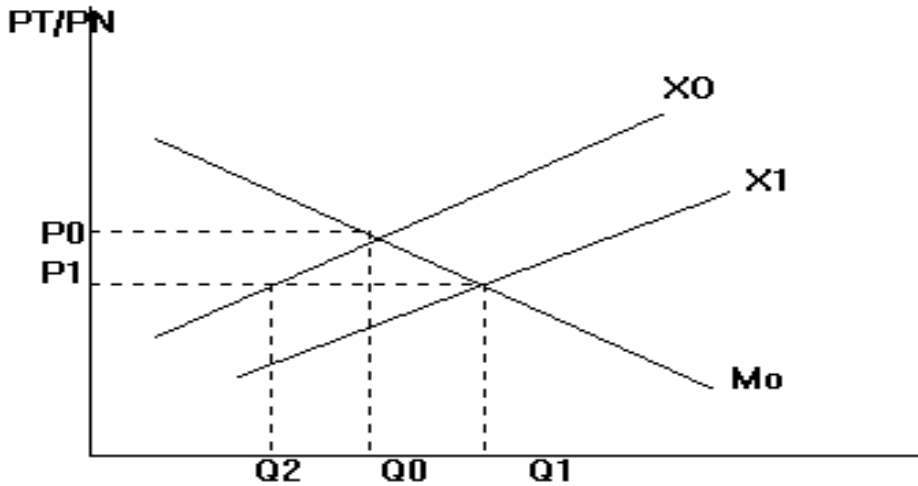
- السلع القابلة للمتاجرة: حيث يتحكم السوق الدولي في أسعارها وتشمل مجموع السلع المصدرة والمستوردة فعلا.
- السلع غير قابلة للمتاجرة: وتشمل جميع السلع التي تتحدد أسعارها بالتقاء العرض والطلب عليها محليا وتتعلق أساسا بالخدمات والأشغال العمومية، بالإضافة إلى القطاعات التي تتحكم فيها الرسوم الجمركية وتكاليف النقل العالية.

إن أي توزيع قطاعي يسمح بتحديد أثر حدوث ارتفاع أسعار سلعة ما، حيث تتدخل ثلاث عوامل أساسية في تحديد هذا الأثر، وهي سعر الصرف الحقيقي، الأسعار النسبية للسلع القابلة للمتاجرة ومعدل الأجر. ويعد نموذج **R.G. GREGORY** أول نموذج فسر المرض الهولندي وأخذ بعين الاعتبار فقط سعر الصرف الحقيقي كمتغير أساسي للتعديل في حين أن نموذج **J.P. NEARY W.M. CORDEN** أضاف معدل الأجر.

أولا: نموذج R.G. GREGORY

يمثل المنحنى العلاقة الموجودة بين أسعار السلع القابلة للمتاجرة (PT) نسبة إلى أسعار السلع غير قابلة للمتاجرة (PN) في محور العيّنات، والصادرات والواردات في محور السينات، إن حدوث ارتفاع في أسعار السلع القابلة للمتاجرة يسمح بزيادة العرض الناتج عن ارتفاع الصادرات.

الشكل رقم (6): تفسير المرض الهولندي من خلال نموذج R.G. GREGORY



Source: Yousef ben Abdallah, **Economie rentière et surendettement. Spécificités de l'Algérien disease**. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 1999.

والعكس صحيح حيث أن كمية الواردات المطلوبة سوف ترتفع كنتيجة لانخفاض أسعار السلع القابلة للمتاجرة. ومن الملاحظ أن سعر الصرف الحقيقي هو مقلوب الأسعار النسبية للسلع القابلة للمتاجرة PN/PT ، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة الواردات وتخفيض الصادرات والعكس صحيح.

إن التوازن في الميزان التجاري يحدث عند التقاء منحنى عرض الصادرات ومنحنى الطلب على الواردات عند مستوى أسعار (P_0) والكمية (Q_0) ، إن حدوث ارتفاع في أسعار سلعة أساسية يؤدي إلى انتقال منحنى عرض الصادرات إلى اليمين، عند النقطة (X_1) . عند هذا التوازن الجديد يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

- ارتفاع حجم الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .
- انخفاض حجم الصادرات التقليدية من Q_0 إلى Q_2 .
- ارتفاع في حجم الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

وبصفة عامة فإن آثار ارتفاع إيرادات الصادرات الناتجة عن قطاع النفط يؤدي إلى تشييط قطاع السلع القابلة للمتاجرة الأخرى لصالح قطاع النفط، حيث أنه في ظل ثبات الأسعار الدولية فإن ازدهار القطاع النفطي يؤدي إلى وجود فائض في الميزان التجاري الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية، حيث أن الطلب على الواردات يزداد وعرض الصادرات خارج النفط ينخفض إلى أن يحدث التوازن.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن عند السعر P_0 يبقى الطلب على الواردات ثابت، يؤدي الازدهار إلى حدوث فائض تجاري، وهذا ما يؤدي إلى تدخل الدولة للحفاظ على سعر صرف حقيقي في مستوى يحمي قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط، وبالتالي فإن الاقتصاد يكون أمام وضعيتين:

- تعقيم الفوائض التجارية من خلال توظيفها في الخارج وذلك من أجل تجنب اختلال التوازن الهيكلي التي سيتحملها قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط.
- استخدام جميع إيرادات الصادرات مع التأكد من ظهور اختلال في التوازن الهيكلي، هذا الاستخدام يكون بهدف الحفاظ على تنافسية أسعار السلع القابلة للمتاجرة، وذلك يكون من خلال القيام بتخفيض قيمة العملة أو من خلال إعانات الصادرات أو رسوم على الواردات، وهذا ما يؤدي إلى توسيع الفائض التجاري وتغذية التضخم المحلي والتحكم في ارتفاعات أسعار الصرف الحقيقية.

إن تأثر الاقتصاديات النفطية بالمرض الهولندي يكون بشكل كبير أو صغير حسب مرونة كل قطاع لأسعار الصرف الحقيقية، ويمكننا التمييز بين حالتين:⁽¹⁾

- كلما كانت مرونة قطاع الصادرات خارج النفط كبيرة كلما تحملت وزن التعديلات المذكورة سابقا كما أن الواردات تزداد بأقل سرعة.
- إذا كان القطاع المستورد ذو مرونة كبيرة لسعر الصرف الحقيقي فإن التعديل يعطيه ميزة في حين أن القطاع المصدر لا يتأثر.

إن التوازن الخارجي حسب هذا النموذج يتطلب تعديلات في حالة ازدهار القطاع النفطي الذي يتوزع حسب وضعية قطاع الصادرات والواردات خارج النفط، والشيء الملاحظ أن قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة لا يظهر في هذا النموذج.

ثانيا: نموذج CORDEN /NEARY

سيتم التحليل في هذا النموذج على أساس ثلاث قطاعات، وسيتم تحليل أثر الازدهار النفطي في قطاع النفط على قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج النفط وعلى قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة، هذه القطاعات الثلاث تحدد كما يلي:⁽²⁾

1. قطاع الازدهار "Booming sector": هو القطاع الذي يشهد ارتفاعا في إيرادات الصادرات والنتائج عن تحسن شروط التبادل الدولي، أو عن اكتشاف موارد جديدة، أو الناتجة عن تطور تكنولوجي يخفض من تكاليف التصدير.
2. قطاع السلع القابلة للمتاجرة: والتي لم تستفد من ازدهار "Lagging sector".
3. قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة: والذي ينتج أساسا الخدمات.

(1)- GERONIMI.V, Les économies pétrolières du Golf de Guinée face au choc : portée et limites des modèles du syndrome hollandais, thèse de doctorat, Paris X Nanterre, 1992 p. 182..

(2)- W.M. CORDEN et J.P.NEARY, Booming sector and industrialization in a small open economy in the Economic, Journal n° 92, Déc. 1982.

هذا النموذج يقوم بدراسة أثر الازدهار النفطي على التوزيع القطاعي للإنتاج وعلى عوائد عناصر الإنتاج في الأجل القصير والمتوسط، ففي الحالة الأولى يكون فقط عنصر العمل هو القابل للتداول بين القطاعات الثلاث، أما في الحالة الثانية يصبح عنصر رأس المال بدوره قابلاً للتداول.⁽¹⁾

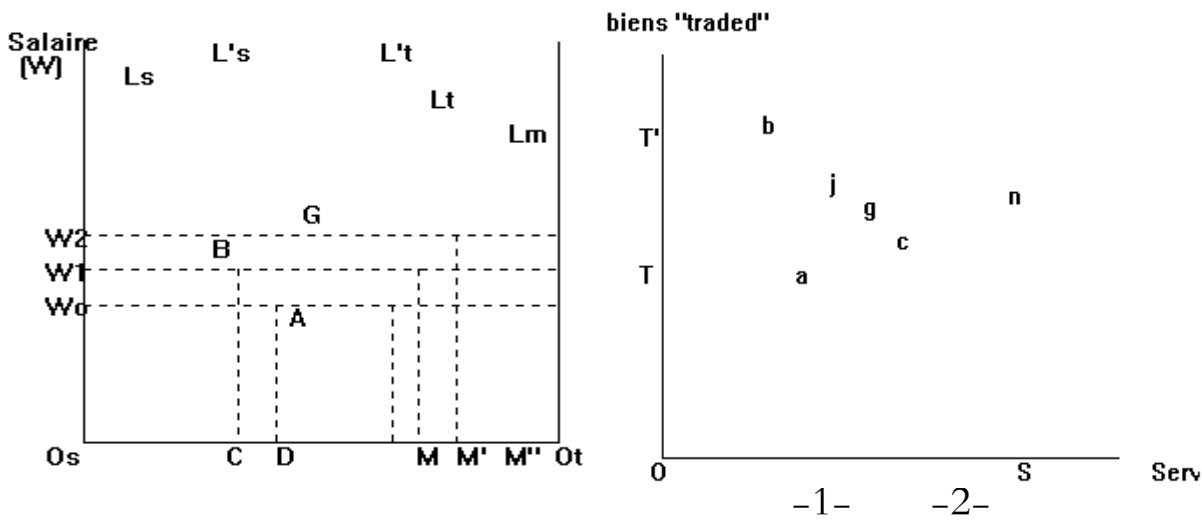
الفرع الثاني: آثار المرض الهولندي

تقوم الدراسة في هذا الفرع بدراسة آثار المرض الهولندي سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل أو المتوسط.

أولاً: آثار المرض الهولندي في الأجل القصير

يمكن تحليل التوازن في حالة التشغيل الكامل في المرحلة ما قبل الازدهار النفطي من خلال الشكلين الموائين.⁽²⁾

الشكل رقم (7): آثار المرض الهولندي في الأجل القصير



Source: Youcef Ben abdallah, **Economie rentière et surendettement. Spécificités de l'Algérien disease**. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 1999.

⁽¹⁾- لمزيد من التفاصيل أنظر: Youcef benabdallah, **op.cit.**

⁽²⁾- W.M. CORDEN et J.P. NEARY, **op. Cité**, p. 828 -829.

يمثل الشكل رقم (7) سوق العمل، المسافة بين O_s و O_t تمثل العرض الإجمالي لعنصر العمل، أما في محور العينات فيمثل معدل الأجر، كمية العمل المستخدمة من قبل قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة ممثلا انطلاقا من O_s و O_t ، كما أن في هذا النموذج هناك حالة التشغيل الكامل، حيث لا يستطيع أي قطاع زيادة إنتاجه في الأجل القصير.

الطلب على العمل ممثلا في الشكل بالمنحنى L والذي لديه ميل سالب، حيث أن ارتفاع الأجور يؤدي بشكل طبيعي إلى انخفاض الطلب على العمل، المنحنى L_m يعطي الطلب على العمل للقطاع الصناعي، أما المنحنى L_t فيمثل الطلب الإجمالي على العمل (قطاع خارج النفط والقطاع النفط)، أما الطلب على العمل لقطاع الخدمات فممثلا بالمنحنى L_s .

يتحقق التوازن الأولي قبل الازدهار النفطي في النقطة A بتقاطع المنحنى L_t و L_s عند معدل أجر وحيد W_0 مطبق على جميع الاقتصاد، وعند هذا المعدل يستخدم قطاع الخدمات كمية من العمل مساوية $O_s D$ أما بالنسبة لقطاع السلع القابلة للمتاجرة فيستخدم كمية من العمل مقدرة $O_t D$ ، والتي توزع بين قطاع خارج النفط $O_t M$ وقطاع النفط MD .

يعتبر الشكل (2) ضروري لفهم كيف يقوم الاقتصاد في حالة التوازن الأولي بتوزيع الموارد بين قطاع السلع القابلة للمتاجرة وقطاع السلع غير قابلة للمتاجرة، وعلى عكس النموذج الأول يمكننا مباشرة تقييم توزيع الإنتاج بين القطاعين الأساسيين، ويصبح سعر الصرف في هذه الحالة متغير أساسي في التعديل ويكون مساويا للمعدل الحدي للإحلال بين الإنتاج والاستهلاك في حالة اقتصاد متوازن، وبالتالي فإن الاقتصاد يوزع موارده بين القطاعين بشكل يحقق معه أعلى نقطة إشباع.

إن الازدهار يحدث عند إدخال التطور التكنولوجي الذي يوسع من إمكانية الإنتاج للقطاع النفطي مع بقاء بقية القطاعات دون تغيير،⁽¹⁾ إن الازدهار النفطي يؤدي إلى حدوث نتيجتين أساسيتين:

(1)- W.M. CORDEN et J.P. NEARY : op.cit, p. 829.

1. أثر الموارد

تتمثل حركة الموارد في انتقال منحني الطلب على العمل لقطاع السلع القابلة للمتاجرة إلى اليسار، من L_t إلى L_t' حيث أن التطور التكنولوجي في قطاع النفط سمح باستخدام أكثر فعالية للعمل وهذا ما أدى إلى حدوث ارتفاع معدل الأجر من W_0 إلى W_1 بالمقارنة مع بقية القطاعات، كما أن كمية العمل المستخدمة من قبل من قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط انخفضت من OTM إلى OTM' ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض إنتاج هذا القطاع، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى حدوث ما يُعرف بـ "اللاتصنيع المباشر"، الشيء نفسه سوف يحدث لقطاع السلع غير القابلة للمتاجرة، ويمكن استنتاج هذا التحليل من خلال الشكل (2).

يتحقق التوازن الجديد بافتراض ثبات سعر الصرف الحقيقي عند النقطة b ، حيث يزداد إنتاج قطاع السلع القابلة للمتاجرة على حساب قطاع الخدمات، حتى ولو افترضنا مرونة الدخل للطلب على سلع القطاع غير القابل للمتاجرة معدومة، يمكننا أن نلاحظ أن أثر الموارد يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على هذا القطاع بالمقارنة مع العرض المقدر من خلال المسافة بين b و j ، وهذه الفجوة سوف تتسع أكثر إذا تخيلنا عن افتراض انعدام مرونة الدخل لهذا القطاع، وبالتالي فإن التوازن في سوق السلع غير القابلة للمتاجرة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق ارتفاع الأسعار النسبية أو من خلال رفع سعر الصرف الحقيقي.

2. أثر الإنفاق

هذا التعديل الناتج في قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة لا يمكن أن يتم إلا من خلال ما يسمى بأثر الإنفاق، والذي يتجلى في الأثر الذي يمارسه ارتفاع المداخيل الناتجة عن الازدهار النفطي على الأجور والأسعار النسبية وسعر الصرف الحقيقي، الفائض في الطلب على سلع غير القابلة للمتاجرة يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار، وهذا ما يجعل قطاع النفط قادر على استيعاب الارتفاع في الأجور الحقيقية عند مستوى W_2 أكبر من W_1 ، التوازن في سوق العمل يتحقق عند النقطة G ومن الملاحظ أنه عند هذه النقطة قطاع النفط يُخفض من الطلب على العمل عند النقطة D ، أما قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط فيخفض هو بدوره من الطلب على العمل إلى الكمية $M'M$ وهنا يحدث ما يعرف بـ "اللاتصنيع غير المباشر".⁽¹⁾

(1)- W.M. CORDEN et J.P. NEARY, op.cit, p.83.

ارتفاع الأسعار النسبية لقطاع السلع غير القابلة للمتاجرة تكون مساوية الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالأسعار الدولية، والملاحظ في الشكل (2) انزلاق سعر الصرف الحقيقي من النقطة b إلى c أخذاً بعين الاعتبار مرونة الدخل غير معدومة للسلع غير قابلة للمتاجرة، وبالتالي فإن سعر الصرف لا بد أن يتحدد بين النقطة g والنقطة c.

يمكننا ملاحظة ما يلي:

- آثار الموارد والإنفاق يؤثران في نفس الاتجاه على قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط وتؤديان إلى انخفاض الناتج من خلال أثر اللاتصنيع المباشر وغير المباشر، وهذا هو الأثر الأساسي للمرض الهولندي.
- ومن الملاحظ أيضاً أن نفس الآثار تمارس بشكل عكسي على القطاعين الآخرين، حيث مخرجات القطاع النفطي ترتفع كنتيجة لأثر الموارد وتنخفض كنتيجة لأثر الإنفاق والوضعية تنعكس كنتيجة لقطاع السلع غير القابلة للمتاجرة.

ثانياً: آثار المرض الهولندي في الأجل المتوسط

يتم التحلي جزئياً على فرضية عدم حركة رؤوس الأموال في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يعتبر عنصر العمل العنصر الوحيد القادر على الحركة بين القطاعات الثلاث، أما رأس المال فيكون فقط حر التداول بين قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط وقطاع الخدمات، وبالتالي فهذين الأخيرين يشكلان اقتصاد مصغر، حسب HECHSER-OHLIN⁽¹⁾، ويتم التحليل بنفس طريقة التحليل في الأجل القصير حيث يتم الاعتماد على أثر الموارد والإنفاق، الفرق الوحيد يكون فقط في العلاقة القطاعية التي تكون بين القطاعات قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط وقطاع الخدمات، عملية اللاتصنيع المباشر لا يمكن أن تكون إلا إذا كان قطاع السلع القابلة للمتاجرة labour – intensive⁽²⁾.

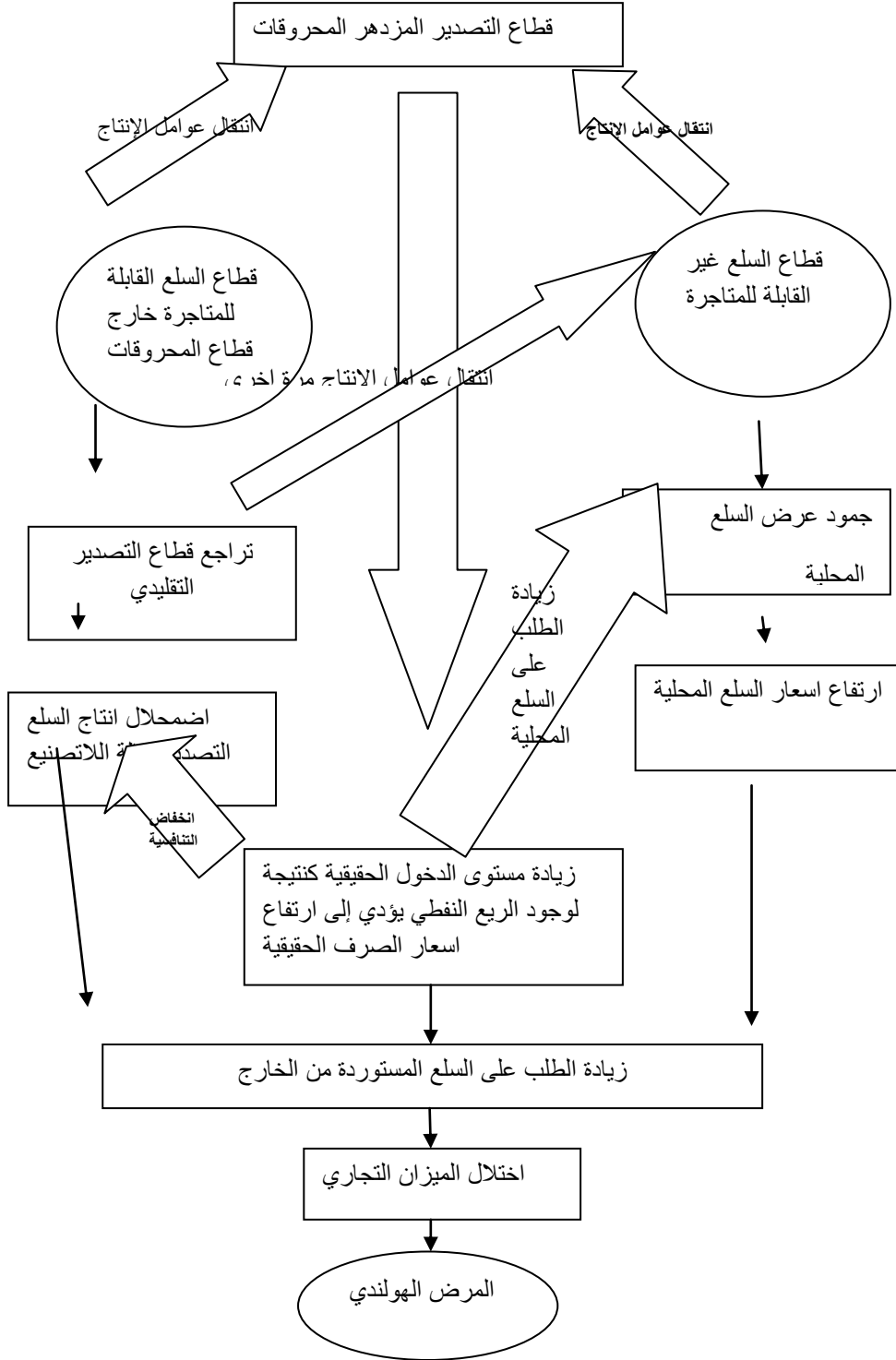
تطرت الدراسة في هذا المطلب على ما أُصطلح على تسميته بالمرض الهولندي حيث حاولت القيام بالتأصيل النظري والعلمي لهذه الظاهرة واستنتاج الآثار الاقتصادية قصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، أما المطلب

(1)- ibid, p. 833.

(2) - كثيف الاستخدام لعنصر العمل، حيث تتميز كل دولة من دول العالم بوجود لديها وفرة أو ندرة نسبية في عناصر الإنتاج التي هي الأرض رأس المال، العمل وغيرها، وأن عوائد هذه العناصر تتحدد وفقاً لظروف العرض والطلب عليها. من ذلك فإن وفرة أي عنصر من عناصر الإنتاج يؤدي إلى الزيادة في عرضه بالنسبة لطلبه، وبالتالي انخفاض عائدته. في حين أن ندرة العنصر تؤدي إلى قلة عرضه بالنسبة لطلبه، ومن ثم ارتفاع عائدته.

الموالي فيقوم بإسقاط هذه المفاهيم النظرية على واقع الاقتصاديات النفطية محاولةً تشخيص المرض في هذه الاقتصاديات.

الشكل رقم(8): كيفية الإصابة بالمرض الهولندي



المطلب الثاني: الاختلال الهيكلية في الاقتصادات النفطية

تقوم الأطروحة في هذا المطلب بتقييم وتشخيص المرض الهولندي في الاقتصادات النفطية من خلال قياس الاختلال الهيكلية في هذه الاقتصادات، بالإضافة إلى دراسة وتحليل وتقييم تجارب هذه الاقتصادات في القيام بعملية التنويع الاقتصادي، وذلك تمهيدا للاستفادة منها في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تقييم المرض الهولندي في الاقتصادات النفطية

سيتم دراسة أثر المرض الهولندي من خلال محورين أساسيين: المحور الأول يهتم بقياس الاختلال الهيكلية الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد والإنفاق، في الاقتصادات النفطية والمحور الثاني سيهتم بدراسة أثر التوسع في القطاع النفطي على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى إستراتيجية الاستدانة لهذه الاقتصادات.

كما سيتم تحليل السياسات الاقتصادية للاقتصادات النفطية خلال العشرية الثلاث الماضية، حيث سيغطي التحليل الفترة 1975-2016 أخذا بعين الاعتبار الصدمات النفطية خلال هذه الفترة .

أولاً: الاختلال الهيكلية والارتباط بالموارد النفطية

إن من بين أهم آثار المرض الهولندي هو تأخر قطاعات الصناعة والزراعة مع توسع في القطاع النفطي، وبالتالي يصبح الاقتصاد مرتبط بالموارد النفطية، حيث أن هوامش الربح الكبيرة التي يحققها القطاع النفطي تهمش جميع مصادر الدخل الأخرى، وفي غالبية الاقتصادات النفطية فإن المداخل النفطية والغازية تشكل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسبة لدول OPEP فإن الصادرات النفطية تشكل أكثر من 50 بالمائة من الصادرات الإجمالية وأكثر من 52 بالمائة من الإيرادات المالية، أما بالنسبة للدول الإفريقية فإن مداخل البترول تساهم بالمتوسط بـ 65 بالمائة من الإيرادات المالية والصادرات النفطية تشكل 85 بالمائة من الصادرات الإجمالية.⁽¹⁾

(1)- Algeria, selects issues and statistical appendix, Imf staff country report no 98-97, September 1998 .

ويمثل الجدول التالي ارتباط الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية لعينة من الاقتصادات النفطية، حيث يتم قياس الارتباط النفطي من خلال عدة زوايا: حسب المساهمة في الموارد المالية، حسب المساهمة في الصادرات الإجمالية، وحسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(5): ارتباط عينة من الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية

الإيرادات المالية المتوسطة من النفط 2005-2000	المداخيل المتوسطة لصادرات النفط 2005-2000		حصة الربيع النفطي 2004	الاحتياطات النفطية 2004	الاحتياطات الغازية 2004		
	نسبة من الإيرادات المالية الإجمالية	نسبة من الناتج المحلي				نسبة من الصادرات الإجمالية	نسبة من الناتج المحلي
83.1	31.3	88.8	39.8	50.1	22.13	3.83	السعودية
19.5	7.3	54	17.9	29.7	6.07	26.70	روسيا
24	13	60	19.8	10.9	0.81	1.33	النرويج
65.5	14.7	82.2	14.2	36	11.12	14.94	إيران
48.8	15.8	82.5	25.8	34.7	6.68	2.39	فنزويلا
66.1	19.7	42.4	32.6	29.2	8.19	3.39	الإمارات
74.7	46.1	92.2	45.1	46.8	8.50	0.88	الكويت
70.5	26.3	97.6	36.8	35.2	0.99	2.54	الجزائر
30.3	5.5	22.8	7.3	9.4	0.6	1.55	اندونيسيا

Source: IMF Guide on Resource Revenue Transparency, 2007, p 62

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أنه باستثناء النرويج اندونيسيا الإمارات العربية المتحدة، فإن الاقتصادات النفطية لم تنجح في وضع إستراتيجية فعالة للتنوع الاقتصادي، حيث أن التبعية للقطاع النفطي لم تنخفض بتاتا في هذه الدول، حيث أن حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بلغ 97.6 بالمائة في الجزائر، 92 بالمائة في الكويت و88 بالمائة في السعودية، في قدرت بـ42 بالمائة في الإمارات و60 بالمائة في النرويج.

إن هذه التبعية للقطاع النفطي لديها آثار سلبية على هذه الاقتصاديات نذكر منها تذبذب كبير في الإيرادات آثار على سعر الصرف، واختلال هيكله.

1. تذبذبات في الإيرادات المالية

إن أي اقتصاد مرتبط بمادة أولية عليه تحمل التذبذبات الحاصلة في الأسعار، وهي خاصية مميزة للسوق النفطي، حيث نلاحظ أن أسعار النفط ما فتئت تتذبذب بدءاً من سنة 1911، و بدءاً من سنة 1970 بدأت الصدمات النفطية بشكل واضح بعد موجة التأميم التي عرفتها الدول النفطية، وهذا ما أثر بشكل كبير على أسعار النفط في السوق العالمية.⁽¹⁾

إن التذبذبات في أسعار النفط أثرت على شروط التبادل في الاقتصاديات النفطية، وحسب توقعات البنك الدولي فإن ارتفاع أسعار النفط بـ 10 دولار للبرميل يرفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 14 بالمائة في السعودية 17.8 بالمائة في نيجيريا،⁽²⁾ كما أن انخفاض أسعار النفط له آثار وخيمة على هذه الاقتصاديات، فعلى سبيل المثال فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول OPEP انخفض بـ 20 بالمائة بين 1997-1998 عندما انخفض سعر البترول من 19 دولار إلى 12.7 دولار للبرميل.⁽³⁾

إن هذا الأثر السلبي على الاقتصاديات النفطية يمر عبر قناة سعر الصرف، المحدد الأساسي للتنافسية في الاقتصاد حيث أن التذبذبات في سعر النفط تؤدي إلى حدوث آثار كبيرة في مداخيل الصادرات.

2. الأثر على سعر الصرف

إن الارتباط الكبير للاقتصاديات النفطية للموارد النفطية ناتج عن التقييم الكبير لسعر الصرف، حيث أن التوسع في القطاع النفطي يؤدي إلى زيادة حقيقية في العملة المحلية وزيادة موازية في الضغوط التضخمية، - أثر الإنفاق- فخلال سنوات السبعينات ومع الصدمة النفطية، فائض التقييم للعملة الوطنية كان بشكل مبالغ فيه،

⁽¹⁾- Boussena S., Pauwels J-P., Locatelli C., Swartenbroekx C. **Le défi pétrolier: questions actuelles du pétrole et du gaz**, Vuibert: Paris, 2006.

⁽²⁾- Banque Mondiale, ESMAP, 2005

⁽³⁾ - تم الحساب على أساس 10 دول - بدون احتساب العراق - وتم اعتبار الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بالأسعار الجارية انظر: **World Development Indicators, 2004**

كما أن أسعار الاستهلاك عرفت ارتفاعا كبيرا في هذه الدول، كما أن تخفيض سنة 1978 أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بالمقارنة مع أسعار الاستهلاك، لكن بعد 1979 أثر الإنفاق الناتج عن الصدمة النفطية الثانية أدى إلى زيادة في أسعار السلع غير البترولية بالمقارنة مع السلع القابلة للمتاجرة.⁽¹⁾

إن أسعار الصرف المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية أدت إلى عرقلت مسار التنوع وأدت أيضا إلى تبعية كبيرة للقطاع النفطي وذلك لأن الصادرات خارج قطاع النفط أصبحت أقل تنافسية.

3. الاختلال الهيكلي

إن التذبذبات في أسعار النفط بالإضافة إلى تذبذبات في أسعار الصرف والصدمات النفطية أدت إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي للاقتصاديات النفطية، فالمداخيل من الصادرات التقليدية الزراعية في نيجيريا - الكاكاو، زيت النخيل، الكاوتشو - انهارت بـ 74 بالمائة بين 1970-1981،⁽²⁾ حيث يمكننا التمييز بين 4 مراحل أساسية للتغيرات في أسعار النفط بين 1980-2003 .

- بين 1980-1986 سعر البترول انتقل من 36 إلى 13 دولار للبرميل أي انخفاض بـ 63 بالمائة.
- بين 1986-1990 انتقل سعر البرميل من 13 إلى 20 دولار للبرميل أي بارتفاع يقدر بـ 56 %.
- بين 1998 و 2003 سعر البرميل انتقل من 12 دولار إلى 7 دولار للبرميل أي بارتفاع يقدر بـ 119 %

وفي الجدول الموالي تم احتساب معدل النمو السنوي المتوسط لهذه الفترات الأربعة وحصة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة وقطاع الصناعة.

(1)- Abed G.T., Nuri Erbas S., Guerami B. (2003), "The GCC Monetary Union: Some considerations for the exchange rate regime", IMF Working Paper WP/03/66.

(2)- Shaxson N. (2005), « New approaches to volatility: dealing with the resource curse in sub-Saharan Africa », *International Affairs*, Vol. 81 Issue 2, Mars, p. 311-324.

الجدول رقم(1): معدل النمو السنوي المتوسط القطاعي وأسعار النفط

الفترة الثانية 1986-1990 +56%		الفترة الأولى: 1986-1980: -63%		تطور سعر النفط
الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	
-8.1%	2.7%	6.6%	3%	الجزائر
-19.5%	5.5%	*	-	انغولا
4.7%	-9.1%	-2.6%	5.5%	البحرين
-3.6%	1.6%	4.2%	0.6%	الكونغو
-12.8%	-5.8%	11.9%	5.2%	الغابون
5.3%	-5.5%	4.2%	0.2%	اندونيسيا
8.8%	-0.5%	-1.5%	4.8%	إيران
0.4%	-5.6%	12.2%	24.1%	الكويت
-	-	18.8%	18.4%	ليبيا
-4.4%	-6.8%	1.8%	2.3%	المكسيك
-11.3%	-4.2%	0.7%	10.5%	نيجيريا
-5.7%	-7%	29%	5.0%	عمان
2.5%	3.9%	10.7%	26.8%	السعودية
-	4.5%	-	2.7%	سوريا
8.3%	-4.2%	1.2%	4.5%	ترينيداد توباغو
-3.1	-3.4%	14.1%	15.5%	الإمارات
-7%	-5%	3.5%	5.5%	فنزويلا
الفترة الرابعة: 1998-2003 119.4 %		الفترة الثالثة: 1998-1990 40.3 %		تطور سعر النفط
الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	
-8.0%	-2.9%	-0.9%	0.8%	الجزائر
-10.1%	-9.2%	2.9%	-4%	انغولا
-	-	-	-	البحرين
-1.8%	-11.5%	-2.2%	-2%	الكونغو
0%	1.8%	-1.6%	0.1%	الغابون
3.0%	-2.5%	2.4%	-0.9%	اندونيسيا
-1.3%	-8.7%	1.0%	-3.8%	إيران
-10.6%	1.4%	-13.3%	-4%	الكويت
3.4%	-6.1%	0.3%	-5%	المكسيك

-5.5%	-7.8%	-0.7%	2.2%	نيجيريا
11.5%	-7.1%	5.7%	1.1%	عمان
0.2%	-6.3%	2.6%	0.9%	السعودية
-	-4%	-	0.5%	سوريا
-5.6%	-11.8%	-4.8%	-2.4%	ترينيداد وتوباغو
-0.6%	-4.5%	7%	9.7%	الإمارات
-2.8%	-3.6%	4.2%	-0.1%	فنزويلا

Source: Marie claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs**, thèse pour l'obtention du titre docteur en sciences économiques, université paris dauphine, France, 2008, p 102.

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن النمو العكسي لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة بالمقارنة مع تطور أسعار النفط، حيث أنه مع الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 فإن قطاع الزراعة عرف معدل نمو يقدر بـ 24 % في الكويت و 10.5% في نيجيريا و 27 % في السعودية ونفس الملاحظ تتعلق بقطاع الصناعة.

أما في الفترة الثانية فإن ارتفاع أسعار النفط بين 1986 و 1990 صاحبها انخفاض مطبق في قطاعات الصناعة والزراعة مع معدل نمو سلبي في الجزائر وأنغولا والمكسيك، وفي الفترة الثالثة وهي فترة انخفاض سعر البرميل، تميزت بارتفاع في نمو قطاعي الزراعة والصناعة في نيجيريا وعمان والإمارات.

أما في الفترة الرابعة والتي شهدت ارتفاعاً محسوساً في أسعار النفط صاحبها معدلات نمو سلبية لقطاعات الزراعة والصناعة في الجزائر وأنغولا وإيران والمكسيك ونيجيريا.

وبالتالي وانطلاقاً من هذا الجدول نستنتج الارتباط السلبي القوي الموجود بين أسعار النفط ومساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستثناء إندونيسيا التي شهدت انخفاضاً محدوداً في قطاع الزراعة ونمو كبير في قطاع الصناعة، حيث أن هذه الدولة هي الدولة الوحيدة التي نجحت في إستراتيجية التنويع، وذلك من خلال استثمار الربح النفطي في الزراعة في مرحلة أولى وفي الصناعة في مرحلة ثانية.

إن هذا الاختلال الهيكلي يمكن التعبير عنه من خلال جدول تبادل ما بين القطاعات،⁽¹⁾ حيث أن القطاع المهيمن في الاقتصاديات النفطية هو القطاع النفطي، وهو قليل الاندماج في الاقتصاد الوطني،⁽²⁾ وبالتالي فإن القطاع النفطي لا يرتبط بشكل كبير مع بقية القطاعات، حيث أن التبادل يتم خارج مصفوفة الاستهلاك الوسيطي.

الجدول رقم (6): جدول التبادل بين القطاعات في اقتصاد نفطي

القطاع المنتج	A	b	النفط	C	...	الاستهلاك النهائي	الصادرات	مجموع الاستخدامات
A	+	+		+	+	+		+
B	+	+		+	+	+		+
النفط							+++++++	+
C	+	+		+	+	+		+
.....	+	+		+	+	+		+
الاستهلاك الوسيطي	+	+		+	+			
الواردات	+	+		+	+			
الأجور	+	+		+	+			
مداخيل المؤسسات	+	+		+	+			
الضرائب			+++++++					
مجموع الموارد	+	+	+	+	+			

يبين الجدول رقم (07) أن القطاع النفطي لا يندمج مع بقية القطاعات في الاقتصاد، واستخدامه الأساسي يكون من خلال الصادرات، أما الموارد من العملة الصعبة فتتجه مباشرة إلى خزانة الدولة التي بدورها تقوم بضخها في الاقتصاد من خلال مسار إعادة التوزيع وإعادة التخصيص.

(1)- Tableau d'Echanges Interindustriels (TEI).

(2) - نقول أن القطاع مندمج في الاقتصاد إذا كان الاستهلاك الوسيطي المتقاطع مع بقية القطاعات كثيف، حيث أن نمو قطاع قطاع ليس له آثار إيجابية على بقية القطاعات.

ومن الملاحظ أيضا أن الآثار الناتجة عن تجهيز القطاع النفطي منعدمة تقريبا، وذلك بسبب المستوى المنخفض للتكنولوجيا في هذه الدول، حيث أن غالبية تجهيزات الاستغلال مستوردة من الخارج، بالإضافة إلى أن إمكانية استثمار الأرباح الناتجة عن القطاع النفطي من قبل الشركات الأجنبية في قطاعات أخرى ضعيفة، وذلك من جهة بسبب أن مردودية القطاعات الأخرى ضعيفة إذا ما قارناها بالدول المتقدمة، ومن جهة ثانية الشروط السياسية ومناخ الاستثمار في هذه الدول لا يشجع على الاستثمار.

ثانيا: توسع القطاع النفطي، السياسة المالية ودور الدولة

لقد أدى توسع القطاع النفطي في الاقتصاديات النفطية إلى زيادة أثر الجباية البترولية وتوسع دور الدولة في الاقتصاد، وذلك لأن ميزانية الدولة تعد القناة الأساسية التي تربط القطاع النفطي ببقية قطاعات الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى توسع دور الدولة في مسار التنمية الاقتصادية وتقلص من دور القطاع الخاص،⁽¹⁾ وهذا ما يجعل الدولة المتعامل الأساسي في الاقتصاد من خلال القطاع النفطي، ونستنتج بأن المداخل النفطية تؤدي لا محالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

1. تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية بغية تحقيق هدف أساسي ألا وهو زيادة القدرة على استيعاب رأس المال في الاقتصاد، إلا أن هذه الزيادة لا بد أن تصاحبها شروط أخرى حتى تجعل الاستثمار أمثل، وتمثل هذه الشروط في مستوى رأس مال البشري، البنية التحتية، الطلب في السوق المحلي وفي السوق العالمي، حيث أن زيادة في الإنفاق الحكومي خارج هذه الشروط تعد زيادة غير فعالة.

وهناك من يأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت في مسار التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية،⁽²⁾ حيث أنه في المرحلة الأولى للتنمية تحتاج إلى إنجاز مشاريع صناعية وبنية تحتية تحتاج إلى 5 أو 10 سنوات حتى تصبح ذات

(1)- Askari H., Jaber M. (1999), «Oil-exporting countries of the Persian Gulf: What happened to all that money?» Journal of Energy Finance and Development4, p. 185-218

(2)- يعد الاقتصادي Walt whitman rostow 1916-2003 اقتصادي ومنظر أمريكي لعب دور مهما في صياغة السياسة الاقتصادية الأمريكية لسنوات الستينات وكان من ألد أعداء الاشتراكية وعُرف روستو بمؤلفه " مراحل التنمية الاقتصادية" لقد حاول روستو من خلال نموده الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن لدولة حديثة العهد بالاستقلال أن تتحول من تحقيق نمو اقتصادي مؤقت إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة؟ وأكد روستو أنه

مردودية عالية، ومن الملاحظ أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية مُخصص لقطاعات السلع غير القابلة للمتاجرة مثل قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

2. الأثر على الموازنة العامة وميزان المدفوعات

إن السياسة المالية تتحدد من خلال التغيرات في السوق النفطي التي بدورها تؤثر على ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج لأهم الاقتصاديات النفطية.

الجدول رقم(7): رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

2004	2000	1999	1998	1995	1990	1986	1980	1975	رصيد الموازنة العامة %PIB
-	2	5-	5-	6-	6-	5-	6	-	البحرين
-	-	0	0	1-	0	-	2	2	الإمارات
1-	0	1-	3-	2	0	4-	2-	4-	اندونيسيا
3-	1-	-	5-	0	2-	8-	14-	0	إيران
22	26	3	17-	8-	-	18-	39	69	الكويت
1-	1-	2-	1-	1-	3-	13-	3-	-	المكسيك
1-	2-	9-	5-	0	8-	11-	18	-	نيجيريا
-	5-	8-	7-	9-	1-	25-	0	5-	عمان
-	2-	2-	4-	4-	0	2-	0	1	فنزويلا

Source: Marie claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs**, thèse pour l'obtention du titre docteur en sciences économiques, université paris dauphine, France, 2008p,110.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج يتغير بدلالة سعر البترول، فعلى سبيل المثال حققت الكويت فائض في الموازنة العامة ما بين 70% و 40% خلال الفترة 1975-1980 أما خلال فترات انخفاض أسعار النفط فقد حققت الكويت عجز في الموازنة العامة، حتى أن المكسيك وعمان وفنزويلا حققت عجزاً في الموازنة العامة في فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك بسبب البرنامج التنموي التوسعي المتبع في هذه الدول.

على الاقتصادات الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرور عبر خمسة مراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الكبير.

ويرتبط رصيد الحساب الجاري في الاقتصادات النفطية ارتباطا كبيرا بتغيرات أسعار النفط والجدول التالي يوضح رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عينة من الاقتصادات النفطية.

الجدول رقم (8): رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج في الاقتصادات النفطية

2004	2000	1998	1995	1990	1986	1985	1980	رصيد الحساب الجاري %PIB
20.74	7.60	9.01-	3.73-	3.55-	-	-	25.26	السعودية
3.77	10.41	-	4.06	1.65	13.55	12.45	6.00	البحرين
0.48-	5.78	12.57	4.95-	3.48-	2.26-	1.6	5.39-	الأكوادور
	20.30	9.02-	9.37	2.82	5.65-	64.	8.97	الغابون
33.89	38.90	-	18.45	21.09	-	4.87-	53.43	الكويت
1.05-	3.20-	12.89	0.55-	2.84-	31.07	22.37	5.36-	مكسيك
17.02	17.66	.8.54	9.17-	17.52	31.37	0.43	8.06	نيجيريا
1.82	15.75	-	5.80-	9.47	1.06-	9.16	15.75	عمان
12.56	-	-	2.69	17.60	1.04	0.10-	7.04	فنزويلا
39.57	32.88	15.71	22.03	35.62	25.63	50.11	87.65	سعر النفط
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	رصيد الحساب الجاري %PIB
3.85-	8.66-	9.75	18.14	22.38	23.61	12.63	4.88	السعودية
5.45-	8.35	23.95	30.42	33.18	31.06	-	-	قطر
1.44	-2.11	-0.51	-0.97	-0.17	-0.50	-2.28	0.49	الأكوادور
-	-	-	-	-	-	-	-	غابون
-	7.52	33.18	39.90	45.45	42.94	32.04	27.35	الكويت
-2.66	2.89-	-2.01	-2.45	-1.43	-1.19	-0.50	-0.97	مكسيك
-	-3.27	0.15	3.69	3.69	3.76	2.59	3.55	نيجيريا
-	-	0.74	1.24	0.67	5.16	1.42	0.13	فنزويلا

45.2	49.5	96.2	105.9	109.5	107.5	77.4	61.0	سعر النفط
------	------	------	-------	-------	-------	------	------	-----------

Source: World Development Indicators <http://databank.worldbank.org> 06/08/2017

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 469.

انطلاقاً من سنة 1980 تعد الكويت الدولة الوحيدة التي حافظت على رصيد الحساب الجاري موجب باستثناء سنتي 1991 و1992 وفي غالبية الدول المصدرة للنفط فإن رصيد الحساب الجاري يقترب بشكل كبير من التطورات في أسعار النفط، هذا الارتباط الكبير لا يعكس فقط أهمية الصادرات النفطية نسبة إلى إجمالي الصادرات، بل أيضاً ضعف المداخيل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: تجارب دولية لمعالجة المرض الهولندي

تسعى الدراسة من خلال هذا الفرع إلى تحليل طرق معالجة المرض الهولندي من خلال دراسة تجارب دولية وذلك من خلال استخدام الربيع النفطي لتطوير بقية القطاعات، حيث أنه هناك قلة من الدولة استطاعت أن تنوع اقتصادها وإنشاء قطاع غير بترولي قادر على المنافسة، حيث تهتم الدراسة بتحليل تجربة دول الخليج التي تبذل جهوداً معتبرة للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على تجربة الإمارات، كما سيتم دراسة تجربة الصناديق النفطية.

أولاً: استخدام الربيع النفطي في دول الخليج العربي

هناك العديد من الدول نجحت في إستراتيجية التنويع الاقتصادي خلال العشريتين الثلاث الماضية، فعلى سبيل المثال لدينا النرويج، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيتم التركيز على هذه الأخيرة وبقية دول الخليج العربي في هذا العنصر، حيث تظهر أهمية دول الشرق الأوسط في مجال سوق النفط العالمي من خلال حجم الاحتياطات،⁽¹⁾ حيث بذلت عدة جهود للتنويع الاقتصادي في هذه الدول إلا أن التبعية لازالت كبيرة وتساهم هذه الدول في الإنتاج العالمي للنفط في سنة 2030 بـ 39 % .

⁽¹⁾ - حيث أن احتياطات هذه الدول يقدر بـ 742.7 مليار برميل سنة 2012 أي ما يعادل 62 % من الاحتياطي العالمي مقابل 160 مليون نسمة أي ما يعادل 3 % من عدد السكان في العالم. لمزيد من التفاصيل انظر: BP Statistical Review of World Energy Juin 2013.

وتتشكل دول مجلس التعاون الخليجي من البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، عمان، الذي تأسس في بداية الثمانينات، ويجوز هذا المجلس على 38% من الاحتياطي النفطي العالمي، ومع ارتفاع أسعار النفط ما بين 2003 و 2007 استفادت هذه الدول من رؤوس أموال ضخمة، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري لدول OPEP سنة 2005 ما يقدر بـ 259 مليار دولار مقابل 4 مليار دولار سنة 1995.⁽¹⁾

ولقد رأينا في ما سبق بأن دول الخليج العربي عانت من أعراض المرض الهولندي، حيث لم تستطع تسطير سياسة اقتصادية لمواجهة الآثار السلبية للموارد النفطية. باستثناء الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت في مسار التنوع الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج العربي مرتبطة بشكل كبير بالقطاع النفطي، حيث أنه ما بين 2000-2005 فإن حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات بلغت 92% في الكويت 81% في عمان، 79% في قطر 42% في الإمارات.⁽²⁾

يعد التنوع الاقتصادي متغير مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية ليس فقط من خلال تقليص الارتباط بأسعار النفط، ولكن أيضا من خلال إدخال المنافسة بين القطاعات وجذب الاستثمارات، حيث أن الصادرات من القطاع الصناعي تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن هذه القطاعات تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وتكنولوجيا متطورة على عكس الصادرات من المواد الأولية.

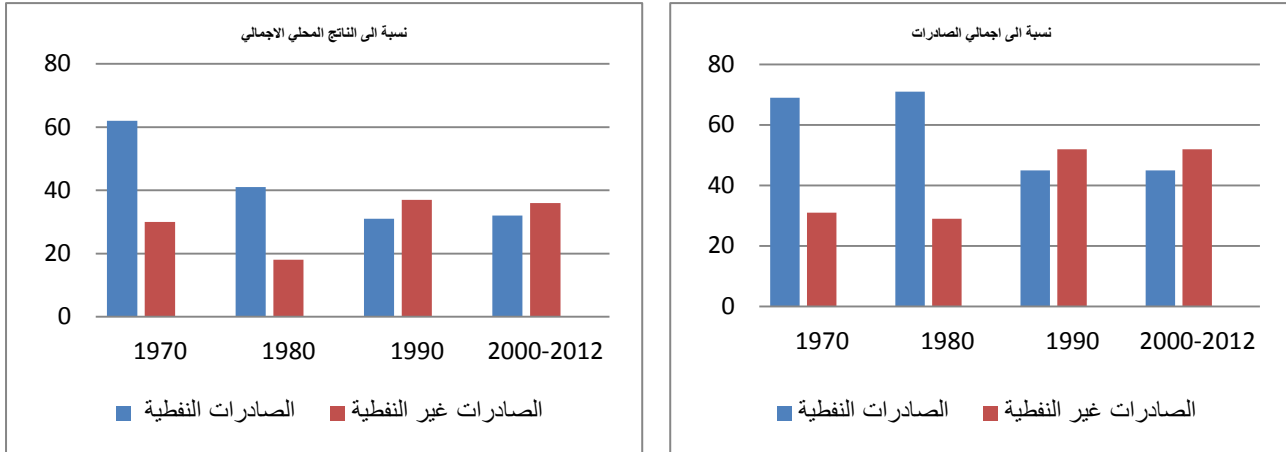
ومن الملاحظ أنه من بين الاقتصاديات النفطية فإن التجارب التي نجحت في الخروج من التبعية للقطاع النفطي نجد ماليزيا، المكسيك، النرويج، إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، التي شهدت تحولا كبيرا في هيكلها الاقتصادي خلال العشرين سنة الماضية، حيث أن الصادرات غير النفطية أصبحت أكبر من الصادرات النفطية منذ سنة 1990، حيث أصبحت تمثل حوالي 52% من الصادرات الإجمالية مقابل 30% متوسط سنوات 1970-1980.⁽³⁾

⁽¹⁾- Noreng O. (2006), "Nouveau contexte pétrolier et rapports de force dans l'économie mondiale", Revue politique et parlementaire, 108ème année, N°1039, avril/mai/juin

⁽²⁾- Algeria, select issues and statistical appendix, Imf staff country report no 98-97, September 1998.

⁽³⁾- World Development Indicators, 2006.

الشكل رقم (9): نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي



لقد عرفت الإمارات انخفاضاً في حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بالمقارنة مع بقية دول الخليج وذلك من خلال مساهمة قطاعات البتر وكيمياء، والألومنيوم، السياحة والتجارة، حيث عرفت هذه القطاعات نمواً يقدر بـ 9% خلال سنوات التسعينات، حيث تطور الاقتصاد في ظل انفتاح كبير على التبادل التجاري الدولي حيث قدرت الرسوم الجمركية بأقل من 4% على الواردات مع غياب القيود على حركة دخول وخروج رؤوس الأموال.

ولقد قامت كل إمارة بتطوير قطاع معين على الميزة النسبية التي تتمتع بها، حيث أن أبو ظبي تخصصت في صناعات النفط والغاز، أما الشارقة فتخصصت في الصناعات الخفيفة والسياحة، رأس الخيمة في الصناعة الصيدلانية، والإسمنت، أما دبي فقد أصبحت أهم مركز تجاري ومالي على مستوى الشرق الأوسط، وحتى على مستوى العالم، وبالتالي فقد تضاعف حجم الاقتصاد في عشرية واحدة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 16% يساهم فيه القطاع النفطي بـ 6%.

ولعل أهم سبب ساهم في توسع الصادرات غير النفطية في الإمارات هو إنشاء منطقة التبادل الحر التي وفرت عدة مزايا لصالح المؤسسات، نذكر منها:

- عدم فرض قيود على الملكية الأجنبية.
- جذب رؤوس الأموال والأرباح.
- تخفيض الضرائب على المؤسسات

• عدم فرض رسوم جمركية على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة.

وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يعادل 220 مؤسسة، بمدخول سنوي يقدر بـ 8 مليار دولار، كما أصبحت الإمارات مركزا لإعادة التصدير في المنطقة، حيث تجاوز سوق إعادة التصدير 5.5 مليار دولار سنة 1990 وقُدِّر بـ 27.4 مليار دولار سنة 2004.⁽¹⁾

كما أن صناديق الاستثمار والمؤسسات الإماراتية اتبعت سياسة طموحة للتدويل، وساهمت بشكل كبير في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي فإن الإمارات اتبعت إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية من خلال التسيير الحذر للثروة النفطية، مع انفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير مناخ اقتصادي مستقر.

إلا أن النموذج الإماراتي غير قابل للتعميم على بقية الاقتصادات النفطية وذلك نظرا للخصائص التي تتميز هذه الدولة انطلاقا من عدد السكان الذي لا يمكن أن يقارن بعدد سكان اقتصاديات نفطية أخرى، بالإضافة إلى أن الإمارات العربية المتحدة ركزت بشكل كبير على الجانب الخدمي والتجاري، حيث أصبحت أكبر مركز تجاري في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها مركزا لإعادة التصدير إلى مختلف أرجاء العالم كما رأينا سابقا.

ثانيا: استخدام الصناديق النفطية

يواجه صانعو السياسة الاقتصادية تحديين أساسيين ناتجين عن الموارد النفطية غير المتجددة، من جهة لا بد عليهم القيام بالتوزيع العادل لهذه الثروة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، ومن جهة أخرى لا بد عليهم التعديل في الإنفاق من أجل حماية الاقتصاد من التغيرات غير المتوقعة لأسعار النفط، وحجم الصادرات النفطية وحجم الإنتاج، وبالتالي فإن إنشاء الصناديق النفطية يسهل من عملية إدارة الربح الناتج عن الموارد النفطية.

وانطلاقا من أعمال **Hotelling Hartwick**⁽²⁾ التي بينت أنه إذا توقعت الدولة ارتفاعا في أسعار النفط فإن استغلال الموارد النفطية سيكون أكثر مردودية في المستقبل، كما أن دراسة **EngelValdes**⁽³⁾ بينت أن الإنفاق

(1)- claire AOUN, *op.cit*, p 198.

(2)- Frederick van der Ploeg, **Voracious transformation of a common natural resource into productive capital**, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies No. 2008-02p 4.

(3)- Engel E., Valdes R. (2000), "**Optimal fiscal strategy for oil exporting countries**", *IMF Working Paper*, WP/00/118, Juin.

الحكومي يجب أن يكون مساويا للإيرادات غير النفطية ومردودية القيمة الصافية الحالية للإيرادات النفطية المستقبلية وبالتالي فإن السياسة المثلى للاقتصاديات النفطية هي تطبيق استهلاك ثابت مع الوقت مساوي للقيمة السنوية الصافية للثروة النفطية والإيرادات غير النفطية. وفي ظل هذه السياسة يمكن للحكومة استثمار جزء من الإيرادات النفطية على شكل أصول مالية في الصناديق النفطية، هذه الأصول المالية تدر عائدات تسمح بتمويل العجز المالي المسجل، وهذا هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الصناديق النفطية والذي يساهم في مواجهة التذبذبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية.

1. أهداف وأنواع الصناديق النفطية

إن إنشاء الصناديق النفطية مرتبطاً بتوسع القطاع النفطي في الاقتصاديات النفطية وتسمح هذه الصناديق بتحقيق الأهداف التالية:

- تسمح الصناديق النفطية بضبط الإيرادات المالية، حيث تجمع الإيرادات في حالة ارتفاع أسعار النفط واستخدام العوائد الناتجة عن هذه الصناديق في حالة انخفاض أسعار النفط.
- تسمح الصناديق النفطية بتوزيع الثروة النفطية بين مختلف الأجيال، حيث أن التخصيص الأمثل للموارد النفطية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار معدل النمو الديموغرافي، بالإضافة إلى التغيير التكنولوجي. كما أن السعر المستقبلي للنفط وتكلفة استخراجة تعتبر متغيرات أساسية.⁽¹⁾ إن مفهوم العدالة بين الأجيال يقاس من خلال معدل القيمة الحالية الذي يأخذ بعين الاعتبار معدل تفضيل الحاضر. العائد الحدي للاستثمار الخاص وسعر الفائدة طويل الأجل، وبالتالي فهو معدل الإحلال بين الحاضر والمستقبل.

انطلاقاً مما سبق فإنه يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الصناديق النفطية: صناديق الاستقرار، صناديق الادخار صناديق إعادة التوزيع المباشر للإيرادات.⁽²⁾

⁽¹⁾ - Davis J., Ossowski R., Daniel J.A., Barnett S. (2003), "Stabilization and savings funds for nonrenewable resources: experience and fiscal policy implications", in *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries*, Ed. Davis J.M., Ossowski R., Fedelino A., International Monetary Fund: Washington D.C., Chapitre 11, p. 273.

⁽²⁾ - ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 129، ربيع 2009، ص 203.

أ. صناديق الاستقرار

هدفها تخفيض أثر التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية، كما تسعى إلى ضمان الشفافية في استخدام هذه الموارد، حيث يتم تجميع الموارد في فترات ارتفاع الأسعار، وتصبح هذه الصناديق مصدرا للإيرادات في حالة انخفاض أسعار النفط. إن استقرار الموارد الحكومية يسمح بضمن استمرارية برامج التنمية المسطرة، كما يسمح أيضا بامتصاص التذبذبات التي شهدتها سوق النفط العالمي وهناك العديد من الدول التي أنشأت هذا النوع من الصناديق من بينها، النرويج، فنزويلا، عمان، أذربيجان.

ب. صناديق الادخار للأجيال القادمة

هدفها ضمان العدالة بين الأجيال، هذا النوع من الصناديق يُغذى بشكل دوري بنسبة ثابتة من الإيرادات النفطية التي يعاد استثمارها على شكل أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، وهذا النوع من الصناديق مطبق في كل من الكويت والنرويج، حيث سمحت هذه الصناديق لهذه الدول بتشكيل قاعدة مهمة من الأصول المالية لمواجهة انخفاض الإنتاج أو الأسعار في سوق النفط العالمي مستقبلا.

ت. صناديق إعادة التوزيع المباشر للإيرادات

تم تطبيق مثل هذه الصناديق في كندا الذي تم إنشائه سنة 1982، حيث يسمح هذا الصندوق باستفادة الأجيال الحالية من الإيرادات النفطية .

ولعل أهم تجربة ناجحة للصناديق النفطية هي التجربة النرويجية التي بدأت سنة 1996 حيث سمحت هذه التجربة بتجميع ما يعادل 180 مليار أورو ما بين 1996-2006، وقبل تحليل كيفية عمل الصناديق النفطية في النرويج من الضروري الرجوع إلى التجربة النفطية في هذه الدولة ونموذج التنمية المطبق.

2. الصناديق النفطية في النموذج النرويجي

إن أول اكتشاف نفطي في النرويج كان سنة 1967 وانطلق الإنتاج سنة 1971 والشكل التالي يوضح تطور الإنتاج والاستهلاك النفطي ما بين 1971-2006، وانطلاقا من سنة 1990 صدرت النرويج أكثر من 90% من إنتاجها بالمقارنة مع احتياطاتها النفطية المتواضعة نسبيا والتي قدرت سنة 2013 بـ 8.5 مليار برميل، أي

0.7% من الاحتياطي العالمي، وتحتل النرويج المركز العاشر للناتج العالمي للنفط والمركز الثالث كمصدر صافي للنفط، وراء السعودية وروسيا، بـ 2.7 مليون برميل في اليوم، والشكل الجدول التاليين يمثلان مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الاقتصاد.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع النفطي يدر إيرادات مهمة بالنسبة للاقتصاد النرويجي حيث مثل 36% من إجمالي إيرادات الدولة، وهناك عدة مصادر لهذه الإيرادات من بينها الضرائب المفروضة على النشاطات النفطية، حيث أن الشركات النفطية لا تمنح فقط الضرائب المفروضة عليها المقدرة بـ 28% من الأرباح، وإنما تدفع ضريبة خاصة تقدر بـ 50% من الأرباح، بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالانبعاث الغازي، كما قامت السلطات النرويجية باستحداث **SDFI**⁽¹⁾ سنة 1985، ويسعى إلى التحويل الآلي لجزء من المداخل النفطية الناتجة عن الإنتاج النفطي كما أصبحت الحكومة شريك أساسي في تراخيص استغلال حقول النفط مما يسمح لها بمراقبة نشاطات الشركات النفطية.⁽²⁾

أ. الصندوق النفطي للنرويج

قامت النرويج سنة 1990 باستحداث الصندوق النفطي⁽³⁾، ولم يبدأ هذا الصندوق في النشاط إلا سنة 1996، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط بداية التسعينات، ويسعى هذا الصندوق إلى التغطية من مخاطر انخفاض الإنتاج النفطي ومن جهة أخرى، ضمان مصدر للمداخيل الإضافية، ويعد هذا الصندوق صندوق استقرار وادخار، يتم على مستواه تجميع الاحتياطات المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط، ويسمح هذا الصندوق بامتصاص الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وساهم هذا الصندوق أيضا في ضمان العدالة بين الأجيال، وزيادة الشفافية في استخدام الربح النفطي، وأوكلت وزارة المالية مهمة تسيير الصندوق إلى البنك المركزي النرويجي.⁽⁴⁾

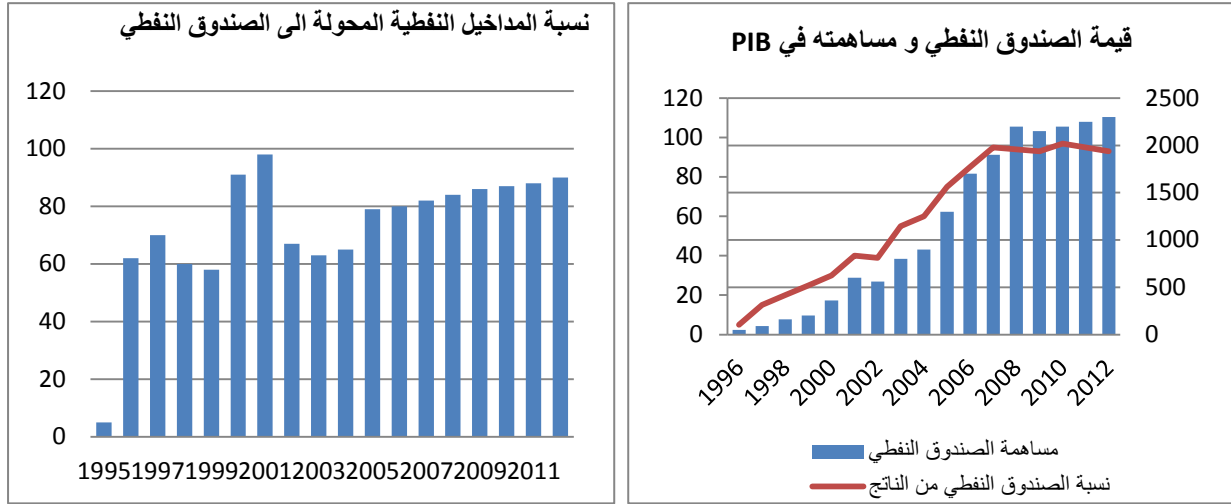
(1)- State Direct Financial Interest.

(2)- Rossiaud S. (2007), "Une analyse néo-institutionnelle de l'ouverture de l'amont pétrolier russe aux compagnies privées: les contraintes à l'effectivité des contrats pétroliers", Note de travail N° 13/2007, Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale.

(3)- Norwegian government petroleum fund.

(4)- State petroleum fund Source : Ministère du pétrole et de l'Énergie, Statistics Norway.

الشكل رقم (10): قيمة الصندوق النفطي ومساهمته في الناتج المحلي



Source : Petroleum fund: Ministère du pétrole et de l'Énergie, Statistics Norway.

انطلاقاً من الشكل نلاحظ أن الصندوق النفطي يجمع موارد مالية في حالة تحقيق الحكومة لفائض في الموازنة أول تحويل للموارد النفطية نحو الصندوق النفطي كان سنة 1996 بعد تحقيق فائض في الموازنة العامة سنة 1995 ومن الملاحظ أنه ليس هناك قاعدة واضحة في التحويل، حيث تتغير النسبة كل سنة على أساس الوضعية المالية والمنحنى يوضح تطور هذا التحويل بين 1996 - 2012.

ومن الملاحظ أن الصندوق النرويجي يستثمر في أكثر من 3500 مؤسسة بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.3% في رأس مال كل مؤسسة،⁽¹⁾ وتترجع الولايات المتحدة الأمريكية على الصدارة من بين دول الاستثمار بـ 30.4% من الأسهم، متبوعة بالمملكة المتحدة بـ 16.8% واليابان بـ 8.7% وفرنسا بـ 8.2%. وبدأ من سنة 2004 قررت الحكومة النرويجية اعتماد قواعد أخلاقية في استثمارات الصندوق، حيث يتم إقصاء المؤسسات التي لديها نشاطات لا تتطابق مع هذه القواعد.⁽²⁾

وبالتالي فإن النرويج نجحت في تشكيل قاعدة مالية صلبة بفضل الموارد النفطية، حيث أن الصندوق النفطي يستطيع أن يمول خلال 20 سنة القادمة احتياجات الأجيال القادمة، والسؤال المطروح الآن، هل يمكن تعميم النموذج النرويجي على بقية الاقتصاديات النفطية.

⁽¹⁾- Rapport annuel de la Norges Bank Investment Management, 2006 <http://www.norges-bank.no>

⁽²⁾- تتمثل هذه القواعد في عدم احترام حقوق الانسان، الاضرار بالبيئة، الفساد

ب. عوامل نجاح الصندوق النفطي النرويجي

يعتبر صندوق التقاعد النرويجي من أهم الصناديق الرائدة في تسيير وإدارة الموارد النفطية، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

- يدار صندوق التقاعد النرويجي بطريقة تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية وتطبيق معايير الحوكمة، إذ أن الصندوق يخضع لمعايير الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- أكدت الدراسات أن السبب الرئيسي وراء نجاح النرويج في إدارة عوائدها النفطية يكمن في إصلاح بيئة الاقتصاد الكلي قبل شروعها في عمل الصندوق.
- يمكن اعتبار عمليات صندوق التقاعد النرويجي العالمي من أفضل الممارسات للصناديق المعنية بالموارد، لأنها تشكل جزءا من إستراتيجية متماسكة لسياسة المالية العامة، وتتألف هذه الإستراتيجية من ثلاث دعائم رئيسية:
 - ✓ تهدف إلى تخفيف مستوى الإنفاق العام مع مرور الوقت، وفك ارتباطه بإيرادات النفط المتقلبة.
 - ✓ وثانيها تسعى لاستبدال ثروة النفط بأصول مالية ينتظر ازدياد قيمتها مع مرور الوقت لكي تتمكن من التعامل مع الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام المصاحبة لزيادة عدد المسنين.
 - ✓ والأهم من ذلك أن سياسة المالية العامة هي التي تقود عمليات الصندوق وليس العكس.
- لقد ساعدت تدفقات رأس المال الخارجة عبر الصندوق على الحفاظ على هيكل صناعي متنوع، ما مكن من وضع الأساس لتنمية متوازنة في الاقتصاد النرويجي، ومن ثم فهناك سياسة استقرار هامة ومبادئ منطقية للسياسة النقدية الخاصة بالقاعدة المالية وآلية صندوق النفط.

(1)- ابراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015، ص 222.

خلاصة الفصل الأول:

تطرت الأطروحة في هذا الفصل إلى الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والتوازن الهيكلي، من خلال تحديد مكونات الهيكل الاقتصادي ومفهوم التغيير الهيكلي وأهم الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال الهيكلي بالإضافة إلى دراسة أهم المؤشرات التي تقيس اختلال التوازن الهيكلي، ولعل أهم نتيجة توصل إليها هذا الفصل هو أن الاختلال الهيكلي الخارجي ما هو إلا انعكاس للاختلال الداخلي، وبالتالي فإن معالجة الاختلال لا بد أن تنطلق من الداخل.

ولعل الاقتصاديات النفطية هي أكثر الاقتصاديات التي تعاني من الاختلال الهيكلية، والتي تمت معالجتها في المبحث الثاني من هذا الفصل، حيث تم دراسة ما أوصطح على تسميته بالمرض الهولندي الناتج عن الازدهار النفطي الذي يؤدي إلى حدوث نتيجتين أساسيتين: أثر الموارد أثر الإنفاق للذات يؤثران في نفس الاتجاه على قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع النفط وتؤديان إلى انخفاض الناتج من خلال أثر اللاتصنيع المباشر وغير المباشر، وهذا هو الأثر الأساسي للمرض الهولندي. ومن الملاحظ أيضا أن نفس الآثار تمارس بشكل عكسي على القطاعين الآخرين، حيث أن مخزجات القطاع النفطي ترتفع كنتيجة لأثر الموارد وتنخفض كنتيجة لأثر الإنفاق والوضعية تنعكس كنتيجة لقطاع السلع غير القابلة للمتاجرة.

ولمعالجة أعراض هذا المرض استعرض الفصل تجارب دولية لمعالجته من خلال دراسة تجربة الإمارات العربية التي تعد من التجارب الناتج على الرغم من بعض التحفظات التي تجعل تعميم هذه التجربة على بقية الاقتصاديات من الصعوبة بما كان، وتعد الصناديق النفطية أهم الأدوات المستخدمة في هذه الاقتصاديات التي تضمن التوزيع العادل لهذه الثروة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، ومن جهة أخرى تعدل في الإنفاق من أجل حماية الاقتصاد من التغيرات غير المتوقعة لأسعار النفط، وحجم الصادرات النفطية وحجم الإنتاج، وبالتالي فإن إنشاء الصناديق النفطية يسهل من عملية إدارة الربح الناتج عن الموارد النفطية.

الفصل الثاني

دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة
اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

تمهيد

تعالج الدراسة في هذا الفصل السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي، حيث تم التطرق في البداية إلى أهم المقاربات النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية كأداة لتصحيح الاختلال بالإضافة إلى دراسة نظرية الاختيار التي تعد أساس قيام صانع السياسة الاقتصادية بتسطير السياسة المناسبة من خلال تحديد مسار السياسة وكيفية تشكيلها، وصعوبة تنفيذها والنموذج القياسي التي تطبق وتختبر فيه، كما تم دراسة النماذج الأساسية التي درست وقيمت فاعلية السياسات الاقتصادية والتي نذكر من بينها نموذج **IS-LM-BP** ونموذج العرض الكلي والطلب الكلي، وفي نقطة موائية تم التفصيل في المقاربات النظرية لأدوات السياسات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في السياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة المالية.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: نظرية السياسات الاقتصادية الكلية.
- المبحث الثاني: الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية في ظل النماذج الاقتصادية المختلفة.
- المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية في الاقتصادات النفطية

المبحث الأول: نظرية السياسات الاقتصادية الكلية

يسعى هذا المبحث إلى الإحاطة بالإطار النظري للسياسات الاقتصادية من خلال تقديم أهم التعاريف المتعلقة بها، بالإضافة إلى مسار السياسات الاقتصادية وكيفية تشكيلها في إطار نظرية الاختيار، وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لتصحيح الاختلالات.

- المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية ونظرية الاختيار.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لتصحيح الاختلالات

يُقصد بها منذ أن استعملها الإغريق بتدبير أمور الدولة، كما أستخدمت بمعنى علم إدارة الدول، وعُرفت أيضا أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع⁽¹⁾. لذلك ومن أجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية لا بد من إدراج مجموعة من التعريفات، مضمونها وأدواتها.

الفرع الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

تم التطرق في هذا الفرع إلى تعريفات السياسات الاقتصادية ومضمونها.

أولاً: تعريفات السياسة الاقتصادية

يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامةً كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يُعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية⁽²⁾، ويُعرفها البعض الآخر على أنها مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة

(1) - دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الجزائر، 2005، ص 42

(2) - نعمت الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 141.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

بينها، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية⁽¹⁾، وتُعرف أيضا على أنها مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتُعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل الاستهلاك وتكوين رأس المال.⁽²⁾

كما أن السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.⁽³⁾

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار؛⁽⁴⁾

إن السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن، وتختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل تُوصل إلى الغايات، بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، ويُضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها مجموعة الأهداف والأدوات

(1) - رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996 ص 325.

(2) - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 29.

(3) - Jaque Muller, *économie manuel d'application*, paris, DUOND, 2002, p188.

(4) - دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 43.

الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، وبالتالي فإن مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن الأهداف المنشودة والأدوات المستعملة والزمن المطلوب لتنفيذها.⁽¹⁾

ثانياً: مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً خاصاً من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن ما يلي:

1. تحديد الأهداف

وهي الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار.

2. وضع تدرج بين الأهداف

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخل والتشغيل.

3. تحليل الارتباط بين الأهداف

عند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، ويمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار.

4. اختيار الوسائل

ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المحسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي.⁽²⁾

⁽¹⁾ - عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي و كلي -، زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص 208.
⁽²⁾ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية -، المرجع السابق، ص 29 - 30.

الفرع الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تُستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي لا بد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي من اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة، وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم عليها السياسات الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة.⁽¹⁾

ويجب على صانع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر، وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن معالجة هذا التعارض من خلال عدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دفعة واحدة،⁽²⁾ ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

ويمكننا تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- أدوات السياسة النقدية؛

- أدوات السياسة المالية؛

- أدوات السياسة التجارية.⁽³⁾

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ - وهو ما يعرف بقاعدة Tinbergen.

⁽²⁾ - عبد المجيد عبد المطلب، المرجع السابق، ص ص 222-227.

⁽³⁾ - رضا العدل، المرجع السابق، ص ص 341.

⁽⁴⁾ - أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 241.

إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث نتيجة التقلبات المفاجئة في الطلب الكلي، وذلك في إطار الدورة الاقتصادية،⁽¹⁾ حيث أنه في حالة انخفاض الطلب الكلي تحدث البطالة، أما في حالة حدوث فائض في الطلب الكلي فإن هذا الأمر يؤدي إلى التضخم، وبالتالي فإن إدارة الطلب الكلي بشكل فعال ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتظهر في هذا المجال الأهمية التي تحظى بها السياسة المالية ومدى تأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر سلاحاً فعالاً في التأثير على الطلب الكلي ومواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1. سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية

تُعد سياسة الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من أجزاء السياسة المالية وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاختلال، وبالتالي تظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتذهب النظرية الحديثة في المالية العامة إلى دراسة طبيعة الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية حيث تختلف آثار هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعته.⁽²⁾

وواضح أن هذا الإنفاق كالفحم بالنسبة للقاطرة، وقد كان يُعتبر في مرحلة سابقة تدميراً لجزء من الثروة، وتُعد الأجور والمرتببات هي الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو لذلك يجب على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي، كما تجدر الإشارة أن محاولات حماية الأجور عن طريق تخفيض المصروفات الأخرى قد تؤثر عكسياً على إنتاجية العامل وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر التشغيل إيصال الخدمات إلى المواطن بينما يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من

(1) - هناك عدة نظريات مفسرة الدورة الاقتصادية، فالنظرية النقدية تعزو الدورة الاقتصادية إلى توسع وانكماش عرض النقود، أما النظرية الكينزية فتقر بأن الدورة الاقتصادية هي كنتيجة لأثر المضاعف وارتباطها بنظرية الاستثمار، أما نظرية التوقعات الرشيدة أو نظرية توازن الدورة الاقتصادية فتدعي أن النظرة الحافظة إلى حركات الأسعار والأجور تقود إلى عرض كميات فائضة أو شحيحة من الأيدي العاملة مما يقود إلى حدوث دورات اقتصادية. لمزيد من التفاصيل أنظر: جيمس جواريني، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض، 1999.

(2) - باهر محمد عتلم، المالية العامة - أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية -، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص 70 - 71.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث أن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع الخاص مما يؤثر سلباً على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل.⁽¹⁾

ولكن إلى جانب هذه النفقات توجد نفقات تخصص لتكوين رأس المال، والتي تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية وتشتمل على إجمالي تكوين رأس مال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل،⁽²⁾ وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع والتي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسسية والاقتصادية الكلية.

وعادة ما تحدد برامج الإصلاح الهيكلي ما يجب منحه الأولوية من المشروعات، ويجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيره على ميزان المدفوعات من حيث تمويل المشاريع، وعبء الديون الخارجية والعلاقة بين المشاريع الإنتاجية وتأثير ذلك على السياسات المالية والنقدية.⁽³⁾ وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري،⁽⁴⁾ كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري.⁽⁵⁾

ويُعبّر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها، فمن وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكينزي يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التأثير على مستوى التشغيل، وهو ذو تأثير مباشر على منحنى الطلب الكلي، وهذا ما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.⁽⁶⁾

(1) - جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص 10.

(2) - مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 52.

(3) - جودي سكارلاتا، المرجع نفسه، ص 11.

(4) - هذا إذا استثنينا الدول النفطية.

(5) - فوزت فرحات، المرجع السابق، ص 279.

(6) - حيث أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الدول المتقدمة فإن الإنفاق الحكومي في فرنسا مثلاً بشقيه الاستهلاكي والإستثماري يمثل حوالي 26% من الناتج المحلي وهو يحتل المرتبة الثانية بعد استهلاك العائلات ضمن مكونات الطلب الكلي، ومن الملاحظ أن وجهة النظر الحديثة في مجال الإنفاق الحكومي تتجاوز مسألة الكمية لتصل إلى طرح آخر وهو نوعية الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

وبهدف تحقيق التشغيل الكامل وعلاج البطالة فإن الدولة تستعمل سياسة المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق الحكومي في شريان الاقتصاد القومي والسماح بوجود عجز في الموازنة العامة للدولة،⁽¹⁾ وتأخذ الاستثمارات الحكومية شكلين:

- تشفيط المضخة⁽²⁾: والذي يشير إلى الإنفاق الحكومي الأولي الذي يساعد على بدأ وإنعاش النشاط الاقتصادي في المجتمع من خلال محاولة زيادة الاستثمارات الخاصة وذلك عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في شكل زيادة في الإنفاق الحكومي؛
- الإنفاق التعويضي⁽³⁾: والذي يُقصد به أن يكون تعويضاً عن الانخفاض في الاستثمار الخاص في حالات الكساد والذي يجب أن يكون على نطاق واسع، كما يجب أن يستمر حتى يعود الاستثمار الخاص إلى الوضع الطبيعي.⁽⁴⁾

ويؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد برامج الاستثمار العام مدى تأثيره على ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن برامج الاستثمار الحكومي تواجه ثلاث مشكلات مترابطة: المنفعة الناجمة عن هذه المشاريع، القيود الاقتصادية الكلية، مدى توافر الموارد، فقد يبدو برنامج معين للاستثمار الحكومي في البداية ممكن التنفيذ وقادراً على رفع النمو، ولكنه يهدد الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى تشديد السياسات المالية والحد من الموارد المتاحة، وبالتالي يتضح أنه غير قابل للتنفيذ، كما قد يكون المشروع أقل طموحاً وقد يؤدي إلى نمو مستقر لكنه يخفق في الوصول إلى استحابة قوية من القطاع الخاص،⁽⁵⁾ فيفضي بذلك إلى خفض النمو.⁽⁶⁾

(1) - ففي أوقات الكساد يعاني الاقتصاد من حالات البطالة وانخفاض الدخل حيث أن الإستثمار الخاص يكون عند أدنى مستوى له وذلك بسبب انخفاض الطلب الكلي وهبوط الكفاية الحدية لرأس المال، وتكون هناك طاقة إنتاجية معطلة، ففي ظل هذه الظروف لا بد على الحكومة أن تزيد الإنفاق بطريقة مباشرة وذلك عن طريق القيام ببرامج المشروعات العامة على نطاق واسع وطريق غير مباشر، عن طريق استمالة الأفراد لزيادة الإنفاق الكلي، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والإستثماري سوف تُخرج الاقتصاد من حالة الكساد حيث أن الإستثمار الحكومي يؤدي إلى زيادة المداخيل الشخصية وزيادة الاستهلاك بمقدار مضاعف للزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي، دون أن يكون له أثر عكسي على الكفاية الحدية للاستثمار في القطاع الخاص: لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 233.

(2) - Pump priming
(3) - compensatory spending

(4) - سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، المرجع السابق، ص 466-467

(5) - تشفيط المضخة ضعيف

(6) - جودي سكارلاتا، المرجع السابق، ص 10

ولذلك يجب توحي الحذر عند استخدام الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك نظراً للتعارض بين تلك الأهداف، فتخفيضاً لإنفاق الحكومي من أجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ولهذا فإن معظم الدول تلجأ إلى الحد من الإنفاق الاستثماري أولاً عند التفكير بتخفيض الإنفاق الحكومي لأن القرار يكون أسهل من قرار المساس بالإنفاق الجاري⁽¹⁾ إلا أن سياسة الإنفاق الحكومي تكتنفها صعوبات وعراقيل تحول دون أن تؤدي وظيفتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أ. سياسة الإنفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة

يمكن أن يؤدي الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وهذا يؤدي إلى حياد سياسة الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتشغيل وآثار توليد الدخل المترتبة على الإنفاق الحكومي، والعامل الذي يحدد درجة فعالية سياسة الإنفاق الحكومي هو طريقة تمويل هذا الإنفاق، حيث أن ردود فعل الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص تكون من خلال الأثر على سعر الفائدة أو على الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا لم يتم تمويل الإنفاق الحكومي بزيادة عرض النقود تم تمويله من خلال سوق الأرصدة النقدية القابلة للإقراض وهذا ما سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، كما أبالآثار المقيدة للاستثمار الحكومي الممول عن طريق الاقتراض قد تُلغى عن طريق هبوط الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للاستثمارات الخاصة.⁽²⁾

وبالتالي فإنه بمجرد رجوع الاستثمار الخاص إلى حالته الطبيعية، فإن برامج المشروعات العامة يجب أن تتوقف، ذلك لأن الاستثمار الحكومي ليس بديلاً عن الاستثمار الخاص وإنما هو فقط يساعد على إحيائه وإعادةه إلى الوضع الطبيعي، حيث أن فعالية السياسة المالية ومنها سياسة الإنفاق الحكومي تتوقف على التوقيت السليم، ويطفوا إلى السطح تساؤل مهم حول مدى قدرة الدولة على زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي كلما استدعى الأمر ذلك ضمن الدورة الاقتصادية، لذلك فإنه هناك عدة محددات لحجم الإنفاق الحكومي التي من بينها المقدرة المالية للدولة، وهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق الحكومي فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي في ضوءها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إقرار التخصيصات المالية للإنفاق الحكومي.

⁽¹⁾ - عبد الهادي يوسف، سياسات الإنفاق العام و الإصلاح، معهد صندوق النقد الدولي، 2006، ص 3.

⁽²⁾ - سامي خليل، المرجع السابق، ص 472.

ب. المقدرة التكلفة (الطاقة الضريبية)

تعتبر الإيرادات الضريبية أهم بنود الإيراد العام وهي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق حيث تمول ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين 35%-45%⁽¹⁾ وتنطلق السياسة الضريبية من مفهوم المقدرة التكلفة ونعني بها قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة الإنفاق الحكومي، لأن الضرائب تُعد من المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية، وبالتالي فهي رافد رئيسي لخزينة الدولة بالمال⁽²⁾ ففي هذا المستوى يتم دراسة القدرة التحملية للدخل القومي لغرض الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تحققها أعلى قدرة تحملية للدخل القومي والموضحة من خلال منحني لافر⁽³⁾.

ومن الملاحظ أن الحصيلة الضريبية في الدول النامية لا تعكس حقيقة الطاقة الضريبية، ويرجع سبب انخفاض العبء الضريبي إلى مجموعة من العوامل تحكم حجم الطاقة الضريبية:

- حجم الدخل القومي حيث أنه كلما ازداد حجم الدخل القومي كلما أمكننا اقتطاع نسبة أكبر منه بالتالي تزداد الطاقة الضريبية؛⁽⁴⁾
- سياسة الإنفاق الحكومي فإذا كان موجه نحو الاستثمارات الإنتاجية فإن الدخل القومي سيزداد وبالتالي فإنه سيتحمل بسهولة العبء الضريبي، وهنا فإن سياسة الإنفاق الحكومي تلعب دوراً مزدوجاً من حيث تأثيرها على نمو الناتج من جهة وعلى ثقة المواطنين بسياسة الحكومة من جهة أخرى.⁽¹⁾

⁽¹⁾ - رامي زيدان، حساسية النظام الضريبي السوري، (سورية: المجتمع و الاقتصاد، 2007)، ص 97.

⁽²⁾ - في هذا السياق يجب التمييز بين مفهوم الطاقة الضريبية والعبء الضريبي، حيث أن الأولى هي تلك النسبة من الدخل القومي التي يمكن اقتطاعها دون أن تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، أما العبء الضريبي فهو يقيس مدى استغلال النظام الضريبي للطاقة الضريبية للاقتصاد. لمزيد من التفاصيل أنظر: طارق الحاج، المرجع السابق، ص 140

⁽³⁾ - لافر الذي سعى إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية والنتيجة التي نخلص إليها هو أن هناك حدوداً مثلى للطاقة الضريبية يؤدي تجاوزها إلى انخفاض الحصيلة الضريبية. ويعد الفائض الاقتصادي من أهم العوامل المحددة للطاقة الضريبية والذي يُعطى بالصيغة التالية: الفائض الاقتصادي = الإيداع الفعلي + الاستهلاك العائلي + الاستهلاك الحكومي النهائي.

⁽⁴⁾ - مصطفى حسين المتوكل، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000، ص 82

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

وينصح كالدور بضرورة اقتطاع الضريبة من الفائض الاقتصادي، وهنا تطرح مشكلة الدول النامية والمتمثلة في أن الإنتاج أقل من الاستهلاك، وهذا يعني وجود عامل موضوعي يُخفف الفائض الاقتصادي في الدول النامية مما يخفف العبء الضريبي.⁽²⁾

ت. المقدرة الافتراضية للدولة

ونعني بها قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، ويعد الادخار أهم وسيلة لتدعيم المقدرة الافتراضية للدولة، ويفترض نموذج كينز أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة ومن ثم انخفاض الدخل القومي، وهذا ما أشار إليه اقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار.⁽³⁾

وتظهر لنا أهمية تدخل الدولة للتخصيص الأمثل لهذه الموارد خاصة في الدول النامية والرفع من القدرة الافتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية:

- حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم، وهذا من شأنه رفع القدرة المالية للدولة؛
- طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في إطار السوق المالية حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.⁽⁴⁾

(1) - عارف دليلة، عجز الموازنة وسبل معالجتها، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 1998، ص 8.

(2) - محمد دويدار، المرجع السابق، ص 208.

(3) **The paradox of thirft** والذي ينص على أن زيادة الإيداع الإجمالي تؤدي إلى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل من ولكن حسب رأيي لا يكون الإيداع على المستوى الكلي ضاراً دائماً فعندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الحفاظ على التشغيل الكلي فإن المعدل المرتفع للإيداع يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج القومي للتكوين الرأسمالي، وعلى ذلك فإن المعدلات المرتفعة للإيداع والاستثمار تسمح بتحقيق معدل نمو سريع ما دام الطلب الكلي قادراً على الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل.

(4) - عبد الرحمن نوزاد، المرجع السابق، ص 49.

2. السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية، إذ ترمي إلى تحقيق الأغراض المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وحتى يتسنى للنظام الضريبي لأي دولة من تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فإنه يجب رسم سياسة ضريبية معينة.

استمدت السياسة الضريبية أهميتها كأداة من أدوات التدخل الاقتصادي لتحفيز الاستثمارات إلى جانب سياسة النفقات العامة بالتكامل معها، انطلاقاً من وحدة السياسة المالية. وتعتبر السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية، وتمثل هذه الأخيرة إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، التي تتطور بتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، كما أنها تعد إحدى أدوات تطوير هذه الظروف. ومثل بقية السياسات الاقتصادية فإن للسياسة الضريبية أهداف نهائية وأهداف وسيطية، حيث أن الأهداف النهائية تتعلق بتعظيم رفاهية الأفراد،⁽¹⁾ وفي الاقتصاديات العصرية ذات الطابع المنفتح على العالم الخارجي يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات في تحديد الأهداف النهائية للسياسة الضريبية، حيث يطرح صانع السياسة الضريبية عدة أسئلة عند تحديد الأهداف النهائية للسياسة الضريبية، هل يجب استهداف جميع المواطنين أو دافعي الضرائب فقط؟

أ. أهداف السياسة الضريبية

- توفير الموارد اللازمة لإنتاج السلع العامة: وحتى يتم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الضريبية لا بد من وجود أهداف وسيطية، حيث يجب فرض ضرائب حتى تقوم الدولة بوظائفها الأساسية،⁽²⁾ حيث في ظل غياب الدولة لا يمكن توفير السلع العامة بالكمية الكافية، وفي ظل وجود عدة متعاملين يستطيعون استخدام

⁽¹⁾ - تتمثل في المجموع المرجح لمنفعة الأفراد، يمثل الترحيح نفور المجتمع من اللامعالة الاقتصادية من الضرائب المعبر عنها من خلال التصويت في الانتخابات هذا طبعاً في المجتمعات الديمقراطية.

⁽²⁾ - ففي المادة 13 من تصريح حقوق الإنسان لسنة 1789 جاء ما يلي: من أجل صيانة القوة العمومية، ومن أجل إنفاذ الإدارات يجب وجود مساهمة مشتركة والزامية توزع بشكل عادل على جميع المواطنين.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- هذه السلع العامة دون دفع السعر، يقوم السوق بإنتاجها بشكل غير كاف مقارنة بمستوى باريتو الأمثل،⁽¹⁾ وبالتالي يجب على السلطات العمومية تمويل إنتاجها أو إنشاء مؤسسات مكلفة بإنتاج هذه السلع.⁽²⁾
- تدعيم الفعالية الاقتصادية: تقوم السياسة الضريبية بتعديل الأسعار النسبية وتوجه سلوكيات المتعاملين حيث يمكن أن تساهم في زيادة فعالية الاقتصادية، كما تؤثر الضريبة في تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فانخفاض الإنتاج يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- تصحيح الآثار الداخلية والخارجية: كما تقوم الضرائب أيضا بتصحيحا يُعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي،⁽³⁾ وذلك من خلال ضريبة تعادل ما بين التكاليف الحدية الخاصة والاجتماعية في حالة الآثار الجانبية السلبية،⁽⁴⁾ وعلى العكس من ذلك يمكن للدولة أن تقدم إعانات للمتعاملين في حالة الآثار الخارجية السلبية، بهدف الزيادة من هذه الآثار. ويمكن للسياسة الضريبية أن تصحح الآثار الداخلية للنشاط الاقتصادي⁽⁵⁾ من خلال تطبيق نظام الضمان الاجتماعي الممول باستخدام الاشتراكات الاجتماعية الضرائب والذي يهدف إلى تصحيح هذه الآثار، بالإضافة إلى الضرائب على التبغ والكحول.⁽⁶⁾
- تدعيم استقرار الاقتصاد: يمكن للسياسة الضريبية أن تساعد في مواجهة الصدمات الظرفية للطلب من خلال التأثير على الطلب الإجمالي سواء استهلاكي أو استثماري، أو الطلب الخارجي وفي حالة وجود فرق إيجابي بين معدل النمو الاقتصادي الكامن والنشاط الاقتصادي في الأجل القصير يمكن للزيادة في الاقتطاعات الإجبارية أن تخفف من الطلب الاستثماري، وإذا كان الناتج المحلي الخام الحقيقي أقل من الناتج المحلي الخام

(1) - أمثلة باريتو **pareto** هي حالة مجتمع تنص على أنه لا يمكن أن يزيد من رفاهية متعامل دون الإنقاص من رفاهية متعامل آخر.

(2) - تشارلز وولف، الأسواق أم الحكومات، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996، ص 95.

(3) - Externalités.

(4) - ويمكن أن نضرب مثلا في هذا السياق مساهمة مناخ / طاقة **contribution climat energie CCG** المطبقة سنة 2014 والتي تضمنت معدل ضريبة يتماشى مع إصدار **CO₂**، حيث أعتبرت الضريبة الداخلية لإستهلاك المنتجات الطاقوية (**TICPE**) هي الهدف الأساسي لتمويل الانفاق الحكومي لمزيد من التفاصيل انظر: mireille chirelu, **lafiscalité incitative, problèmes économiques**, mars 2016, numero 9, p 27.

(5) - **Internalité** وهو مفهوم ناتج عن ما يعرف بالاقتصاد السلوكي، والذي ينص على أن المتعاملين يتخذون قرارات قصيرة الأجل عادة لا تعظم من منافعهم خلال دورة حياتهم.

(6) - Laurent simula, **la politiqu fiscale, objectifs et contraintes**, problèmes économiques, Mars 2016, numero 9, p7.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

الكامن، فإن سياسة تخفيض الضرائب على الدخل⁽¹⁾ يمكن أن تحسن من الطلب، فعالية هذه السياسة متعلقة بمضاعف الضرائب، بحيث يكون أكبر إذا كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر وكان الميل الحدي للاستيراد ضعيف.

- تحقيق أهداف الاستقرار طويلة الأجل: ويمكن للسياسة الضريبية أن تحقق أهداف الاستقرار طويلة الأجل في إطار نظرية النمو الداخلي⁽²⁾، وذلك ليس بالتركيز على حجم الاقتطاعات ولكن طبيعة الإنفاق سواء كان استثماري أو في البنية التحتية، رأس المال التكنولوجي ورأس المال البشري.
- تغيير الهيكل الوظيفي: وفيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخرات. ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ب. أدوات السياسة الضريبية

تهدف السياسة الضريبية إلى جذب وتخفيف الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال أدواتها المختلفة. يتمثل هذا التخفيف في التدابير والإجراءات الضريبية المعينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفق سياسة ضريبية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة. وتشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الضريبية إنفاقاً ضريبياً يصنف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس مجموعات:⁽³⁾

- التخفيضات الضريبية والقرض الضريبي.
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات.
- تأجيل مواعيد الدفع والإعفاءات الضريبية.⁽⁴⁾

(1)- taxcut.

(2) - تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة. لمزيد من التفاصيل أنظر: خالد محمد السواحي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص4.

(3) - مرجع نفسه، ص.ص: 175-172.

(4)- Laurent simula, op cit, p 9.

ونلاحظ أن هناك روابط متعددة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، نلخصها فيما يلي:

- مارست الضرائب تأثيراً تشويهاً على السلوك الاقتصادي، مما يؤدي إلى خسارة صافية في الكفاءة الاقتصادية يتحملها الاقتصاد، وبالتالي فإن الزيادة في مستوى الضرائب تؤثر سلباً على نمو الناتج على المدى البعيد.
- يمكن أن ينطوي هيكل الضرائب على انعكاسات يعتمد بها على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على تراكم رأس المال فبافتراض ثبات المستوى العام للضريبة يؤدي التحول نحو زيادة الضرائب على الاستهلاك لصالح خفض الضرائب على الدخل إلى زيادة حافز الادخار، وبالتالي تشجيع تراكم رأس المال، ومن جهة أخرى قد يعوق الاعتماد الشديد على الضرائب على التجارة قدرة الاقتصاد على استيعاب أو تطوير التكنولوجيا الجديدة مما يعرقل احتمالات نموه عن طريق الحد من تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الدولية.⁽¹⁾

3. قواعد المالية العامة والأداء المالي

هناك عدة أنواع لقواعد المالية العامة، تتمثل في القيد على رصيد الميزانية ومستويات مستهدفة للدين أو قيود على المديونية، والحدود على الضرائب أو النفقات، ويتمثل الإطار الذي يتم تحديد قواعد المالية العامة في ما يلي:

- السياق المؤسسي الذي تصاغ فيه سياسات المالية العامة.
- هل يؤدي اختيار إطار معين للمالية العامة إلى ضمان حمايتها من السياسات التوسعية الزائدة؟
- في ظل العمل وفق إطار معين للمالية العامة، كيف يمكن أن يؤدي تطبيق قواعد محددة للمالية العامة، تصمم خصيصاً حسب الاحتياجات والتفضيلات القطرية، إلى زيادة الانضباط والمساءلة وتعزيز المسؤولية والمصداقية المالية؟

ويمكن استخدام قواعد المالية العامة لعلاج عدد من المشكلات المحتملة:⁽²⁾

(1) - ابراهيم الكراسنة، السياسة الضريبية والاصلاح، دورة "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة" أبوظبي، 4-14/12/2006، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.

(2) - راجع دراسة Alesina and Perotti, 1995 للإطلاع على أمثلة من دراسات الاقتصاد السياسي: Alberto Alesina and Roberto Perotti, Budget Deficits and Budget Institutions, University of Chicago Press January 1999

- قد تضطر الحكومات تحت تأثير الضغوط الانتخابية إلى اعتماد إطار زمني قصير الأجل، مما يُسفر عن اختيار سياسات دون المستوى الأمثل من المنظور الاجتماعي؛
- قد يكون الإنفاق الحكومي أو النظام الضريبي خاضعا لدورة ميزانية تحكمها الاعتبارات السياسية؛
- قد تتسبب المؤسسات السياسية في تحيز القرارات العامة دائما للمشاريع الكبيرة مع توجيه اهتمام أقل لدرجة كفاءتها؛
- نظرا لهذه التشوهات الممكنة بأنواعها المختلفة، قد يُنظر إلى قواعد المالية العامة على أنها أفضل بديل متاح للقيام بدور "المخطط الاجتماعي الخير".
- هناك ثلاث أنواع من قواعد المالية العامة

- قيد على رصيد الميزانية (النوع الأكثر انتشارا): غالبا ما يكون في شكل شروط لتحقيق ميزانية متوازنة (في كثير من الولايات الأمريكية) "القاعدة الذهبية": تحظر الوقوع في حالة عجز مالي إلا لتمويل الاستثمار، كما تأتي القيود على رصيد الميزانية أيضا في شكل مستويات مستهدفة محددة كالتالي تنص عليها معاهدة ماستريخت. ومن بين عيوب هذه القاعدة أنها لاتعالج التحيز نحو الإنفاق الزائد، نظرا لإمكانية تمويل ما يُنفق بالزيادة عن طريق زيادة الضرائب، كما أنها تجعل سياسة المالية العامة مسايرة للاتجاهات الدورية إذا انخفضت الإيرادات وزادت النفقات أثناء الركود، يصبح من اللازم اتخاذ قرار استثنائي بتشديد سياسة المالية العامة حتى يظل رصيد الميزانية في الحدود المقررة، بالإضافة إلى أن سياسة المالية العامة "النشطة" التي يتطلبها الالتزام بهذه القاعدة قد تنطوي على ما يلي:

✓ سياسة ضريبية تتغير على مدار الدورة الاقتصادية: إجراء التعديل على جانب الإيرادات يتعارض مع

مبادئ "الضريبة المثلى" ("optimal taxation")؛

✓ من ناحية أخرى، إذا استلزم الأمر تعديل النفقات، قد يصبح من الصعب إدارة الإنفاق بكفاءة على المدى المتوسط، أو قد يتم ضغط النفقات الرأسمالية إلى درجة مبالغ فيها.

- حدود للضرائب أو النفقات: بحكم طبيعة القواعد التي تصدر بنص قانوني، فهي تُشرع بقصد التطبيق الدائم، وينبغي صياغتها بحيث تصلح للتطبيق على مدار الدورة الاقتصادية، أما معظم قواعد المالية العامة السارية حاليا قد تفيد في الحفاظ على الفائض كما تفيد في التخلص من العجز. ومن مزايا هذه القاعدة أنها:

✓ تعالج التشوهات التي تؤدي إلى الإنفاق الزائد بشكل مباشر؛

✓ لا تقود سياسة المالية العامة بشكل تلقائي إلى مسايَرة الاتجاهات الدورية، لأن أدوات الضبط التلقائي للإيرادات تكون حرة في العمل دون قيود؛

✓ تستطيع التحكم في الميل نحو زيادة الإنفاق العام خلال فترات الصعود في الدورة الاقتصادية.

أما عيوب هذه القاعدة فتتمثل في أنها لا تعمل بالضرورة على تصحيح الميل نحو العجز المفرط والذي ينشأ، على سبيل المثال، بسبب التخفيضات الضريبية الكبيرة أو المبالغة الدائمة في التنبؤ بالإيراداتومع ذلك، تشير الدراسات التحريية إلى أنضبط أوضاع المالية العامة على أساس تخفيض النفقات غالبا ما يظل تأثيره لفترة طويلة يمكن التغلب على مخاطر العجز بإقامة الإطار على أساس متوسط الأجل. كأن يتم ذلك بتحديد "هدف" صريح متوسط الأجل لرصيد الميزانية ليكون عنصرا مكملا لقاعدة الإنفاق الملزمة.⁽¹⁾

ثانيا: السياسة النقدية

يسعى هذا الفرع إلى دراسة السياسة النقدية من جميع الجوانب، بداية من المقاربات النظرية للسياسة النقدية، من خلال التعاريف وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى، ثم أدواتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وفي نهاية المطاف الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

1. المقاربات النظرية للسياسة النقدية

يتضمن هذا المطلب تعريفات السياسات النقدية واستراتيجياتها، حيث تنوعت واختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى وهذه مجموعة من التعاريف:

عرفها **George Pariente** على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وهي حسب فوزي القيسي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير العرض النقدي وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية.⁽²⁾

⁽¹⁾ - فيليب كرم، المرجع السابق.

⁽²⁾ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 53.

كما تعرف على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.⁽¹⁾

2. إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة

تعتمد الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية على استخدام الأهداف الأولية والوسيلة للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية، وذلك باستخدام أدوات ملائمة، ولقد قامت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية بوضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، وبناء على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات ترفع السياسة أو تخفض من معدل المجاميع النقدية، وبالتالي التحكم في نمو عرض النقود ويقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.⁽²⁾

ولكن هذه الإجراءات لم تؤد دورها ولم تلق نجاحا كبيرا وتعرضت لانتقادات عديدة بسبب فقدان التحكم في أسعار الفائدة وفقد السيطرة على عرض النقود ولذلك تم تزويدها بإجراءات جديدة منها:

- توسيع هامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلب ضمنه.
- استخدام مجموع احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.⁽³⁾

3. الأهداف الوسيطة وقنوات انتقال السياسة النقدية

الأهداف الوسيطة عبارة عن المتغيرات النقدية التي تؤثر عليها السلطة النقدية بغرض بلوغ تحقيق الأهداف النهائية، وتتميز هذه المتغيرات بأنها متغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية أن تؤثر عليها على عكس الأهداف النهائية، ولا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط في الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أهمها:

- يجب إن يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس وبسرعة وهو ما يطرح ضرورة توفر الإحصائيات؛
- يجب أن تكون مرتبطة بشكل مباشر مع الأهداف النهائية؛
- يجب أن تكون تحت سيطرة السلطة النقدية.⁽¹⁾

(1)- Alexis Jacquemin, **fondements d'économie politique**, De Boeck, université de bruxelles, 2001, p 430 .

(2)- باري سيحل، النقود والبنوكوجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور دار المريخ، الرياض، 1987، ص 312.

(3)- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 509.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

وتنقسم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إلى ثلاثة أهداف منها ما هو متعلق بالكمية ومنها ما هو متعلق بالأسعار، فهناك الجاميع النقدية، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، إن اختيار الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في اقتصاد ما متعلق بعاملين أساسيين:

- العامل الأول: طبيعة النظام المالي، ففي ظل سيطرة الوساطة البنكية على طرق التمويل المتوفرة فإن استخدام الجاميع النقدية كهدف وسيط يعتبر أنجع طريقة للتأثير على الأهداف النهائية، أما إذا كانت المالية المباشرة هي المسيطرة فإن أسعار الفائدة سيكون لها دور مهم كهدف وسيط.⁽²⁾
- العامل الثاني: المرجعية النظرية للاقتصاد، ففي حالة إتباع النظرية النقدية الحديثة فسيتم استخدام العرض النقدي كهدف وسيط مثلما كان الحال عليه نهاية السبعينات، بمعنى أن العرض النقدي يؤثر بشكل مباشر على الأهداف النهائية، أما قبل سنوات السبعينات فقد كان الاعتماد على النظرية الكينزية التي تقول بأن تأثير أدوات السياسة النقدية لن يكون إلا عبر أسعار الفائدة.

أ. أسعار الفائدة

تعتبر قناة أسعار الفائدة أهم آلية لانتقال السياسة النقدية خاصة في ظل نموذج **IS-LM**، وإن كانت السلطة النقدية تراقب سعر الفائدة قصير الأجل فإن معدلات الفائدة طويلة الأجل هي التي تؤثر على قرارات المستثمرين لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما أن المتغير الذي يؤخذ بعين الاعتبار في قرارات المستثمرين هو معدل الفائدة الحقيقي المصحح بمعدلات التضخم وليس معدل الفائدة الاسمي في السوق، لذلك فإن عدة دراسات قامت بتحديد قنوات انتقال أخرى أشمل من قناة سعر الفائدة، حيث أخذت بعين الاعتبار مختلف أسعار الأوراق المالية من منظور نقدي.⁽³⁾ ففي إطار نظرية المحفظة المالية يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على الاقتصاد من خلال سعر الفائدة وذلك عبر ثلاثة طرق.

(¹)- Frederic Mishkin, **monnaie banque et marchés financiers, nouveaux horizons**, 9 ème éditions, Paris, 2010, p 830.

(²)- لخلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 210.

(³)- أسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، 2002، ص 315.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- أثر الإحلال: من خلال التغييرات التي تطرأ على أسعار الفائدة كنتيجة لتغيرات السياسة النقدية حيث يقوم المتعاملون بتغيير مكونات محفظتهم المالية
- أثر الدخل: التغييرات التي تطرأ على أسعار الفائدة تؤثر على المداحيل المالية لأصحاب المحفظة المالية، ففي حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإن أصحاب الحقوق يرون بأن مداخيلهم ستزيد في حين أن أصحاب الديون يتحملون خسائر في مداخيلهم.
- أثر الثروة: حيث أن الثروة تتأثر كنتيجة لتغيرات أسعار الأصول المالية ففي حالة ارتفاع أسعار الأصول المالية كنتيجة لانخفاض أسعار الفائدة الناتجة عن السياسة النقدية التوسعية، فإن الثروة الإجمالية ستزيد وذلك ما أشار إليه نموذج مودلياني سنة 1971 في نظرية دورة الحياة.

ب. سعر الصرف

تستطيع السلطة النقدية أن تسهم في التوازن الاقتصادي من خلال سعر الصرف، حيث أن رفع سعر الصرف العملة الوطنية يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي وتقوم السياسة النقدية بالتدخل حسب طبيعة نظام الصرف المتبع. وكنتيجة للانفتاح الاقتصادي والانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم عقب سنة 1971 اهتمت السياسة النقدية بسعر الصرف كهدف وسيط وتعتمد هذه القناة على سعر الفائدة حيث أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية يؤدي إلى انخفاض العائد على العملة المحلية الأمر الذي يساهم في زيادة الودائع المحلية في الخارج أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية في سوق الصرف وانخفاض الطلب عليها، وهذا ما يقود إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مما يقود إلى اكتساب تنافسية لأسعار السلع المحلية بالمقارنة مع الأسعار الأجنبية، وهذا ما يترجم بزيادة الصادرات وزيادة الناتج المحلي من خلال مضاعف التجارة الخارجية.

ج. المجمعات النقدية كأهداف وسيطية

إن المشكلة الأساسية في هذا الهدف الوسيط هو في تحديد الجمع النقدي الذي نعتبره كهدف وسيط في السياسة النقدية، فهل نعتمد على M1 أو M2 حيث نلاحظ أن هناك ابتكارات مالية ساهمت في توسيع المجمعات النقدية حتى M4 بمعنى توسيع التوظيفات النقدية إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي فهو يعتبر مؤشر جيد أو هدف وسيط

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

جيد، أما **MI** فهو يسمح بالتركيز على الوظيفة الأكثر تداولاً للنقد وتعتبر درجة تطور الاقتصاد هي المحدد للمجموع النقدي التي تعتمد عليه السلطة النقدية كهدف وسيط.⁽¹⁾

د. قناة أسعار الأسهم **q de Tobin**

نظرية الاستثمار التي جاء بها توبان أضافت قناة أخرى لانتقال السياسة النقدية من خلال التأثير على المؤسسات في مجال تقييم أسهمها، وذلك من خلال ما يُعرف بمعامل توبان والذي يعرف بأنه العلاقة بين قيمة المؤسسة في البورصة وتكلفة تجديد رأس المال.⁽²⁾

- في حالة ارتفاع **q** فهذا يعني أن قيمة المؤسسة في البورصة مرتفعة بمعنى قيمة السهم مرتفعة بالمقارنة مع تكلفة تجديد رأس المال، وبصيغة أخرى تصبح الاستثمارات الإنتاجية الجديدة أقل تكلفة بالنسبة لقيمة سهم المؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسات يمكنها إصدار أسهم جديدة أقل وبسعر مرتفع وهذا ما يؤدي إلى إنفاق استثمار أكثر لهذه المؤسسات لأن المؤسسة يمكنها إصدار أسهم جديدة لامتلاك تجهيزات إنتاجية جديدة.
- في حالة انخفاض **q** فهذا يعني أن القيمة البورصية للمؤسسة منخفضة بالمقارنة مع تكلفة تجديد رأس المال، وبالتالي فإن المؤسسة لا تسعى إلى امتلاك تجهيزات إنتاجية جديدة، لأن قيمة سهمها منخفضة وهذا ما يؤدي إلى إصدار أسهم أكثر، وهو ما يُعرض المساهمين في هذه المؤسسة إلى إمكانية فقدان ملكيتها.⁽³⁾

والسؤال الذي يُطرح، أين موقع السياسة النقدية في كل هذا؟ يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على أسعار الأسهم وبالتالي الإنفاق الاستثماري للمؤسسات، ففي إطار كينزي، انخفاض سعر الفائدة الناتج عن سياسة نقدية توسعية يخفض من طلب الأفراد على السندات ويتوجهون إلى زيادة الطلب على الأسهم وارتفاع قيمتها وهذا ما يؤدي إلى رفع قيمة معامل **q**.

⁽¹⁾ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص 33.

⁽²⁾ - $q =$ القيمة البورصة للمؤسسة / تكلفة تجديد رأس المال.

⁽³⁾ - Dominique plihon, *la monnaie et ses mécanismes*, LA DECOUVERTE, Jul 1, 2010, p 85.

ثالثا: السياسات التجارية الدولية

يُقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة، بصفتها السياسية، بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته".⁽¹⁾ من ذلك يمكن القول أن أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير:

- على تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجا من البلد؛
- على سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتا أو ارتفاعا أو انخفاضاً؛
- على حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف، فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية.

1. السياسات التجارية السعرية

تتم على مستوى هذا المطلب دراسة الإطار النظري للرسوم الجمركية، والآثار الاقتصادية لهذه السياسة بالإضافة إلى سياسة الإعانات الاقتصادية باعتبارها من الأدوات السعرية للسياسة التجارية.

أ. الجانب النظري لنظام الرسوم الجمركية

تُعرف على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية، كما تُعرف أيضا على أنها ضرائب تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الدولية للبلاد (ما عدا السلع العابرة، والسلع المعاد تصديرها)، وتسمى رسوما على الواردات، وقد تفرض بمناسبة خروجها من البلاد وتسمى رسوما على الصادرات. أما التعريف الجمركية فهي عبارة عن جداول أو قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة.

يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية:

- الرسوم على القيمة: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات سواء كانت قيمة السلعة تتحدد وفق (FOB) أو (CIF) أو أية قيمة أخرى تحددها السلطات الجمركية.⁽²⁾

(1) - شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 127.
(2) - يُطلق عليها **CIV-conditions international de ventes- incoterms** والتي تم تحديدها من قبل غرفة التجارة الدولية وتحدد هذه المصطلحات بشكل موحد نقاط تحويل التكاليف ونقاط تحويل المخاطر بالإضافة إلى إبراز الوثائق المفروضة على كل من المشتري والبائع.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- الرسوم النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة، ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمة أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار.
 - الرسوم المركبة: هي تتضمن رسماً قيمياً معيناً، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.
 - الرسوم الإسمية: تهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.
- أما على أساس الهدف من فرضها: حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم جبائية:

- الرسوم المالية: فهي تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.
 - الرسوم الحمائية: فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من منافسة الخارجية.
- يمكن اعتبار الرسم مالياً إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة. أما ما عدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية.

ب. الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

سيتم دراسة على مستوى هذا المحور الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية، من خلال التمييز بين اقتصاد دولة صغيرة واقتصاد دولة كبيرة.⁽¹⁾

- في ظل اقتصاد دولة كبيرة:

يمثل الشكل الموالي أثر فرض رسم جمري مقدر بـ t و t لكل وحدة مستوردة، ففي ظل حرية التجارة الدولية سعر القمح يكون عند النقطة 1 على مستوى التوازن العالمي، وفي ظل وجود رسم جمركي فإن البلد الأجنبي لا يمكنه تصدير القمح إلا إذا كان الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار المقترحة أكبر من الرسم الجمركي، ومن الملاحظ أن الرسم الجمركي سيؤدي إلى رفع الأسعار المحلية إلى pt وخفض الأسعار في الأسواق الأجنبية إلى $p*t=pt-t$.

⁽¹⁾ - الدولة الصغيرة هي تلك الدولة التي لا يؤثر عرضها و طلبها على الأسعار العالمية، بينما الدولة الكبيرة هي الدولة التي يؤثر عرضها و طلبها على الأسعار العالمية.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

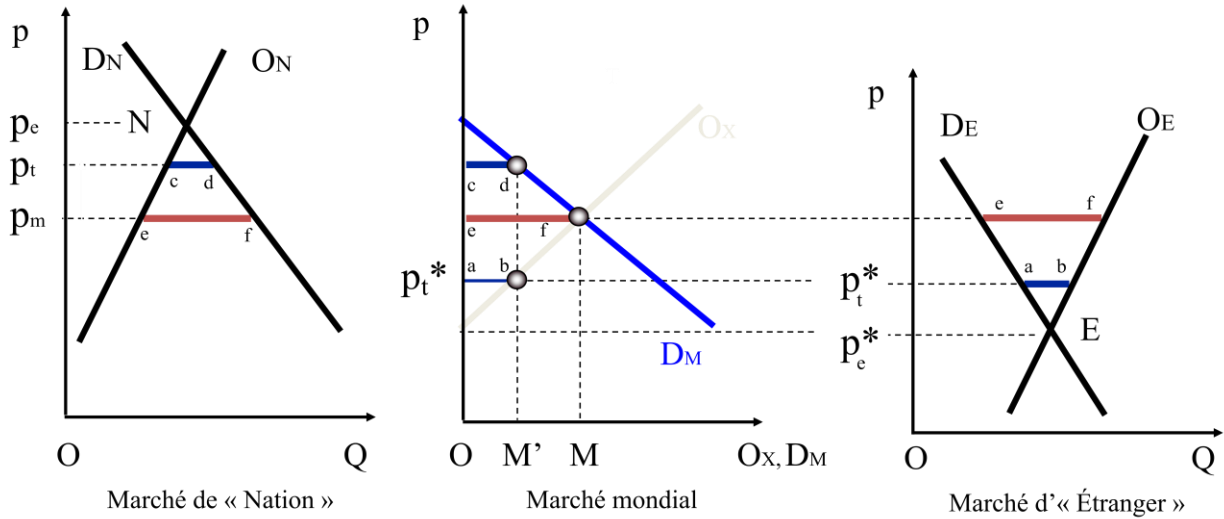
- على مستوى السوق المحلي فإن المنتجين المحليين يرفعون عرضهم من القمح في حين أن المستهلكين يخفضون من طلبهم، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الواردات الأجنبية كما هو موضح في الشكل والانتقال من 1 إلى 2 .

- على مستوى السوق الأجنبي العرض الأجنبي ينخفض كنتيجة لانخفاض الأسعار في حين يزداد الطلب وهذا ما يؤدي إلى انحسار عرض الصادرات والانتقال من 1 إلى 3 في المنحنى **OX**.

وبالتالي فإن فرض الرسوم الجمركية يخفض الحجم المتبادل في التجارة الدولية حين ينتقل من Q_W إلى Q_T والذي

يقابله السعر التوازني للطلب المحلي على الواردات وعرض الصادرات عند مستوى سعر $PT-P^*T=t$.

الشكل رقم (11): الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية



Source: René Sendretto, **Politiques commerciales des grandes puissances**, de Boeck, paris, 2011, p123.

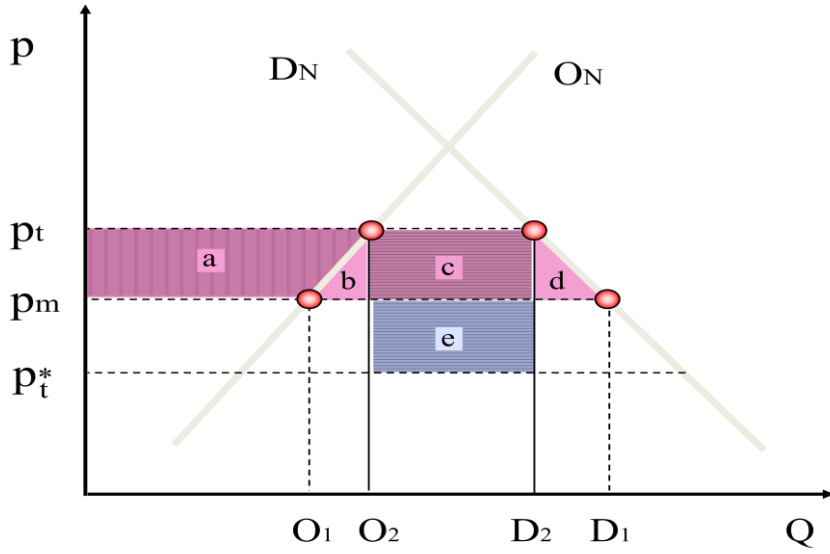
يؤدي الرسم الجمركي إلى أثنين متعاكسين في اقتصاد الدولة الكبيرة:

✓ خسارة الفعالية التي لديها وجهان:

- خسارة في الفعالية الإنتاجية الناتجة على أن هذه الدولة سوف تقوم بإنتاج سلعة ليس لديها فيها ميزة نسبية.
- خسارة في رفاهية المستهلكين الناتجة عن انخفاض الاستهلاك.

✓ مكاسب ناتجة عن تحسن شروط التبادل التجاري الدولي بسبب انخفاض السعر العالمي.

الشكل رقم (12): الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية في ظل اقتصاد دولة كبيرة



Source: René Sendretto, *Politiques commerciales des grandes puissances*, de Boeck, paris, 2011, p123.

انطلاقاً من الشكل نستنتج ما يلي: (1)

- تقدر خسارة المستهلك بمساحة الشكل (a + b + c + d).
- يقدر فائض المنتج بمساحة الشكل (a).
- يقدر إيراد الدولة بمساحة الشكل (c + e).
- الأثر الإجمالي يقدر بمساحة الشكل. e - (b + d).

$$GN = (p_m - p_t^*) \cdot M - \frac{1}{2} [(p_t - p_m) \cdot \nabla M]$$

- يكون الربح من الرسم الجمركي كبير إذا:
 - كان هناك تغير ضعيف في الواردات؛
 - مقدار الواردات كبير؛
 - معدل الرسم الجمركي لا بد أن لا يكون كبير.

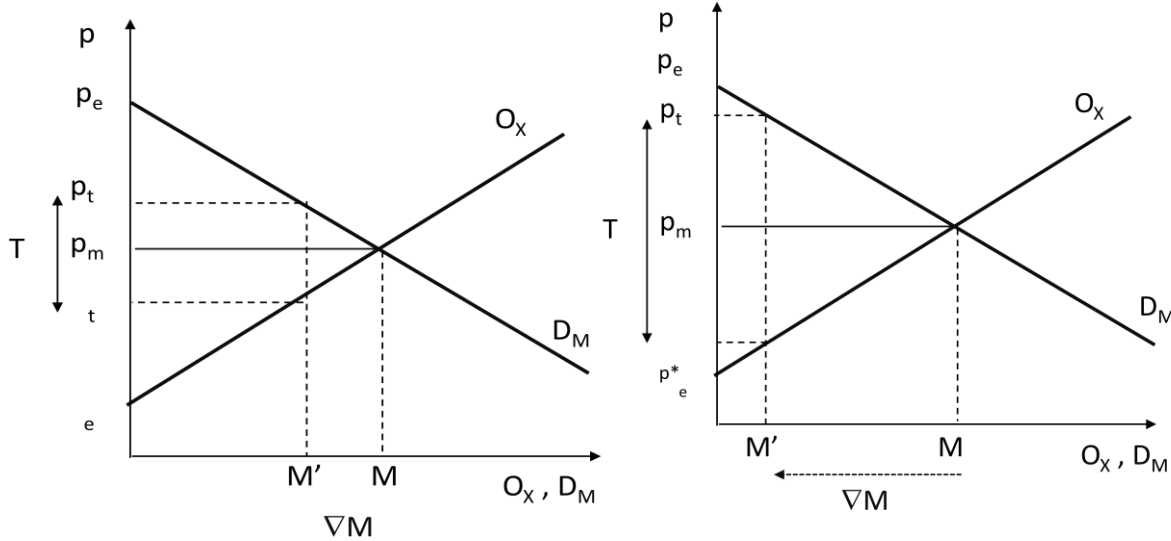
(1) - تمثل **Pe** سعر التوازن الداخلي، **Pm**: السعر العالمي، **Pt**: السعر المحلي، **Pt***: السعر العالمي بعد فرض الرسم الجمركي، **M**: الواردات.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

الشكل رقم (13): فعالية سياسة الرسوم الجمركية نسبة إلى مستوى الرسم الجمركي

رسم جمركي مرتفع، ربح متواضع. خسارة صافية

رسم جمركي منخفض، خسارة ضعيفة ربح صافي



Source: rène sendretto, **Politiques commerciales des grandes puissances**, de Boeck, paris, 201, p 125.

- في ظل اقتصاد دولة صغيرة:

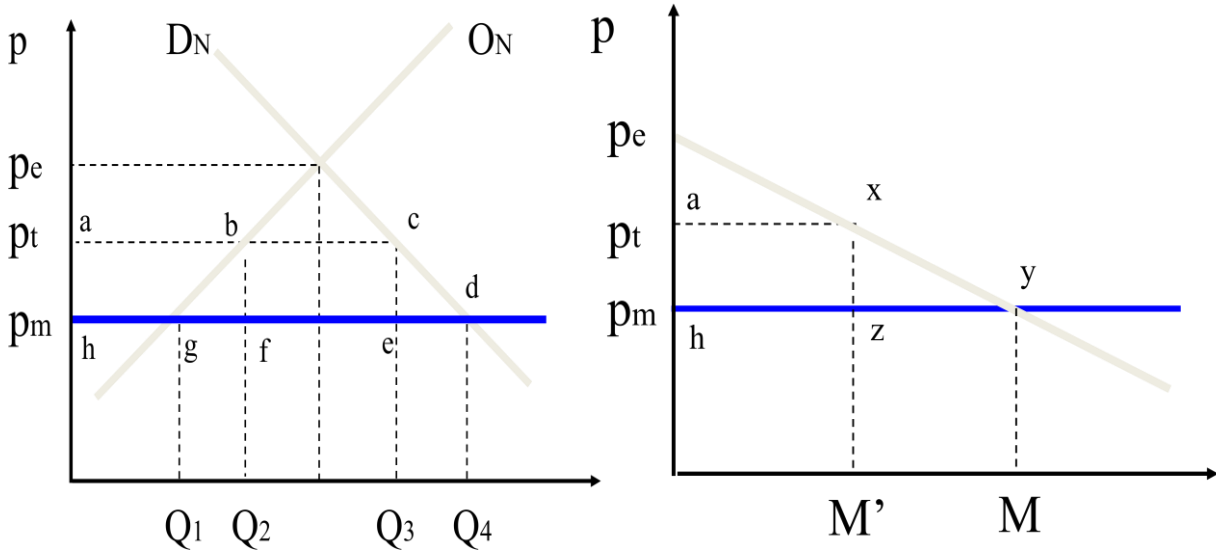
انطلاقاً من الشكل التالي نلاحظ أنه في حالة فرضية اقتصاد صغير مستورد يمكنه أن يستورد أكثر دون أن يرفع السعر العالمي، كما أن الاقتصاد الصغير المستورد يمكنه أن يصدر أكثر دون أن يؤثر على الأسعار العالمية وهذا في ظل حرية التجارة.

نلاحظ أنه بعد فرض الرسم الجمركي، يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي يزيد العرض المحلي للسلع المنافسة وينخفض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض الواردات.

ونلاحظ من خلال الشكل التالي أن الدولة تتحصل على إيرادات جمركية تتمثل في القيمة $M \cdot (p_t - p_m)$ أو

مساحة المستطيل $axzh = bcef$

الشكل رقم (14): أثر الرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة



Source: René Sendretto, *Politiques commerciales des grandes puissances*, de Boeck, paris, 2011, p 128.

ويمكننا تحليل أثر الرسوم الجمركية على قطاع العائلات والمؤسسات من خلال ما يُسمى فائض المنتج والمستهلك⁽¹⁾، حيث أن المستهلكين بعد فرض الرسم الجمركي سيحققون خسارة بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي تؤدي إلى انخفاض الرفاهية، أما المنتجين فسيحققون ربح بسبب زيادة عرض منتجاتهم في السوق الوطنية.

ويتم تحديد الأثر الإجمالي للرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة من خلال محصلة الأثر على كل من الدولة والمنتجين والمستهلكين، حيث أن الأثر الإجمالي هو خسارة صافية ممثلة فيما يسمى مثلثات هاربر جر⁽²⁾ وهي تعني التشوّهات في الإنتاج والاستهلاك في اقتصاد الدولة الصغيرة. وتمثل الخسارة صافية **PS** رياضياً كما يلي:

$$PS = 1/2(gf \cdot bf) + 1/2(ed \cdot ce):$$

$$PS = 1/2 (Pt - Pm) * \Delta M$$

$$tPm = (Pt - Pm) \text{ لدينا}$$

$$PS = 1/2 \Delta M * tPm$$

⁽¹⁾ - فائض المستهلك: يقيس مبلغ الأرباح التي يحققها المستهلك من مشترياته من خلال الفرق بين السعر الذي دفعه فعلاً والسعر الذي كان مستعداً أن يدفعه، أما فائض المنتج: يقيس مبلغ الأرباح التي يحققها المنتج من خلال الفرق بين السعر الذي باع به فعلاً والسعر الذي كان مستعداً أن يبيع به.

⁽²⁾ - **Arnold Harberger** هو اقتصادي أمريكي ولد سنة 1924 اختص بدراسة نظريات الاقتصاد الكلي الدولي.

2. السياسات التجارية الكمية

تتضمن الأساليب الكمية للسياسة التجارية في تنظيم التجارة الخارجية إجراءات لتقييد التجارة الخارجية مثل إجراءات المنع، ونظام الحصص، وفرض تدابير تراخيص الاستيراد.

أ. الإطار النظري لنظام الحصص

يُقصد بنظام الحصص التقييد الكمي للواردات بكل أو ببعض السلع، فالدولة قد تمتع استيراد سلعة معينة، ثم تصدر قرارا باستيرادها، فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة.

ويقوم نظام الحصص على أساس وضع حد أقصى للكمية المستوردة من الخارج من سلعة معينة أو من مجموعة من السلع خلال فترة زمنية معينة. وإذا كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، فإن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا.

وفي ظل نظام الحصص قد يوضع حدا أقصى دون تحديد لحصة كل بلد من البلدان المصدرة، أي دون توزيعها على البلدان المصدرة المختلفة، وتسمى في هذه الحالة بالحصة الإجمالية.⁽¹⁾

كما قد يتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على البلدان المختلفة المصدرة لهذه السلعة حيث تحدد الدولة المستوردة الكمية التي يمكن استيرادها من كل بلد من البلدان المصدرة. وفي هذه الحالة فإن تأثير نظام الحصص لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية فقط بل يمتد ليؤثر على اتجاه التجارة الخارجية أيضا.

كما قد تلجأ الدول إلى وضع حصة معينة للاستيراد من دولة معينة أو مجموعة من الدول، دون وضع حد أقصى للاستيراد بصفة عامة. حيث يكون الغرض من ذلك هو معالجة النقص الحاد في موارد الدولة من عملة هذه الدولة أو من عملات الدول المصدرة الأخرى.

وقد تحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة، لا سيما عندما يكون الهدف هو تخفيض الاستيراد تدعيما لميزان المدفوعات، لكون أن الحصة القيمة تحدد مسبقا مقدار عبء الاستيراد الذي يتحمل به ميزان المدفوعات، غير أنها أحيانا قد لا تكون فعالة خاصة إذا قام البلد المصدر بتخفيض أسعاره.

(1) - شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 133.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

من الأسباب التي دعت إلى انتشار نظام الحصص وحلوله محل الرسوم الجمركية كأداة لتقييد الواردات ما يلي:

- عندما يكون عرض السلعة المستوردة قليل المرونة جدا بحيث أن فرض الرسم الجمركي هنا لا يتمكن من الحد من الواردات؛
- عندما لا يمكن التأكد بسهولة من الأثر الذي يترتب على فرض الرسم الجمركي، نظرا لأن مرونة فائض العرض الأجنبي لا يمكن تقديره بدقة؛
- أن الرسوم الجمركية قد فقدت كثيرا من مرونتها كأداة للسياسة التجارية للدولة، نتيجة لخضوعها للاتفاقيات التجارية التي تفرض شرط الدولة الأولى بالرعاية.

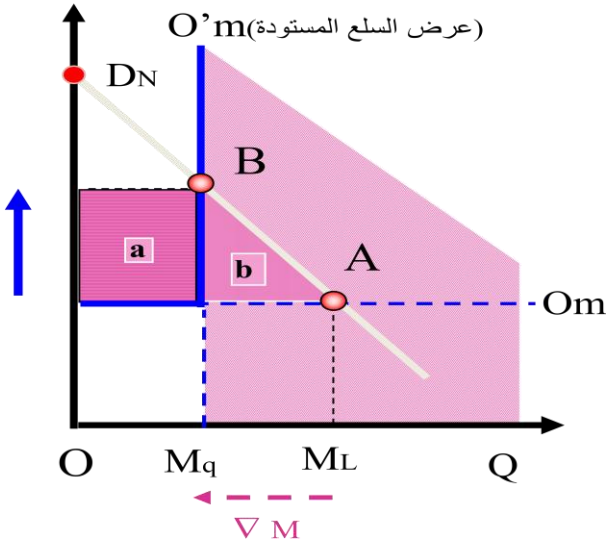
ب. الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

يتم التمييز بين اقتصاد دولة كبيرة واقتصاد دولة صغيرة.

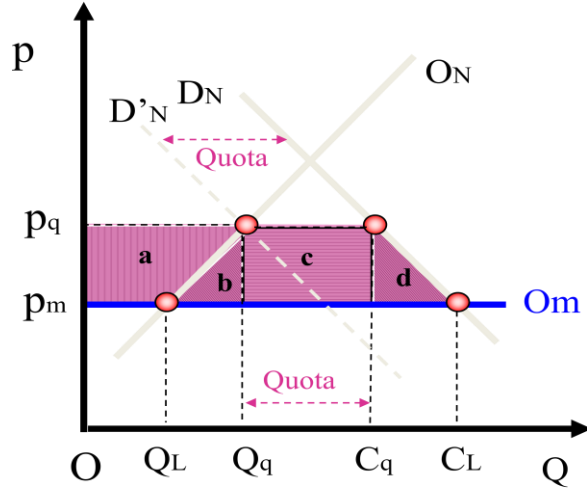
- في حالة اقتصاد دولة صغيرة:

نميز في هذه الحالة بين اقتصاد لا يقوم بإنتاج السلعة المستوردة محليا، واقتصاد يقوم بإنتاج نفس السلعة المستوردة، ففي الحالة الأولى نلاحظ من خلال الشكل رقم أن مقدار الواردات لا يمكن أن يتجاوز حصة الاستيراد، ويحقق حملة تراخيص الاستيراد أرباح تقدر بمساحة المنطقة (a) أما المستهلكون فيحققون خسارة تقدر بمساحة المنطقة (a+b)، وبالتالي فإن هناك خسارة صافية تقدر بمساحة المنطقة (b)، أما في الحالة الثانية، فنلاحظ أن المستهلكين يحققون خسارة تقدر بمساحة المنطقة (a + b + c + d) أما المنتجون فيحققون أرباح تقدر بمساحة المنطقة (a) في حين يحقق حملة تراخيص الاستيراد أرباح تقدر بالمنطقة (c).

في حالة عدم وجود إنتاج محلي



في حالة وجود إنتاج محلي



Source : René Sendretto, **Politiques commerciales des grandes puissances**, de Boeck, Paris, 2011, 180.

وبالتالي نستنتج وجود خسارة صافية تقدر بالمنطقة (b+d) إذا كان حملة تراخيص الاستيراد من المقيمين المحليين

و إذا كان العكس فإن هناك خسارة صافية تقدر بالمنطقة (b+c+d).

- في حالة اقتصاد دولة كبيرة:

يحقق المستهلكون في حالة اقتصاد دولة كبيرة خسارة تقدر بالمنطقة (a + b + c + d) أما المنتجون فيحققون

ربح مقدر بمساحة المنطقة (a) في حين أن أصحاب تراخيص الاستيراد يحققون ربح يُقدر بمساحة المنطقة (c+e)

وبالتالي فإن الرصيد يكون مساويا لـ (b+d-e) وهو نفس الرصيد المتحصل عليه في سياسة الرسوم الجمركية، وهناك

إمكانية تحقيق مكاسب من هذه السياسة إذا كان $e > b+d$ وإذا كانت الدولة المستوردة تدير تراخيص الاستيراد.

3. حوصلة للآثار الاقتصادية للسياسات التجارية الدولية

يمثل الجدول التالي مقارنة لأدوات السياسة التجارية من خلال الآثار التي تمارسها كل سياسة سواء في ظل دولة

صغيرة أو كبيرة، حيث نلاحظ أن الدولة الصغيرة ليس من مصلحتها فرض رسم جمركي، ولا فرض حصة استيراد،

وبالتالي فإن الحل الأمثل للدولة الصغيرة هو تحرير تجارتها الخارجية، في حين أن الدولة الكبيرة يمكنها تحقيق مكاسب

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

من فرض رسوم جمركية، وليس من مصلحتها تقديم إعانات التصدير، ويمكنها أيضا تحقيق مكاسب من نظام الحصص، وبالتالي فإن حرية التجارة الدولية ليست بالضرورة الحل الأمثل للدول الكبيرة .

الجدول رقم(9): مقارنة الآثار الاقتصادية للسياسات التجارية الدولية

اقتصاد دولة كبيرة	اقتصاد دولة صغيرة	
إمكانية تحقيق مكسب	خسارة صافية	الرسوم الجمركية
إمكانية تحقيق مكسب	خسارة صافية	نظام الحصص

الفرع الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

1. سياسة الاستقرار

وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه⁽¹⁾، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليل الضغوط الاجتماعية)⁽²⁾.

(1) - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري. الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 204.

(2) - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييمية- المرجع السابق، ص31.

2. سياسة الإنعاش

وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

3. سياسة الانكماش

وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتصاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليل النشاط الاقتصادي.

ثانياً: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق في مرحلة لاحقة من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، هذه عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي،⁽¹⁾ فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.⁽²⁾

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية ونظرية الاختيار

حسب **Tinbergen**⁽³⁾ فإن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن اجتماع مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيق مجموعة من الأهداف وذلك على أساس أن الاقتصاد ماهو إلا علم لتخصيص الموارد النادرة لتحقيق أهداف

⁽¹⁾ - أنظر هذه الاطروحة ص 192.

⁽²⁾ - عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 205

⁽³⁾ - هو اقتصادي هولندي من مواليد 1903 قام بالعديد من الدراسات في المجال السياسات الاقتصادية الكلية سمحت له بالحصول على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1969 مناصفة مع **Ragnar Frish** ومن أهم أعماله أنه قدم نموذجاً لأهداف وأدوات السياسات الاقتصادية الكلية.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

مسطرة مسبقاً، وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية قائمة على أساس الاختيار الذي يسمح للنشاط الاقتصادي بتحقيق مجموعة من الأهداف. ومن هذا المنطلق فإن السياسات الاقتصادية هي تطبيق لنظرية الاختيار الاقتصادي مع خصائص معينة تتعلق باختيار المستهلكين والمنتجين.

انطلاقاً مما سبق تقوم الدراسة من خلال هذا البحث بتطبيق نظرية الاختيار على السياسات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة مسار السياسات الاقتصادية وطريقة تشكيلها والبعد السياسي للسياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية

تقوم الأطروحة في هذا الفرع بدراسة كيفية صياغة وتشكيل السياسات الاقتصادية الكلية من خلال تحديد نموذج السياسات الاقتصادية وطبيعته الرياضية.

أولاً: نموذج السياسة الاقتصادية

حتى يتم القيام باختيار السياسة الاقتصادية المثلى لا بد من إعطاء عرض مبسط للأدوات المستخدمة من قبل صانعي السياسة الاقتصادية والتي تسمح لهم بتحقيق الأهداف المرجوة، حيث هناك مجموعة من المتغيرات والعلاقات بينها المحددة في إطار نموذج اقتصادي.

1. المتغيرات والعلاقات الاقتصادية

تتضمن جميع نماذج السياسات الاقتصادية ثلاث أنواع من المتغيرات وثلاث أنواع من العلاقات:⁽¹⁾

- متغيرات خارجية قيمها لا يمكن تغييرها من قبل صانعي السياسة الاقتصادية؛
 - متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية قيمها محددة من قبل صانعي السياسة الاقتصادية؛
 - متغيرات داخلية أو أهداف، قيمها تكون كنتيجة للمتغيرات في قيم أدوات السياسة الاقتصادية.
- أما فيما يتعلق بالعلاقات أو المعادلات في نموذج السياسات الاقتصادية يمكننا أن نميز بين:

(1) - وليد السيفو، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي، الأردن، 2003، ص 37-44.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- المعادلات التعريفية: التي تعرف أحد المتغيرات تعريفا غير مشروط وهي معادلات محاسبية تحدد لنا مقدار الدخل أو العجز الموازي.
- المعادلات الفنية: وهي توضح العلاقات الفنية بين المتغيرات الاقتصادية فعلى سبيل المثال دالة الإنتاج والعبء الضريبي؛
- المعادلات السلوكية: وهي التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وتفسر أيضا القرارات المتخذة من قبل المتعاملين الاقتصاديين؛
- معادلات التفضيل: والتي تعبر عن التغيرات في المنفعة بدلالة مختلف الحالات التي يمر بها الاقتصاد؛
- المعادلات التطابقية: وهي المعادلات التي تأخذ صيغة التطابق والتساوي بين جانبي المعادلة.

2. الاستخدام التنبؤي والاستخدام لاتخاذ القرار

النموذج الأكثر بساطة يكون على الشكل التالي:

$$Y = CX + D.....(1)$$

Y : متجه (VECTEUR) أهداف السياسة الاقتصادية.

X : متجه أدوات السياسة الاقتصادية.

D : مجموع المتغيرات الخارجية.

C : مصفوفة تمثل معاملات النموذج.

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي: $Y = C'X$

إن كل متغير هدف في هذا النموذج يعبر عنه بدلالة متغير آخر، وبالتالي فإن المعاملات هي عبارة عن مضاعفات لأنها تحدد التغيرات الحاصلة في هدف من أهداف السياسة الاقتصادية كنتيجة للتغيرات في أدواتها، وهناك طريقتان أساسيتان لاستخدام النموذج: (1)

- يقوم صانعو السياسة الاقتصادية بالانطلاق من قيم موجودة سواء للأدوات أو للأهداف من أجل التنبؤ بأهداف السياسة الاقتصادية وهو ما تدل عليه المعادلة (1).

(1)- Xafier Greffe, *politiques économiques*, economica, Paris, 2000, P 18.

- يقوم صانعو السياسة الاقتصادية بالبحث عن الأدوات الكفيلة بتحقيق أهداف محددة مسبقا وبالتالي تصبح المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$X = C^{-1}Y - C^{-1}D$$

ثانيا: الطبيعة الرياضية للنموذج الاقتصادي

حتى نستطيع حل النموذج لا بد أن يكون عدد المعادلات بعدد المجاهيل بمعنى يجب أن تكون المصفوفة مربعة، وهذا هو الشرط الذي أشار إليه TINBERGIN، وإذا كان هناك أدوات أقل من الأهداف فإن النموذج غير قابل للحل، ويجب تقليص عدد الأهداف من خلال التعظيم.⁽¹⁾

إذا كانت المصفوفة C مربعة تساهم كل أداة في تحقيق هدف من الأهداف وتكون على الشكل رقم التالي:

$$y_1 = c_{11}x_1 + c_{12}x_2 + c_{13}x_3:$$

$$y_2 = c_{21}x_1 + c_{22}x_2 + c_{23}x_3$$

$$y_3 = c_{31}x_1 + c_{32}x_2 + c_{33}x_3$$

1. اختيار أدوات السياسات الاقتصادية في نماذج المحاكاة

يعتبر اختيار أدوات السياسة الاقتصادية مشكل أساسيا في نماذج المحاكاة، حيث يطرح تساؤلين أساسيين:

- كيف يتم تخصيص الأدوات - الأهداف؟

- هل هذه الأدوات فعالة في تحقيق الأهداف؟

الإجابة على التساؤل الأول والثاني بسيطة، حيث يتم تخصيص الأدوات إلى الأهداف على أساس الفعالية

القصوى، وهذا هو المبدأ الذي أشار إليه مندل *règle de mundell*⁽²⁾

2. وجود التعظيم في نموذج السياسة الاقتصادية

إن تحليل نموذج السياسة الاقتصادية يبين أن هناك مشكل يمكن أن يواجهه صانع السياسة الاقتصادية ألا وهو

وجود عدد كبير من الأهداف بالمقارنة مع عدد الأدوات المتوفرة، وبالتالي يجب الاختيار بين الأهداف، ولإيجاد حل

⁽¹⁾ - Optimisation.

⁽²⁾ - أنظر هذه الأطروحة صفحة 192.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

لهذه المشكلة يتم استخدام دالة الرفاهية الاجتماعية التي تبين التغيرات في إشباع الاقتصاد بدلالة الأهداف الممكنة، وانطلاقاً من نموذج المحاكاة السابق لدينا:

$$Y = CX + D.$$

ويكون نموذج التعظيم على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \max W(X, Y) \\ \text{s. c. } T = CX + D. \end{array} \right.$$

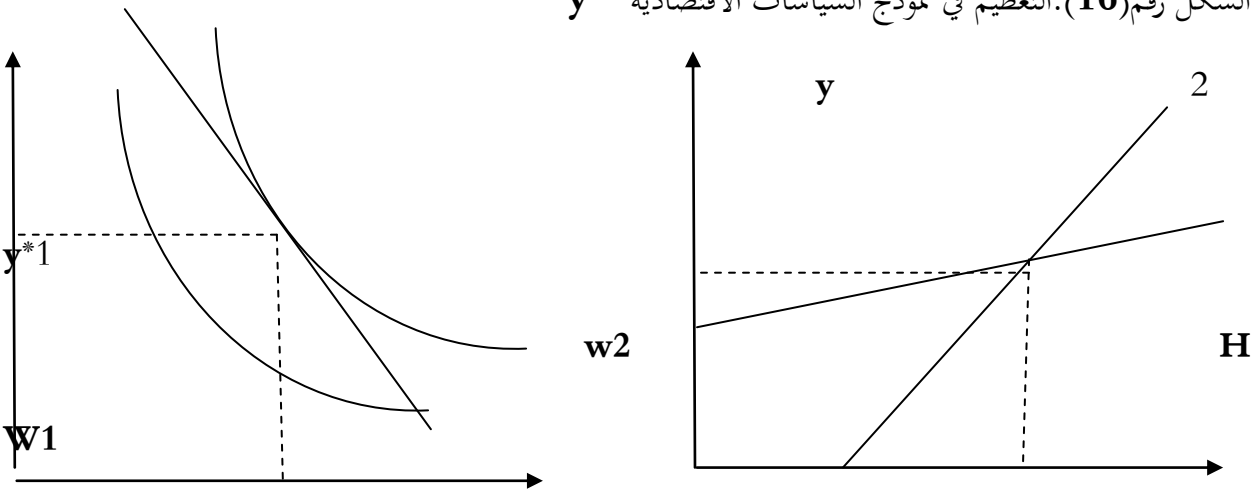
حيث تمثل $W(X, Y)$ دالة التفضيل لصانع السياسة الاقتصادية، ويمكن التعبير على النموذج السابق من خلال المعادلتين التاليتين:

$$.y = a_1x + b_1 \dots \dots \dots (1)$$

$$.y = a_2x + b_2 \dots \dots \dots (2)$$

ونتحصل على حل عند النقطة H في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): التعظيم في نموذج السياسات الاقتصادية y



Source: Xavier Greffe, *politiques économiques*, economica, Paris, 2000, P 23.

وانطلاقاً من الشكل رقم (16) نلاحظ أن هناك عدد غير محدود من الاحتمالات محددة من خلال المنحنى، وحتى نختار من هذه الاحتمالات يجب أن تكون هناك دالة تفضيل بين X و Y ولتكن $W(X, Y)$ والتي تسمح لنا باختيار التوليفة المثلى وهي (x^*, y^*) .

وكما يواجه صانع السياسة الاقتصادية مشكلة في اختيار الأدوات، يواجه أيضاً مشكلة في اختيار الأهداف حيث أن المشكلة تكمن في الطريقة التي نقلص بها بعض الأهداف، وبالمقابل تحسين درجة تحقيق أهداف أخرى،

بمعنى تحديد دالة التفضيل لمختلف توليفات الأهداف، ويمكن الرجوع إلى نموذج Theil⁽¹⁾ الذي يعد أول من أصل لهذا الاتجاه.

ثالثاً: صعوبات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية:

إن تشكيل نموذج السياسات الاقتصادية الكلية يكتنفه مجموعة من الصعوبات وتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

1. تحديد دالة التفضيل للاقتصاد

يجب معرفة الأهداف والأدوات المتوفرة والمتعاملين الفاعلين في النشاط الاقتصادي حتى يتم تحديد دالة التفضيل لصانعي السياسة الاقتصادية، ويمكن الإجابة على التساؤل الأول من خلال تحديد قائمة الأهداف الممكنة للسياسة الاقتصادية، وهي ما تُعرف بالمربع السحري لكالدور⁽²⁾، حيث يجب التفرقة المنطقية بين تفضيلات المتعاملين الاقتصاديين والتفضيلات الحكومية، أوبشكل آخر دالة التفضيل للمتعاملين ودالة التفضيل للدولة، حيث أن دالة التفضيل الأولى تجمع تفضيلات جميع الأفراد، أما دالة تفضيل الدولة تتعلق بتفضيلات الحكومة في فترة معينة، ويجب على تفضيلات الحكومة أن تتماشى مع تفضيل المتعاملين، إلا أنه يمكن أن تطرح مشكلة التناقض بين تفضيل الحكومة وتفضيلات المتعاملين الاقتصاديين.

2. العتبات

إنه من غير الممكن تنويع أدوات السياسة الاقتصادية بدون تحديد الأهداف المرجوة، حيث أن هناك عوائق مادية ومؤسسية لا يمكن تجاوزها ويمكن أن تضرب مثالين:

- في الحالة الأولى نعتبر أن التغيير في العجز الموازي يعتبر تغيراً مبالغاً فيه لأنه سوف يؤدي إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يحمل الاقتصاد ضغوط تضخمية؛

(1)- Reinhard Neck, *Quantitative Economic Policy*, Springer, uk, 2008, p 16.

(2) - Kaldor Nicholas يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المصرية سنة 1908 درس الاقتصاد في لندن، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية وبالضبط " فريدريك هايك"، إلا أنه أصبح " كينزيا " ويعتبر من منظري التيار الكنتري، وهو من أشد أعداء المذهب النيوكلاسيكي الذي ظهر مع بداية عقد سبعينيات القرن الماضي، ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية تطبقاً في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة، التي تميزت بإجهاهاها الليبرالية والتي تنص على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة.

- في الحالة الثانية التغيير في الدين الحكومي يعتبر مبالغاً فيه لأنه يؤدي إلى تجديد رأس المال مما يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

ويمكن لصانعي السياسة الاقتصادية تجنب آثار هذه العتبات من خلال عدة استراتيجيات، فالإستراتيجية الأولى تكون من خلال إلغاء هذه العتبات عن طريق مراقبة أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية، كما يمكن تجنب هذه العتبات من خلال إضافة أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية.⁽¹⁾

3. الآجال

إن مشكلة الآجال التي تكون عند استخدام أدوات السياسة الاقتصادية أو عند تحقيق الأهداف تعد من بين المشاكل التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية والتي تحد من فعاليتها، فعندما يقوم صانع السياسة الاقتصادية بالاختيار بين هذه الأداة أو تلك فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأداة التي تحقق أهدافها في أقرب الآجال لأنها تكون أكثر فعالية، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع من الآجال:

أ. الآجال الداخلية: وهي الآجال اللازمة لمعرفة المشكلة واختيار الأداة وتطبيقها في أرض الواقع.

ب. الآجال الخارجية: وهو الوقت اللازم الذي تستغرقه الأداة المستخدمة لتحقيق آثارها على الهدف المنشود.

ج. الآجال الوسيطة: والتي تنطلق من أن بعض الأدوات لا تؤثر بشكل مباشر على الأهداف المسطرة ولكن تؤثر في البداية على الهدف الوسيط.⁽²⁾

وبالإضافة إلى الآجال الداخلية والخارجية يجب إضافة الوقت الذي يتجاوب فيه المتعاملين مع هذه السياسة من خلال التأثير على مستوى الدخل المتاح والهيكل التمويلي، وبالتالي فإن مستوى الدخل يعتبر متغيراً وسيطاً

(1)-Xafier Greffe, op.cit, P 50.

(2)- فعلى سبيل المثال إذا أرادت الحكومة أن توضع حد للطلب المحلي بسبب ضغوط تضخمية واختلال في التوازن الخارجي فيجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية: تحديد المشكلة بشكل سريع من أجل التدخل و هذا ما يؤدي إلى تقليص الآجال الداخلية ، تسطير وتطبيق سياسة اقتصادية من خلال اختيار الأدوات اللازمة، حيث أن هناك آجال سياسية وإدارية تكون قصيرة إذا لم تكن هناك عراقيل سياسية ومؤسسية ومعلوماتية عند التنفيذ، وذلك من خلال رفع معدل الاقتطاع الضريبي.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

وسرعة رد الفعل الناتجة عن تغير معدل الاقتطاع متعلقة بتنفيذ هذه الاقتطاعات الجديدة والتوقعات السيكلوجية للمتعاملين وهذا ما يسمى بالآجال الوسيطة.⁽¹⁾

رابعاً: الانتقال من النموذج الاقتصادي إلى النموذج القياسي

إذا كانت النماذج الاقتصادية تسمح بعرض السياسات الاقتصادية فإنه باستخدام النماذج القياسية يمكننا اختبار بدقة آثار مختلف أدوات السياسات الاقتصادية الممكنة، حيث أن النموذج القياسي هو عبارة عن نظام من المعادلات يعكس النظرية الاقتصادية هدفه دراسة التطورات الكمية لمجموعة من المتغيرات الداخلية بدلالة مجموعة أخرى من المتغيرات المحددة مسبقاً والتي تسمى المتغيرات الخارجية. إن النماذج من هذا النوع قديمة عكست التطورات في النظرية الاقتصادية ففي مرحلة الأولى استخدمت هذه النماذج من وجهة نظر كينزية واستخدمت للتنبؤ آثار سياسات إدارة الطلب.

1. مراحل بناء نموذج قياسي

الخطوة الأولى في بداية بناء نموذج قياسي هي تجميع الإطار المحاسبي لمختلف السلاسل الإحصائية مستخدمين في ذلك جداول المحاسبة الوطنية، الجدول الاقتصادي الإجمالي، أما المرحلة الثانية فهي تحديد مختلف الميكانيزمات التي تنشط هذا الإطار المحاسبي، حيث أنه هناك توجيهين أساسيين: المضاعف الكينزي، وآثار العرض.

2. ميكانيزمات أساسية

أ. المضاعف الكينزي: حيث يعتبر أساس النماذج القياسية إلا أن فعاليته محدودة بأثرين للمزاحمة: المزاحمة المالية،⁽²⁾ ومزاحمة عن طريق الأسعار.⁽¹⁾

⁽¹⁾- لنفترض الآن صانع السياسة الاقتصادية يبحث عن الوصول إلى نفس النتائج ولكن من خلال سياسة نقدية انكماشية: الآجال الأولى لا تتغير وتبقى ثابتة، الآجال الثانية تتعلق بالإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية من خلال إجراءات رفع معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، إن المتغير الوسيط في هذه الحالة تتعلق بمجموعة الشروط التي على أساسها تقوم البنوك التجارية بتمويل طالبي القروض بالتالي فإن الآجال الوسيطة هي الفترة بين تعديل معدل إعادة الخصم في البنك المركزي ومعدل الخصم في البنوك التجارية، الآجال الخارجية وهي الفترة التي تفصل بين تغير معدل الخصم في البنوك التجارية وتغيرات سلوك المتعاملين الاقتصاديين.

⁽²⁾ - **Eviction financière** ففي ظل ثبات العرض النقدي أي إنفاق حكومي سيؤدي إلى حدوث ارتفاعات في أسعار الفائدة وبالتالي مزاحمة الإستثمار الخاص.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

ب. **أثار العرض:** وهي أثار تكلفة الإنتاج على الأسعار وآثار الأرباح على الاستثمار في الأجل الطويل، حيث أن هذه الآثار تؤثر بشكل غير مباشر على المضاعف، حيث أن انخفاض الاستثمار يترجم بانخفاض القدرة على الإنتاج وحدوث ضغوط تضخمية.

3. مجتمعات النموذج:

تتكون النماذج القياسية من ثلاث مجتمعات أساسية :

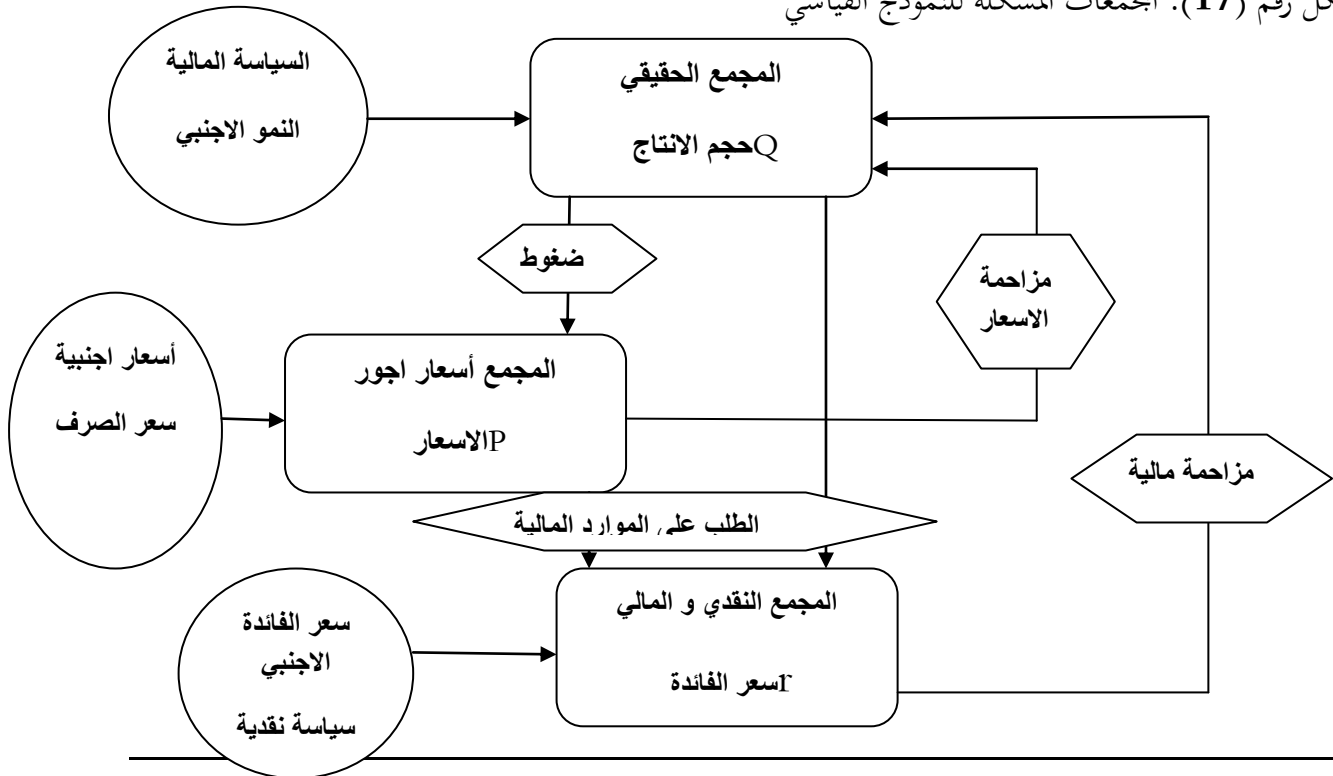
أ. **المجمع الحقيقي:** يحدد حجم الإنتاج والتشغيل حيث تحدد لنا هذه المتغيرات الأسعار والأجور؛

ب. **مجمع الأسعار- الأجور:** وهي انعكاس للمجمع الحقيقي وتبين التنافسية والقدرة الشرائية وتسمح بتحديد التوازن المالي والنقدي.

ج. **المجمع النقدي والمالي:** الذي يحدد سعر الفائدة ويعكس المجمعين السابقين.⁽²⁾

والشكل التالي يوضح هذه المجتمعات الثلاث:

الشكل رقم (17): المجتمعات المشكلة للنموذج القياسي



⁽¹⁾ - **Eviction par les prix** - فمع زيادة التشغيل ومعدل إستخدام القدرات الإنتاجية تتوقع حدوث ضغوط تضخمية التي تؤثر سلبا على التنافسية الخارجية وهذا ما يؤدي إلى حدوث أضرار في الثروة للمتعاملين وطلبهم.

⁽²⁾ - Artus Patrick, **modélisation macroéconomique**, ECONOMICA, Paris, 2005, p77.

الفرع الثاني: اللايقين والسياسات الاقتصادية الكلية

يفترض منهج الأدوات⁽¹⁾ في السياسة الاقتصادية المعرفة المسبقة للمسارات الممكنة للسياسة الاقتصادية، من حيث الأهداف المتوقعة وآثار الأدوات المستخدمة، إلا أن هذا اليقين في تسطير السياسات الاقتصادية يتعرض لمجموعة من العوامل سواء كانت دولية تكنولوجية أو اجتماعية.

ومن أجل تجنب هذه الإشكالية هناك اتجاهان أساسيان:

- الاتجاه الأول: يتعلق بتقويض مشاكل اللايقين من خلال إلغاء أسباب الأخطاء في تسطير السياسة الاقتصادية المتعلقة بتحديد الأدوات وهذا ما يسمى السياسة الاقتصادية الأوتوماتيكية⁽²⁾
- الاتجاه الثاني: يتعلق بتدعيم تشريعات السياسة الاقتصادية من خلال التخطيط، حيث أنه في السنوات الأخيرة تم تطوير مفهومين أساسيين للتخطيط: المفهوم الأول التخطيط كمخطط لتعديل النشاطات الاجتماعية مستقبلاً، أما المفهوم الثاني فهو التخطيط كعامل لتعبئة الطاقات الاقتصادية.⁽³⁾

أولاً: السياسة الأتوماتيكية

اللايقين والسلوكيات البيروقراطية قادتنا إلى تسطير قواعد سير أوتوماتيكية لصانعي السياسة الاقتصادية مثل تغير كمية النقود بدلالة معدل النمو الاقتصادي، الاقتطاعات الضريبية على أساس معدلات التضخم، وعلى العكس من ذلك تقوم القواعد التقديرية⁽⁴⁾ على أساس أن صانعي السياسة الاقتصادية أحرار في اتخاذ القرار حسب المعطيات المتوفرة، وبالتالي فإن القواعد الأتوماتيكية لديها ميزتين أساسيتين:

- تحد من استخدام وتغيير أدوات السياسة الاقتصادية أخذاً بعين الاعتبار اللايقين في آثارها وتسمح أيضاً بحدوث حالة استقرار في المضاعفات.
- التركيز على معطيات موضوعية تمكنها من تجنب ضغوط المصالح الشخصية والآثار البيروقراطية.

(1)- Approche instrumentale.

(2)- Politique automatique.

(3)-Xavier Greffe, politique économique, programme-instruments, perspectives, ECONOMICA, 2ème édition, paris, 1991, p 356.

(4)- Règle discrétionnaire.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

يفترض المدافعون عن السياسة الاقتصادية الأوتوماتيكية أن هناك اتجاهات نحو تحقيق التوازن من خلال هذه السياسة، هذه الاتجاهات نابعة من هذه القاعدة، ولأن هناك معدل نمو طبيعي ومعدل بطالة طبيعي فإنه من الممكن تحديد قاعدة نقدية مثلى، وعلى العكس من ذلك ولأنه هناك معدل فائدة طبيعي فإنه من غير المجدي الإعلان عن تغييرات في أسعار الفائدة من خلال سياسات نشطة.

هناك العديد من المشاكل تختبئ وراء اعتماد أي قاعدة:

- هل نقوم باعتماد سياسة اقتصادية تدرجية⁽¹⁾ أو سياسة اقتصادية نشطة⁽²⁾؟ حيث أن القاعدة الأوتوماتيكية تقود إلى سياسة اقتصادية تدرجية، أما السياسة التقديرية تعتمد على السياسة النشطة.
 - هل يجب الإعلان عن السياسة الاقتصادية أم لا؟ حيث أن الاعتماد على قاعدة أوتوماتيكية يدعم أثر المفاجئة الذي يعتبر اليوم عند العديد من الاقتصاديين الشرط الوحيد لفعالية السياسة الاقتصادية.⁽³⁾
- إن الحديث عن اعتماد قاعدة أوتوماتيكية يقودنا إلى الحديث على مشكل المعلومات وهنا يُطرح تساؤلين أساسيين:

- هل يجب الاعتماد على قاعدة مغلقة أو مفتوحة من أجل تجنب اللايقين؟
- هل وجود اللايقين عند تسطير السياسة الاقتصادية يدفعنا إلى تنوع أدوات السياسة الاقتصادية أم لا؟

ثانيا: فائدة التنوع في الأدوات لمواجهة اللايقين

هل يقودنا اللايقين إلى جعل استخدام مختلف الأدوات بشكل أوتوماتيكي يسمح بتخفيض المخاطر؟ بين **Brainard** سنة 1967 أنه كلما كانت آثار أداة معينة تتميز باللايقين يجب الحد من استخدامها وذلك من خلال النموذج التالي:

$$Y = aX + b.$$

Y: تمثل مستوى الدخل .

X: مستوى الإنفاق الحكومي.

⁽¹⁾- Gradualiste

⁽²⁾- activiste

⁽³⁾- Gregory N Mankiw, **macroéconomie**, de boeck, 4ème édition, Paris, 2009, P 510.

a: تمثل مضاعف الإنفاق.

b: تمثل متغير خارجي .

وكما تم الإشارة إليه سابقا، يسعى صانعو السياسة الاقتصادية إلى تقليص الفرق بين مستوى الدخل ومستوى الدخل التوازني، حيث يمكن صياغة هذا الهدف على الشكل التالي:

$$\min E (Y - Y'')^2$$

$$s. c. Y = aX + b$$

وبالتالي فإن قيمة الأداة X تُعطى على الشكل التالي:

$$X = \frac{E(a)[Y'' - E(b)] - cov(ab)}{E(a) + T^2}$$

ويمكننا إعادة كتابة المقام بافتراض أن العلاقة بين a و b مهملة، وتصبح قيمة الأداة على الشكل التالي:

$$X = \frac{Y'' - E(b)/E(a)}{1 + T^2/E(a)}$$

نلاحظ من خلال المعادلة أن قيمة X تنخفض عندما تزيد القيمة $T^2/E(a)$ والتي تمثل معامل تغير المضاعف وبصيغة أخرى كلما كانت الأداة غير مستقرة، كلما زادت درجة الحذر في استخدامها، وبالتالي فإنه كلما كانت هناك دلائل على أن هذه الأداة ستشهد عدم استقرار مع مرور الوقت، فإن تطبيق قاعدة أوتوماتيكية يكون أكثر ملاءمة، وهذا يعني ضرورة تنويع أدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فإنه يجب توسيع قاعدة تنرجين: أداة لكل هدف، ففي هذه الحالة يجب امتلاك عدة أدوات.⁽¹⁾

تطرت الأطروحة في هذا المبحث إلى المقاربات النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية، حيث تم التعرض إلى تعريفات السياسات الاقتصادية ومضامينها وأدواتها وأنواعها، بالإضافة إلى أهم نقطة في هذا المبحث ألا وهي نظرية الاختيار، حيث اتضح أنه لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار التنسيق بين أدوات السياسات الاقتصادية وأهدافها وهنا تبرز أهمية التعظيم كما سنرى في الدراسة التطبيقية في هذه الأطروحة.

(1)- Xavier Greffe, *principe de politique économique*, op.cit, p 40.

المبحث الثاني: الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية في ظل النماذج الاقتصادية المختلفة

يقوم هذا المبحث بدراسة وتقييم مزيج السياسات الاقتصادية في ظل النموذج الكينزي مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، مع دراسة حالة الاقتصاد المغلق، وحالة الاقتصاد المفتوح، بالإضافة إلى نموذج العرض الكلي الطلب الكلي، والهدف من هذا المبحث هو تقييم فعالية السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي ظل اقتصاد مغلق نموذج LM-IS

يُعرف النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي إطار اقتصاد مغلق بنموذج LM-IS أو نموذج H-H⁽¹⁾ ويقوم هذا النموذج على أساس أن التوازن الاقتصادي يتحدد انطلاقاً من سوق السلع والخدمات وسوق النقود.⁽²⁾

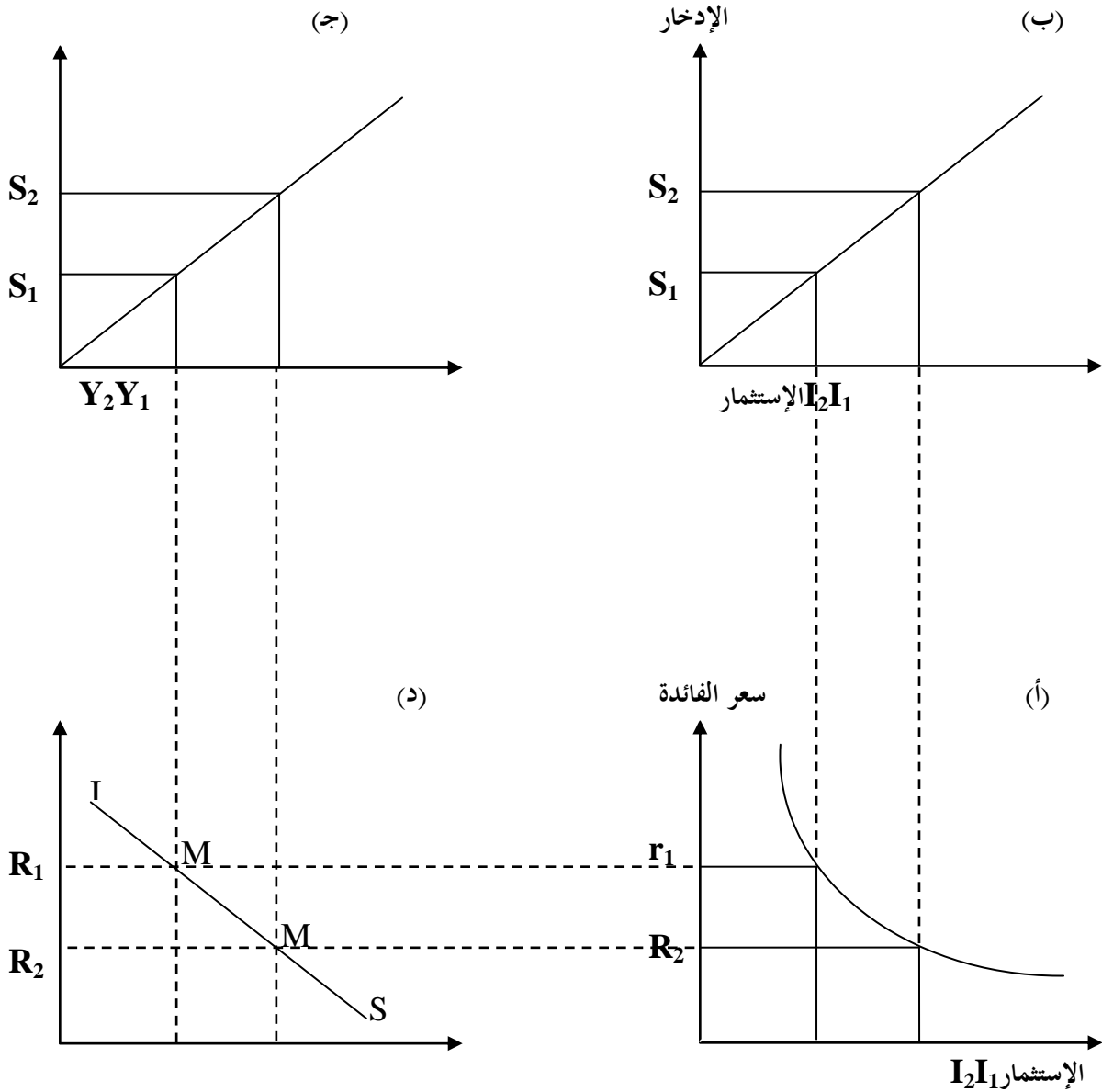
الفرع الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات

يمكننا اشتقاق منحنى IS بيانياً كما هو موضح في الشكل رقم (18) ومن أجل الحصول على المنحنى IS نفترض أن سعر الفائدة في الشكل رقم (أ) هو (r_1) ، مقابل سعر الفائدة هذا يتحدد مستوى الاستثمار المناظر (I_1) ، وحتى تحقق التوازن يجب أن يكون الادخار على نفس مستوى الاستثمار (S_1) في الشكل رقم (ب)، ومن الشكل رقم (ج) نجد أن الاقتصاد القومي قادر على توليد هذا الادخار في حالة مستوى دخل (y_1) ، من الشكل رقم (د) نجد النقطة (m) والتي يحددها (y_2) ، (r_2) . وبتوصيل النقطتان m_1 ، m نحصل على منحنى الادخار والاستثمار (IS)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

(1)- نسبة: JR HICKS 1937 و AQ HANSEN 1953.

(2)- نعلم أنه في إطار النظرية الكينزية مستوى التشغيل هو دالة في الطلب الفعال وبالتالي فإن تخفيض معدلات البطالة يتم عبر الزيادة في مستوى هذا الطلب. وحسب التحليل الكينزي فإن هناك تسريبات في حلقة الاقتصاد تؤدي إلى اختلال التوازن ومن أجل الحفاظ على التوازن لا بد من ضخ سيولة لتعويض هذه التسريبات. لمزيد من التفاصيل أنظر: Albert Dagher, *analyse macroéconomique, les modèles de base*, Dar al-manhal el-lubnani, 1^{er} édition, 2008, p 57.

الشكل رقم (18): اشتقاق منحنى IS



المصدر: ناظم محمود نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، الاردن، 1999، ص 309.

الفرع الثاني: التوازن في سوق النقود

يتضمن الجزء (أ) الطلب على النقود لغرض المضاربة أي أن الطلب على النقود لغرض المضاربة دالة في سعر الفائدة حيث يأخذ المنحنى الميل السالب.⁽¹⁾

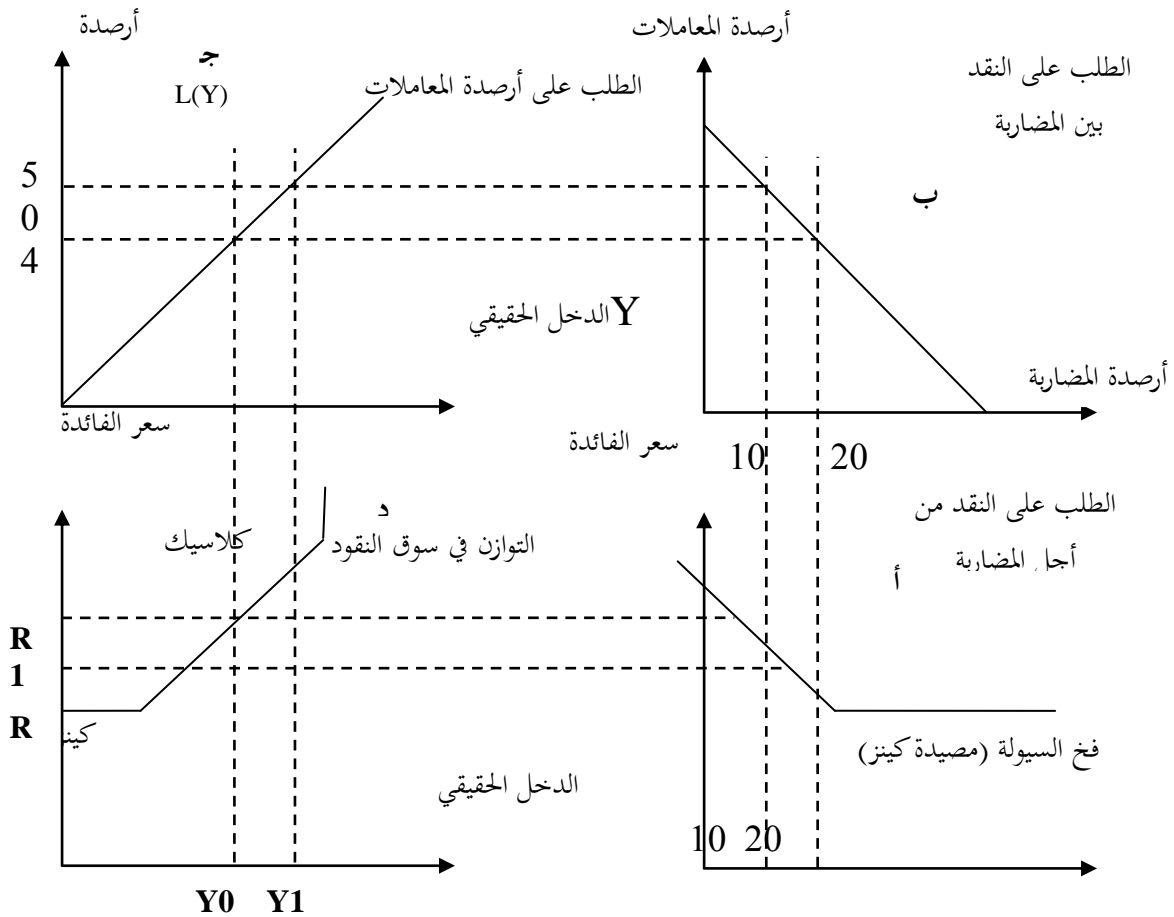
(1) - ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 272.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

أما الجزء (ب) فيبين كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (r_1) مقدار 10 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية، فلو انخفض سعر الفائدة إلى (r_0) فإن أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا.

أما الجزء (د) يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي " y " وسعر الفائدة " r " والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثل في المنحنى "LM" كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (19): اشتقاق منحنى LM



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2005، ص 242

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

يتم اشتقاق منحنى **LM** بنفس طريقة اشتقاق منحنى **IS**، مع اختلاف بسيط في المنحنى رقم 2 الذي

$$M = L1 + L2 \quad \text{يعكس التوازن بين العرض النقدي والطلب النقدي}$$

الفرع الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي **IS-LM**

يتم في هذا الفرع اشتقاق التوازن الاقتصادي الكلي في إطار نموذج **IS-LM**.

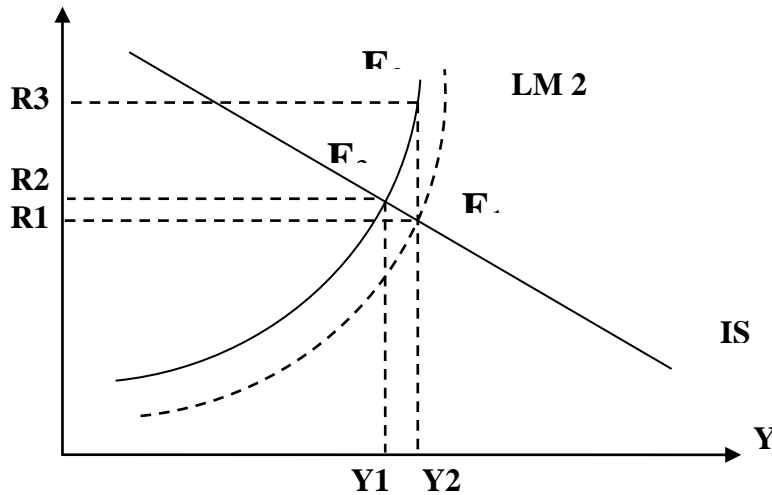
أولاً: اشتقاق التوازن الكلي

إن أي نقطة على المنحنى **LM** تمثل مستوى معيناً للدخل ومستوى محدداً لسعر الفائدة عندها يتحقق التوازن في السوق النقدية، حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، وأيضاً بالنسبة للمنحنى **IS**، حيث أن أي نقطة عليه تمثل مستوى معيناً للدخل ومستوى محدداً لسعر الفائدة يناظرها توازن في القطاع الحقيقي من الاقتصاد القومي، حيث يتعادل الاستثمار مع الادخار. ويتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد القومي عندما يحدث التوازن في كلا القطاعين في آن واحد، وبالتالي يجب علينا البحث عن النقطة التي يتعادل عندها المنحنيان **IS-LM**، والتي يتحقق عندها التوازن في كلا القطاعين.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال إيجاد التوازن الكلي بتقاطع المنحنيين **IS-LM** في شكل واحد كما هو

موضح في الشكل رقم (20).

الشكل رقم (20): اشتقاق منحنى **IS-LM**



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية و التحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة،

الإسكندرية، 1999، ص 272.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

نلاحظ من الشكل أن مستوى الدخل (E_2) عند سعر فائدة (R_2) ومستوى دخل مقابل له (Y_1) تمثل نقطة وحيدة لتوازن السوقين (LM) و (IS) للبرهان على ذلك نفترض الفرضيتين التاليتين.⁽¹⁾

تمثل y^* الناتج التوازني وتمثل r^* مستوى أسعار الفائدة الموافقة للناتج التوازني ويمكننا استنتاج أربعة مناطق أساسية:

- المنطقة 1 فائض عرض كلي وفائض طلب نقدي؛
- المنطقة 2 فاض عرض كلي وفائض عرض نقدي؛
- المنطقة 3 فائض طلب كلي وفائض عرض نقدي؛
- المنطقة 4 فائض طلب كلي وفاض طلب نقدي.

ثانيا: السياسات الاقتصادية في نموذج IS-LM

إن التوازن الاقتصادي الكلي من وجهة نظر كينزية يمكن أن يكون أقل من التشغيل الكامل وهنا تظهر هناك حالة بطالة إجبارية ناتجة عن عدم كفاية الطلب، ومن أجل مواجهة البطالة والوصول إلى حالة التشغيل الكامل لا بد أن يتقاطع منحنى IS ومنحنى LM في نقطة عمودية على نقطة مستوى التشغيل الكامل، ولتحقيق هذا الأثر هناك حالتان أساسيتان، انتقال منحنى IS إلى اليمين وذلك من خلال السياسة المالية أو نقل منحنى LM إلى اليمين أيضا وذلك من خلال السياسة النقدية.

(¹)- إن سعر الفائدة التوازني هو (R_1)، فالدخل التوازني المقابل هو (Y_2) فهذا يعني أنه من المفروض أن تكون E_1 هي نقطة التوازن في السوقين الحقيقية والنقدية، وبما أن E_1 تقع على منحنى IS فهي تحقق التوازن إذن في سوق السلع والخدمات، في حين لا تحقق التوازن في السوق النقدية لأنها لا تقع على منحنى LM_1 ، بالمقابل فإنه عند المستوى Y_2 من الدخل يفترض أن يكون سعر الفائدة التوازني R_3 عند مستوى أعلى من R_1 وهذا يعني وجود فائض في الطلب على النقود مما يدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع عن R_1 ولكن ارتفاعه سيؤدي إلى تخفيض الاستثمارات وظهور فائض في الإدخار عن الإستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ليصل إلى Y_1 والذي يقابله سعر فائدة وحيدة هو R_2 عند نقطة التوازن E_2 .

- إن سعر الفائدة التوازني R_3 ومستوى الدخل الحقيقي Y_2 فإن النقطة E_3 هي نقطة التوازن بين السوقين الحقيقية والنقدية، غير أن وقوع هذه النقطة على منحنى LM_1 يجعلها تحقق التوازن في سوق النقود، إلا أنها لا تحقق التوازن في السوق الثانية، وعندها نجد فائض في السلع والخدمات واستثمار غير مرغوب فيه عند النقطة E_3 ، مما يجعل مستوى الدخل الحقيقي ينخفض، الذي يؤدي هو الآخر إلى ضعف الطلب على النقود من أجل المعاملات، وبالتالي يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل إلى نقطة التوازن E_2 عند مستوى الدخل التوازني Y_1 وسعر الفائدة التوازني R_2 . من الفرضيتين السابقتين يتضح أن نقطة التوازن بين السوقين السلع والخدمات، النقود (IS) و (LM_1) هي النقطة (E_2) تقاطع منحنى (LM_1) و (IS) في حين لو ارتفع عرض النقود من LM_1 حتى يصل إلى LM_2 فإن النقطة E_1 هي التي تصبح نقطة التوازن الاقتصادي بين السوق الحقيقية والنقدية، أي تحقيق شرط التوازن في كل من السوقين في آن واحد.

1. السياسة المالية

إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى نقل منحنى IS إلى اليمين و ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المؤسسات بطريقة مباشرة من خلال طلب الدولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة مداخيل الأفراد.

إن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين حيث يزيد الدخل عند نفس المستوى من سعر الفائدة، و في نفس الوقت فإن هناك أثر سلبي متمثل في ارتفاع سعر الفائدة من خلال أثر المزاخمة، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي هي سياسة فعالة في حالة انخفاض أثر المزاخمة والتي تكون عند انخفاض مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة.⁽¹⁾

2. السياسة النقدية

قبل التعرض لدراسة أثر السياسة النقدية على التوازن الآني لسوقي السلع والخدمات والنقد معا يجب أولاً التعرف على مرونة كل من IS و LM.

أ- مرونة منحنى IS: إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى IS غير أن تأثير الاستثمار في الدخل الوطني أكبر بكثير من تأثير الادخار في الدخل الوطني، لذا فإن المحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة وعليه فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار.⁽²⁾

ب- مرونة منحنى LM: تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى ويمكن استخراج ثلاثة مجالات.

- المجال الكينزي: وعنده يكون المنحنى أفقي وفيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة وهو يمثل مصيدة السيولة الكينزية وهذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات ويؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لا نهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة.

- المجال الكلاسيكي: وعنده يكون المنحنى خطاً عمودياً وتؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر وينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة، وبالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات والاحتياط.

⁽¹⁾ - ويتوقف أثر المزاخمة على طريقة تمويل الإنفاق الحكومي حيث أن أثر المزاخمة يكون فقط إذا تم تمويل السياسة المالية من خلال الدين العام.

⁽²⁾ - عمر صخري، مرجع سابق، ص 261.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- المجال الأوسط: وهو ما تبقى من المنحنى وبالتالي فـمنحنى **LM** يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة والشكل رقم التالي يوضح ذلك

وتؤثر السياسة النقدية (توسعية) على انتقال منحنى **LM** إلى اليمين⁽¹⁾ من خلال التأثير على العرض النقدي فعندما تعتمد السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية، يزداد العرض النقدي مما يؤدي إلى انتقال المنحنى **LM** إلى اليمين فينخفض معدل الفائدة وهذا ما يشجع الاستثمار ومنه يزداد الدخل الحقيقي.

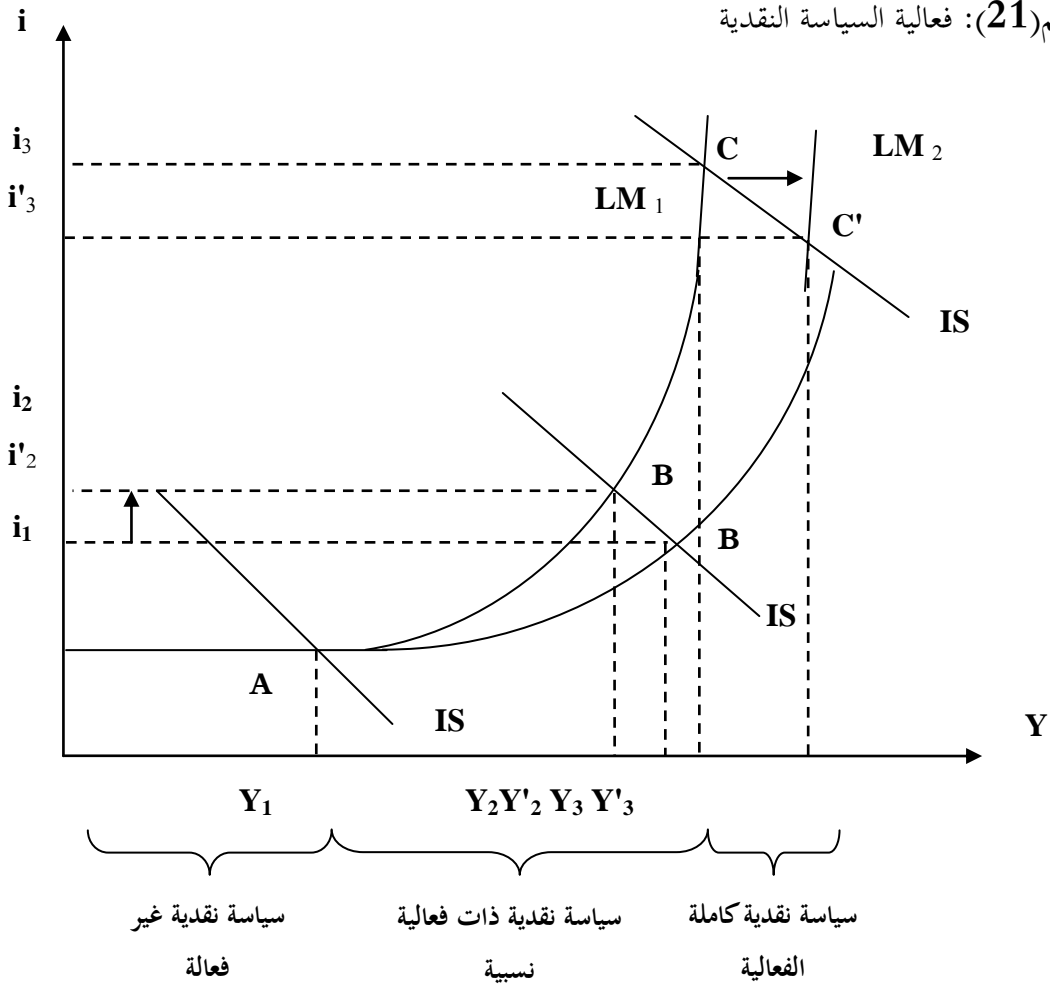
أما في حالة نقص العرض النقدي (سياسة نقدية تقييدية) فإن منحنى **LM** ينتقل إلى اليسار، فيرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل.⁽²⁾

ففي حالة انكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية، تتوقف فعاليتها على المنطقة التي يتقاطع فيها منحنى **IS** مع **LM** وهي ثلاثة، كما يوضحها الشكل.

⁽¹⁾ - المرجع نفسه، ص 232.

⁽²⁾ - تعتمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي إما بطريق مباشر عن طريق التحكم في الإصدار النقدي الجديد وإما بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وتكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية وهي في الحالتين تمارس أثرها من خلال انتقال منحنى **LM** إلى ناحية اليمين أو اليسار، كما رأينا سابقاً.

الشكل رقم (21): فعالية السياسة النقدية



بافتراض أننا في حالة التشغيل الكامل، فإذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن نقطة التوازن عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية تتغير من C إلى C' ، فينخفض سعر الفائدة من i_3 إلى i'_3 ويرتفع الدخل من Y_3 إلى Y'_3 ، لأنه لا يوجد طلب على النقود بدافع المضاربة في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي فأي زيادة في العرض النقدي سوف تتمتع بالكامل بدافع المعاملات، وبافتراضنا وجود فجوة انكماشية (حالة التشغيل الناقص)، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل (بصفة مباشرة)، كما يزيد الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة العرض النقدي، ومنه يتضاعف الدخل (بصفة غير مباشرة)، وعليه فإن السياسة النقدية تكون كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.

بينما إذا حدث التوازن في المنطقة الوسطى عند **B** فإن هذا التوازن ينتقل إلى النقطة **B'** بفعل انتقال منحني **LM** إلى اليمين، وينخفض سعر الفائدة من i_2 إلى i_2' ويزيد الدخل من Y_2 إلى Y_2' لكن بمقدار أقل من زيادته في المنطقة الكلاسيكية لأن جزءا من الزيادة في العرض النقدي تذهب إلى دافع المضاربة بسبب انخفاض سعر الفائدة، كما أن الأثر المالي للسياسة النقدية سيكون أقل أيضا، لأن سعر الفائدة ينخفض بمقدار أقل من انخفاضه في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي يحفز الاستثمار بصفة أقل، فيزيد الدخل بصفة أقل أيضا، وهكذا يمكن القول أن السياسة النقدية في المنطقة الوسطى تكون فعاليتها جزئية أي غير كاملة.

أما إذا تحقق التوازن في المنطقة الكينزية البحتة (مصيدة السيولة) كما هو واضح من النقطة **A** التي تحدد مستوى الدخل Y_1 ومستوى الفائدة i_1 ، فإن أية زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بكاملها دافع المضاربة حيث يكون منحني تفضيل السيولة في هذه المنطقة لا نهائي المرونة، ولا يتغير سعر الفائدة ولا الدخل وهذا يعني أنه ليس هناك أثرا مباشرا للسياسة النقدية ولا أثر غير مباشر (الأثر المالي) لها، وهنا تكون السياسة النقدية في منطقة مصيدة السيولة عديمة الفعالية.

فالسياسة النقدية في الفكر الكينزي يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي.⁽¹⁾

3. السياسة النقدية المصاحبة للسياسة المالية

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال منحني **LM** إلى اليمين من خلال ضخ كتلة نقدية جديدة حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الناتج بشكل غير مباشر من خلال تخفيض سعر الفائدة الذي يحفز الطلب الفعال كما أن سعر الفائدة هو احد قنوات انتقال السياسة النقدية .

وتتحكم السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال إجراءات يستخدمها البنك المركزي بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ويتركز هدف السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبالتالي ستهتم بأثر زيادة العرض النقدي من خلال استعماله في تمويل الإنفاق الحكومي، ويقع هذا التحليل في إطار ما

(1) - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 440.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

يسمى بمزيج السياسات النقدية والمالية،⁽¹⁾ وهناك حالات عديدة لهذا المزيج سنكتفي منها بدراسة زيادة الإنفاق الحكومي المصحوب بزيادة في العرض النقدي، حيث تؤدي هذه السياسة إلى إبقاء سعر الفائدة ثابتاً مما يؤدي إلى إلغاء أثر المزاخمة.⁽²⁾

المطلب الثاني: النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي اقتصاد مفتوح

يعتبر هذا النموذج امتداداً لنموذج **IS LM** حيث يقوم على إضافة القطاع الخارجي للتوازن الاقتصادي الكلي لكن مع بقاء افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن التوازن الخارجي يتحقق عندما يكون مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال مساوياً للصفر

الفرع الأول: اشتقاق التوازن الخارجي

يمثل المنحنى **BP** النقاط المختلفة لكل من (Y, r) التي تحقق التوازن في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات⁽³⁾

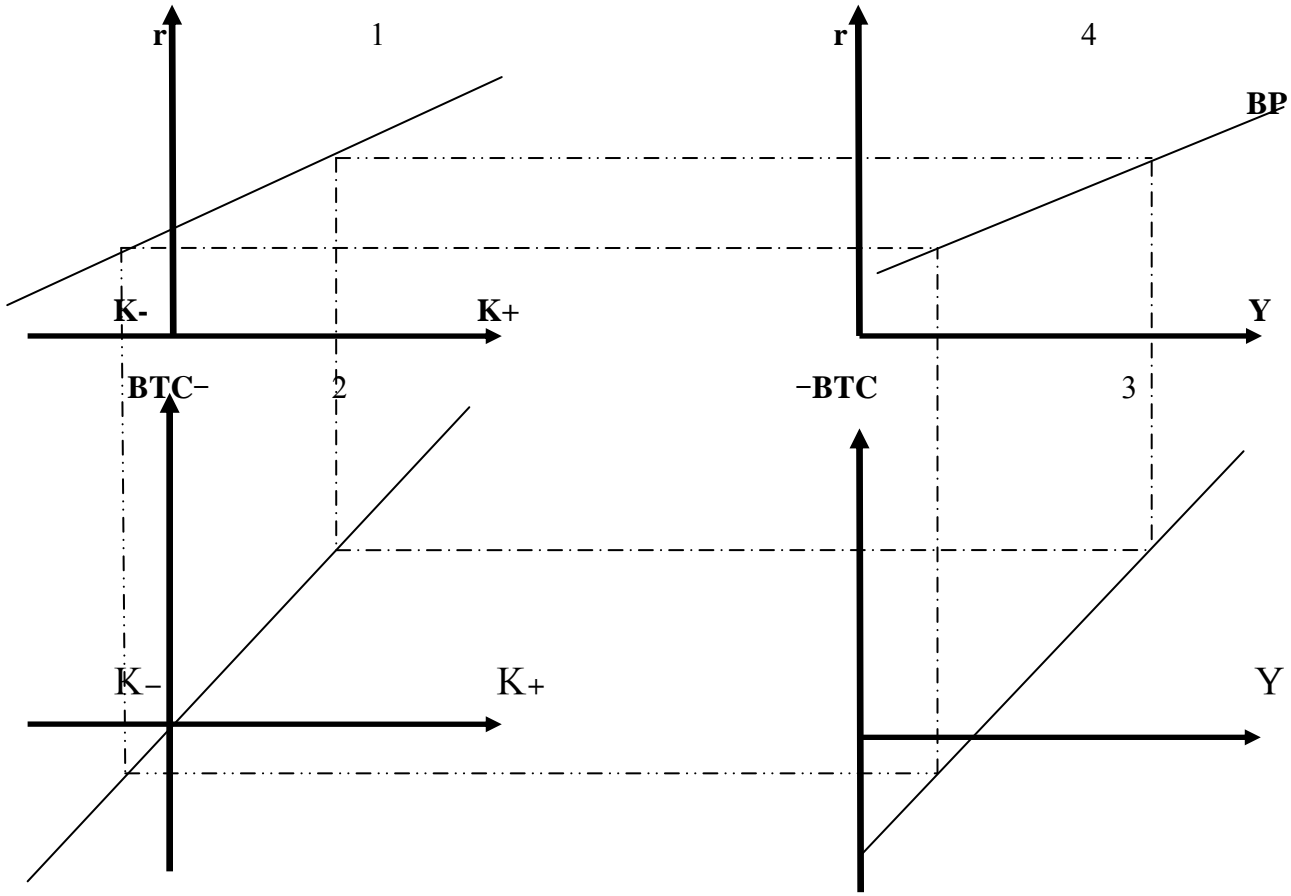
$$B = BTC(Y) + K(r) = 0$$

⁽¹⁾ the monetary-fiscal policy mix

⁽²⁾ - لقد أدت زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى **IS** من **IS1** إلى **IS2** و بالتالي زاد الدخل من **Y1** إلى **Y2** وارتفع سعر الفائدة من **i1** إلى **i2**، هذا ما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، فإذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية تمويل هذا الإنفاق عن طريق زيادة الإصدار النقدي فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة من جديد، بحيث يزيد الاستثمار الخاص مرة أخرى، فالهدف إذن هو إلغاء أثر المزاخمة، حيث يكون هناك عرض نقدي زائد مع ثبات الطلب النقدي وللتخلص من هذا العرض النقدي يقوم الجمهور بشراء السندات مما يخفض سعر الفائدة.

⁽³⁾ - يمثل **BP** رصيد ميزان المدفوعات، **BTC**: رصيد الحساب الجاري، **K**: حساب رأس المال.

الشكل رقم (22): اشتقاق منحى التوازن الخارجي



Source: PEIJIE Wang, the economics of foreign exchange and global finance, Springer, Germany, 2005, p 103.

يمكننا أن نميز بين منطقتين في منحى BP: أعلى منحى BP وأسفل منحى BP، حيث أنه في الحالة الأولى هناك فائض خارجي، أما في الحالة الثانية هناك عجز خارجي.⁽¹⁾ أما الانتقالات في منحى BP فتكون لأسباب حقيقية أو مالية أو نقدية:

1. الأسباب الحقيقية: كالزيادة في حجم الصادرات التي تنقل منحى BP والعكس في حالة انخفاض الصادرات.

⁽¹⁾ - يتميز منحى BO بأنه ميل موجب وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ظهور عجز في الحساب الجاري، وحتى يتم التعويض في العجز لابد من رفع أسعار الفائدة الذي يسمح بجذب رؤوس الأموال الدولية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2. الأسباب المالية: والتي تتعلق بسلوك المستثمرين تجاه أسعار الفائدة والتي تتأثر بعوامل ظرفية متعلقة بتوقعاتهم تجاه أسعار الفائدة، أو عوامل هيكلية متعلقة بهيكل محافظهم المالية، أو تنظيمية متعلقة بطبيعة نظام الصرف،

3. الأسباب النقدية: حيث أن رفع سعر الصرف يؤدي إلى نقل منحنى BP إلى اليسار بسبب انخفاض تنافسية السلع الوطنية وتشجيع الواردات ويحدث العكس في الحالة المعاكسة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التعديل في ميزان المدفوعات

إن نقطة التوازن الداخلي الناتجة عن التقاطع بين منحنى IS-LM يمكن أن تمثل نقطة عجز خارجي إذا كانت تقع أسفل منحنى BP وبالتالي فإن التوازن الداخلي والخارجي لا يتحقق في آن واحد إلا اذا تقاطع كل من IS - LM - BP في نفس النقطة، إذا لا بد من تصحيح هذا العجز من خلال تعديل ميزان المدفوعات وتتم عملية التعديل حسب نظام الصرف المتبع.

أولاً: تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت

إن العجز الخارجي يدفع بالعملة المحلية إلى الانخفاض وذلك لأن الطلب على العملة الصعبة يرتفع وينخفض الطلب على العملة المحلية، وبما أننا في نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي سيدافع عن قيمة العملة وذلك من خلال التدخل على مستوى سوق الصرف، وذلك بطلب العملة المحلية باستخدام احتياطات الصرف التي يتوفر عليها والتي تعتبر إحدى مقابلات الكتلة النقدية، وهذا يقلص الكتلة النقدية في الداخل ومن أجل تجنب هذا الأثر يتبع البنك المركزي سياسة التعقيم، وبياننا نعبّر عن هذا الأثر بانتقال منحنى LM إلى اليسار وينخفض الدخل التوازني مما يكبح الواردات ويرفع سعر الفائدة مما يشجع دخول رؤوس الأموال ويصحح العجز في ميزان المدفوعات.

ثانياً: تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن

يتحقق التوازن في ظل نظام الصرف المرن آلياً حيث أن انخفاض سعر الصرف سيزيد من تنافسية السلع الوطنية ويكبح من الواردات و هو ما يعبر عنه بأثرين:

- انتقال منحنى IS إلى اليمين.

(1)- Bernard gillochon, *économie internationale*, ECONOMICA, paris, 1999, p 239.

- انتقال منحني BP إلى الأسفل.

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS LM BP

قد يكون التوازن المحقق حتى وإن كان داخليا وخارجيا في نفس الوقت توازن أقل من مستوى التشغيل الكامل، وهذا ما يحتم على صانع السياسة الاقتصادية إتباع سياسة توسعية للزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي إلا أن السياسة الاقتصادية في اقتصاد مفتوح تختلف عنها في اقتصاد مغلق، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نظام الصرف المتبع بالإضافة إلى أن هناك تضارب بين تحقيق التوازن الخارجي والتوازن الداخلي، لذلك سيتم دراسة أثر كل من السياسة المالية والنقدية في ظل الأنظمة المختلفة للصرف.

أولاً: السياسة المالية والنقدية في ظل نظام الصرف الثابت

سيتم دراسة أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت.

1. فعالية السياسة المالية

إن السياسة المالية التوسعية في اقتصاد مغلق تؤدي إلى زيادة في الناتج ورفع أسعار الفائدة، أما على المستوى الخارجي فإن زيادة الناتج تؤدي إلى عجز في الحساب الجاري كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تحقيق فائض في حساب رأس المال، وإذا كان عجز الحساب الجاري أكبر من الفائض في حساب رأس المال، فإن السياسة المالية في اقتصاد مفتوح أقل فعالية بالمقارنة مع الاقتصاد المغلق، وبالتالي فإن فعالية السياسة المالية في اقتصاد مفتوح تتعلق بحساسية حساب رأس المال تجاه سعر الفائدة والتي هي بدورها دالة في درجة حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية وبالتالي يمكننا التمييز بين حالتين:⁽¹⁾

أ. درجة حرية انتقال رؤوس الأموال ضعيفة (فعالية ضعيفة)

أن السياسة المالية التوسعية تسمح بنقل منحني IS نحو اليمين إلا إن التوازن الجديد يؤدي إلى إحداث عجز خارجي لأنها أسفل منحني BP وبالتالي وبما أننا في ظل نظام الصرف الثابت ومن أجل الحفاظ على سعر الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل على مستوى سوق الصرف لشراء العملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص

(1)- Paul Krugman, *économie internationale*, nouveau horizons, 8ème édition, paris, p 297.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

احتياطات الصرف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية الذي يُترجم بانتقال منحى **LM** إلى اليسار حتى نحصل على التوازن الجديد مع حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة.

ب. درجة حرية انتقال رؤوس الأموال كبيرة (فعالية كبيرة)

إن السياسة المالية التوسعية تدفع منحى **IS** إلى اليمين ولما كان التوازن الجديد أعلى منحى **BO** وبالتالي هناك حالة فائض خارجي وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحى **LM** إلى اليمين بسبب توفر احتياطات الصرف التي تعبر مقابل للكتلة النقدية، كما ترتفع أسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال، وكنتيجة لما سبق فإن السياسة المالية تكون فعالة في اقتصاد مفتوح وفي ظل نظام الصرف الثابت في حالة درجة حرية انتقال رؤوس أموال كبيرة.

2. فعالية السياسة النقدية

إن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى نقل منحى **LM** إلى اليمين وفي هذه الحالة يكون هناك عجز خارجي – أسفل منحى **BP** وهذا ما يقود إلى خروج رؤوس الأموال مما يقلص احتياطات الصرف التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الكتلة النقدية، وهذا ما يؤدي إلى رجوع منحى **LM** إلى مكانه، وكنتيجة لما سبق وفي ظل اقتصاد مفتوح وفي ظل نظام الصرف الثابت فإن السياسة النقدية ليست لديها فعالية.

ثانياً: السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف المرن

تقوم الأطروحة في هذا العنصر بدراسة أثر كل من السياسة المالية والنقدية في ظل نظام الصرف المرن.

1. السياسة المالية

أ. حالة درجة حرية انتقال رؤوس الأموال ضعيفة (فعالية كبيرة)

إن السياسة المالية التوسعية تدفع منحى **IS** إلى اليمين، ويكون هناك توازن جديد أسفل منحى **BP** وهذا يعني أن هناك عجز خارجي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يحفز الصادرات ويكبح الواردات، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحى **BP** إلى اليمين وينقل منحى **IS** إلى اليمين مرة أخرى، وبالتالي فإن الأثر على الناتج سيكون بشكل كبير.

ب. حالة درجة حرية انتقال رؤوس الأموال كبيرة

إن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحني **IS** إلى اليمين ونحصل على نقطة توازن جديدة أعلى منحني **BP** وبالتالي فإن هناك فائض خارجي وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمة العملة مما يشبط الصادرات ويشجع الواردات وهذا ما يؤدي إلى نقل منحني **BP** وينقل أيضا منحني **IS** إلى اليسار، وبالتالي نستنتج أن السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ونظام الصرف العائم تكون السياسة المالية أكثر فعالية في حالة حركة ضعيفة لرأس المال.

2. السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال منحني **LM** إلى اليمين وتكون لدينا حالة توازن جديدة ولكن في حالة عجز خارجي، وهذا ما يقود إلى انخفاض قيمة العملة الذي يزيد الصادرات ويكبح الواردات مما يؤدي إلى انتقال منحني **BP** و **IS** إلى اليمين مما يزيد زيادة معتبرة في حجم الناتج، وبالتالي ففي ظل اقتصاد مفتوح ونظام الصرف العائم تكون السياسة النقدية جد فعالة. والجدول التالي يلخص فعالية السياسات الاقتصادية حسب طبيعة نظام الصرف.

الجدول رقم (10): فعالية السياسات الاقتصادية حسب طبيعة نظام الصرف

فعالية السياسات الاقتصادية		الوضعية المختلفة لنظام الصرف وحركة رؤوس الأموال	
سياسة نقدية	سياسة مالية	حركة رؤوس الأموال	نظام الصرف
غير فعالة	غير فعالة	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	نظام الصرف الثابت
غير فعالة	فعالة	حركة قوية لرؤوس الأموال	
فعالة	فعالة	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	نظام الصرف العائم
فعالة	غير فعالة	حركة قوية لرؤوس الأموال	

الفرع الرابع: قواعد وتخصيصات السياسات الاقتصادية الكلية

تقوم السياسات الاقتصادية على مجموعة من القواعد والمتمثلة في قاعدة مندل وقاعدة تنبرجين، يقوم هذا الفرع بمعالجة قواعد وتخصيصات السياسات الاقتصادية الكلية.

أولاً: قواعد السياسة الاقتصادية

1. قاعدة الاتساق Règle de Tinbergen

تنص هذه القاعدة على أنه يجب أن تكون عدد أدوات السياسة الاقتصادية بعدد الأهداف المسطرة ويتم تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي - هناك هدفين - لذلك يجب امتلاك على الأقل أداتين لتحقيق هذين الهدفين، وهما السياسة النقدية والسياسة المالية ونلاحظ أن نظام الصرف العائم يسمح بتحقيق التوازن الخارجي بشكل تلقائي، وهو يعتبر حلاً لتخفيض عدد الأهداف وتوجيه السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الداخلي.⁽¹⁾

2. مبدأ الفعالية أو قاعدة مندل

يجب على السياسة الاقتصادية أن تستخدم أدواتها لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل فعال، وانطلاقاً من تحليل فعالية السياسات الاقتصادية في الفرع السابق يمكننا صياغة الجدول التالي:

الجدول رقم(11): مبدأ الفعالية - قاعدة مندل-

		درجة حساسية التوازن الخارجي لسعر الفائدة	
		حساسية مرتفعة	حساسية ضعيفة
درجة حساسية التوازن الداخلي لسعر الفائدة	حساسية ضعيفة	؟	نظام الصرف الثابت
	حساسية مرتفعة	نظام الصرف العائم	؟

حيث نستنتج أن تغيرات سعر الفائدة يكون أكثر فعالية لتحقيق التوازن الخارجي في ظل نظام الصرف الثابت، وتحقيق التوازن الداخلي في ظل نظام الصرف المرن.

ثانياً: تخصيصات السياسات الاقتصادية

نفترض في جميع الحالات التالية حالة نظام الصرف الثابت.

1. أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي والخارجي

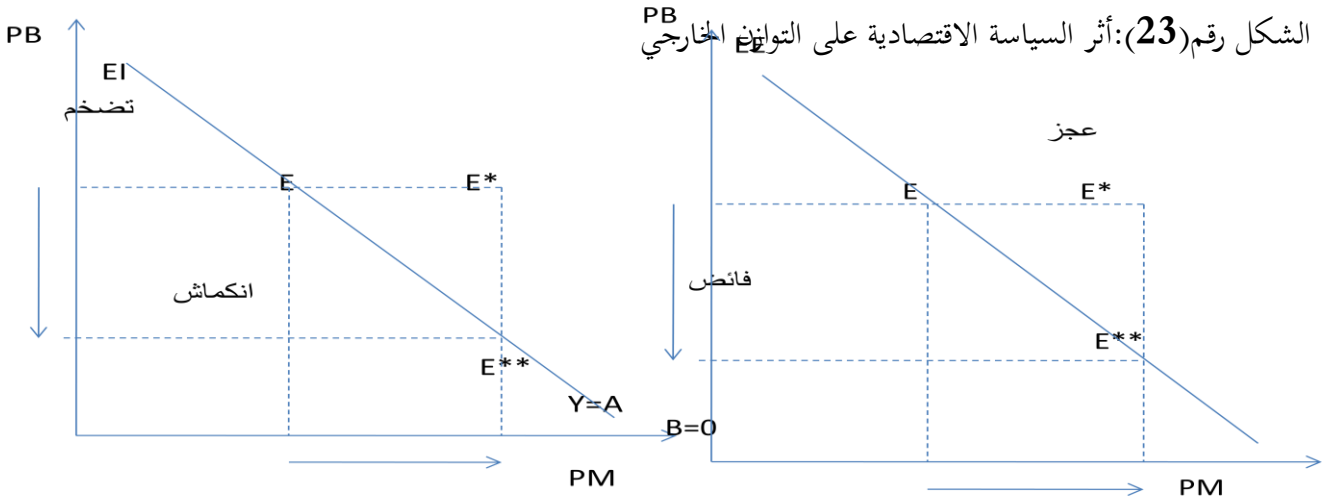
(1)-CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de Lyons, France, 2005, p 25.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

نتحصل على التوازن الداخلي عندما يكون لدينا $Y=A$ بمعنى الطلب المحلي يستوعب جميع العرض الإجمالي

حيث لدينا:

$$\begin{aligned} Y+M &= C+I+G \\ Y &= C+I+G+(X-M) \\ Y &= A+BTC \end{aligned}$$



Source: CH biales, *modélisation de l'équilibre macroéconomique*, publications de l'université de Lyons, France, 2005, p 59.

يمثل المنحنى التوازن الداخلي الذي يعبر عن النقاط المختلفة من السياسة المالية والسياسة النقدية التي تحقق

التوازن $Y=A$ ميل المنحنى سالب لوجود علاقة عكسية بين السياسة المالية والنقدية حيث أن السياسة المالية التوسعية تزيد من الطلب المحلي لا بد أن تصاحبها سياسة نقدية انكماشية ترفع من سعر الفائدة، وتحد من الضغوط التضخمية. بياننا ننطلق من النقطة E فإذا كان لدينا سياسة نقدية توسعية هذا سيؤدي إلى الانتقال إلى النقطة E^* - حالة تضخم - ومن أجل تجنب ارتفاع الأسعار لا بد من تخفيض الإنفاق الحكومي حتى نصل إلى النقطة E^{**} .

ويتحقق التوازن الخارجي عندما يكون $B=BTC+K=0$ ، بياننا يمثل المنحنى التوازن الخارجي الذي يضم توليفات مختلفة من السياسة النقدية والمالية التي تحقق التوازن الخارجي، ومن الملاحظ أن ميل المنحنى سالب لأن هناك علاقة عكسية بين السياسة المالية والنقدية، حيث أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى خفض سعر الفائدة وبالتالي عجز في حساب رأس المال الذي يجب أن يعوض بتحقيق فائض في BTC من خلال تخفيض الاستيعاب عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وهذا ما يوضحه المنحنى.

وبدمج التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي نتحصل على النتائج التالية الممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي و الخارجي

عجز خارجي	فائض خارجي	
سياسة نقدية انكماشية	ماهية السياسة؟	تضخم
1	3	
سياسة نقدية توسعية	ماهية السياسة؟	كساد
2	4	

Source: CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de Lyons, France, 2005, p 59.

أ. في المنطقة 4 (فائض/كساد)

يتم إتباع سياسة نقدية توسعية تزيد من الدخل وتخفض من سعر الفائدة وهذا ما يزيد من الاستيعاب الداخلي. هذه الحالة تؤدي تخفيض الفائض التجاري للحساب الجاري وخروج رؤوس الأموال بسبب انخفاض سعر الفائدة.

ب. في المنطقة 1 (عجز/تضخم)

يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية تزيد في سعر الفائدة مما يخفض من الاستيعاب الداخلي، وعلى المستوى الخارجي تؤدي هذه الحالة إلى استقطاب رؤوس أموال جديدة مما يزيد الفائض في حساب رأس المال وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

لدينا هدفين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، و نمتلك أداتين هما السياسة المالية والسياسة النقدية، وبالتالي فإن قاعدة **TINBERGEN** متوفرة. بقي الآن أن نقوم بالتخصيص الأمثل لأداتين السياسة الاقتصادية إلى الهدفين في إطار قاعدة مندل. من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه ليس هناك إي إشكال في الحالة 1 و 4، الإشكال يكون في الحالة 2 و 3.

2. التخصيص الأمثل للسياسات الاقتصادية الكلية

أ. وضعية كساد داخلي / عجز خارجي (الحالة 2)

لتكن الوضعية الأولية عند النقطة 1 وهي حالة توازن داخلي لكن مع وجود عجز خارجي - على يمين منحنى

EE.

- **الفرضية الأولى:** السياسة المالية لتحقيق التوازن الخارجي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي.

نتبع سياسة مالية انكماشية لتحقيق التوازن الخارجي ، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال من 1 إلى 2 ، عند النقطة

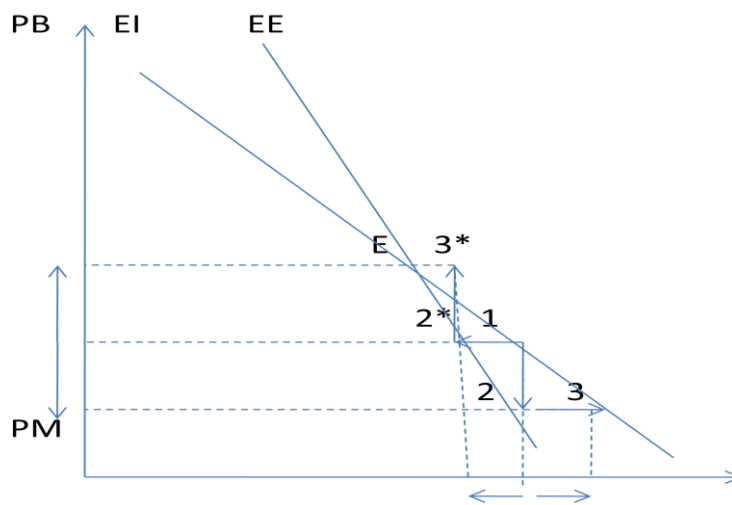
2 يكون لدينا حالة كساد داخلي، مما يدفع صانع السياسة الاقتصادية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال من 2 إلى 3 وهي نقطة بعيدة عن نقطة التوازن **E**.

- **الفرضية الثانية:** السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي.

نتبع سياسة نقدية انكماشية لتحقيق التوازن الخارجي مما يؤدي إلى الانتقال إلى النقطة 2* وهي تمثل نقطة

كساد داخلي، لمعالجته نتبع سياسة مالية توسعية تنقلنا إلى النقطة 3* وكنتيجة لهذه السياسة فإننا نقتررب شيئا فشيئا إلى نقطة التوازن **E**.

الشكل رقم(24): تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة كساد داخلي/ عجز خارجي



Source: CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de Lyons, France, 2005, p 61.

وبالتالي نستنتج أن أحسن فرضية هي الفرضية 2، حيث أن السياسة المالية تخصص لمعالجة التوازن الداخلي والسياسة النقدية لمعالجة التوازن الخارجي.

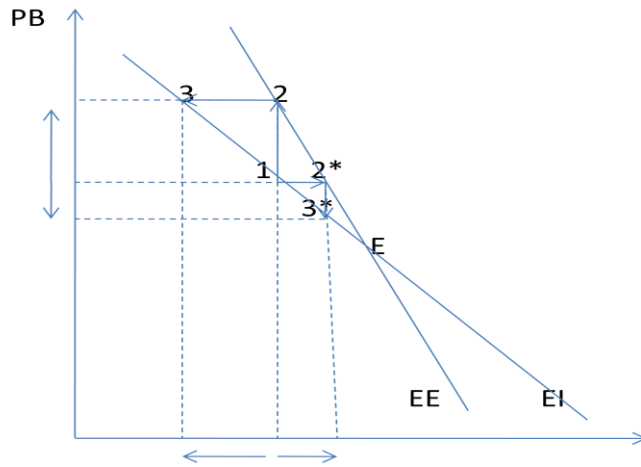
ب. وضعية تضخم داخلي / فائض خارجي (الحالة 3)

لتكن الوضعية الأولية عند النقطة 1 وهي وضعية توازن داخلي، لكن مع حالة فائض خارجي على يسار EE.

• الفرضية الأولى: السياسة المالية لتحقيق التوازن الخارجي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي

نتبع سياسة مالية توسعية لتحقيق التوازن الخارجي تنقلنا من النقطة 1 إلى النقطة 2 وهي تمثل حالة تضخم، نعالجها من خلال سياسة نقدية انكماشية، تنقلنا إلى النقطة 3، ومن الملاحظ أن هذه السياسة تبعثنا عن نقطة التوازن الإجمالي.

الشكل رقم (25): تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة تضخم داخلي / فائض خارجي



Source: CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, publications de l'université de Lyons, France, 2005, p 62.

• الفرضية الثانية: السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي.

نتبع سياسة نقدية توسعية لتحقيق التوازن الخارجي تنقلنا من النقطة 1 إلى النقطة 2* وهي تمثل حالة تضخم نعالجها من خلال سياسة مالية انكماشية تنقلنا من النقطة 2* إلى النقطة 3* ومن الملاحظ أن هذه السياسة تقرنا بشكل كبير إلى نقطة التوازن E.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

وبالتالي نستنتج أن أحسن فرضية هي الفرضية 2 حيث أن السياسة المالية تخصص لمعالجة التوازن الداخلي والسياسة النقدية لمعالجة التوازن الخارجي.⁽¹⁾

الجدول رقم (13): قاعدتي مندل و TINBERGEN

أداتين	هدفين	قاعدة TINBERGEN
السياسة المالية	التوازن الداخلي	قاعدة مندل
السياسة النقدية	التوازن الخارجي	

المطلب الثالث: الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي

يتضمن هذا المطلب تقييم السياسات الاقتصادية الكلية مع افتراض عدم ثبات المستوى العام للأسعار، حيث يتطرق إلى العناصر التالية:

- اختيار السياسات الاقتصادية في ظل نموذج العرض الكلي والطلب الكلي.
- نقاش حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

يتضمن هذا المطلب دراسة سياسات الاستقرار الاقتصادي في ظل نموذج العرض الكلي والطلب الكلي لمواجهة اختلال الاستقرار الركودي والتضخمي بالإضافة إلى مواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي.

الفرع الأول: سياسات الاستقرار الاقتصادي

يتضمن هذا الفرع السياسات الاقتصادية لمواجهة الاستقرار الركودي والتضخمي وصدمات العرض الكلي والطلب الكلي.

أولاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة اختلال الاستقرار الركودي والتضخمي

تقوم هذه السياسات على أساس قيام صانعي السياسة الاقتصادية باتخاذ قرارات اقتصادية بهدف توجيه الاقتصاد إلى وجهة معينة وذلك من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة :

- هل يتوجه الاقتصاد إلى تحقيق توازن اقتصادي مستمر أم أن هناك اتجاه نحو الاختلال؟
- وإذا كانت الإجابة سلبية، ماهي الإجراءات المتخذة والتي تسمح بإعادة التوازن إلى الاقتصاد مع تحديد مزايا استرجاع هذا التوازن وتكاليفه؟

(1) - CH biales, op.cit. p70.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- إذا كانت الإجابة على السؤال الأول ايجابية، ماهي الإجراءات المتبعة لحماية هذا الاستقرار الاقتصادي؟
لا يقوم الاقتصاديون جميعا بالإجابة على هذه الأسئلة بنفس الطريقة، حيث أن هناك برنامجين أساسيين للسياسة الاقتصادية :

- البرنامج الكينزي والذي يقوم على أساس نزعة تدخلية، حيث أن السوق لا يسمح بتوجيه الاقتصاد نحو التوازن وبالتالي ضرورة تدخل الدولة.

- البرنامج النيوكلاسيكي والذي يقوم على أساس أن السوق يسمح بتوجيه الاقتصاد نحو التوازن وهذا ما يجد من تدخل الدولة.⁽¹⁾

إن المدافعين على البرنامج النيوكلاسيكي يعتمدون على مرونة الأسعار والأجور ويقدمون بأن إجراءات التدخل تعيق السوق في إرجاع التوازن للاقتصاد، أما فيما يتعلق بالبرنامج الكينزي، فهو يقوم على أساس تطبيق سياسة استقرار في حالة اللااستقرار التضخمي - سياسة نقدية انكماشية و/أو سياسة مالية انكماشية- وإتباع سياسة إنعاش اقتصادي في اللااستقرار الانكماشية، إن فعالية هذه السياسات مرتبطة أساسا بآجال التطبيق والتنفيذ ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتوقعات المتعاملين.⁽²⁾

ثانيا: السياسات الاقتصادية لمواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي

يطلق الاقتصاديون اسم صدمة على الاقتصاد كل التغيرات الخارجية التي تؤثر على العرض والطلب، هذه الصدمات تؤثر على رفاية الاقتصاد وتبعد الإنتاج والتشغيل عن مستوياهما التوازنية، ونسعى سياسات الاستقرار كل السياسات التي تسعى إلى امتصاص هذه الصدمات وإرجاع مستوى الناتج والتشغيل إلى أقرب نقطة ممكنة من الناتج التوازني.

⁽¹⁾- CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, op.cit, p 87.

⁽²⁾- Mankiw, **op.cit**, p 352.

1. السياسات الاقتصادية في حالة صدمات الطلب الإجمالي

صدمة الطلب هي ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى اضطراب الطلب الإجمالي وهذه الظاهرة تعد ظاهرة خارجية فعلى سبيل المثال التطور الديموغرافي والتغيرات في الاقتطاعات الإلزامية والتحويلات الاجتماعية، ولنأخذ بعين الاعتبار حالة صدمة طلب نحو الانخفاض.

أ. تحليل صدمة الطلب الكلي

انطلاقاً من مبدأ العرض والطلب فإن انخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يسمح باسترجاع التوازن عند مستوى أسعار منخفض، إلا أن المشكلة هي مشكلة آجال: حيث أن انخفاض الأسعار يكون مرتبطاً بدرجة مرونة الأسعار والأجور.

فاقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة NEC ينطلقون من مبدأ التوقعات الرشيدة، ويقولون بأن التعديل يكون بشكل فوري حيث أن انخفاض الأسعار يصاحبه انخفاض في الأجور، وهذا ما يجعل الأجور الحقيقية لا تتغير وبالتالي ثبات التكلفة الحقيقية للعمل، وهذا ما يحافظ على مستوى الإنتاج والتشغيل عند نفس المستوى، على عكس النمو الكلاسيكي وعلى رأسهم ملتون فريدمان، الذي يبني تحليله على أساس التوقعات الموائمة، ويقول بأن التعديل يتطلب بعض الآجال، فإذا كانت الأسعار قد انخفضت كنتيجة لانخفاض الطلب ولأن المؤسسات تسعى إلى بيع جميع منتجاتها، فإن الأجور الإسمية تتميز بنوع من الجمود لأن الأجراء يتعرضون لما يسمى الخداع النقدي في حين أن المؤسسات يواجهون انخفاضاً في أسعار بيع منتجاتهم وارتفاعاً في التكلفة الحقيقية للإنتاج، وهذا ما يجعلهم يخفضون برنامجهم الإنتاجي، وبالتالي تسريح نسبة من العمال، وبالتالي فإن الفرق الموجود بين النيوكلاسيك والمدرسة الكلاسيكية الحديثة هو فقط في آجال التعديل في حين أن النتيجة واحدة: الرجوع إلى توازن التشغيل الكامل دون الحاجة إلى تدخل الحكومة.

ب. خصائص التحليل الكينزي لصدمة الطلب الكلي

أما فيما يتعلق بالتحليل الكينزي فيختلف عن التحليل السابق، حيث أن هناك عدة عناصر للتحليل الكينزي:

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- حيث أن التحليل الكينزي يقوم على أساس أن الأسعار والأجور تتمتع بمرونة أقل على عكس التيار السابق، فبالنسبة للكينزيين فإن الأجور الاسمية لديها فرصة ضعيفة لتصبح مرنة لسببين أساسيين: الأول وهو تعرض الأجراء للخداع النقدي، أما السبب الثاني فهو يتضمن جمود الأجور الناتج عن السلوك العقلاني للأجراء.
- ويعتبر التيار الكينزي بأن زيادة البطالة لا يدفع الأجور بشكل آلي إلى الانخفاض، لأن البطالين ينتمون إلى قطاع في طور الانهيار، ولا يمتلكون الكفاءات للانضمام إلى القطاعات التي تطلب اليد العاملة.
- وحتى في حالة انخفاض الأجور هذا لا يعني بالضرورة انخفاض البطالة لأن انخفاض الأجور قد يكون عاملاً محفزاً للتشغيل، وذلك من خلال أثر الإحلال بين رأس المال والعمل. كما أن هناك أثر الدخل لأن انخفاض الأجور هو عامل محفز لانخفاض الطلب الإجمالي مع التركيز على أنه هناك تعارض بين التيار الذي يعتبر الأجر تكلفة وهم الكلاسيك والنيوكلاسيك والذي يعتبر دخل وهم الكينزيون.
- كما أن انخفاض الأجور يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأجراء، فبالنسبة للكلاسيك والنيوكلاسيك فإن الإنتاجية هي التي تتحكم في الأجور - تعظيم الأرباح يتطلب أن تكون مردودية عوامل الإنتاج على أساس الإنتاجية الحدية - على عكس التيار الكينزي الذي يقوم على أساس الأجر الفعال، حيث أن الأجور هي التي تتحكم في الإنتاجية، فإذا كانت الإنتاجية منخفضة بالتوازي من انخفاض الأجور، تكلفة الإنتاج تبقى ثابتة، وبالتالي فإن المؤسسات لا يمكنها تخفيض الأسعار، والطلب لم يتم تنشيطه، وإذا انخفضت الإنتاجية أقل من الأجر الاسمي فإن تكلفة العمل سوف تتحسن وسيكون للمؤسسات القدرة لاستخدام هذا التحسن في تخفيض الأسعار بالإضافة إلى زيادة هامش الربح.⁽¹⁾
- وكحوصلة، فإن هناك عدة عوامل تمنع من الوصول إلى النقطة التوازنية، وينظر الكينزيون إلى أن هذه التكاليف التي يتحملها الاقتصاد يمكن أن تأخذ وقتاً كبيراً لذلك لا بد من إتباع سياسة إنعاش لاسترجاع التوازن وذلك من خلال تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق السياسات الاقتصادية الكلية.

(1)- CH biales, **modélisation de l'équilibre macroéconomique**, op.cit. p 98.

2. السياسات الاقتصادية الكلية في حالة صدمات العرض الكلي

يمكن تعريف صدمات العرض على أنها ظاهرة تؤدي إلى اختلال العرض الإجمالي بشكل أو بآخر كنتيجة لحدوث تغيرات خارجية، على سبيل المثال التطور التكنولوجي، تغيرات في أسعار المواد الأولية أو تطورات في اليد العاملة النشيطة، بمعنى أن صدمة العرض هي ظاهرة تغير شروط الإنتاج.

أ. تحليل صدمة العرض الكلي

لنأخذ على سبيل المثال صدمة نفطية تؤثر سلباً على شروط الإنتاج، حيث أن الصدمة النفطية تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انتقال منحى العرض إلى الأعلى، حيث أن المؤسسات عند هذا المستوى من السعر تنخفض أرباحها وبالتالي تسرح العمال.⁽¹⁾

إن هذا الانخفاض في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وفق قانون العرض والطلب إذا كانت آلية السوق تعمل بشكل صحيح، ولكن الإشكال الحقيقي هو فيما يتعلق بالآجال: حيث أن الارتفاع في الأسعار يكون على أساس مرونة الأسعار والأجور، حيث أن أنصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة يعتمدون على فرضية التوقعات الرشيدة، حيث أن التعديل يكون فوراً، فارتفاع أسعار البترول يجب أن يعوض فوراً بانخفاض مكافئ في الأجور، وهذا ما يؤدي إلى المحافظة على التكاليف ثابتة.

وبالتالي أسعار السلع تبقى ثابتة هي بدورها، بالإضافة إلى مستوى الإنتاج والتشغيل. وهذا على عكس تحليل النيوكلاسيك الذين يعتمدون على فرضية توقعات الموائمة، والذين يقرون بأن التعديل يتطلب آجال حيث يتوقف الاقتصاد لمدة معينة عند نقطة توازن أقل من التشغيل الكامل، إلى غاية ضغط البطالة الذي تحدث على التوازن في سوق العمل وبالتالي تخفيض الأجور الاسمية هذا الانخفاض يعوض بشكل متزايد بارتفاع أسعار البترول، إلى غاية إرجاع تكلفة الإنتاج إلى مبلغها الأولي. وتقوم المؤسسات بمراجعة إنتاجها وزيادة عرضها وهذا ما يخفض من الأسعار وبالتالي العودة إلى وضع التوازن الأولي. وكما هو الحال في صدمات الطلب فإن الفرق الموجود بين أنصار المدرسة الكلاسيكية الحديثة والنيوكلاسيك يتمثل فقط في مسألة الآجال، إلا أن النتيجة واحدة: هناك عودة آلية إلى التوازن بدون وجود حاجة إلى تدخل الدولة.

(1)- Mankiw, op.cit, p 354.

ب. خصائص التحليل الكينزي لصددمات العرض الكلي

أما فيما يتعلق بالتحليل الكينزي فهو يختلف عن المدرسة الكلاسيكية الحديثة والنيوكلاسيكية، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن هناك جمود نسبي في الأجور والأسعار، وهذا الجمود يؤدي إلى صعوبة العودة إلى الوضع التوازني بشكل سريع، مع مخاطرة البقاء عند نقطة توازن أقل من التشغيل الكامل، وإذا كان عند النيوكلاسيك التعديل يتطلب انخفاض في الأجور الاسمية، فإنه عند الكينزيين يعتبر هذا العامل عاملاً مثبتاً للطلب، وهذا يعني انتقال منحني الطلب إلى اليسار وهو ما يفاقم وضع التشغيل الناقص، وبالتالي فإنه عند الكينزيين لا بد من تدخل الحكومة لمساعدة الاقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل وذلك من خلال إتباع سياسة إنعاش اقتصادي تساعد على نقل منحني الطلب إلى اليمين للوصول إلى التشغيل الكامل لكن هذه السياسة تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية.

الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم/البطالة

يتناول هذا الفرع مختلف القراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الموجهة لمواجهة التضخم والبطالة.

أولاً: القراءة الكينزية لأثر السياسات الاقتصادية على منحني فيليبس وانتقادات النقيدين

في ظل النظام الكينزي فإن سياسة التوسع في الطلب الكلي المتمثلة في زيادات متتالية في الإنفاق الحكومي يترتب عليه سلسلة من الانتقالات في الطلب الكلي، وينتقل الأثر بدوره إلى منحني فيليبس حيث أنه بارتفاع الطلب الكلي الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية ستؤدي إلى زيادات في الناتج والتشغيل والأسعار، فتنخفض معدلات البطالة وتزداد الأجور النقدية.

والنتيجة التي نخلص إليها أن النموذج الكينزي يُقر أيضاً بالإحلال المتبادل بين البطالة والتضخم فمعدلات نمو عالية في الطلب سينظرها مستويات منخفضة من البطالة ومستويات مرتفعة من التضخم، ونمو بطيء في الطلب يعني معدلات تضخم منخفضة ومعدلات بطالة مرتفعة، لكن السؤال المطروح في هذا المجال: بما أن التحليل كان في الأجل القصير؛ هل تنطبق هذه العلاقة أيضاً في الأجل الطويل؟

إن افتراضنا الأساسي أن مستوى الأسعار المتوقع ثابت في الأجل القصير حيث أن هذا الأخير يتوقف على سلوك أسعار في الماضي، ولكن مع مرور الوقت فإن مستوى الأسعار سيرتفع وبالتالي فإنه في الأجل الطويل

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية، فعارضو العمل يدركون التضخم الذي وقع-زوال الخداع النقدي-(1) نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية، ويعود الدخل التوازني إلى المستوى الأولي بمعنى أنه طالما أن عارضي العمل يُقدرون التضخم الناتج عن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة دقيقة، فإنهم يطالبون بارتفاع أجورهم النقدية(2) بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار، وعند هذه النقطة فإن الأجور الحقيقية ستعود إلى مستواها الأولي.(3)

ويمكننا تفسير الآثار الطويلة الأجل من خلال نظرية *NAIRU*⁴ حيث أنه إذا كان هناك اختلاف بين معدل البطالة الفعلي وبين *NAIRU* فإن معدل التضخم سيرتفع حتى يتساوى معدل البطالة مع *NAIRU*، وطالما ظلت البطالة أقل من *NAIRU* سيميل التضخم نحو الارتفاع، والعكس في حالة ارتفاع البطالة عن *NAIRU*، وبالتالي فإن منحنى فيليبس في الأجل الطويل هو خط رأسي يُمد عند *NAIRU*.⁽⁵⁾ ونستنتج من هذا أن هناك حداً أدنى لمستوى البطالة يمكن للاقتصاد المواصلة عنده على المدى الطويل حيث أنه لا يمكن للدولة أن تدفع بمعدل البطالة أدنى من *NAIRU* لفترة دون استشارة التضخم.

ثانياً: قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسات الاقتصاد الكلي من منحنى فيليبس

إن السمة الرئيسية لتحليل هذه المدرسة⁽⁶⁾ يتجلى فيما يعرف بفرضية التوقعات الرشيدة⁽⁷⁾ التي تم استخدامها في تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي والفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه المدرسة هي المرونة التامة للأجور والأسعار، فارتفاع الأسعار ينتج عنه فوراً ارتفاعاً في الأجور وذلك لغياب الخداع النقدي، حيث أن العمال

(1) - وهو الانتقاد الذي وجهه فريدمان للسياسة التوسعية الكينزية حيث قال " يمكننا أن نخدع الجميع لفترة معينة، أو بعض الأفراد لمدة طويلة، ولكن أن نخدع الجميع لمدة طويلة فهذا مستحيل" حيث أوضح من خلال هذا أن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية غير فعالة في الأجل الطويل وذلك بسبب الخداع النقدي.

(2) - هذا ما يُعرف بالخداع النقدي.

(3) - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، 1994، ص 252.

(4) - Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment .

(5) - بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1995 ص 585.

(6) - على رأسهم **R. Lucas, Thomas Sargan, Robert Barro, Mellon**.

(7) - خلال الخمسينات نظر الاقتصاديون - خاصة النقديين - للتوقعات على أنها توقعات موثوقة **anticipation adaptives** تكون نتيجة لخبرة سابقة من خلال تحليل الماضي.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

يطالبون برفع أجورهم الحقيقية مساوية للأجور الاسمية ويُقر هذا النموذج بأن السياسة المتوقعة ليس لها أثر على الناتج، فقط السياسة غير المتوقعة هي التي لها أثر على الناتج.

إن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى انتقال منحى الطلب الكلي إلى اليمين ويرتفع كل من الناتج والمستوى العام للأسعار، حيث أن هذا الانتقال غير متوقع، وفي حالة ما إذا توقع الأفراد قيام الحكومة بهذه الزيادة في الإنفاق الحكومي لتخفيض معدلات البطالة، فسياسة الإنفاق الحكومي تكون متوقعة، ونظراً لأن توقعات العمال رشيدة فإنهم يعلمون أن ارتفاع منحى الطلب الكلي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما يجعلهم يطالبون برفع أجورهم مما ينقل منحى العرض الكلي إلى اليسار، وبالتالي فإن الناتج لن يزيد نتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية المتوقعة.⁽¹⁾ والنتيجة التي نخلص إليها أن سياسة الإنفاق الحكومي المتوقعة ليس لها أثر على الاستقرار الاقتصادي، وهذه النتيجة سُميت بفرض عدم فعالية السياسة.

الفرع الثالث: نقاش حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية

يقر بعض الاقتصاديين بأن الاقتصاد يتميز بعدم الاستقرار حيث يتعرض دائماً لصدمات العرض والطلب التي تؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصادية على مستوى الإنتاج، التشغيل، التضخم وعلى المستوى الهيكلي، في حين أن البعض الآخر من أمثال **Milton Frideman** يعتبر أن الاقتصاد مستقر بطبيعته، حيث يرجع الاختلال في الاقتصاد إلى السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة، هذا السجال حول السياسات الاقتصادية هو موضوع هذا الفرع.

أولاً: السياسات الاقتصادية الهجومية أم الدفاعية؟

يعتبر المسؤولون السياسيون أن الاستقرار الاقتصادي هو مسؤوليتهم الأساسية، وفي جميع البلدان هناك عدة منظمات تقوم بدراسة الآثار الاقتصادية للسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة والتغيرات التي يجب أن تكون على هذه السياسات، وفي كل مرة يكون فيها تغييرات في السياسات النقدية والمالية يُطرح السؤال حول كيفية تأثير هذه التغييرات على التضخم والبطالة، وإذا كان الطلب الإجمالي سينتفش أو ينخفض كنتيجة لهذه السياسة. وبالتالي فإن وجود سياسة اقتصادية هجومية هو أمر ضروري لمواجهة حالات الانكماش الاقتصادي التي تتميز بانتشار البطالة وانخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض رفاة الأفراد وكما رأينا في نموذج العرض الكلي والطلب الكلي فإن بعض

(1) - جيمس جوارتيني، المرجع السابق، ص 464

الصدمة التي تصيب الاقتصاد قد تعرضه لحالات من الانكماش، وهنا تبرز أهمية السياسات الاقتصادية الكلية لتجنب هذه الصدمات.⁽¹⁾

1. التأخر في التطبيق والآثار المختلفة للسياسات الاقتصادية

إنه لمن السهل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد إذا كانت آثار السياسات الاقتصادية الكلية فورية، ولعل صانع السياسة الاقتصادية يشبه سائق السيارة حيث يقوم صانع السياسة بقيادة الاقتصاد إلى الوجهة المطلوبة باستخدام الأدوات المتوفرة.⁽²⁾

ويميز الاقتصاديون بين الآجال الداخلية والآجال الخارجية، حيث أن الآجال الداخلية هي الفترة التي تفصل بين الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد وتنفيذ السياسة الاقتصادية التي تكون كنتيجة لهذه الصدمة أما الآجال الخارجية فهي الفترة الموجودة بين تنفيذ السياسة الاقتصادية واستجابة الاقتصاد لهذه السياسة ومن الملاحظ كما رأينا سابقاً أن الآجال الداخلية للسياسة المالية طويلة نسبياً، أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فالآجال الخارجية هي التي تكون طويلة نسبياً، حيث أن تنفيذ السياسة النقدية يمر عبر قنوات السياسة النقدية، وبالتالي فإن تأثير السياسة النقدية على الأهداف النهائية لا يكون إلا بعد 6 أشهر من تاريخ تنفيذها.

وبالتالي فإن الآجال الطويلة والمتغيرات المرافقة للسياسة النقدية والمالية تجعل من الصعب تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهنا يبرز دور المعدلات الآلية⁽³⁾ التي تقلص من الآجال، وهي عبارة عن ميكانيزمات تنشط أو تثبط الاقتصاد بشكل آلي عند الحاجة، دون حدوث تغييرات في السياسات الاقتصادية، فالضريبة النسبية على الدخل تخفض بشكل آلي من الضرائب عند انكماش الاقتصاد دون الحاجة إلى تشريع ضريبي جديد، حيث أن الأفراد والمؤسسات يدفعون الضرائب بشكل أقل عند انخفاض مداخيلهم، بالإضافة إلى نظام التأمين على البطالة والضمان

(1)- Mankiw, op.Cit, p 510.

(2)- مثلما يقوم سائق السياسة بقيادة سيارته، إلا أن قيادة السيارة سهلة لأنها تستجيب بشكل سريع لأوامر السائق على عكس قيادة الاقتصاد في بعض الحالات، حيث أن التحكم في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية لا يشبه قيادة السيارة وإنما يشبه قيادة باخرة التي تأخذ وقتاً كبيراً لتوجيهها الوجهة المطلوبة، حيث أن أول مشكلة تواجه صانع السياسة الاقتصادية هي أجال استجابة الاقتصاد للتغيرات في السياسة الاقتصادية.

(3)- Stabilisateur automatiques.

الاجتماعي بصفة عامة يزيد من مقدار التحويلات عندما يتجه الاقتصاد نحو الانكماش، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المعدلات الآلية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بدون وجود آجال داخلية.

2. صعوبة التنبؤ بالتطورات الاقتصادية

نظرا لوجود الآجال عند تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية فإنه من الضروري التنبؤ وبشكل جيد للظروف الاقتصادية المستقبلية، لأنه لا يمكن معرفة الأثر الذي تمارسه السياسات الاقتصادية دون معرفة إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انتعاش أو حالة انكماش خلال 12 شهر القادم، ومن أجل التنبؤ بالمستقبل يتم الاعتماد على المؤشر الاقتصادي المتقدم⁽¹⁾ وهو عبارة عن سلسلة من الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد فإذا عرف مؤشر اقتصادي انخفاض كبير فيمكننا أن نتوقع مرحلة انكماش مستقبلية.⁽²⁾

النماذج الاقتصادية الكلية هي أداة أخرى للتنبؤ الاقتصادي، حيث أن المنظمات العامة والخاصة التي تقوم بتوقعات اقتصادية تقوم ببناء وتحديث نماذج اقتصادية حسابية، وهي تتضمن عدد كبير من المعادلات وكل معادلة تمثل قطاع وعلى أساس التغيير في المتغيرات الخارجية والتي منها أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، فإن هذه النماذج تقوم بتنبؤات على المتغيرات الداخلية كالتشغيل والنتاج والتضخم.

ثانيا: السياسات الاقتصادية القاعدة أو الالاقاعدة⁽³⁾

إن المشكلة الثانية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والتي هي محل نقاش بين الاقتصاديين تتمثل في الاختيار بين القاعدة والالاقاعدة، حيث نقول أن سياسة اقتصادية محكومة بقاعدة عندما يعلن المسؤولون السياسيون مسبقا عن الطريقة التي تسطر بها السياسة الاقتصادية، أما في حالة سياسة اقتصادية محكومة بالالاقاعدة فتكون في حالة وجود حرية في تقييم الوضع وصياغة السياسة الاقتصادية المناسبة.⁽⁴⁾

(1)-Indicateurs économiques avancés ou précurseurs – leading indicators-

(2)Ibid, p 513.

(3)- règle ou discrétion

(4)- Ibid, p 520.

1. اللاتقّة في السياسيين والمسار السياسي

يرى بعض الاقتصاديون بأن السياسات الاقتصادية أمر مهم للغاية وينبغي ألا تترك في أيدي السياسيين في ظلّ اللاقاعدة **discretion** ومن بين العناصر التي تؤيد هذا الاتجاه هو أن المسار السياسي لا يُبنى على قواعد اقتصادية، وإنما يخدم مجموعات المصالح، كما أن السياسيين يستخدمون السياسات الاقتصادية دعماً لمسارهم الانتخابي، وإذا تم وضع الثقة في متخذي القرار السياسي يتضح جلياً أن السياسة الاقتصادية في ظلّ اللاقاعدة مفضلة عن بقية السياسات لعدة أسباب، أهمها أن السياسة الاقتصادية في ظلّ اللاقاعدة أكثر مرونة فإذا كان السياسيون يتمتعون بذكاء اقتصادي ويسعون إلى خدمة المصلحة العامة، فمن الأفضل أن يتم استخدام سياسة اقتصادية في ظلّ اللاقاعدة.

إلا أن عدم الترابط⁽¹⁾ في الوقت يعطي أولوية للاقاعدة على حساب اللاقاعدة، حيث يمكن أن يحدث إعلان أصحاب القرار السياسي مسبقاً عن سياستهم الاقتصادية بهدف التأثير على توقعات الخواص، وإذا قام الخواص بتغيير توقعاتهم كنتيجة لهذا الإعلان يتراجع أصحاب القرار عن سياستهم، وهو ما يجعل الخواص يعتقدون بأن صناع السياسة الاقتصادية قد أخلفوا وعودهم، وتعبير أكثر دبلوماسية، وهذا ما يفقد الخواص ثقتهم بصانعي السياسة الاقتصادية، وحتى نجعل السياسة الاقتصادية أكثر مصداقية يحدد صناع السياسة قاعدة مسبقة تمشي على أساسها هذه السياسات الاقتصادية الكلية، وتظهر عدم الترابط في الوقت في عدة مجالات من بينها:

- بغية تخفيض الاستثمار تعلن الحكومة تخفيض الضريبة على مداخيل رأس المال وعندما يتحسن الاستثمار تتراجع الحكومة عن وعودها.
- وبغية تشجيع البحث تعلن الحكومة بأنها ستصبح محتكر مؤقت لشراء أدوية من المؤسسات التي تنتج أدوية جديدة، وعندما يتحقق هذا الأمر تقوم الحكومة بتحديد الأسعار لضمان كون هذه المنتجات متاحة للجميع.⁽²⁾

(1)- incoherence.

(2)- Ibid, p 524.

2. قواعد السياسة النقدية

إذا تم الاتفاق بأن إتباع سياسات اقتصادية على أساس القاعدة، فإن هناك سجال آخر حول قواعد السياسة النقدية، فبالنسبة للنقديين على البنك المركزي زيادة الكتلة النقدية على أساس معدل ثابت، حيث يعتبرون بأن التغيير في العرض النقدي هو المتغير الأساسي الذي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، حيث يعتبرون بأن زيادة مستقرة في العرض النقدي تضمن استقرار في الإنتاج والتشغيل والأسعار، إلا أن هناك من ينتقد هذا التحليل ويقر بأن الزيادة المستقرة في العرض النقدي لا يمكنها أن تجعل الطلب الكلي مستقر إلا إذا كانت سرعة تداول النقود مستقرة هي بدورها.

والبعض الآخر من الاقتصاديين يعتمد على قاعدة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث أن البنك المركزي لا يعلن التطورات المتوقعة في الناتج الاسمي، فإذا ما كانت هذه التوقعات تتجاوز النمو المستهدف يقوم البنك المركزي بتخفيض نمو الكتلة النقدية حيث يخفض من الطلب الإجمالي، وإذا لم يصل الناتج الاسمي إلى المستوى المستهدف يزيد البنك المركزي من نمو الكتلة النقدية.

القاعدة الثالثة للسياسة النقدية تعتمد على وضع هدف في مجال المستوى العام للأسعار - استهداف التضخم - وفي هذا الإطار يقوم البنك المركزي بإعلان التوقعات المنتظرة للأسعار وعلى أساسها يحدد مستوى العرض النقدي.

وبالتالي فإن القواعد الثلاث قائمة أساساً على متغيرات إسمية - العرض النقدي، الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، المستوى العام للأسعار -، ويمكننا أيضاً صياغة قواعد على أساس متغيرات حقيقية على سبيل المثال، معدل البطالة فإذا قام البنك المركزي باستهداف معدل البطالة بـ 5 بالمائة وإذا كان أقل من المعدل الطبيعي فإن هذا سيؤدي إلى تسارع التضخم، والعكس صحيح لكن من الصعوبة بمكان تحديد معدل البطالة الطبيعي، لذلك لا يفضل الاقتصاديون المتغيرات الحقيقية على الرغم من أنها تعطي صورة أوضح على التطور الاقتصادي ويستخدمون المتغيرات الاسمية.

تطرت الأطروحة في هذا المبحث إلى السياسات الاقتصادية في ظل النماذج الاقتصادية المختلفة ومدى فعاليتها أخذاً بعين الاعتبار عدة متغيرات سواء كانت متعلقة بالتوازن الداخلي أو التوازن الخارجي، كما تطرت الدراسة في هذا المبحث إلى السياسات الاقتصادية المستخدمة لمواجهة التضخم والبطالة وكذا السياسات الاقتصادية

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

لمواجهة صدمات العرض الإجمالي والطلب الإجمالي، وفي نهاية المبحث تم فتح نقاش حول فعالية السياسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية

تعتمد السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية على السياسة المالية بشكل كبير والتي تقوم على أساس تحويل الإيرادات النفطية إلى إنفاق سواء كان جاريا أم استثماريا، وهذا ما يجعل هذه السياسة مرتبطة بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط، سواء ما تعلق بالإيرادات أو الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن هذا المبحث سيركز على دراسة السياسة المالية في عينة من الاقتصاديات النفطية. من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول : السياسة الضريبية في الاقتصاديات النفطية
- المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية
- المطلب الثالث: سياسات معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية

المطلب الأول: السياسة الضريبية في الاقتصاديات النفطية

تحتل الإيرادات العامة بأهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية، حيث اكتسبت هذه الأهمية من خلال الإيرادات النفطية التي استخدمت في برامج اتفاقية ضخمة في إطار برامج تنمية طويلة المدى، وسيعى هذا المطلب إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الإيرادات العامة والإيرادات النفطية بشكل خاص في الاقتصاديات النفطية، ولقياس الدور الذي يمكن للدولة أن تلعبه من خلال الإيرادات العامة لا بد من قياس حجم هذه الإيرادات في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مؤشرات العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي. يمثل الجدول التالي تطور الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من الاقتصاديات النفطية.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

الجدول رقم(14): تطور الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النفطية

الربع النفطي نسبة إلى الناتج			الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج			تطور الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج			
2015	2013	2011	2015	2013	2011	2015	2013	2011	
17.2	22.3	20.35	13.4	12.2	-	32.0	36.0	39.7	الجزائر
10.73	34.50	44.11	12.45	29.24		21.25	39.07	47.87	أنغولا
0.58	2.03	2.72	10.74	11.28	11.15	12.96	15.00	15.39	أندونيسيا
28.60	42.44	49.93	0.8	1.0	-	32.2	47.1	58.9	العراق
38.48	50.08	60.23	1.38	1.03	1.26	42.2	64.2	50.6	الكويت
3.04	5.72	7.80	22.44	26.12	23.62	46.60	47.12	49.46	النرويج
5.85	12.17	15.25	4.3	5.7	-	29.8	46.6	37.6	قطر
22.50	42.93	48.99	3.3	2.7	-	25.1	41.3	44.5	السعودية
-	14.21	18.56	-	-	-	-	-	-	فنزويلا
1.42	4.00	5.16	14.29	17.79	-	18.93	20.94	20.33	ماليزيا
11.20	24.04	24.83	2.8	2.4	-	28.1	28.7	28.1	الإمارات

Source : World Development Indicators <http://databank.worldbank.org> 06/08/2017.

الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة في الاقتصادات النفطية

إنطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تبايناً في مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً للمراحل المختلفة التي شهدتها تطورات أسعار النفط، حيث انخفضت هذه النسبة سنة 2015 في غالبية الاقتصادات النفطية حيث انتقلت من 36 إلى 32 بالمائة في الجزائر، ومن 64 إلى 42 بالمائة في الكويت وهذا يعود إلى انخفاض الإيرادات النفطية كنتيجة لانخفاض أسعار النفط والتي تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، وهذا على عكس بعض الاقتصادات النفطية التي لم تتأثر الإيرادات العامة بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط مثل النرويج، التي انتقلت فيها النسبة من 47.12 إلى 46 بالمائة، وفي الإمارات لم تتغير بشكل كبير حيث لم تتراوح نسبة 28 بالمائة وهذا ما يدل على أن هذه الاقتصادات تعتمد على مصادر أخرى للإيرادات غير الإيرادات النفطية وإلى الجهود المبذولة في تنويع اقتصادياتها بغية خلق روافد أخرى للإيرادات الضريبية.

الفرع الثاني: أهمية الإيرادات النفطية في الاقتصادات النفطية

ويتضح من خلال تحليل مكونات الإيرادات العامة للاقتصادات النفطية بأن الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي للإيرادات العامة حيث وصلت سنة 2015 إلى 87 بالمائة في البحرين و53 بالمائة في الجزائر و72 بالمائة

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

في السعودية و90 بالمائة في الكويت في حين سجلت 42 بالمائة فقط في الإمارات،⁽¹⁾ وهذا ما يعكس انخفاض مساهمة المصادر الأخرى ممثلة أساسا في الإيرادات الضريبية حيث بلغت نسبة 4.7 بالمائة سنة 2015 في البحرين و 42 بالمائة في الجزائر و 13 بالمائة في السعودية، أما في الكويت فبلغت نسبة 3 بالمائة.⁽²⁾ وهذا ما يقل بشكل كبير عن بقية الاقتصادات النفطية الأخرى، حيث أنه في النرويج مثلا بلغت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الدخل في الإيرادات العامة 25.14 و 22.44 بالمائة على التوالي.⁽³⁾

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية

تلعب سياسة الإنفاق الحكومي دورا مهما في الاقتصادات النفطية وذلك من خلال توزيع هذا الإنفاق على القطاعات الاقتصادية خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية، حيث عرف الإنفاق الحكومي في هذه الاقتصادات ارتفاعا ملحوظا تزامنا مع الطفرة النفطية في مطلع السبعينات حيث سمح ارتفاع أسعار النفط بزيادة في المردود المالي لهذه الدول مما دفعها إلى انتهاج سياسة توسعية طيلة سمحت بتحقيق إنجازات محسوسة في مجال الخدمات والبنية التحتية ولكن هذا التوسع صاحبه عدم اهتمام بإدارة الموارد المالية وهذا ما أدى إلى حدوث حالات عجز في الموازنة العامة خلال فترات تراجع الموارد النفطية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوسع في الإنفاق العام لم يتناسب مع الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد المحلي وهذا ما أدى إلى تسجيل معدلات تضخم مرتفعة وتشكيل حالات عدم توازن خارجي في هذه الاقتصادات، كما أن سهولة نمو الإيراد العام الذي لم يرتبط بنمو في النشاط الاقتصادي أو بتغيير في الضرائب أو الرسوم جعل التوسع في الإنفاق العام عملية سهلة.

يمثل الجدول التالي تطور الإنفاق العام في عينة من الاقتصادات النفطية

⁽¹⁾ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 473.

⁽²⁾ - المرجع نفسه، ص 474

⁽³⁾ - World Development Indicators <http://databank.worldbank.org> 06/08/2017.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

الجدول رقم (15) تطور الإنفاق العام في الاقتصاديات النفطية

الإنفاق الاستثماري (مليون دولار)			الإنفاق الجاري (مليون دولار)			تطور الإنفاق العام نسبة إلى الناتج			
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
31.74	30.51	23.57	61.54	56.79	53.45	51.3	40.9	37.5	الجزائر
7.91	21.38	34.63	39.65	50.27	67.53	33.2	37.2	49.3	العراق
6.09	6.03	6.44	60.24	63.66	62.26	56.7	42.6	38.7	الكويت
16.26	15.35	19.13	34.30	38.09	46.09	30.4	25.4	32.3	قطر
108.83	111.32	82.66	144.61	147.92	165.89	38.8	34.4	33.4	السعودية
14.42	11.59	12.50	97.51	82.69	89.15	29.8	23.6	26.3	الإمارات
16.82	15.13	13.44	18.86	21.32	22.91	50.8	44.6	46.5	عمان
3.49	3.58	9.47	30.67	31.11	45.64	165.4	142.8	106.1	ليبيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

انطلاقاً من الجدول رقم (16) يتضح أن حصة الإنفاق الجاري في معظم الاقتصاديات النفطية تفوق حصة الإنفاق الاستثماري وهذا كنتيجة توسيع التزامات هذه الدول في مجال الخدمات وتكلفة شراء السلع العامة.

الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في الاقتصاديات النفطية

انطلاقاً من الجدول رقم (16) يتضح أن حصة الإنفاق الجاري في معظم الاقتصاديات النفطية تفوق حصة الإنفاق الاستثماري وهذا كنتيجة توسيع التزامات هذه الدول في مجال الخدمات وتكلفة شراء السلع العامة. ويتميز المسار الإنفاق في هذه الاقتصاديات بعدة خصائص:

- الاعتماد الشبه كلي على إيرادات النفط في تمويل الإنفاق العام وهو ما جعل هذه الاقتصاديات رهينة موارد آيلة للزوال.
- الاعتماد على الإيرادات النفطية أدى إلى تقليص الاعتماد على الضريبة كمورد أساسي من موارد الميزانية.
- غياب مبدأ إنتاجية الإنفاق العام.
- تضخم الإنفاق الاستهلاكي العام دون تحديد واضح للعوائد.⁽¹⁾

(1) - ابراهيم بلقطة، المرجع السابق، ص 84.

الفرع الثاني: علاقة الإنفاق العام بالاستقرار الاقتصادي

يعتبر الإنفاق العام الذي يعتمد على إيرادات النفط في الاقتصادات النفطية العامل الرئيسي المحدد لحجم الودائع والائتمان، وبالتالي لعرض النقود وهذا ما يجعل السياسة النقدية تتصف بعدم فعاليتها خاصة من حيث الوسائل الكمية وبالتالي فإن الطريق الأمثل لمعالجة التضخم يكون من خلال الإنفاق العام، ومن الملاحظ أن التوسع في الإنفاق العام أدى إلى بروز موجات تضخمية والتي ترجع أساسا إلى سببين رئيسيين:

أولا: طفرة الاستيراد

يعتبر التضخم المستورد المساهم الكبير في الضغوط التضخمية التي تعاني منها الاقتصادات النفطية من خلال حركة واردات السلع الغذائية والصناعية من البلدان المتقدمة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي، وفي حالة الاقتصادات النفطية العربية أدى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2012 إلى نمو الواردات بنسبة 43.68 بالمائة في المتوسط خلال هذه الفترة من خلال زيادة حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية المستوردة وارتفاع معدلات الاستثمار في البنية التحتية التعمير.⁽¹⁾

ثانيا: التوسع في النشاط الاقتصادي والطلب المحلي

يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات النفطية وذلك بفعل أن الحكومات تمتلك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الإيرادات النفطية الناتجة عنها، وتقوم بعملية ضخها في الدورة الاقتصادية على شكل إنفاق جاري أو استثماري وهذا ما يؤدي إلى زيادة السيولة لدى الأفراد مما يزيد من الطلب المحلي ويغذي الموجات التضخمية في الاقتصادات النفطية، حيث أن معدل النمو في السيولة المحلية انتقل من 12.19 بالمائة سنة 2011 إلى 10.26 سنة 2014 وإلى 5.44 سنة 2015⁽²⁾ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن السيولة المحلية في الاقتصادات النفطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط التي انخفضت بداية من سنة 2014، كما أن الشيء الملاحظ أن تأثير صافي الموجودات الأجنبية على السيولة المحلية انخفض بشكل كبير في جميع الاقتصادات النفطية، حيث سجل نسبا سالبا في كل الإمارات بـ 3.2 بالمائة وفي البحرين بـ 10.2، أما الجزائر

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

(2) - المرجع نفسه، ص 485.

فسجلنا نسبة سالبة -2.6 بالمائة في حين سجلت السعودية أيضا نسبة سالبة بـ -21.2 بالمائة والعراق -25 بالمائة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: سياسات معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاديات النفطية

رأينا في المطالب السابقة بأن الاقتصاديات النفطية مرتبطة بشكل كبير بالنفط في جميع الجوانب الاقتصادية حيث يشكل المورد الأساسي لتمويل موازاتها وكذلك المصدر الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات كما أنه يشكل جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالإنفاق الحكومي الذي يتحدد بدوره على أساس الإيرادات النفطية، لذلك لا بد على هذه الاقتصاديات معالجة هذه الاختلال الهيكلي من خلال إتباع سياسات التنوع الاقتصادي والتقليل من التبعية للنفط من خلال تسريع معدلات النمو في القطاعات غير النفطية وتشجيع الصادرات من السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي.

الفرع الأول: التنوع الاقتصادي⁽²⁾ كضرورة في الاقتصاديات النفطية

هناك عدة أسباب تجعل من التنوع الاقتصادي ضرورة اقتصادية للاقتصاديات النفطية يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: تقليل المخاطر الاستثمارية

يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، حيث أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية.

ثانيا: تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات

تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بتصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات.

⁽¹⁾ - المرجع نفسه، ص 488.

⁽²⁾ - يعرف التنوع الاقتصادي على أنه عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل، وهناك من يعرفه على أنه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية

يسهم التنوع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها مما ينجم عنها العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

رابعا: توليد الفرص الوظيفية

حيث أن التنوع الاقتصادي يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة ويولد الفرص الوظيفية.⁽¹⁾ إن هدف التنوع يعني بصورة عامة تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها في هذه البلدان بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات وميزانيات الحكومة والصادرات والحسابات الخارجية، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي يشمل ما يلي:

- تطوير البنية التحتية والفوقية كقاعدة لنمو الاقتصاد غير النفطي.
- توسيع فرص الاستثمار المحلي وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطوير صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال.
- تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية خاصة قطاعات الزراعة والصناعة.
- تقليص دور القطاع كعامل مباشر من عوامل النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاع الخاص.
- التركيز على تنمية رأس المال البشري وتنمية القوة العاملة المحلية .

الفرع الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في العديد من الاقتصاديات النفطية في حدوث العديد من التحولات الاقتصادية خاصة في مجال البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، بالإضافة إلى الاتجاه نحو زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتغير هيكل اقتصادياتها، وهناك العديد من المؤشرات لتقييم نجاح سياسات التنوع والمتمثلة فيما يلي:

(1)- ابراهيم بلقطة، المرجع السابق، ص 233.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

- مؤشر ودرجة التغير الهيكلي والتي تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية حيث أن تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية يعتبر أحد أهم أركان التنوع الاقتصادي.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، وبصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي.
- تطور إجمالي اليد العاملة حسب القطاعات.
- الإسهام النسبي للقطاعات العام والخاص إلى الناتج المحلي، وذلك لأن التنوع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمناً نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

أولاً: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنوع الاقتصادي زادت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في عينة من الاقتصاديات النفطية.

الجدول رقم (16) : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي في عينة من الاقتصاديات النفطية لسنة 2015

الإمارات	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	إجمالي القطاع الصناعي
24.2	10.2	34.4	الإمارات
16.0	16.8	32.8	البحرين
20.0	4.3	24.3	الجزائر
25.4	12.3	37.7	السعودية
38.3	3.8	42.1	العراق
34.4	10.9	45.3	عمان
36.3	9.7	45.9	قطر
43.3	6.7	50.1	الكويت
35.0	3.7	38.9	ليبيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص 449.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة في جميع الاقتصادات النفطية، حيث وصلت إلى 38 بالمائة في العراق و 25 بالمائة في السعودية و 43 بالمائة في الكويت في حين بلغت 24 بالمائة في الإمارات التي قطعت شوطاً كبيراً في مسار التنويع الاقتصادي، و 20 بالمائة في الجزائر و 36 بالمائة في قطر، وهذا يدل على تزايد تنويع قاعدة الإنتاج في الاقتصادات النفطية ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ملاحظتين أساسيتين هما:

- الأخذ بعين الاعتبار الإسهام غير المباشر للقطاع النفطي في الناتج المحلي، حيث أن هناك ارتباط كبير بين القطاع النفطي والقطاع غير النفطي.
- التقلبات في حجم القطاع النفطي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط.

ثانياً: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات

يدل ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات الإجمالية على ازدياد التنويع الاقتصادي من حيث نمو أنشطة الإنتاج الأخرى، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عينة من الاقتصادات النفطية.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

الجدول (17): نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عينة من الاقتصادات النفطية

	2011			2012			2013			2014			2015		
	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
الإمارات	85,9	281,64	30,5	93,61	300,16	31,187	94,49	325,37	29,041	76,44	327	23,376	50,34	265	18,996
البحرين	6,3	19,65	32,061	7,26	19,76	36,741	7,21	20,92	34,465	6,03	20,75	29,06	3,06	16,54	18,501
السعودية	289,51	364,69	79,385	307,12	388,4	79,073	284,9	375,87	75,797	264,2	342,43	77,154	140,35	203,55	68,951
العراق	83,76	79,68	105,12	92,68	94,2	98,386	90,41	89,76	100,72	81,74	83,98	97,333	48,92	49,32	99,189
قطر	27,32	112,9	24,198	21,01	131,58	15,967	18,16	135,82	13,371	21,51	129,69	16,586	9,72	77,29	12,576
الكويت	67,68	102,7	65,901	80,81	114,5	70,576	79,63	114,12	69,777	69,61	100,65	69,16	34,08	55,12	61,829
ليبيا	7,39	17,54	42,132	41,7	51,89	80,362	27,65	33,14	83,434	7,82	17,16	45,571	2,5	11,35	22,026
عمان	27,73	47,09	58,887	30,66	52,13	58,815	32,09	56,42	56,877	30,9	53,21	58,072	17,8	39,24	45,362

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص 471-500

نستنتج مما سبق أنه رغم الجهود الحثيثة في مجال التنوع الاقتصادي إلا أن النفط لا يزال يلعب الدور الأساسي في الاقتصادات النفطية، حيث أن عدم استقرار أسعار النفط قد أنقص من سرعة عملية التنوع الاقتصادي.

ثالثاً: مقومات نجاح سياسة التنوع في الاقتصادات النفطية

إن نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي النفطي، تكشف لنا حقيقة أن معظم هذه الاقتصادات تعتمد بشكل رئيسي في دخلها القومي على إنتاج سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع. وهذه السمة من شأنها أن تجعل هذه الاقتصادات عرضة للتقلبات على مستوى الاقتصاد المحلي، سواء منه ما يتعلق بالدخل المولد من إنتاج هذه السلع أو اعتماد عدد آخر من القطاعات الاقتصادية على إنتاجها. ومما لا شك فيه أن تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبياً أمر غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني إستراتيجية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع تكون منطلقاً لتنوع مصادر الدخل بحيث تعمل على تفادي الاختلال الهيكلي، وهذا يقتضي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعية أو المكتسبة (كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات). بالإضافة إلى السياسات ناجعة من شأنها ضمان التدفقات الحقيقية والمالية (كالاستثمار، التجارة، الأعمال الحرة).⁽¹⁾

1. الاعتماد على القطاع الخاص

من شأن القطاع الخاص أن يوفر مصدراً لتنافسية أكثر واستدامة النمو والتوظيف: إن جانب من الزيادة في التنوع الاقتصادي، تنعكس في نشاط اقتصاد القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة من القطاعات المرهقة، حيث من شأنه أن يوفر مصدراً أكثر استدامة من فرص العمل المنتجة، والحد من تعرض إجمالي اليد العاملة للتقلبات ونفاد مصادر التمويل، كما أنه بذل جهود متواصلة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع قواعد الإنتاج غير النفطي وصادرات البلاد، وخلق فرص عمل لتلبية احتياجات القوى العاملة المتنامية ضروري لتعزيز التنوع.

⁽¹⁾ - موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدر للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 05 / ديسمبر 2016، ص 146.

الفصل الثاني دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية

وبناء على ما سبق فإن التنمية الاقتصادية بحاجة إلى تمويل مستدام أي يتسم بالاستمرارية والكفاية ولفترات متوقعة. كما أن عملية التنمية والتقدم الاقتصاديين لا يتوقفان على مدى توفر النفط على الرغم من أهميته، فكثير من دول العالم المتقدمة لا تمتلك هذا المورد بل تستورده مقابل اعتمادها على تطوير قطاعات وأنشطة اقتصادية تستأثر بأهمية كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وإدراكاً لطبيعة النفط والعوامل التي تؤثر في اقتصاديات، لاسيما في كونه سلعة عالمية شديدة المرونة والتأثر بالمتغيرات التي تتاب الاقتصاد العالمي، ما يجعل الاعتماد الدائم وشبه الرئيسي على ريعه محفوف بالمخاطر، تأتي أهمية التصميم الجاد لتأمين اقتصاد متنوع المصادر يعتمد على النفط ولا يقتصر عليه بالقدر الذي يسمح به العمر الاقتصادي للنفط ضمن شروط السوق العالمية، مع إرفاق ذلك بإعداد وتصميم توجه جاد لتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية وبناء قاعدة صلبة قوية للاقتصاد. وعليه يمكن إجمال هذا التوجه التنموي للبلدان العربية المصدرة للنفط، في تبني إستراتيجية قائمة على محورين أساسيين:

أ. المحور الأول: إدارة قاعدة الموارد النفطية بأسلوب أمثل

وذلك ببذل الجهد لاستغلال النفط على الوجه السليم واتخاذ تدابير الاستهلاك والإنتاج معاً، والتصرف الرشيد بالموارد المالية التي تحققها الصادرات النفطية، وصياغة رؤيا تتضمن آلية لتوظيف الفوائض المالية التي تجمع لتجديدها جرد الصدمات النفطية الأخيرة.

ب. المحور الثاني: رسم ملامح للتنمية البديلة طويلة الأمد:

والتي تنطلق من إستراتيجيتين

✓ الإستراتيجية الأولى: تقتضي تقليل الاعتماد على النفط، عن طريق زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى

كالزراعة وتطوير التصنيع، وتحقيق التكامل القطاعي في الهيكل الاقتصادي، حيث يعتبر التكامل

الاقتصادي بين البلدان النفطية وغير النفطية العربية شرطاً أساسياً لنجاح هذه الإستراتيجية

✓ الإستراتيجية الثانية: إعادة تقييم خطط التنمية والإنفاق بشكل معتدل، دون تطرف لردود الفعل حالياً

أو مرحلياً، والتركيز على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الإطار⁽¹⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 149

2. تعزيز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشرا مهما وعنصرا داعما لجهود التنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما أثبتته شواهد التنمية الاقتصادية، ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم ومنها الدول العربية النفطية لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى خلق التنويع الاقتصادي وإلى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية .

وفي هذا الصدد فقد فتحت الدول العربية النفطية وخاصة الخليجية منها أبوابها للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنظر بنشاط في زيادة الروابط مع الأسواق الصاعدة) لا سيما في آسيا (التي تشكل مصدرا رئيسيا للنمو العالمي مستقبلا . وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية النفطية بقوة على مدى العقد في دول مجلس التعاون - الأخير، ووصلت في المتوسط إلى 43 مليار دولار سنويا في الفترة 2010/2005⁽¹⁾.

3. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية

رغم ما تحققه الدول العربية النفطية من تطور ملحوظ في مجال تنويع اقتصادياتها من خلال إطلاق برامج إنفاق كبيرة على البنية التحتية والتعليم والصحة، إلا أن هذه العملية تواجه تحديا رئيسيا يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان إتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار أن الإيرادات الحكومية في هذه الدول معتمدة اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير والتخفيض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل. ولذلك يظل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول والتي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات وتوجيهها بصورة أفضل إلى مستحقيها وتحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري، وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي على حد سواء.

(1) - ابراهيم بلقلة، المرجع السابق، ص 243.

خلاصة الفصل الثاني

تطرت الأطروحة في الفصل الثاني إلى السياسات الاقتصادية الكلية وأهم المقاربات النظرية لهذه السياسات من خلال التطرق إلى مفهوم السياسات ومضامينها وأنواعها، كما تطرقت الدراسة أيضا في هذا المبحث إلى نظرية الاختيار في السياسات الاقتصادية الكلية من خلال استعراض مسار السياسات الاقتصادية وكيفية تشكيل وأهم مراحل بناء نماذج تقييم السياسات الاقتصادية، وصعوبات تنفيذها .

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تطرق إلى أهم النماذج الاقتصادية التي قيمت فعالية السياسات الاقتصادية الكلية وحددت أهم المتغيرات المتحكمة في تحديد الفعالية، فإذا كان طبيعة نظام الصرف ودرجة حرية انتقال رؤوس الأموال هي المتغيرات المتحكمة في نموذج **IS-LM-BP**، فإن المستوى العام للأسعار والعلاقة بين التضخم والبطالة هي أهم المتغيرات المتحكمة في الفعالية في ظل نموذج العرض الكلي الطلب الكلي.

في حين تطرقت الأطروحة في هذا الفصل إلى السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية من خلال تحليل كل من السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي في عينة من الاقتصاديات النفطية بالإضافة إلى دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية ومقومات نجاح سياسات التنويع الاقتصادي.

الفصل الثالث

السياسات الاقتصادية الكلية ومعالجة اختلال
التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري

تمهيد

قامت الأطروحة في الفصول السابقة بدراسة وتحليل الإختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاديات النفطية وذلك من خلال تعريف التوازن الهيكلي ومفهوم التغير الهيكلي ومؤشرات قياسه، مع الإشارة إلى عينة من الاقتصاديات النفطية، وفي فصل ثان تم دراسة وتحليل المقاربات النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية باعتبارها الأداة الأساسية المستخدمة في معالجة اختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاديات النفطية.

تتطرق الأطروحة في الفصل الثالث إلى تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن محاولة تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري ومعرفة مكامن الخلل فيه وأسباب الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه وذلك من خلال دراسة نقدية تقييمية للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها، وانعكاس هذه السياسات في عدة مؤشرات تسمح بإعطاء صورة واضحة حول الاقتصاد الجزائري وما يعاني منه من اختلالات سواء داخلية وخارجية، وذلك تمهيدا للفصل الرابع الذي سيُخصص لاقتراح سياسات اقتصادية انطلاقا من وضعية الاقتصاد الجزائري ومكامن الخلل فيه، حيث أن التشخيص الجيد لوضع الاقتصاد الجزائري يسمح باقتراح وصفة سياسات تسمح بالمعالجة التدريجية للإختلالات الهيكلية التي يعاني.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الفوائض النفطية كأداة لتحقيق التنمية النفطية خلال الفترة 1970-1986
- المبحث الثاني: تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر انطلاقا من 1986.
- المبحث الثالث: تقييم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الفوائض النفطية كأداة لتحقيق التنمية النفطية خلال الفترة 1970-1986

لقد أدت الصدمة النفطية المعاكسة إلى إدخال الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة التعديل الهيكلي وذلك بسبب اختلال التوازن الهيكلي وظهور ما يسمى المرض الجزائري، لذلك تحاول الدراسة في هذا المبحث تحليل مكامن الخلل في نموذج التنمية المتبعة في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد نفطيا مع تحليل الآثار المترتبة عن الصدمة النفطية المعاكسة، وإسقاط نموذج المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري لاستنتاج أسباب اختلال التوازن الهيكلي.

المطلب الأول : نموذج التنمية النفطية في الاقتصاد الجزائري

إن الحديث عن نموذج التنمية في الاقتصاد الجزائري يقود إلى الحديث عن الربح النفطي ومساهمته في تحديد معالم نموذج التنمية المطبق حيث ساهم بشكل كبير في تسطير برنامج الصناعات المصنعة في الاقتصاد الجزائري، والذي يعتبر المحور الأساسي الذي أعتمد عليه في تشكيل جهاز إنتاجي قوي يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث أعتمد على النفط كمصدر أساسي لتمويل التراكم في الاقتصاد الجزائري، هذا التمويل أخذ شكلين أساسيين:

- الشكل الأول عن طريق التمويل المباشر باستخدام الإيرادات النفطية.
- الشكل الثاني كان بطريقة غير مباشرة من خلال الاقتراض من الخارج على الأساس الملاءة التي كانت تتمتع بها الجزائر في تلك الفترة، وبالتالي فإن نموذج الصناعات المصنعة هو الذي قام بتحويل الربح النفطي إلى الجهاز الإنتاجي.

الفرع الأول: تمويل التراكم عن طريق الفوائض النفطية ومحدوديته

لقد أدى وجود الثروات الطبيعية في الدول النامية إلى تغيير مفهوم التنمية لدى الكثير من هذه الدول، حيث أنه تاريخيا كان الربح الزراعي هو الذي يقوم بوظيفة تمويل التنمية وتراكم رأس المال، إلا أنه في القرن العشرين طُرحت إشكالية تمويل التنمية في الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال، والتي أصدمت بمشكلة توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الدول كانت مرتبطة بشكل كبير بالدول الصناعية واستخدمت الاقتصاديات النفطية الربح البترولي لتمويل التجهيزات الإنتاجية، ونظرا لعجز الموارد النفطية عن تغطية جميع الاحتياجات استخدم الادخار الأجنبي لتغطية العجز.

أولاً: مزايا استخدام الفوائض النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية

يؤدي استخدام الفوائض النفطية إلى ربح الوقت، حيث أن حجم الاستثمارات التي يمكن تحقيقها يكون كبير، وهذا ما يؤدي نظرياً إلى زيادة حجم النمو الاقتصادي بشكل سريع إذا ما قارناه بالنمو الاقتصادي في حالة عدم وجود هذه الفوائض، كما أن امتلاك التجهيزات الإنتاجية يسمح بزيادة إنتاجية العمل، ويمكن للفوائض النفطية أن تسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية.

ثانياً: محدودية استخدام الفوائض النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية

إن وجود فوائض نفطية بشكل كبير يصاحبه مجموعة من الإختلالات المرتبطة بهذه الفوائض، أولى هذه الإختلالات تتعلق بعدم القدرة على إعادة إنتاج المنتجات النفطية باعتبارها طاقة غير متجددة، حيث أن الإيرادات الناتجة عن هذا النشاط لا يمكنها ضمان تمويل إلا في فترة قد تطول أو تقصر على حسب قطاعات التعويض التي يجب أن تأخذ مكان القطاع النفطي، كما أن القطاع النفطي موجه بالأساس إلى تصدير، وهذا ما يُوقع الاقتصاد في ضرورة الاختيار بين الاستثمار في القطاع النفطي والاستثمار في بقية القطاعات.

مشكلة أخرى تواجه استخدام الفوائض النفطية في التنمية الاقتصادية وهي متعلقة بالسوق العالمي الذي يجب عليه الحفاظ على القدرة الشرائية للصادرات من النفط التي على أساسها تم تسطير برامج الاستثمار، حيث أن تنفيذ هذه الأخيرة يتعلق بشكل مباشر بالقدرة الاستيرادية للتجهيزات الإنتاجية حيث أن القدرة الشرائية للصادرات تتعلق بالعرض والطلب على مستوى السوق الدولي، حيث أن تمويل التراكم باستخدام الإيرادات النفطية يكون بشكل كبير عندما تكون هناك علاقة كبيرة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾. وهنا نستنتج أن تدهور شروط التبادل الدولي يمكنها أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وهذا بفعل أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تكون للصادرات النفطية والتي لا يمكن تعويضها بقطاعات أخرى.

انطلاقاً مما سبق فإن الحفاظ على التوازن بين تمويل التراكم باستخدام الموارد النفطية وبقية الموارد ضروري إذا أردنا تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن التذبذبات في إيرادات الصادرات النفطية.

(1)- Youcef Benabdallah , **Economie rentière et surendettement. Spécificités de l'Algérien disease.** Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 1999.

ثالثا: الوظيفة التمويلية والوظيفة الصناعية للفوائض النفطية

لا يخفى على أحد أن التصنيع كان من بين الأهداف الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث أُعتبر من بين أوجه استقلال الجزائر، والذي يسمح بتغيير وضعية الاقتصاد الجزائري، وجاء نموذج الصناعات المصنعة لترجمة هذا التوجه،⁽¹⁾ ومن أجل تطبيق هذا التوجه ونظرا لضخامة المبالغ المسطرة كان لابد من توفر قدرة تمويلية كبيرة، هذه الأخيرة كان مصدرها قطاع النفط، ونظرا لهيكل الصادرات الذي يميز الاقتصاد الجزائري والذي تسيطر عليه الصادرات من النفط، جعل من هذه الأخيرة المصدر الأساسي لتمويل التراكم في نموذج الصناعات المصنعة المطبق في تلك الفترة، كما أن القطاع النفطي ساهم بشكل كبير في بناء الجهاز الإنتاجي في الجزائر من خلال الآثار القبلية والبعديّة التي يمارسها على بقية القطاعات الاقتصادية، خاصة من خلال توفير المنتجات الوسيطة للصناعات التحويلية وبشكل كبير المنتجات تامة الصنع للقطاع الزراعي.

وحققت الجزائر أهم فترة صناعية مع نهاية السبعينات، عندما تم انتهاج هذا النموذج، إلا أنه لم يستمر بسبب تدهور أسعار النفط خلال سنوات الثمانينات مما أضطر الدولة إلى إعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي بالكامل، ومنذ ذلك الحين لم يعرف الاقتصاد الوطني الاستقرار المنشود.⁽²⁾

الفرع الثاني: تقدير الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري

تقوم الدراسة في هذا الفرع بتقدير الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في تنفيذ النموذج التنموي الجزائري، حيث سيتم استخدام ثلاث طرق أساسية في تقدير الفوائض النفطية وهي:

- إيرادات الصادرات من النفط.
- تطورات شروط التبادل الدولية.
- الجباية البترولية.

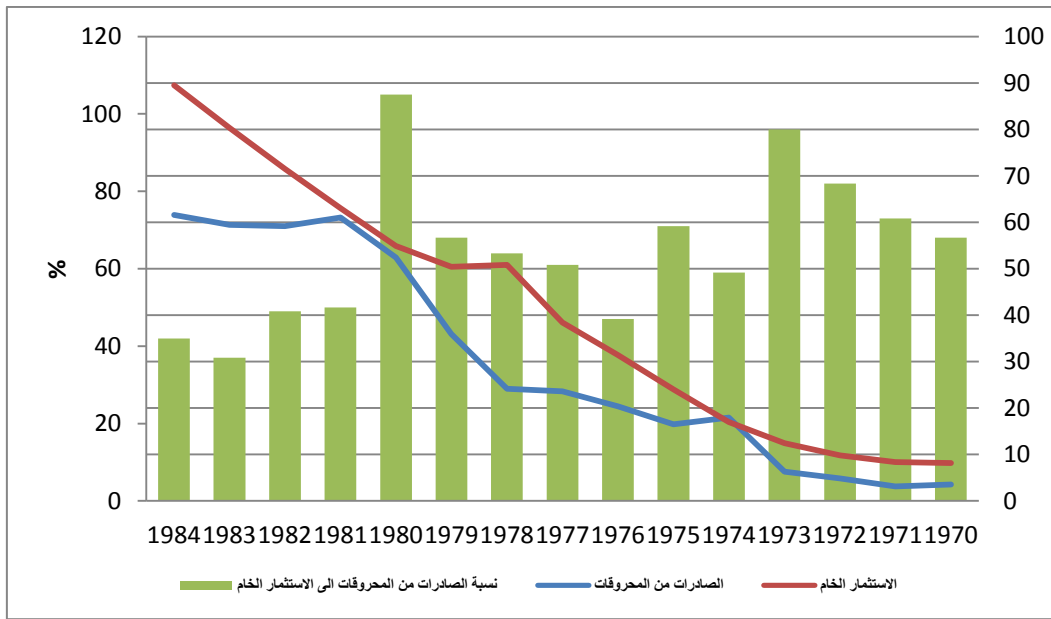
(1) - أو النموذج السوفيتي في التصنيع والذي يقوم على اعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه الاستراتيجية "ج.د.برنيس" اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو باعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. لمزيد من التفاصيل أنظر: زوي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، 2010/08، ص 170.

(2) - رايس فضيل، ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر، مركز الدراسات الإقليمية، دراسة إقليمية، العدد 9، ص 27.

أولاً: الاستثمار الخام وإيرادات الصادرات من النفط

يتعلق الاستثمار بشكل مباشر بحركة الواردات وبحركة الصادرات التي تعتبر المصدر الأساسي لتمويله حيث سنقوم في هذه الفقرة بدراسة العلاقة الموجودة بين الربيع البترولي والتراكم، حيث سيتم الأخذ بعين الاعتبار فقط الصادرات النفطية، ويمثل الشكل الموالي مقارنة بين الاستثمار والصادرات من النفط والتي تظهر العلاقة والارتباط القوي بينهما.

الشكل رقم(26): تطور الصادرات من النفط والاستثمار الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-1984



Source Rapport No : 26005-AL Mémorandum Algérie de la Banque Mondiale.

انطلاقاً من الشكل رقم (26)⁽¹⁾ نلاحظ أن الاستثمار نما بمقدار 15 بالمائة سنوياً خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973 وبمعدل 32.64 بالمائة خلال الفترة 1974-1977 مقابل 21.5 بالمائة 39.18 بالمائة فيما يتعلق بالصادرات من النفط .

- العلاقة بين الصادرات من النفط والاستثمار انخفضت ما بين 1974-1978 من 105 بالمائة إلى 47.59 بالمائة خلال نفس الفترة حيث العلاقة القوية بينهما عادت مع الصدمة النفطية الثانية حيث وصلت النسبة إلى 96.75 بالمائة سنة 1981.

(1) - الملاحظات المقدمة على أساس الأسعار الجارية ولم تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار.

- إذا ما استبعدنا الصدمتين النفطيتين، نلاحظ أن الصادرات من النفط عرفت انخفاضا في حين أن الاستثمار استمر في الارتفاع، كما أن الفترة 1974-1978 شهدت علاقة قوية بين الصادرات من النفط والاستثمار بالإضافة إلى نمو ملحوظ للدين الخارجي.
- لقد أدت الصدمة النفطية الثانية إلى أزمة على مستوى احتياطات الصرف، وهذا ما دفع السلطات العامة إلى الاقتراض من الخارج وذلك للحفاظ على نسبة خدمة المديونية عند مستوى معقول.⁽¹⁾

ثانيا: تطورات شروط التبادل

إن مؤشر شرط التبادل الدولي الصافي يسمح بتقدير الأرباح والخسائر الناتجة عن التبادل مع بقية العالم، كما أن احتساب شرط التبادل الدولي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار أسعار سنة الأساس، ومن الملاحظ أيضا أن شرط التبادل الدولي الصافي يسمح في الأجل الطويل بإعطاء فكرة حول التحويل الإيجابي أو السلبي للقوة الشرائية بين البلد وبقية العالم.

وفي حالة الجزائر التي تعتبر مصدر شبه كلي للنفط فإن شرط التبادل الدولي الصافي يختصر فقط في الأسعار النسبية الدولية للمحروقات، وهو يعبر عن تطور النسبة بين الجزائر وبقية الشركاء التجاريين من أجل تقاسم الربح النفطي، وبالتالي فإن تحسن أو تدهور شرط التبادل الدولي الصافي للجزائر التي تمتلك جزء من الفائض في كلتا الحالتين يعني بكل بساطة طريقة تقسيم الربح. والجدول التالي يبين كيفية احتساب شرط التبادل الدولي.

(1)- Ammar Belhimer, *la dette extérieure de l'algerie- une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement*, CASBAH éditions, Alger, 1998, p 36.

الوحدة: مليون دينار جزائري

الجدول رقم (18): آثار شرط التبادل الدولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	الصادرات من النفط بأسعار 70-72	مؤشر شرط التبادل الدولي الصافي سنة الأساس = 70-72	آثار شرط التبادل الدولي الصافي	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 70-72	المحلي بأسعار 70-72
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(3)/(4)
-1970					
1972	3.280	100		26.259,43	
1973	3.997,5	141	1.638,98	30.613,36	5,35
1974	3.806,02	318	8.297,08	33.878,6	24,49
1975	3.882,9	256	6.057,32	35.798,78	16,92
1976	4.147,3	274	7.021,63	39.193,17	18,37
1977	4.167	285	7.708,95	41.543,10	18,56
1978	4.436,5	257	6.953,31	45.381,65	15,32
1979	4.896,9	317	10.626,27	49.127,43	21,63
1980	4.296,67	448	14.942	50.311,83	29,70
1981	3.999,94	524	16.959	52.746,14	32,15
1982	3.889,2	515	16.140,18	54.475,56	29,63
1983	3.893,9	512	16.042,87	57.574,38	27,86
1984	4.201	512	16.556,52	60.722,22	27,27

Source :Yousef benabdallah, **Economie rentière et surendettement. Spécificités de l'Algérien disease**. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 1999.

ملاحظات حول الجدول:

- تم احتساب شرط التبادل الدولي الصافي على أساس مؤشر السعر الوحدوي للنفط المعطى من قبل البنك الدولي.
- تحصلنا على آثار شرط التبادل الدولي من خلال ضرب الصادرات من النفط بالأسعار الثابتة لسنة 1970-1972 في الفرق بين مؤشر شرط التبادل الدولي للسنة الحالية وسنة الأساس.⁽¹⁾
- الخانة الأخيرة في الجدول تربط بين آثار شرط التبادل الدولي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

إن ارتفاع أسعار الصادرات من النفط انطلقا من 1973 أدى إلى ارتفاع المؤشر الوحدوي سنة 1974 إلى 318 ثم جاء بعد ذلك انخفاض قوي سنة 1978 الذي أدى إلى صدمة نفطية ثانية، حيث أخذت سنة 1974

⁽¹⁾ - للحصول على آثار شرط التبادل الدولي الصافي لسنة 1973: $3.997,5 \times (141 - 100) = 1.638,98$.

كسنة أساس، ويمكننا أن نلاحظ ونقيم تدهور القوة الشرائية للمحروقات إلى 16 بالمائة كمتوسط سنوي والتي كانت كنتيجة للتضخم في المنتجات المستوردة وانخفاض سعر صرف الدولار أما سنة 1979 فإن مؤشر شرط التبادل الدولي الصافي ارتفع إلى 524 في أعلى مستوى شهده ثم انخفض ليصل إلى 512 في السنتين الأخيرتين.

الحانة 3 و 4 في الجدول تعطينا قراءة مباشرة على آثار شرط التبادل الدولية نسبة إلى الناتج المحلي، حيث بلغ هذا الأثر 24.49 بالمائة من الناتج المحلي و 46 بالمائة من الاستثمار الخام بالأسعار الثابتة، هذه النسبة انخفضت بفعل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتدهور شروط التبادل الدولي، حيث يمكننا أن نستنتج الآثار السلبية لشروط التبادل الدولي على الناتج خلال الفترة 1975-1978 وهذا يعني أن الجزائر شهدت انخفاض في الناتج المحلي بسبب تحويل القوة الشرائية لصالح العالم الخارجي.

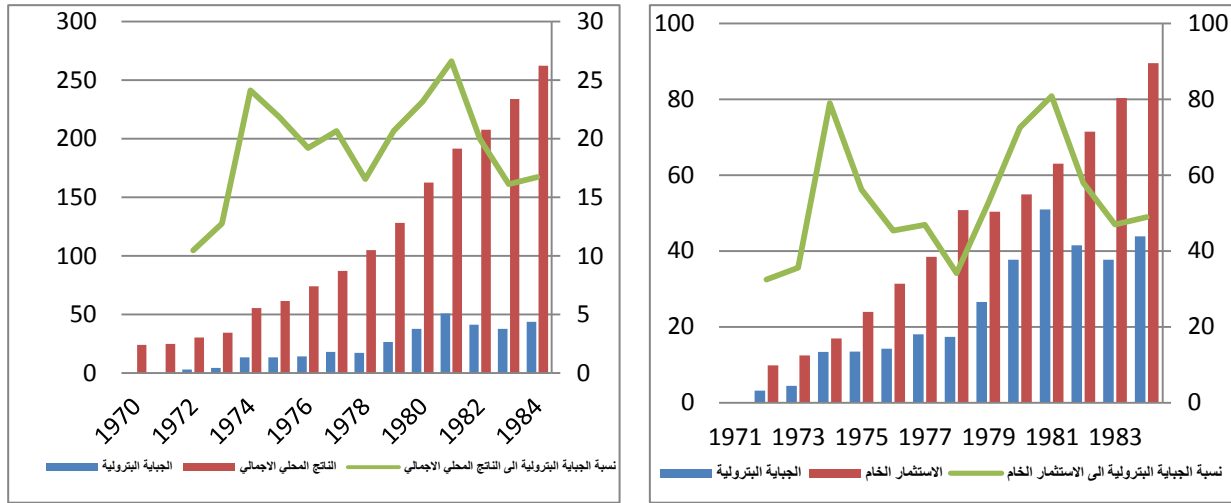
ثالثا: تطور الجباية البترولية

إن مصطلح الجباية البترولية هو التعبير المباشر للريع، حيث أن استخدام الجباية البترولية يوفر ميزة تجاوز محدودية مفهوم شرط التبادل الدولي، لأنه يعبر عن الإيراد الفعلي الحقيقي للدولة، كما أن الجباية البترولية تتعلق بسعر الوعاء الجبائي، ويمثل الشكلين التاليين تطور إيرادات الدولة الناتجة عن الجباية البترولية، حيث يمكننا ملاحظة القمم في المنحنى الناتج عن الصدمات النفطية، ويمكن أن نلاحظ انخفاض الجباية البترولية انطلاقا من سنة 1981.

حيث إن تحليل العلاقة بين الجباية البترولية وكل من الاستثمار والناتج المحلي متباين، حيث أن تطور الجباية البترولية عرف عدت تذبذبات خاصة أثناء الصدمات النفطية في حين أن الثانية عرفت ارتفاعا مستمرا، ومن الملاحظ أن ارتفاع الجباية البترولية أعطى دفعة قوية للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، حيث أنها مولت 54 بالمائة من مجموع الغلاف المالي للمخطط الرباعي و 59 بالمائة من المخطط الخماسي الأول.⁽¹⁾ انطلاقا من الأرقام السابقة نلاحظ أن تمويل التنمية كان من خلال الريع البترولي الذي استخدمته الدولة المقاوله كأداة لبناء مؤسسات تدعم التنمية.

(1) - لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنمية، حيث هدفت إلى مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد نامٍ بالإضافة إلى تدعيم القاعدة الصناعية وضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية.

الشكل رقم (27): تطور نسبة الجباية البترولية إلى الاستثمار الخام والناتج المحلي الإجمالي



Source : Rapport No 26005-AL Mémorandum Algérie de la Banque Mondiale

الفرع الثالث: آثار الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تتناول الدراسة في هذا الفرع الآثار الاقتصادية التي مارسها الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري

أولاً: أثر الصدمة النفطية الأولى على الاقتصاد الجزائري

تم في هذه الفترة وضع إستراتيجية للتنمية احتل التصنيع مكانا متميزا، حيث أعتبر القاعدة الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية للقضاء على التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ارتكازا على الإمكانيات المتاحة للجزائر وترتكز إستراتيجية التصنيع على تحقيق هدفين رئيسيين:

- إقامة نسيج صناعي متكامل بدءا من الصناعات الإنتاجية الثقيلة وانتهاء بالصناعات الاستهلاكية.
- إنجاز عملية التصنيع بسرعة قبل نضوب النفط والغاز واتساع الهوة بين الجزائر والدول المتقدمة - حرق المراحل- وهذا ما جعل الجزائر ترفض الأخذ بأنماط التنمية التقليدية لأنها لا تحقق نتائج سريعة.⁽¹⁾

ويمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الحكومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977

(1) - اختارت دول العالم الثالث نماذج متباينة للتنمية بغية تقليص الهوة بينها وبين دول العالم المتقدم، ويمكننا تقسيم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع؛ فبينما اعتمدت دول أمريكا اللاتينية على نموذج إحلال الواردات من أجل تقليص حجم استيراد المواد المصنعة وإنتاجها محليا، نجد أن دول جنوب شرق آسيا اعتمدت النموذج الموجه نحو التصدير من خلال انفتاحها الكلي على السوق الدولية، والإستثمار الأجنبي، أما النموذج الذي اعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضاً أن لها أثارا فاعلة ومحرضة أي أنها تستطيع إنشاء صناعات أخرى في محيطها.

الجدول رقم (19): توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977

1977 - 1974		1973 - 1970		1969 - 1967		
%	مليار دينار جزائري	%	مليار دينار جزائري	%	مليار دينار جزائري	
7,3	8,9	12	4,35	20,7	1,90	الزراعة
61,1	74,1	57,3	20,80	53,4	4,90	الصناعة
31,6	38,2	30,7	11,15	25,8	2,37	قطاعات أخرى
100	121,2	100	36,30	100	9,17	المجموع

Source: achène Ammar ouche, libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie, thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France, 2004, p 137

يوضح لنا هذا الجدول توجه السلطات الحكومية في تنفيذ برامج التصنيع، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي نسبة 50% من حجم الاستثمارات الحكومية الكلية، حيث وصلت إلى 57,3% خلال الفترة 1970-1973، وتجاوزت 61% خلال الفترة 1974-1977، وفي نفس الوقت نلاحظ أن القطاع الزراعي هو الذي دفع ثمن التغييرات، حيث انخفضت حصته من 20% خلال الفترة 1967-1969 إلى 7,3% خلال الفترة 1974-1977، ولقد هدفت إستراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلية، ولقد أبقى الجزائر على انفتاحها نحو الخارج فيما يتعلق باستيراد التكنولوجيا والتخصص في تصدير المحروقات.⁽¹⁾ ولقد عرفت إستراتيجية التصنيع عدة صعوبات تمثلت أساساً في أن الجهاز الإنتاجي لم يكن يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية، ومن جهة ثانية نقص الإطارات والكفاءات التي يمكنها إدارة العملية الإنتاجية بكل فعالية مما اضطر بالحكومة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

ثانياً: آثار الصدمة النفطية المعاكسة على الاقتصاد الجزائري

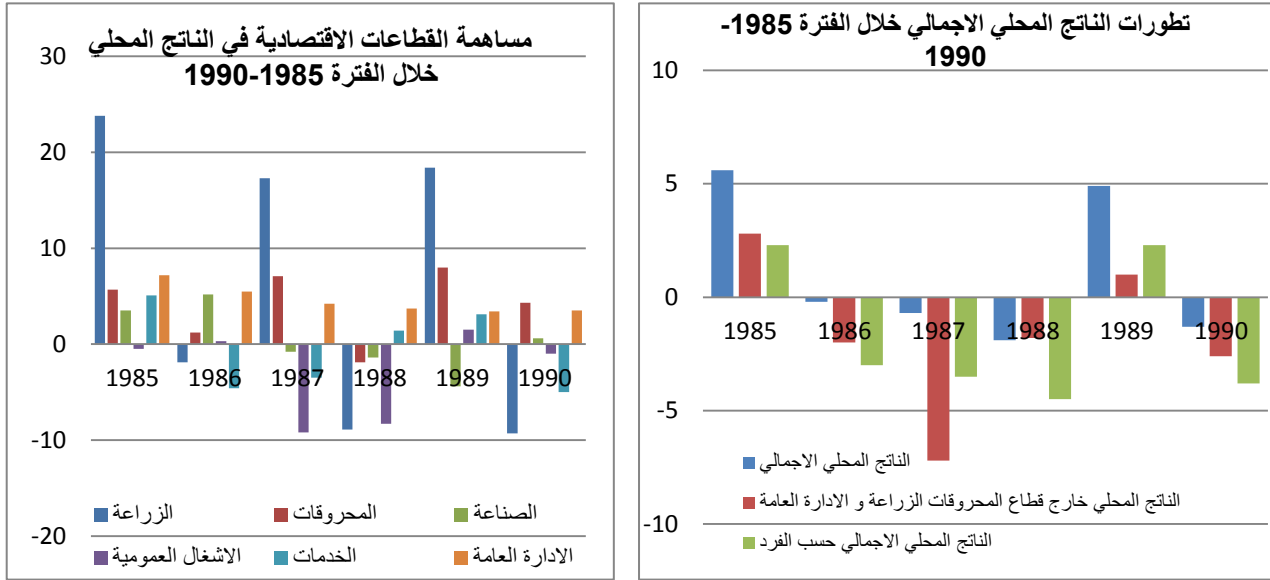
لقد أدت الصدمة النفطية المعاكسة في الاقتصاد الجزائري إلى تفاقم المديونية تجاه العالم، حيث أنه كلما زادت نسبة المديونية كلما أثر هذا سلباً على النمو الاقتصادي،⁽²⁾ كما أن الشيء الملاحظ هو أن انحسار مداخيل

(1)- Benbitour Ahmed, l'expérience algérienne du développement 1962 1991, ISGP, Algérie, 1992, p 17.

(2)- J. DOMINIQUE LAFAY et J. LECAILLON : La dimension politique de l'ajustement économique, Revue de l'OCDE, Série "Faisabilité politique de l'ajustement", p. 38.

الجزائر من العملة الصعبة أدى إلى تقلص النمو الاقتصادي، وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين، حيث يوضحان أهمية قطاع المحروقات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (28): تطورات الناتج المحلي ومساهمات القطاعات الاقتصادية فيه خلال الفترة 1985-1990



Source Rapport No : 26005-AL Mémorandum Algérie de la Banque Mondiale

نلاحظ من خلال الشكل أنه انطلاقا سنة 1986 وهي سنة الصدمة النفطية المعاكسة نما معدل النمو الاقتصادي بشكل سلبي باستثناء سنة 1989، كما أن التوزيع القطاعي للنمو الاقتصادي يبين أن قطاع الصناعة وقطاع الأشغال العمومية هما القطاعان اللذان تحملا انخفاض النمو الاقتصادي، إذا استثنينا قطاع الخدمات، حيث أن ما يميز هذين القطاعين أنهما يحوزان على نسبة كبيرة من المستهلكين للتجهيزات الإنتاجية التي انخفضت بفعل انخفاض الواردات من هذه التجهيزات بسبب الأزمة النفطية المعاكسة، وبالتالي فإن الارتباط القوي بين نمو هذه القطاعات وبين الواردات يبين ضعف التكامل وكنتيجة لذلك هشاشة الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية.

ومقارنة الناتج المحلي الإجمالي بالناتج المحلي خارج المحروقات والزراعة والإدارة العامة، يمكننا أن نستنتج أن عوامل النمو تبقى خارجية، حيث أن الإنتاج الزراعي يرتبط بالعوامل المناخية، والنمو الصناعي مرتبط بالقدرة الشرائية للمحروقات حيث أن التغيرات في هذه القدرة يؤثر بشكل مباشر على التجهيزات الإنتاجية المستوردة.

ولعل الشيء الملاحظ من خلال الشكل السابقين أن انحسار موارد العملة الصعبة بسبب الأزمة النفطية المعاكسة أدى إلى ضعف التكامل الصناعي الجزائري وإلى أزمة في النظام الإنتاجي، الذي لم يصل بعد إلى مرحلة

التشكل، وبالتالي فإن هذه الصدمة أدت إلى المساهمة في تأخر تشكيل جهاز إنتاجي قوي، وهذا ما يدفعنا إلى توجيه البحث نحو الأسباب الداخلية لتأخر نمو الجهاز الإنتاجي الجزائري. حيث أن الوضعية الخارجية للجزائر كانت مريحة طوال الفترة (1974-1985).

المطلب الثاني: تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

سيتم تشخيص المرض الجزائري انطلاقاً من النماذج المستعرضة سابقاً، حيث لاحظنا أن ارتفاع الإيرادات النفطية أدى إلى توفر موارد مالية ضخمة، استخدامها أدى إلى الإضرار بالجهاز الإنتاجي خاصة القطاع الزراعي والصناعي، وهما يعدان المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، كما تم ضخ الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات في قطاعات البناء والخدمات.

إن نموذج المرض الهولندي طرح إشكالية التنمية في الدول النفطية بشكل آخر، حيث عالج كيف يمكن لتحسن شروط التبادل إلى الإضرار بالجهاز الإنتاجي للدول النفطية، وهذا ما سيؤدي إلى وجود صعوبة في استيعاب الربح البترولي، حيث أن آثار المرض الهولندي تبدأ بارتفاع معدل الأجر وتنتهي بارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ومن جهة أخرى فإن تدهور شروط التبادل سيؤدي إلى انخفاض معدل الأجور الحقيقية وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية، وبالتالي فإن السؤال المطروح، ماهو واقع المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري؟ وكيف تأثر بالصدمات النفطية؟ سيتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال دراسة النقاط التالية:

- هيكل الناتج المحلي في الأجل الطويل.
- هيكل سوق العمل.
- هيكل الأسعار النسبية.
- الآثار الحقيقية للمرض الهولندي.

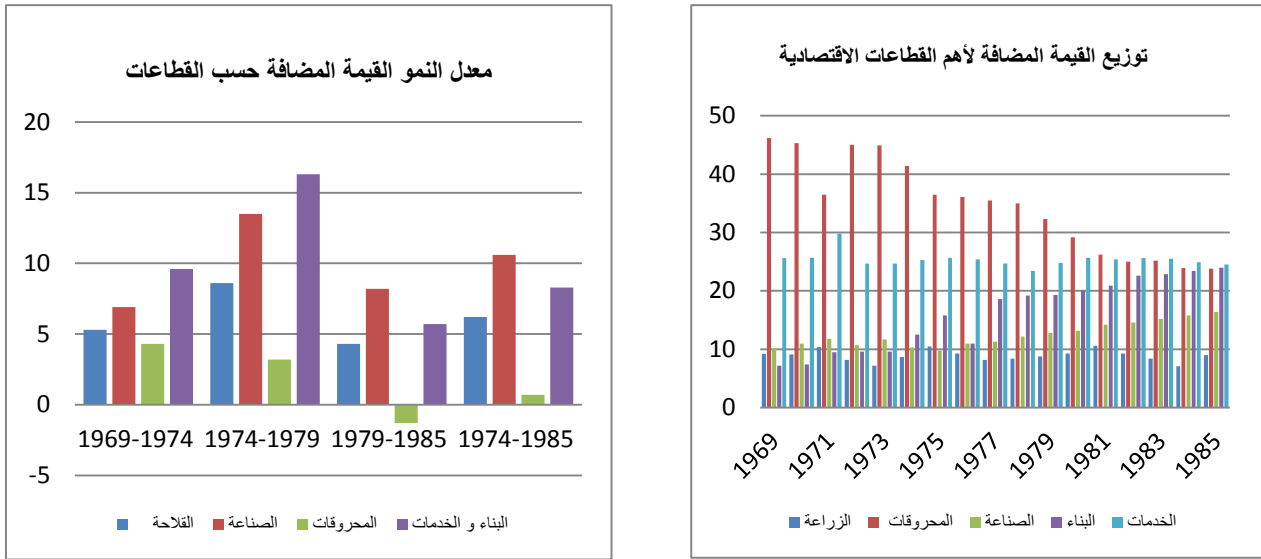
الفرع الأول: مؤشرات قياس الاختلال الهيكلي

تتطرق الأطروحة في هذا الفرع إلى مؤشرات قياس الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري.

أولاً: هيكل الناتج المحلي في الأجل الطويل

لقد تم اختيار الفترة 1969-1985 من أجل إمكانية القيام بالمقارنة بين فترة ما قبل الازدهار النفطي والفترة ما بعد الازدهار النفطي من خلال المقارنة بين توزيع القيمة المضافة بين القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (29): توزيع القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية ومعدل النمو حسب القطاعات



Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

انطلاقاً من الشكلين يمكننا أن نستنتج الملاحظات التالية:

- حصة قطاع المحروقات بقية ثابتة ما بين الصدمتين النفطيتين، حيث تم تسجيل زيادة صافية انطلاقاً من سنة 1978 بنسبة 12.8 بالمائة، حيث أن حصة هذا القطاع وصلت 16 بالمائة في نهاية الفترة.
- عرفت قطاع الزراعة نمواً مفاجئاً قبل الازدهار النفطي مع اتجاه عام نحو الجمود.
- مجموع كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات واللذان يمثلان قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج المحروقات عرف تحسناً انطلاقاً من سنة 1976 بفضل القطاع الصناعي.
- عرفت حصة قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة والمثلة في البناء والخدمات ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقلت من 32 بالمائة في بداية الفترة إلى أكثر من 45 بالمائة سنة 1985، هذا الارتفاع كان بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بقية حصة الخدمات ثابتة.

كيف يمكننا ترجمة هذه الإحصائيات؟ إن الشيء الملاحظ هو اللاتوازن في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري لأن حصة القطاع النفطي وحصة قطاع الخدمات والبناء تمثل حوالي $\frac{3}{4}$ من القيمة المضافة لمجمل الفترة المدروسة، كما أن حصة قطاع السلع القابلة للمتاجرة والمتمثلة في قطاع الزراعة والصناعة تمثل 19.3 بالمائة مقابل 32.8 بالمائة لقطاعات البناء والخدمات في بداية الفترة، هذه الفجوة توسعت أثناء هذه الفترة، ويمكننا أن نلاحظ أن هناك تحسناً طفيفاً في قطاع البناء، وانطلاقاً من سنة 1977 استقرت النسبة بين القطاعين، ويمكننا أن نقول أن

قطاعات البناء والخدمات توسع بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة على حساب قطاع الزراعة والصناعة، وبالتالي نستنتج أن المرض الهولندي موجود في الاقتصاد الجزائري في بداية هذه الفترة، حيث أن ضخ الربح البترولي في الاقتصاد الجزائري أدى إلى إعاقه قطاع السلع القابلة للمتاجرة.

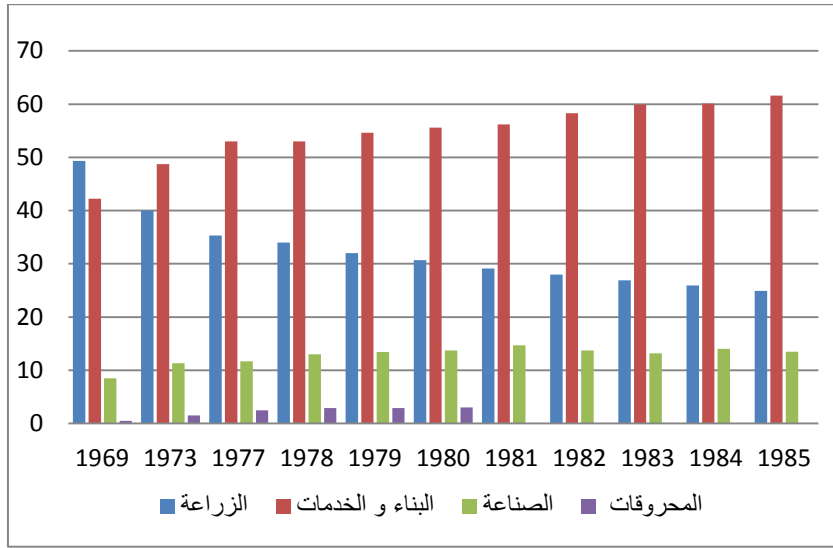
وتعد قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات الأكثر ديناميكية قبل سنة 1974، حيث تأقلت بشكل جيد مع ارتفاع مداخيل المحروقات، بمعدل نمو 9.6 بالمائة في الفترة 1969-1974 وانتقلت إلى 16.3 بالمائة خلال المدة الثانية، وذلك بـ 5 نقاط أكثر من قطاع الزراعة والصناعة، إلا أن اتجاه النمو انعكس في الفترة الثالثة لصالح قطاع الزراعة والصناعة، حيث سجلت معدل نمو 6.7 بالمائة أكبر من قطاعات البناء والخدمات، وبصفة عامة فإن قطاع السلع القابلة للمتاجرة عرف نموا سريعا بالمقارنة مع قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة.

ثانيا: هيكل التشغيل حسب القطاعات

انطلاقا من الشكل الموالي نلاحظ أن الحصة النسبية لقطاع الزراعة في هيكل التشغيل الإجمالي انخفضت إلى النصف، وبقيت هذه النسبة ثابتة حيث أن هذا التسرب في العمال من قطاع الزراعة استوعب بنسبة كبيرة من قبل قطاعات البناء والخدمات، كما أنشأت قطاعات الزراعة والصناعة في الفترة 1969-1985 ما يقارب 30.000 و 390.000 موظف على الترتيب، وهذا بمجموع أقل بأربع مرات من قطاعات البناء والخدمات وهذا ما يبين مؤشرات توزيع الربح البترولي باتجاه إنشاء مناصب عمل في القطاعات غير الإنتاجية.

وبالتالي فإننا نخلص إلى نفس النتيجة التي وصلنا إليها في تحليل توزيع القيمة المضافة، حيث لا يمكننا أن نتكلم عن اللاتصنيع في الاقتصاد الجزائري على الرغم من انخفاض حجم التشغيل في القطاع الصناعي والتي عرفت نموا يقدر بـ 5.3 بالمائة في الفترة الأولى و 3.6 بالمائة في الفترة الثانية.

الشكل رقم (30): توزيع التشغيل حسب القطاعات خلال الفترة 1969-1985



Source : Rapport No 26005-AL Mémorandum Algérie de la Banque Mondiale.

وبالتالي فإن هيكل التشغيل المختل في الاقتصاد الجزائري لصالح القطاعات غير المنتجة، أدى إلى إعادة توزيع المداحيل بدون وجود مقابلات حقيقية، وهذا ما يؤدي إلى الضغط على الطلب على السلع والخدمات، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة هيكل الأسعار النسبية في الاقتصاد الجزائري.

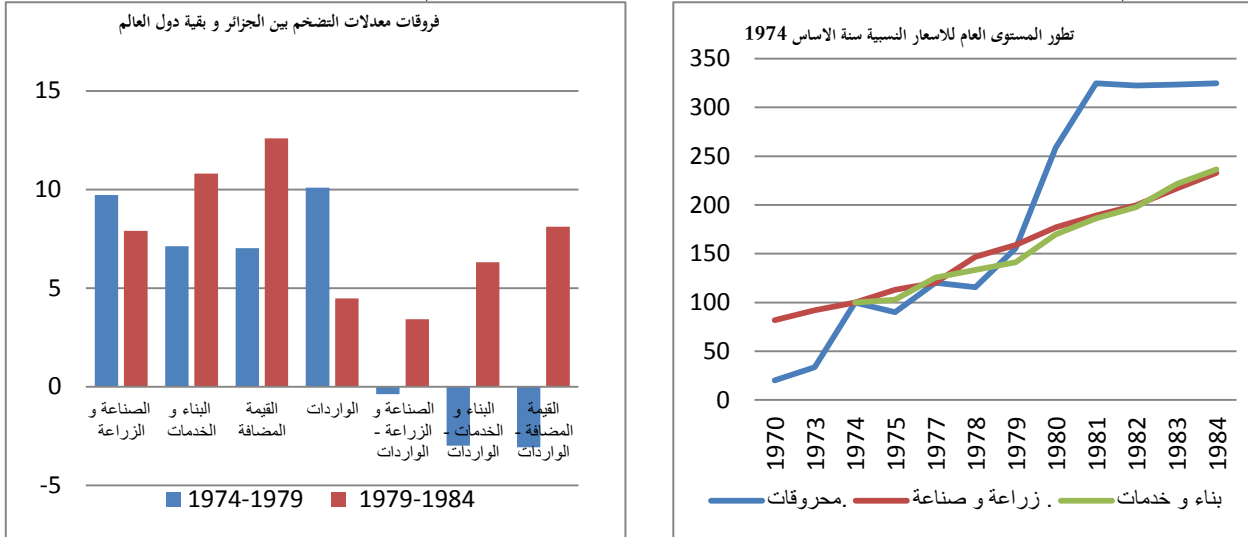
ثالثا: تطور هيكل الأسعار النسبية

إن الصدمة النفطية لسنة 1974 أدت إلى تحسن شروط التبادل الدولي حيث أن المؤشر انتقل من 51.1 بالمائة سنة 1973 إلى 100 بالمائة في السنة الموالية، وهذا التحسن لم يكن كنتيجة لإرتفاع الأسعار النسبية لسلع البناء والخدمات لأنها غير قابلة للمتاجرة، وإنما هذا الارتفاع كان كنتيجة لقطاعات السلع القابلة للمتاجرة، ومن الملاحظ أيضا أن أسعار سلع البناء والخدمات معبر عنها بالواردات بقيت إلى غاية 1982 أقل من مستواها سنة 1974 إلا أن الاتجاه انعكس سنة 1982.

إن أسعار المنتجات الزراعية ارتفعت بشكل سريع بالمقارنة مع بقية القطاعات إذا ما استثنينا قطاع المحروقات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حصتها في القيمة المضافة، كما أن الشيء الملاحظ أنه ليس هناك فرق كبير بين تطور الأسعار النسبية للقطاع الصناعي وقطاعات البناء والخدمات إلى غاية 1979 وهي السنة التي شهدت ارتفاع الأسعار النسبية لقطاعات البناء والخدمات بالمقارنة مع القطاع الصناعي.

إن دراسة الأسعار النسبية لقطاع السلع القابلة للمتاجرة لا يسمح باكتشاف المرض الهولندي دون دراسة التغيرات في أسعار الصرف، حيث أن ارتفاع الإيرادات البترولية يؤدي إلى تحسن شروط التبادل وهذا يؤدي إلى تراجع قطاعات السلع القابلة للمتاجرة لصالح قطاعات السلع غير القابلة للمتاجرة كنتيجة لتحسن سعر الصرف الحقيقي.

الشكل رقم(31) : تطور المستوى العام للأسعار وفروقات معدلات التضخم



Source : Rapport No : 26005-AL Mémorandum Algérie de la Banque Mondiale.

يسمح لنا الشكل بمقارنة التضخم المحلي بالتضخم على مستوى بقية العالم، حيث يتم مقارنة معدل نمو الأسعار في قطاع البناء والخدمات إلى معدل نمو أسعار الواردات أو إلى معدل نمو أسعار الصناعة والزراعة، ومن الملاحظ أن الفرق بين تطور الأسعار الدولية المعطاة من قبل الواردات وبين أسعار قطاع السلع القابلة للمتاجرة لا يتجاوز 0.38 نقطة.

انطلاقاً من الأشكال السابقة يمكننا أن نميز بين فترتين أساسيتين، الفترة الأولى وهي الممتدة من 1974-1979 والتي تميزت بفرق سلبي حيث أن التضخم المحلي أقل من معدل التضخم للشركاء التجاريين، بينما الفترة الثانية والممتدة من 1979-1984 فقد انعكس الاتجاه، حيث أن الفرق المقدر من خلال الفرق الموجود بين معدل نمو الأسعار لقطاع البناء والخدمات وقطاع الواردات انتقل من 2.98 - في الفترة الأولى إلى 6.32 خلال الفترة الثانية.

وكما هو معلوم فإن سعر الصرف الاسمي لا يتأثر بتطورات شروط التبادل، حيث أن قيمته الخارجية تحسب يوميا على أساس سلة من 14 عملة كل واحدة تمثل من خلال وزنها في الإنفاق الخارجي، وبالتالي فإن الدينار

الجزائري هو متغير خارجي⁽¹⁾ لأنه يتأثر بشكل مباشر بتطورات مختلف العملات المشكلة لسلة الدينار، وبالتالي فإن تطور شروط التبادل لا تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بتسعير الدينار، وبالتالي فإن قيمة الدينار لا يمكن أن تعكس الفروقات في الإنتاجية بين الجزائر وأهم الشركاء التجاريين، ولا يمكن أن يلعب دورا في تخصيص الموارد وأداة لإعادة التوازن في الحساب الجاري، ومن الملاحظ أيضا أن التضخم المحلي سواء كان ناتجا عن ارتفاع التكاليف أو ناتجا عن الطلب يعتبر متغير ثانوي في التأثير على سعر الصرف الحقيقي.

حافظت الجزائر خلال الفترة الأولى على ميزة فروق معدلات التضخم سلبية بينها وبين الشركاء التجاريين على الرغم من ثقل النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل الجزائري، كما أن الاكتناز الذي ميز الاقتصاد الجزائري ساهم في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، أما خلال الفترة الثانية التي شهدت تغيرا في السياسة الاقتصادية الجزائرية وتغير المعطيات الاقتصادية الدولية فمن الملاحظ أن فروقات الأسعار بين قطاع البناء والخدمات وقطاع الواردات قد انتقل من -2.98 بالمائة إلى 6.32 بالمائة خلال الفترة الثانية، حيث أن الفائض في القطاع النفطي الذي صاحبه إنكماش الاستثمار أدى إلى الضغط على الاستهلاك وذلك بأسعار ثابتة لسنة 1974، حيث أن الميل للاستهلاك انتقلت من 60 بالمائة في الفترة الأولى إلى 70 بالمائة في الفترة الثانية، حيث تميزت هذه الفترة ببرنامج مضاد للندرة.

أما على المستوى الدولي، فيمكننا ملاحظة السياسات المضادة للتضخم، حيث أن معدل نمو أسعار الواردات انخفض من 10.1 بالمائة خلال الفترة الأولى إلى 4.48 بالمائة خلال الفترة الثانية، كما لا يمكن أن نتجاهل ارتفاع قيمة الدولار نسبة إلى أهم المتعاملين مع الجزائر، حيث أن الدولار يمثل 40 بالمائة من سلة الدينار.

الفرع الثاني: قياس الإختلالات الهيكلية الداخلية

تقوم الدراسة في هذا الفرع بقياس الإختلالات الهيكلية الداخلية من خلال قياس الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، الأهمية النسبية للتشغيل في القطاعات الاقتصادية ودرجة الإختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري.

(1)- R. ABDOUN, *Economie générale du taux de change, éléments d'analyse macro-économique*, les Cahiers de la réforme n° 5, avril 1988, p. 161.

أولاً: الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الجدول التالي أهمية مساهمة القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1969/1985 والمتثلة أساس في قطاعات الزراعة والمحروقات والصناعة والبناء والخدمات والأشغال العمومية، ونلاحظ من خلال الجدول الملاحظات التالية:

- حصة قطاع الصناعة تراوحت بين 9 بالمائة و 16 بالمائة خلال هذه الفترة، حيث أن أهم زيادة عرفها القطاع كانت سنة 1985 بنسبة وصلت إلى 16.4 بالمائة.
- مساهمة قطاع الزراعة ضعيفة بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث لم تتجاوز 11 بالمائة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(20): الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1969-1985

السنوات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء	الخدمات	البناء والخدمات
1969	9,2	46,2	10,1	7,2	25,6	32,8
1970	9,1	45,3	11	7,4	25,7	33,1
1971	10,4	36,5	11,8	9,5	29,8	39,3
1972	8,2	45	10,7	9,6	24,7	34,3
1973	7,2	44,9	11,7	9,6	24,7	34,3
1974	8,7	41,4	10,3	12,5	25,3	37,8
1975	10,5	36,5	9,8	15,8	25,7	41,5
1976	9,3	36,1	11	11	25,4	36,4
1977	8,2	35,5	11,3	18,6	24,7	43,3
1978	8,4	35	12,2	19,2	23,4	42,6
1979	8,8	32,3	12,8	19,3	24,8	44,1
1980	9,3	29,2	13,2	20	25,7	45,7
1981	10,6	26,2	14,2	20,9	25,4	46,3
1982	9,3	25	14,6	22,6	25,6	48,2
1983	8,4	25,2	15,2	22,9	25,5	48,4
1984	7,1	23,9	15,8	23,4	24,9	48,3
1985	9	23,8	16,4	24	24,5	48,5

Source: World Development Indicators, World Bank, 2005

- المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى ما نسبته 48 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁾
- انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من 46 بالمائة في بداية الفترة إلى 23 بالمائة في نهاية الفترة.

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن هناك اختلالاً في التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري، حيث أن قطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العامة تسهم بأكثر من $\frac{3}{4}$ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قارناها بمساهمة كل من قطاع الصناعة والزراعة، حيث أن الفرق بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات غير الإنتاجية توسع خلال هذه الفترة، كما نستنتج أيضاً أن قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات أخذ حيزاً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يُفسر بضح الريع النفطي في الاقتصاد في إطار المرض الهولندي الذي أدى إلى ظهور قطاعات زراعة وصناعة معاقبة في تلك الفترة. حيث أن النمو الحاصل في البناء والخدمات راجع بشكل كبير إلى ارتفاع مداخيل المحروقات هذا الارتفاع كان على حساب قطاعات الزراعة والصناعة.

ثانياً: الأهمية النسبية للتشغيل في القطاعات الاقتصادية

يمثل الجدول التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في امتصاص اليد العاملة في الاقتصاد الجزائري ومن الملاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل انخفضت نسبياً إلى النصف، حيث انتقلت من 49 بالمائة في بداية الفترة إلى 24 بالمائة في نهايتها، أما من الناحية المطلقة فإن حجم التشغيل بقي شبه ثابت لأن عدد العمال انتقل من 934000 سنة 1969 إلى 964000 سنة 1985، ومن الملاحظ أن قوة العمل انتقلت إلى قطاعات البناء والخدمات التي سجلت ارتفاعاً في المساهمة في امتصاص اليد العاملة، حيث انتقلت من 42 بالمائة في بداية الفترة إلى 62 بالمائة في نهايتها ويمكن إدراج الإحصائيات التالية حول اليد العاملة في كل قطاع⁽²⁾:

- 64800 في قطاع البناء
- 117000 في قطاع النقل
- 324000 في قطاع التجارة و الخدمات

(1) - سمينها في إطار المرض الهولندي السلع غير قابلة للمتاجرة.

(2) - World Development Indicators , world bank, 2005.

- 632000 في قطاع الإدارة العامة.

الجدول رقم(21): الأهمية النسبية لحجم التشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1969-1985

السنوات	الزراعة	المحروقات	الصناعة	البناء و الخدمات
1969	49,3	0,5	8,5	42,2
1970	0	0	0	0
1971	0	0	0	0
1972	0	0	0	0
1973	40	1,5	11,3	48,7
1974	0	0	0	0
1975	0	0	0	0
1976	0	0	0	0
1977	35,3	2,5	11,7	53
1978	34	2,9	13	53
1979	32	2,9	13,4	54,6
1980	30,7	3	13,7	55,6
1981	29,1	0	14,7	56,2
1982	28	0	13,7	58,3
1983	26,9	0	13,2	59,9
1984	25,9	0	14	60,1
1985	24,9	0	13,5	61,6

Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

وبالتالي فإن النتيجة التي نصل إليها أن هناك اختلال في هيكل التشغيل لصالح القطاع غير المنتج ناتجة عن سياسة توزيع المداحيل بدون وجود مقابل إنتاجي، وهذا ما يؤدي إلى الضغط على الطلب وحدوث إرتفاعات في المستويات العامة للأسعار.⁽¹⁾

ثالثا: درجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985

يمثل الجدول والشكل المواليين مؤشر درجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985 وهو عبارة عن الربط بين الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي والأهمية النسبية للتشغيل حسب القطاعات، وانطلاقا من الجدول يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

⁽¹⁾- انظر تطور هيكل الأسعار

الجدول رقم (22): درجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985

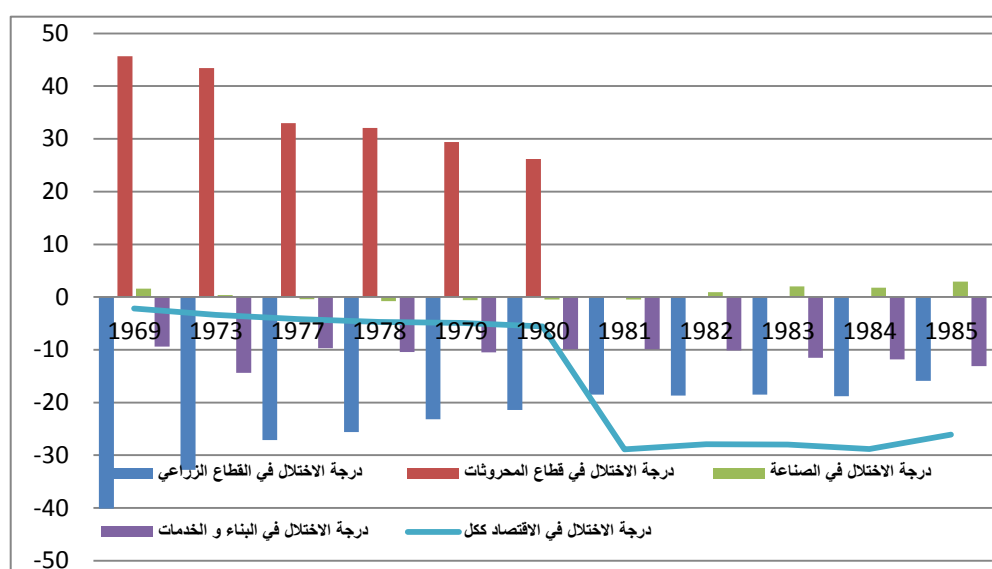
	1969	1973	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
درجة الاختلال في القطاع الزراعي	-40,1	-32,8	-27,1	-25,6	-23,2	-21,4	-18,5	-18,7	-18,5	-18,8	-15,9
درجة الاختلال في قطاع المحروقات	45,7	43,4	33	32,1	29,4	26,2					
درجة الاختلال في الصناعة	1,6	0,4	-0,4	-0,8	-0,6	-0,5	-0,5	0,9	2	1,8	2,9
درجة الاختلال في البناء والخدمات	-9,4	-14,4	-9,7	-10,4	-10,5	-9,9	-9,9	-10,1	-11,5	-11,8	-13,1
درجة الاختلال في الاقتصاد ككل	-2,2	-3,4	-4,2	-4,7	-4,9	-5,6	-28,9	-27,9	-28	-28,8	-26,1

Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

- إن جميع إشارات قطاع الزراعة سالبة، وهذا يعني أن نسبة التشغيل في قطاع الزراعة إلى التشغيل الكلي أكبر من نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت هذه النسبة من -40 بالمائة إلى -15 بالمائة خلال فترة الدراسة.

- إن جميع إشارات قطاع البناء والخدمات سالبة، وهذا يعني أن نسبة التشغيل في قطاع البناء والخدمات إلى التشغيل الكلي أكبر من نسبة الناتج هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت هذه النسبة من -9 بالمائة إلى -13 بالمائة.

الشكل رقم (32): درجة الاختلال الهيكلي في القطاعات الاقتصادية للفترة 1969-1985



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (23)

- تميزت الفترة 1977-1981 بإشارات سالبة⁽¹⁾ لقطاع الصناعة، وهذا يعني وجود اختلال هيكلي على مستوى هذا القطاع بين مساهمته في الناتج وامتصاصه لليد العاملة، أما بقية السنوات فقد شهدت نسب موجبة لكن بقيم منخفضة لم تتعد 2.9 بالمائة.
- تميزت إشارات الاقتصاد ككل بأنها كلها سالبة، وهذا يعني وجود اختلال هيكلي يظهر من خلال الجدول أنه تفاقم خلال هذه الفترة حيث انتقل من 2- بالمائة في بداية الفترة إلى 26- بالمائة خلال نهاية الفترة.

رابعا: قياس الفجوة الادخارية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985

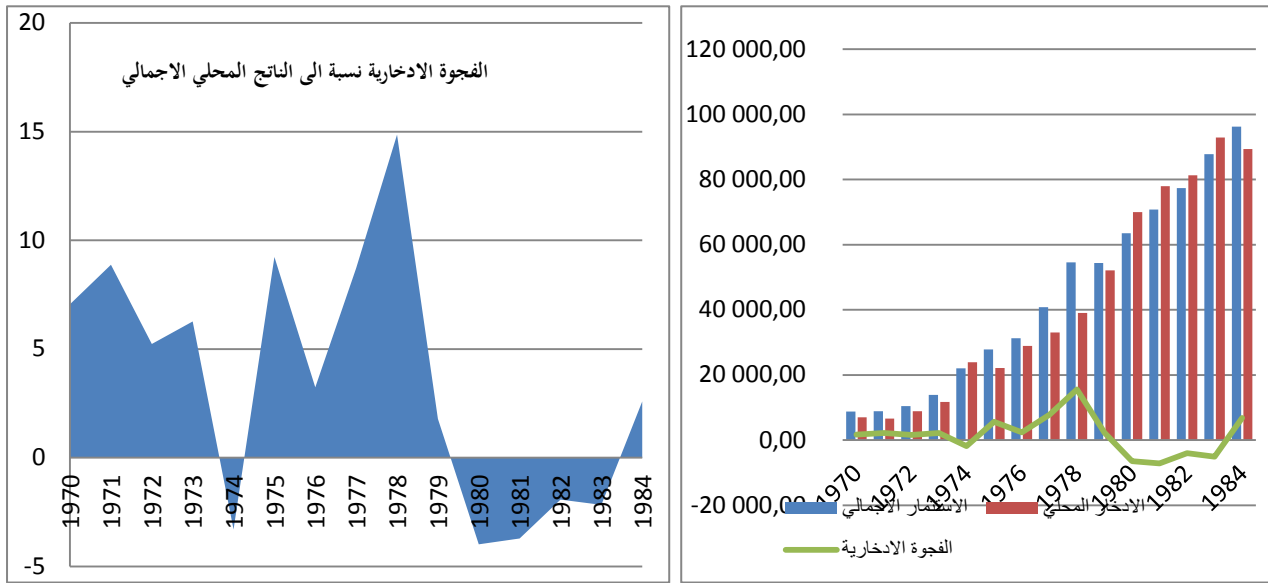
تسعى جميع الدول إلى زيادة ادخاراتها لأنها تعتبر شرطا لازما لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك سيتم قياس حجم وهيكل الادخار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985 والتي تعتبر فترة إصابة الجزائر بالمرض الهولندي، حيث تم تقدير الإدخارات الكلية التي تعني الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك الكلي الخاص العام، ومدى حجم تغطية هذه المدخرات للاستثمارات الكلية التي تحققت في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال دراسة الفجوة الادخارية التي تشكل عندما لا تكفي الإدخارات الإجمالية لتغطية الاستثمارات الكلية،⁽²⁾ حيث يتم احتساب الفجوة الادخارية على النحو التالي:

$$\text{الفجوة الادخارية} = \text{إجمالي الاستثمارات} - \text{المدخرات الكلية}$$

⁽¹⁾ - تدل الأرقام الموجبة لكل قطاع على أن هناك كفاءة في استخدام اليد العاملة بالمقارنة مع بقية القطاعات، وهذا يعني أن إنتاجية العامل في القطاع ذو النسبة الموجبة أعلى من إنتاجية العامل في القطاع ذو النسبة السالبة.

⁽²⁾ - يحيى محمد عوض الدلالة، محددات الإدخار القومي في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص 3.

الشكل رقم (33): الفجوة الادخارية في الجزائر



Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

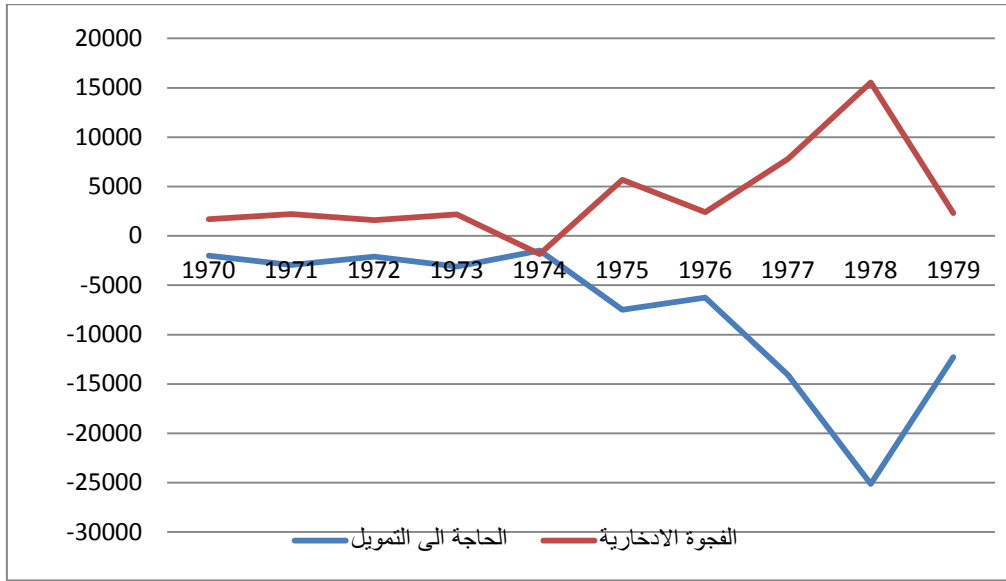
يمثل الشكلين تطور الفجوة الادخارية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1985 حيث يمكننا تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة قبل سنة 1979 والمرحلة الثانية وهي مرحلة الثمانينيات، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة وجود فجوة ادخارية ضئيلة في الفترة 1970-1974 توسعت انطلاقا من سنة 1977 حيث لم تغطي الإدارات الوطنية الاستثمار الذي ميز هذه الفترة، وهذا يُفسر بقيام نموذج تنموي قائم على الصناعات المصنعة أدى إلى زيادة احتياجات الجزائر إلى التمويل الذي أدى إلى وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، والذي أدى بدوره إلى زيادة اقتراض الجزائر من العالم الخارجي.

والشكل التالي يوضح العلاقة الموجودة بين الفجوة الادخارية وحاجة الجزائر إلى التمويل،⁽¹⁾ حيث نلاحظ من خلال الشكل العلاقة العكسية القوية الموجودة بين الفجوة الادخارية وبين الحاجة إلى التمويل خاصة بعد الصدمة النفطية الأولى، حيث كان هناك تعطش للاستثمار خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة الحاجة إلى التمويل التي لم تغطي بالادخار الوطني، مما أدى إلى زيادة الفجوة الادخارية.⁽²⁾

(1) - تم احتساب احتياجات التمويل من خلال العلاقة: احتياجات التمويل = الصادرات - الواردات - خدمة الدين.

(2) - إن اللجوء إلى الاستدانة من العالم الخارجي كان بسبب وجود فجوة ادخارية تفاقمت بعد الصدمة النفطية الأولى، وبعد الصدمة النفطية الثانية وانخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار أدت هذه العوامل إلى انخفاض إيرادات الجزائر من المحروقات وارتفاع خدمة المديونية.

الشكل رقم (34): العلاقة بين الفجوة الادخارية والحاجة إلى التمويل في الجزائر



Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

هذا ما أدى إلى انخفاض المقدرة الاقتراضية للجزائر، وهذا ما أثر على القدرة على تغطية الاحتياجات إلى التمويل في ظل وجود فجوة ادخارية كبيرة، حيث نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الحساب الجاري انتقل من فائض يقدر بـ 1.038 مليون دولار سنة 1985 إلى عجز يقدر بـ 2.230 مليون في السنة الموالية، حيث أن السنة التي شهدت فائضا في الحساب الجاري كانت سنة 1990 بفائض يقدر بـ 1421 مليون دولار وفي نفس الوقت فإن خدمة الدين في نفس الفترة انتقلت من 5041 مليون دولار سنة 1985 إلى 9.501 مليون دولار سنة 1990.

الجدول رقم (23): تطور الحساب الجاري و خدمة الدين في الفترة 1985-1990

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الحساب الجاري	+ 1.038	- 2.230	141	- 2.044	- 1.081	+ 1.421
خدمة الدين	5.041	5.185	5.481	6.564	7.530	9.501

Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

وبالتالي فإن الحديث عن الفجوة الادخارية وعلاقتها بالحاجة التمويلية والمديونية يقودنا إلى الحديث عن الإختلالات الهيكلية الخارجية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، وعلاقتها بالإختلالات الهيكلية الداخلية.

الفرع الثالث: قياس الإختلالات الهيكلية الخارجية في الاقتصاد الجزائري

بعد أن لاحظنا في الفرع السابق العلاقة الموجودة بين الفجوة الادخارية والحاجة إلى التمويل تحاول الدراسة في هذا الفرع تحليل وقياس الإختلالات الهيكلية الخارجية في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة فجوة التجارة الخارجية والواردات الصافية وعلاقتها باختلال التوازن الهيكلي، بالإضافة إلى دراسة نقطة مهمة تمثل حلقة الوصل بين الجانب الداخلي والجانب الخارجي، ألا وهي الاستيعاب الداخلي. وسيتم تحليل الاختلال الهيكلي الخارجي من خلال تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

- فترة سنوات السبعينات .
- فترة سنوات الثمانيات.

أولاً: فجوة التجارة الخارجية

تتمثل فجوة التجارة الخارجية في الفرق الموجود بين الصادرات والواردات والممثل في حساب الميزان التجاري، حيث يمثل الشكل الموالي تطور فجوة التجارة الخارجية خلال الفترة 1970-1985، ويمكن أن نقسم تطورات فجوة التجارة الخارجية إلى مرحلتين:

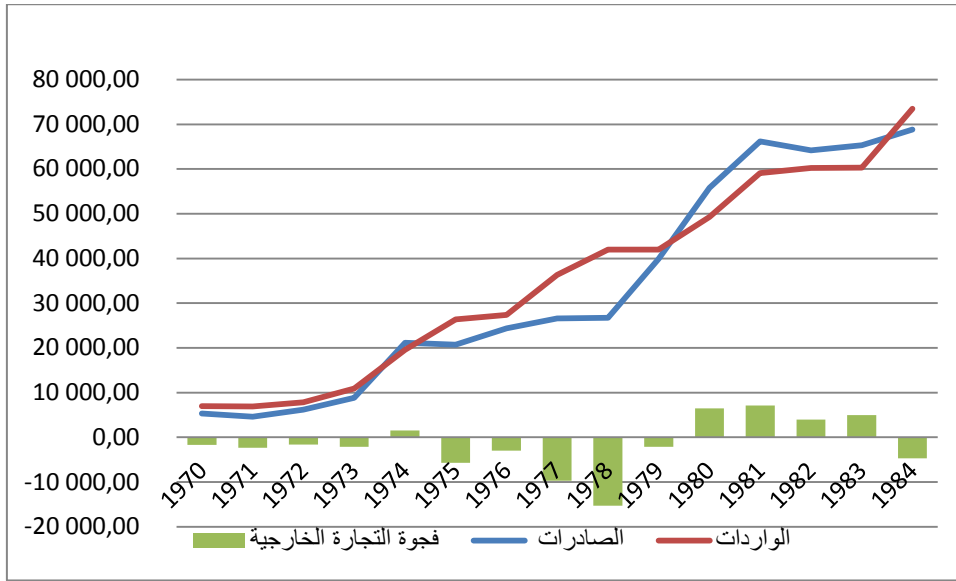
1. مرحلة السبعينات

حيث نلاحظ أن هناك فجوة تجارة خارجية لكنها بمبالغ قليلة خلال الفترة 1970-1973 سرعان ما تفاقمت هذه الفجوة بدء من سنة 1975 حيث وصلت أعلى مستوياتها سنة 1978 .

2. مرحلة الثمانينات: حيث نلاحظ أن وجود فوائض في الميزان التجاري في هذه الفترة باستثناء سنة

1984 .

الشكل رقم (35): فجوة التجارة الخارجية في الجزائر



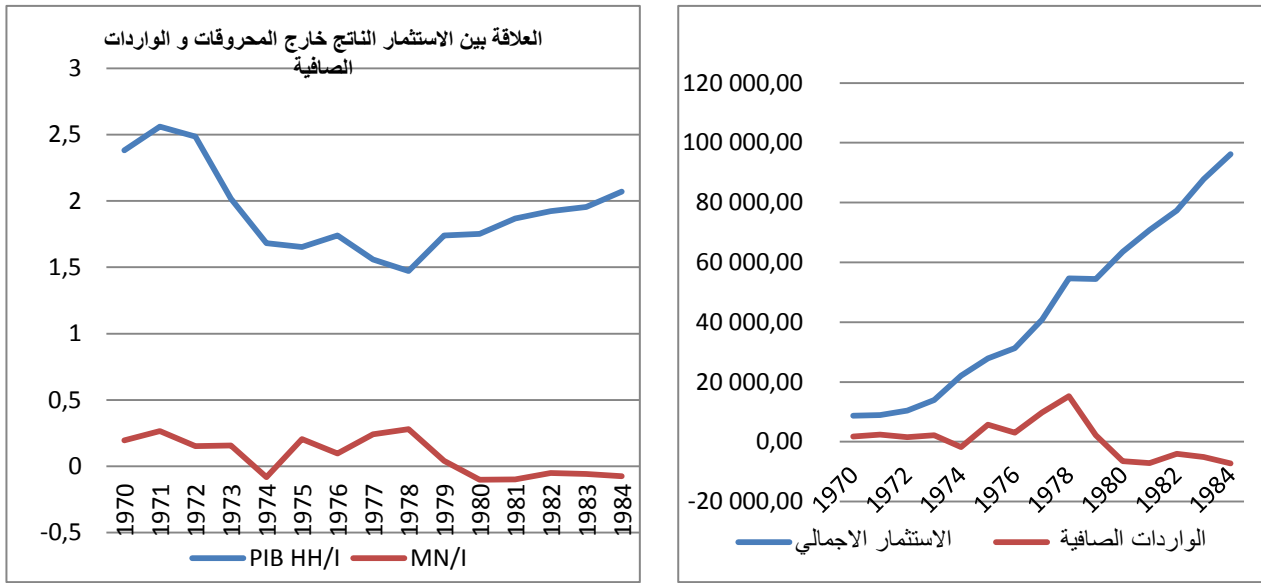
Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

ثانيا: الواردات الصافية واختلال التوازن الهيكلي

إن العلاقة الموجودة بين نسبة تغطية الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ونسبة تغطية الاستثمار من الواردات الصافية تبين العلاقة العكسية الموجودة بينهما، حيث أن ارتفاع إحداها يؤدي إلى انخفاض النسبة الثانية ويمثل الشكل رقم (35) هذه العلاقة، حيث أن المنحنى الأول ما هو إلا انعكاس للمنحنى الثاني، حيث أن القيمة السلبية لنسبة الواردات الصافية إلى الاستثمار تعني أن هناك فائض في الميزان التجاري خلال تلك الفترة،⁽¹⁾ حيث نلاحظ أن الاتجاه نحو الارتفاع للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نسبة إلى الاستثمار يصاحبه اتجاه نحو الانخفاض للواردات الصافية نسبة إلى الاستثمار والعكس صحيح، وبالتالي يمكننا القول أنه كلما زادت مداخيل المحروقات كلما قل اللجوء إلى الواردات، وكلما قلت مداخيل المحروقات فإن اللجوء الواردات سيزيد، ومنه نستنتج أن طبيعة الاستثمارات الجزائرية لا تتميز بطابع الاستمرارية، وهذا يدل على أنه في كل مرة تنخفض مداخيل المحروقات فإن الطلب الداخلي سيزيد بسبب الزيادة في الواردات.

(¹)- Aissa MOUHOUBI, *l'effet de la gestion de la rente sur l'investissement et la production hors hydrocarbures en Algérie*, Colloque International - Algérie : cinquante ans d'expériences de développement Etat - Economie-Société8-9-12-2012.p14.

الشكل رقم (36): نسبة الواردات الصافية إلى الاستثمار الإجمالي



Source: World Development Indicators, World Bank, 2005.

ثالثا: الاستيعاب الداخلي واختلال التوازن الهيكلي

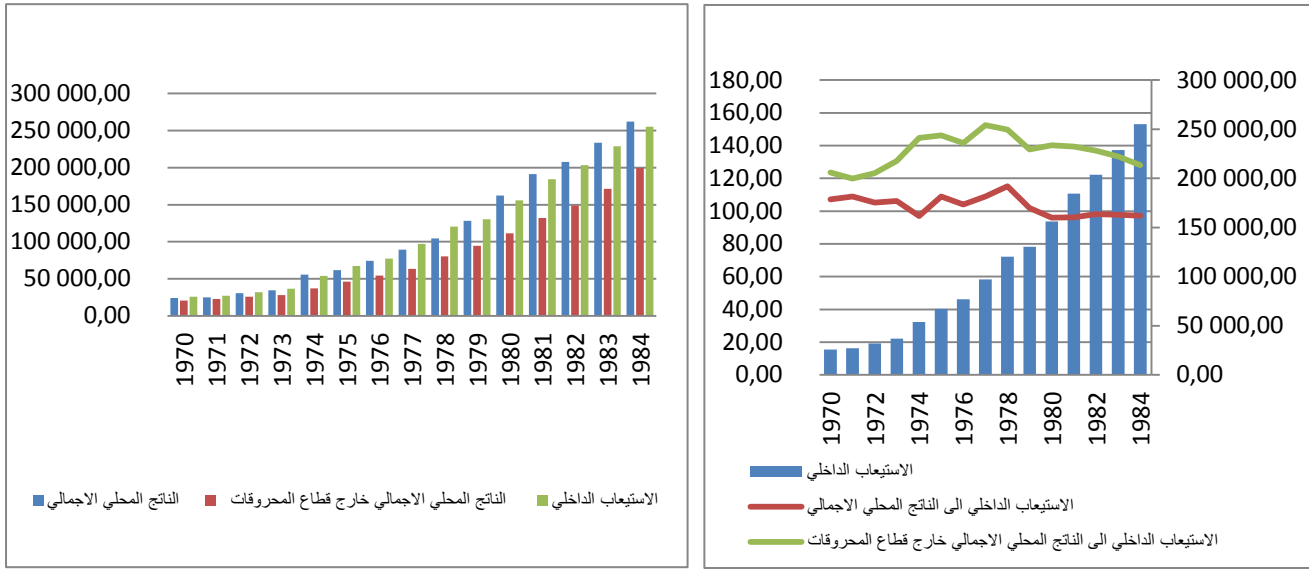
يتميز الاقتصاد الجزائري بأن الناتج المحلي الإجمالي ينقسم إلى قسمين:

- الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والذي يعبر عن الثروة المنتجة في الاقتصاد بدون الأخذ بعين الاعتبار قطاع المحروقات.

- الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار مساهمة قطاع المحروقات.

يمثل الشكلين تطور الاستيعاب الداخلي ونسبة تغطيته للناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (37): الاستيعاب الداخلي والنتاج المحلي الإجمالي



Source: World Development Indicators, World Bank, 2005

إن النسبة بين الاستيعاب الداخلي والنتاج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كانت في تزايد باستثناء سنة 1971 التي تميزت بانخفاض إنتاج المحروقات كنتيجة لعملية التأميم التي قامت بها الجزائر ويفسر ذلك بزيادة معدلات الاستثمار في تلك الفترة. كما أن الشيء الملاحظ في هذه الفترة هو أن نسبة الاستيعاب الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من 100 بالمائة باستثناء سنة 1974، حيث أن الإنتاج الوطني لم يكن يكفي لتغذية الطلب المحلي بنسبة 7 بالمائة بالمتوسط خلال المخطط الرباعي الأول، والطلب المحلي كان يُعْطَى من خلال الصادرات بمعدل 5 - 8 بالمائة، حيث أن الجزائر كما لاحظنا سابقا كان لديها حاجة التمويل من أجل تمويل حاجاتها الاستثمارية الكبيرة في تلك الفترة.

من جهته فإن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عرف تراجعاً خلال هذه الفترة حيث لم يستطع التكفل بالحاجات التمويلية للطلب المحلي خلال المخطط الرباعي الأول، ونسبة تغطية الاستيعاب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كانت بالمتوسط 124 بالمائة، وهذا يعني أن الإنتاج المحلي كان له عجز عن التمويل بـ 24 بالمائة والتي تغطي من خلال إنتاج القطاع النفطي أو/ و التمويل الخارجي.

كما حققت الجزائر خلال فترة الثمانينات نوع من الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية وذلك بسبب إثمار الاستثمارات الناتجة عن الصناعات المصنعة وانخفاض الطلب المحلي والتخلي عن هذا النموذج وإعادة هيكلة

المؤسسات العامة، حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي المالي ⁽¹⁾ لم تتغير بشكل كبير خلال فترة الدراسة كما يوضحه الشكل وذلك راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض الإنفاق الاستثماري، حيث أن انخفاض الاستيعاب الداخلي - بسط النسبة - وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي - مقام النسبة - يؤدي إلى استقرار النسبة إذا كانت معدلات الانخفاض متقاربة.

إن انخفاض نسبة تغطية الاستيعاب الداخلي للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة أدى إلى رفع الستار على انخفاض الطلب الاستثماري وزيادة الإنتاج خارج قطاع المحروقات، حيث أن النسبة انتقلت من 140 بالمائة سنة 1980 إلى 129 بالمائة سنة 1986 التي شهدت الصدمة النفطية المعاكسة والتي تميزت بنسبة تغطية الاستيعاب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 99 بالمائة، وهذا يعني أن الإنتاج المحلي الإجمالي ساعد في تغطية الاستيعاب الداخلي، غير أن انخفاض أسعار البترول وضعنا حدا لأمل الجزائر في التصنيع، حيث انخفض الطلب على الاستثمار لأن المشروع حصر التمويل فقط في الحاجات الأساسية للمجتمع مع الناتج المحلي المتوفر في تلك الفترة، حيث يجب ألا يتجاوز القدرة التمويلية المحلية دون الإفراط في اللجوء إلى الدين الخارجي.

(1) - نسبة الإكتفاء الذاتي المالي = autosuffisance = الإستيعاب الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

تقوم الدراسة في المبحث الثاني بدراسة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة التي تلت الصدمة النفطية المعاكسة من خلال دراسة وتحليل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى البرامج المسطرة بعد انتهاء برامج التعديل الهيكلي وانعكاسات هذه البرامج على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2015

خصصت الدراسة هذا المطلب لتحليل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2015 من خلال دراسة برامج التصحيح الهيكلي بالإضافة إلى برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2001-2015.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-1994

لقد قام الاقتصاد الجزائري بعدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989 حيث قامت الجزائر بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، وذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات.

وبالمقابل فقد ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك من خلال ضغط عجز الموازنة وتقليل الإنفاق الحكومي، وتبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾، أما الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 ومدته ثمانية عشر شهراً ويتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات.⁽²⁾

(1) - لمزيد من التفاصيل انظر: Amar Belhimer, op.cit. p 66

(2) - Ahmad Dahmani, l'Algérie a l'épreuve, économie politique des reformes 1980-1997, l'harmattan, paris, 1999, p125.

أما المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية⁽¹⁾ خلال الفترة 1992-1993، حيث كانت العودة للاقتصاد الإداري، وكانت هذه المرحلة تحت شعار اللاءات الثلاث،⁽²⁾ حيث أن السياسة الكينزية المطبقة في الجزائر لم تؤتي أكلها خلال الفترة 1992-1993 وحاولت تغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات بزيادة الإنفاق الحكومي الذي كان ممولا بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والنتيجة كانت مخالفة تماماً للأهداف التي يتم البحث عنها، حيث أن قيمة الدينار كانت مبالغاً في تقييمها، مما قلص إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين، كما أن عجز الموازنة العامة بلغ 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ انخفاض الصادرات من المحروقات من 10,9794 مليار دولار سنة 1992 إلى 9,8796 مليار دولار سنة 1993، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات وفي نفس الوقت سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره -4,30 مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف، كما أن معدل البطالة بلغ 33% سنة 1993.⁽³⁾

وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة 1994، ولقد قامت الجزائر بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كمحاولة ثالثة مدتها 12 شهر (11-ابريل 1994 إلى 31 مارس 1995) وإعادة جدولة الديون العمومية وهدف هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و6% خلال سنة 1995 وذلك بنية استيعاب اليد العاملة كما يهدف البرنامج إلى تخفيض التضخم ومقارنته لمعدل التضخم العالمي بالإضافة إلى استعادة التوازن الخارجي.

وبعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامجاً للتصحيح الهيكلي للاقتصاد "فالجزائر بإمكانها الخروج من الأزمة شريطة تبنيها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الضرورية"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - اتبعت الجزائر خلال هذه الفترة الاتجاه غير الأصولي للسياسة الاقتصادية **approche hétérodoxe** التابعة من اللجنة الاقتصادية لدول الاتحاد الإفريقي CEA تحت قيادة رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام الذي يعتبر أب الصناعة الجزائرية، لمزيد من التفاصيل ارجع: Hocine Benissad, **Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche, (1962-2004)**, ENAG EDITION, Alger, 2004; P 160.

⁽²⁾ - لا لتخفيض قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للخصوصية

⁽³⁾ - **Algeria, selects issues and statistical appendix, Imf staff country report no 98-97, September 1998**

⁽⁴⁾ - OP.Cit

الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998

لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي⁽¹⁾ مصحوبة بإعادة جدولة الديون ومشروطة تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما عن مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، وعندما يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومة على برنامج ما يتم ترجمة ذلك في جدول بالتدابير التي تلتزم الدولة بإ اعتمادها ووقت تنفيذها، يتم إكمال البرنامج بمجموعة من معايير الأداء التي تكون الحكومة والمنظمات الدولية مجبرين على احترامهما، والتي تعتبر شرطاً لتسريح أقساط القرض الممنوح، وتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.
 - مقارنة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
 - خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 6,9% من الناتج المحلي الخام سنة 95/94 إلى 2,2% سنة 98/97؛
 - رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5,5% من الناتج المحلي ما بين 95/94-98/97.⁽²⁾
- ولقد تم تخصيص مبلغ 2,6 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطة، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي بهدف تخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي، كما أن إرجاع التوازن لميزان المدفوعات كان هدفاً رئيسياً للصندوق، وذلك من أجل دعم الملاءة المالية للدولة تجاه الدائنين،⁽³⁾

⁽¹⁾ - تتكون برامج الثبوت و التكييف الهيكلي من مكونين أساسيين؛ سياسات الثبوت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية؛ وسياسات التكييف الهيكلي ويختص بها البنك العالمي وترتكز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي، وبالتالي فهاتين السياستين هي محصلة تعاون بين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

⁽²⁾ - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 293.

⁽³⁾ - Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle, ENAG, Alger, 1999, p37.

لكن ما يُعاب على هذه البرامج أنها استطاعت إدارة الطلب الكلي ودعم الملاءة المالية للدولة دون تحقيق الزيادة في العرض الكلي، حيث أن تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي لم يكن الوضع الاقتصادي في الجزائر في أحسن أحواله، ففي عام 1999 ازداد التعقيد على المستوى المالي بسبب انخفاض أسعار النفط، وتجلّى ذلك من خلال انخفاض احتياطات الصرف التي انخفضت إلى 4.7 مليار دولار وبالتالي فإن تحسن الوضعية المالية لم يكن بفعل التطبيق الصارم لبرنامج التصحيح الهيكلي إنما يعود للتحسن في أسعار النفط الذي يبقى المحدد الأساسي لإيرادات الدولة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين 2001-2014

تتطرق الدراسة في هذا الفرع إلى تحليل الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي غطى الفترة 2001-2003، وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% بالمقارنة مع سنة 2000، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن التحدي كان في إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته، ولقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي 10,6% بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعاً طفيفاً بـ 6 مليار وبلغ 509 مليار دينار، كما أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار وهو ما يعادل 23,9% من الناتج المحلي، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدّر بـ 525 مليار دينار التي

(1) - رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف، 2010، ص 102.

تم تخصيصها لهذا المخطط.⁽¹⁾ وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(24): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

النسبة(%)	القيمة المخصصة(مليار دينار جزائري)	القطاعات
8,95	47	دعم الإصلاحات
12,38	65	الزراعة و الصيد البحري
21,52	113	التنمية المحلية
40,00	210	الأشغال الكبرى
17,14	90	الموارد البشرية
100	525	الإجمالي

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركزت على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 8,95 % لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728.500 منصب شغل، منها 477.500 منصب دائم و 271.000 منصب مؤقت.⁽²⁾

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 يتضمن محورين أساسيين:

- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي، (حوالي 4200 مليار دينار) لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية؛
- أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بتخفيض كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

(¹) -Fodil Hassam, *chronique de l'économie algérienne – vingt ans de réformes libérales-* l'économiste d'Algérie, Algérie , 2005, p 61.

(²) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنب لتفعيل هذه المشاريع، ومن بين هذه المشاريع ، الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية هذه المشاريع تم إطلاقها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النم الاقتصادي PCSC⁽¹⁾ خلال الفترة 2005-2009 وتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية؛
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

حيث تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج (حوالي 22 مليار دولار، منها 700 مليار دينار (حوالي 9,2 مليار دينار) مخصصة للنقل، مقابل 600 مليار دينار للأشغال العمومية) حوالي 7,9 مليار دولار) والموارد المائية بت 393 مليار دينار (حوالي 5,1 مليار دينار) أما البناء فقد تم تخصيص مبلغ قدره 555 مليار دينار (ما يعادل 7,3 مليار دولار) وذلك لانجاز مليون وحدة سكنية.

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد موازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات؛ على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على الإيرادات الموازنة العامة سيعوّض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز خاصة، كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر، حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات،⁽²⁾ والذي

⁽¹⁾- Programme Complémentaire de Soutien a la croissance.

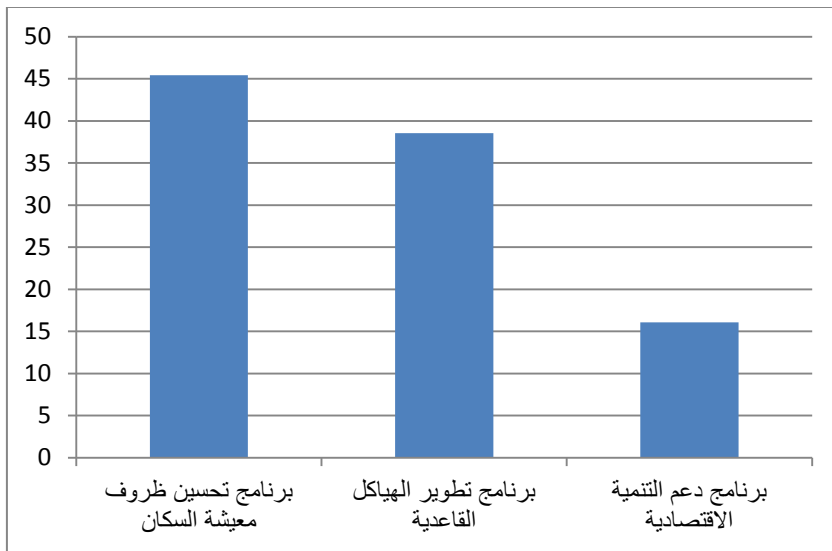
⁽²⁾- لقد تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي يهدف إلى امتصاص الأثر السلبي لتغيرات أسعار النفط وادخار الفوائض المالية لسنوات ارتفاع أسعاره واستعمالها في السنوات العجاف : لمزيد من التفصيل انظر: . p209, op.cit. , Hocine benissad

تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، والنتيجة انخفاض في الدين الخارجي وارتفاع احتياطات الصرف وهي تغطي سنتين من الواردات،⁽¹⁾

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010-2014

تم تخصيص مبلغ يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (38): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24-05-2010

نلاحظ من خلال الشكل أن القطاعات المستفيدة من البرنامج تتمثل في:

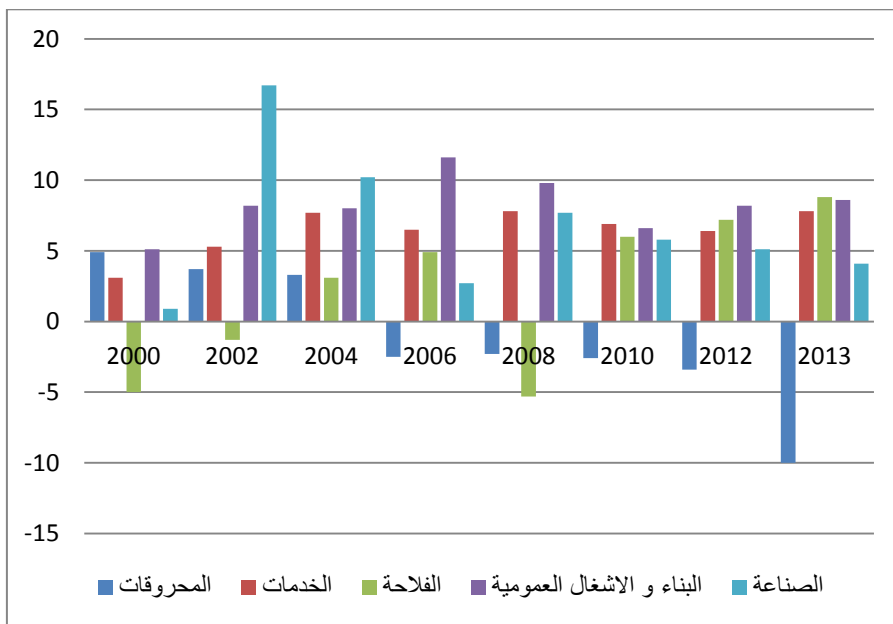
- قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي استفاد من ما يقارب 45 بالمائة من إجمالي البرنامج،
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بنسبة 38 بالمائة من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة والفلاحة وبنسبة ما يقدر بـ 16.05 بالمائة.

(1)- Daniel Solano, Algérie construire l'avenir, le MOCI, N 1706, 9-6-2005. P P 7-10.

رابعاً: تقييم برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

سيتم تقييم برامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2014 من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأساسي من برامج التنمية الاقتصادية من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية، حيث أن رفع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر على العرض الكلي، وحتى نستطيع أن نقيم فعالية هذه السياسة على النمو الاقتصادي لا بد من دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة

الشكل رقم(39): معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2013



المصدر : بنك الجزائر التقارير السنوية 2005-2013

انطلاقاً من الشكل السابق يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

1. قطاع المحروقات

يعتبر هذا القطاع القطاع الرائد في الاقتصاد الجزائري والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي، حيث أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي لهذا القطاع يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي الكلي، وذلك خلال الفترة 2006-2008-2010 على عكس الفترة السابقة التي شهدت معدلات نمو مرتفعة كنتيجة لزيادة في معدل نمو قطاع المحروقات الذي يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط.

2. قطاع الخدمات

يعد القطاع الثاني المؤثر على معدل النمو الاقتصادي، حيث يساهم بشكل كبير في معدل النمو الاقتصادي حيث أن الإنفاق الحكومي المتزايد أدى إلى زيادة الطلب الكلي الذي أثر بدوره على تحسن المبادلات التجارية.

3. قطاع الفلاحة:

يؤثر قطاع الفلاحة بشكل ضعيف على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قورن بقطاع المحروقات والخدمات، حيث أن الارتباط الكبير لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة جعله عرضة لتقلبات حادة.

4. قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر هذا القطاع المستفيد الأكبر من البرامج التنموية، حيث ارتفعت معدلات نمو هذا القطاع خلال الفترة .

5. قطاع الصناعة

يعتبر أهم قطاع يمكن الاعتماد عليه في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنه في الجزائر سجل معدلات نمو متدنية خلال هذه الفترة وهذا ما يؤكد عدم تجاوب القطاع الصناعي مع البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة 2000-2014، وهذا ما يؤكد وجود استمرارية الإختلالات الهيكلية، حيث لم تتجاوب أغلب القطاعات الاقتصادية مع هذه البرامج باستثناء قطاعات البناء والحديد والميكانيك التي تأثرت إيجابا بالاستثمارات العامة المنحزة.⁽¹⁾

وكتيجة لما سبق فإن عدم مرونة العرض الداخلي وعدم استيعابه للزيادات المستمرة في الطلب الداخلي بسبب الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، أدى إلى حدوث تسرب على شكل واردات لتغطية العجز الداخلي.

(1) - لمزيد من التفاصيل انظر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9-2013، ص 50.

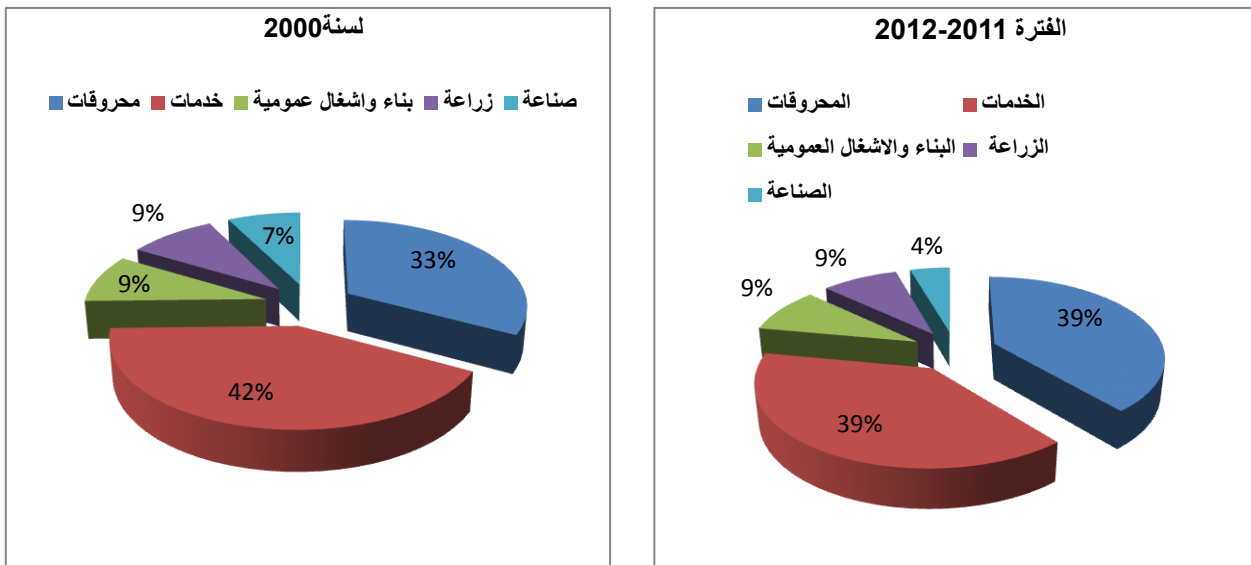
المطلب الثاني: تقييم الاستقرار الاقتصادي الداخلي

بعد أن استعرضت الدراسة البرامج التنموية المسطرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015 في المطلب السابق، تقوم الأطروحة في هذا المطلب بدراسة انعكاسات هذه البرامج على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية ممثلة في الناتج والتشغيل والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ استمرار سيطرة ثلاث قطاعات اقتصادية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2011 والتي تساهم بـ 86.8 بالمائة من القيمة المضافة، وهي المحروقات والخدمات والبناء والأشغال العمومية، على الرغم من التطور المعترف في البنية التحتية والموارد البشرية، حيث تستمر هشاشة الاقتصاد الوطني واختلال توازنه الهيكلي. والشكل التالي يوضح مقارنة بين هيكل الاقتصاد في سنة 2000 والفترة 2011-2012.

الشكل رقم (40): مساهمة القطاعات في القيمة المضافة



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013.

يمكننا إدراج الملاحظات التالية:

- استمرار مساهمة قطاع المحروقات بشكل كبير في القيمة المضافة.
- مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة ضعيفة حيث قدرت بـ 5 بالمائة.

- يساهم قطاع الخدمات بشكل كبير في القيمة المضافة، خاصة الواردات والتجارة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بمراحل أساسية يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

أولاً: تطورات معدلات النمو الاقتصادي

1. فترة الانكماش

وهي الفترة الممتدة من 1990-1995 والتي تميزت بمعدلات نمو ضعيفة، ففي بداية سنوات التسعينات حيث انخفض الاستثمار الحكومي بما يعادل 6.2 بالمائة⁽²⁾ سنة 1991 وهذا لم يمنع العجز الحكومي من الارتفاع، حيث وصل إلى 8.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، وخلال الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1994 سجلت الجزائر معدلات نمو تقارب الصفر بالمائة (0.2) بالمائة وهذا ما ساهم في تفاقم ظاهر الفقر في الجزائر.

ولقد تميزت تلك المرحلة بقيام الحكومة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي يسعى إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي وزيادة من معدلات النمو الاقتصادي بهدف تخفيض مستويات البطالة والتحسين من مستويات معيشة المواطن، حيث سعى هذا البرنامج إلى تصحيح اللاتوازن على مستوى ميزانية الدولة من خلال عدة إجراءات نقدية ومالية، والقيام بإعادة جدولة الديون الخارجية والقيام بإصلاحات هيكلية وتحرير التجارة الخارجية، كما قامت الحكومة في هذه المرحلة بتخفيض الدينار على مرحلتين بإجمالي 70 بالمائة، ما بين أبريل وسبتمبر 1994، حيث تم إرساء نظام التعويم المدار مدعوم بسوق صرف ما بين البنوك مع القيام بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.⁽³⁾

2. انتعاش النمو الاقتصادي

تميز النمو الاقتصادي خلال الفترة 1996-2000 بتحسن ملحوظ لكن دون المستوى المطلوب بمتوسط سنوي يقدر بـ 3.3 بالمائة حيث التحسن في النمو الاقتصادي لم يصاحبه تحسن في الأوضاع الاجتماعية، والتي أثرت على مستوى معيشة السكان، وعلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، فخلال الفترة 1994-2000 تحسنت

(1)- hamid TEMMAR. L'économie de l'Algérie les stratégies de développement, tome 1, OPU, Algérie 2015, p 288.

(2)- Rapport du FMI n°07/61 février 2007, p 3

(3)- Rapport de la Banque mondiale 2003b.

المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث انخفضت الدين الخارجي من 80 بالمائة من الناتج سنة 1995 إلى 46 بالمائة سنة 2000، وانخفض التضخم من 29 بالمائة إلى 0.3 بالمائة، وانتقل العجز الحكومي من -4.4 بالمائة إلى فائض يقدر بـ 7.8 بالمائة، وبالمقابل فإن رصيد الموازنة خارج قطاع المحروقات انخفض من 26 بالمائة إلى -33 بالمائة في حين أن النمو الاقتصادي بلغ 3.2 بالمائة، كما أن غلق 900 مؤسسة عمومية قلص اليد العاملة في القطاع الحكومي بما يقارب 320000 من اليد العاملة، وهذا ما أدى إلى تكلفة اجتماعية كبيرة حيث تفاقمت معدلات التضخم التي انتقلت من 24 بالمائة إلى 30 بالمائة ما بين 1989 و 2000.⁽¹⁾

3. فترة تسارع النمو الاقتصادي

انطلاقاً من سنة 2002 شهد معدل النمو تحسناً ملحوظاً والذي ارتبط بشكل كبير بالتحسن الذي شهدته سوق النفط العالمية، كما تم إدخال إصلاحات في قطاعات عدة كالمنافسة وتحرير التجارة الخارجية والجبابة والقطاع المالي، تسيير المؤسسات العمومية والخصوصية، وحتى وإن كانت هذه الإصلاحات غير كافية ولم تواكب التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي، إلا أنها توضح نية السلطات في تحسين محيط الأعمال وإعادة إنعاش القطاع الخاص.

خلال الفترة 2001-2005 بلغ معدل النمو في المتوسط 5 بالمائة في حين بقيت معدلات التضخم أقل من 3 بالمائة كما أن الطفرة النفطية وارتفاع أسعار المحروقات ساعدت على الحصول على هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خاصة في قطاعات اقتصادي معينة، البناء والأشغال العمومية، والاتصالات، وكما رأينا سابقاً فإن التحسن في أسعار المحروقات ساعد على تسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

ثانياً: المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي

يمثل الجدول التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2012 .

(1)- Rapport de la Banque mondiale 2003b.

الجدول رقم (25): معدلات نمو الناتج المحلي القطاعي

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
7.2	11.6	4.6	21.4	4.8-	2.3	6.3	2.5	الزراعة
3.4-	3.3-	3-	7.8-	2.3-	0.7-	2.8-	5.6	المحروقات
5.1	3.9	2.5	6.1	4.4	3.0	3.5	3.4	الصناعة
8.2	5.2	8.9	8.2	8.7	8.9	13.0	9.8	البناء و الأشغال العمومية
8.4	7.1	7.3	8.2	7.7	10.1	6.4	9.7	الخدمات
4.2	5.4	5.7	5.5	6.4	3.6	3.2	1.6	خدمات الإدارة العمومية

Source: hamid TEMMAR, L'économie de l'Algérie les stratégies de développement, tome 1, OPU, Algérie 2015, p 292.

انطلاقاً من الجدول السابق، نلاحظ أن مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي يوضح ما أصبح يعتبر خاصية في الاقتصاد الجزائري، انخفاض خلق الثروة داخليا مع وجود ارتباط كبير للعالم الخارجي، إلا أنه هناك قدرة على تنويع الاقتصاد، ومن الملاحظ أيضا أن:

- القطاعات الأكثر حركية هي البناء والأشغال العمومية والزراعة والخدمات.
- انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في معدل النمو خلال السنوات الأخيرة ولكنه يبقى الممول الأساسي للاقتصاد.
- يستمر قطاع الصناعة في تسجيل معدلات مساهمة منخفضة في النمو الاقتصادي.

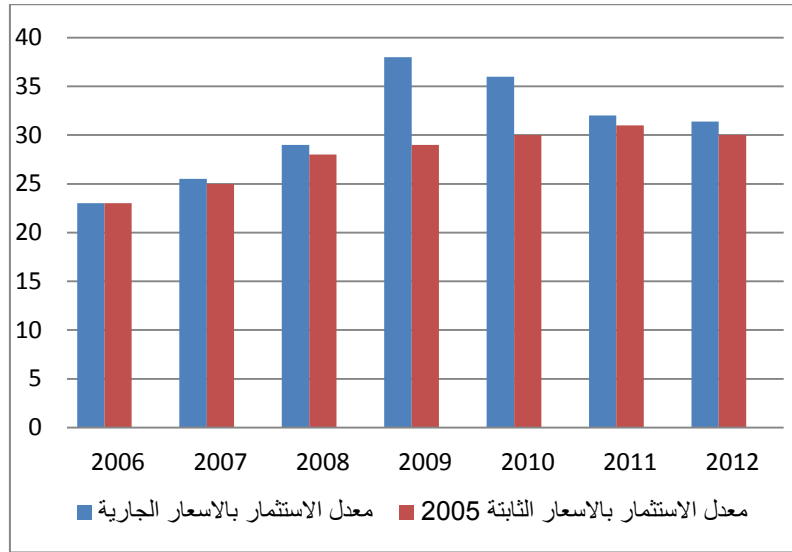
ثالثا: تطور الاستثمار

1. الاستثمار الإجمالي

لقد عرف التكوين الخام لرأس المال الثابت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا محسوسا حيث أن المعدل فاق 46 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، هذه الوضعية مردها إلى طبيعة الإنفاق الحكومي المبني أساسا على البنية التحتية.

يمثل الشكل التالي تطور معدلات الاستثمار الجارية والثابتة خلال الفترة 2006-2012:

الشكل رقم(41):تطورات معدلات الاستثمار خلال الفترة 2006-2012



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Hamid TEMMAR. **L'économie de l'Algérie les stratégies de développement**, tome 1, OPU, Algérie 2015, P294.

ومن الملاحظ أنه على عكس سنوات السبعينات أين تم ضخ الربيع النفطي في تشكيل رأس المال الثابت في القطاع الصناعي، فإنه في بداية سنة 2000 فإن حصة كبيرة من إيرادات المحروقات خُصصت للاستثمار في البنية التحتية، وهذا ما سمح بتشكيل بنية تحتية مهمة التي سمحت بتطوير قطاع البناء والأشغال العمومية، ومن الملاحظ أيضا أن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تكون على المدى المتوسط والطويل من خلال:

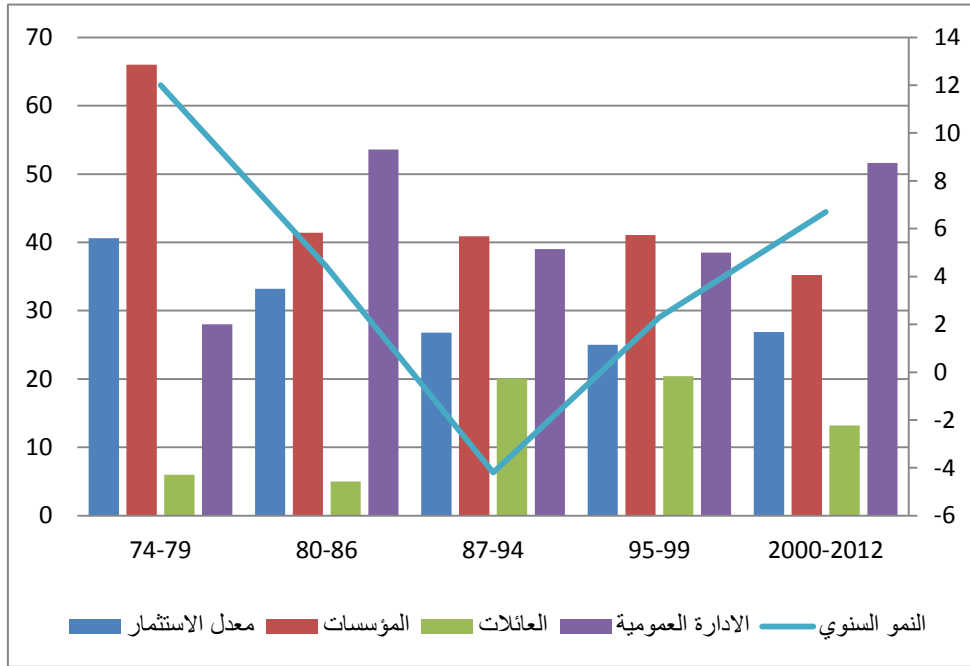
- تحسين تنافسية المؤسسات وتخفيض تكاليفها.
- الزيادة من المنافسة بين المؤسسات من خلال تطوير سوق وطني ناتج عن تقريب المسافات.⁽¹⁾

أ. تطور الاستثمار حسب المتعاملين الاقتصاديين

إن هيكل الاستثمار حسب المتعاملين الاقتصاديين عرف تغيرا جذريا مقارنة بسنوات السبعينات، كما يوضحه الجدول أسفله، فخلال الفترة 74-79 فإن المؤسسات تحقق ثلثي الاستثمارات، أما في السنوات الأخيرة فإن الإدارات العمومية هي مصدر الاستثمارات بأكثر من النصف.

¹H temmar, op cit, p 295

الشكل رقم (42): تطور معدلات الاستثمار حسب المتعاملين

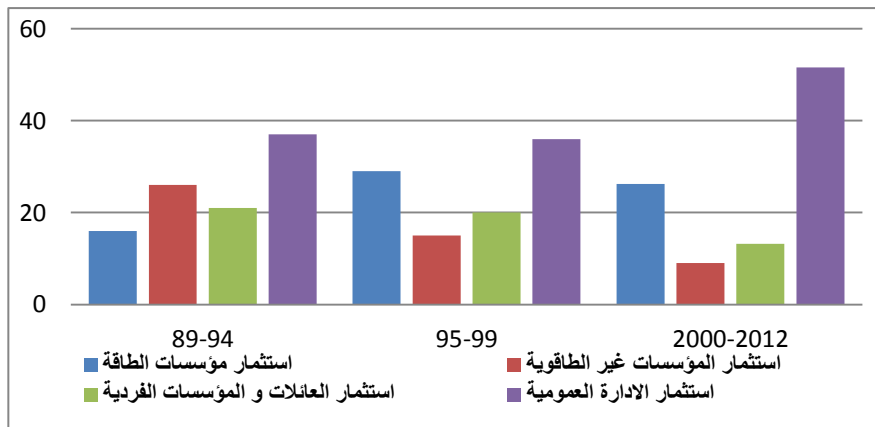


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Hamid TEMMAR. *L'économie de l'Algérie les stratégies de développement*, tome 1, OPU, Algérie 2015, p 295.

ب. مساهمة المتعاملين الاقتصاديين في الاستثمار

أما في قطاع المؤسسات فإن حصة مؤسسات الطاقة تشكل الحصة الأكبر في الاستثمار المنتج كما يوضح الشكل التالي.

الشكل (43): مساهمة المتعاملين الاقتصاديين في الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Hamid TEMMAR. *L'économie de l'Algérie les stratégies de développement*, tome 1, OPU, Algérie 2015, p 297.

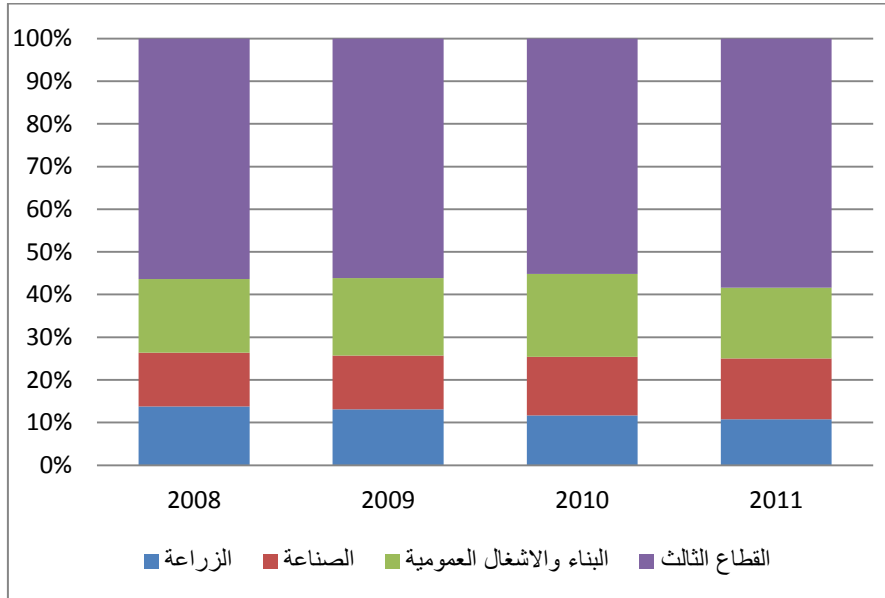
الفرع الثالث: التشغيل

تتطرق الدراسة في هذا الفرع إلى تقييم التشغيل والبطالة من خلال دراسة التوزيع القطاعي لليد العاملة في الجزائر بالإضافة إلى تطورات معدلات البطالة.

أولاً: التوزيع القطاعي لليد العاملة

نلاحظ من خلال الشكل التالي استمرار سيطرة القطاع الثالث على حجم التشغيل في الاقتصاد الجزائري، حيث أن ما يقارب 58 بالمائة من اليد العاملة تكون في قطاع الخدمات والإدارة العمومية، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري ويطرح إشكالية قدرة الجهاز الإنتاجي على خلق مناصب العمل بشكل داخلي ومستمر.

الشكل رقم (44): هيكل اليد العاملة النشطة في الاقتصاد الجزائري



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013.

ثانياً: البطالة

لقد عرف معدل البطالة انخفاضا محسوسا انطلاقا من سنة 2000 وأستقر في حدود 10 بالمائة من القوة العاملة النشطة، ويرتبط معدل البطالة في الجزائر بكل من العمر، ومستوى التعليم.

- إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل السن فإن البطالة تمس بشكل كبير شريحة الشباب ما بين 16-24 سنة بنسبة تقدر بك 22.4 بالمائة وبمقدار 3 أضعاف أكثر من فئة الكهول بنسبة 7.2 بالمائة.

- القوة العاملة النشطة ذات التكوين العالي تتميز بمعدل بطالة أعلى من المعدل الوطني بـ 1.5 .

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي الخارجي

بعد أن قامت الدراسة بتحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي في المطلب الثاني، تقوم في هذا المطلب بتحليل مؤشرات الاستقرار الخارجي ممثلة في ميزان المدفوعات بجميع حساباته، بالإضافة إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

إن نظرة أولية لميزان المدفوعات توضح ضعف الاقتصاد الوطني في الاندماج في السوق الدولية، حيث سيتم دراسة كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال والوضعية الخارجية.

أولاً: الحساب الجاري

إن السمة المميزة في الصادرات الجزائرية هي ارتباطها الكبير بالمحروقات والتي تمثل 98 بالمائة من إجمالي الصادرات، وعلى الرغم من ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها تجاوزت عتبة مليار دولار انطلاقاً من سنة 2011 حيث تمثل 73 بالمائة منها مشتقات نفطية في حين أن حصة المنتجات الغذائية بقية ثابتة في حدود 315 مليون دولار منذ 2010.

أما فيما يتعلق الواردات من السلع والخدمات فهي مرتفعة و قدّرت بـ 48 مليار دولار وإذا أخذنا بعين الاعتبار الخدمات فتقدر الواردات بـ 59 مليار دولار، وإذا ما قارنا فاتورة الواردات لسنة 2006 فنلاحظ أنها تضاعفت بـ 2.3 خلال ستة سنوات، بمعدل سنوي يقدر بك 11.25 بالمائة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، إلا أن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على مواكبة المنافسة الدولية واحتلال مكان له في السوق العالمي. ومن الملاحظ أن غالبية الواردات الجزائرية تتكون من المنتجات الغذائية .

ثانياً: حساب رأس المال

سجل حساب رأس المال فوائض مهمة بعد عملية تسديد المديونية الخارجية خلال الفترة 2004-2006، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن حساب رأس المال سجل فوائض مهمة خلال الفترة 2008-2010 إلا أنه

خلال سنة 2011 عرف حساب رأس المال عجز بلغ 1.16 مليار دولار وذلك بسبب انهيار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتركز أساسا على قطاع المحروقات، أما خارج قطاع المحروقات والمؤسسات المالية فبعد أن وصل إلى 1.4 مليار دولار سنة 2008 أنخفض بدءا من سنة 2009 ليستقر في حدود 500 مليون دولار في الفترة الموالية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري

تتعلق تنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام بدرجة إتاحة عوامل الإنتاج والسياسات الاقتصادية المطبقة والمؤسسات الساهرة على تطبيق هذه السياسات، ويمكننا أن نستنتج أن هناك:

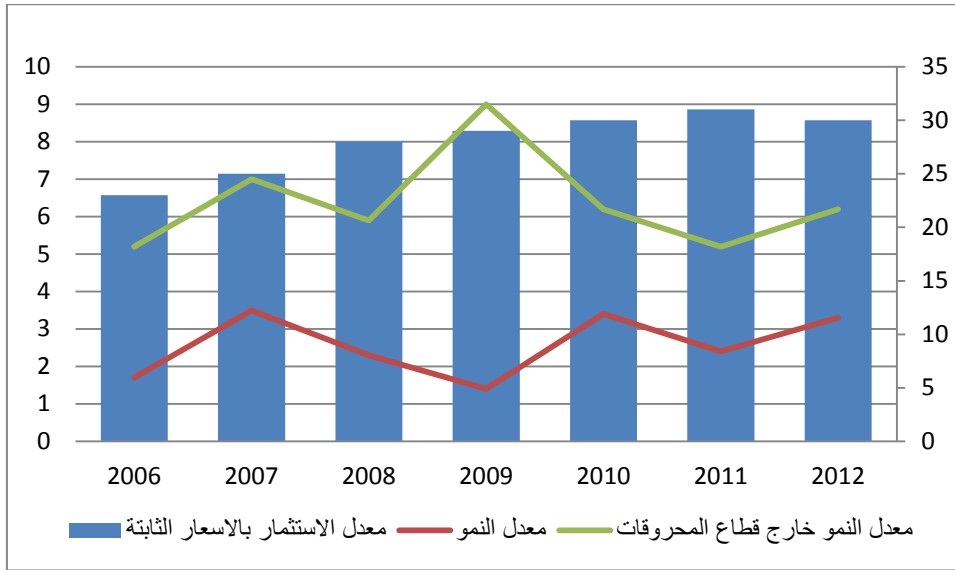
- انخفاض في فعالية الاقتصاد الوطني وهذا ما يتجلى في العائد المتوسط للاستثمار والإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج،
- الدرجة المحدودة لتنوع عوامل الإنتاج، والتي تقاس بدرجة تركيز الإنتاج والتبادلات الاقتصادية الدولية.

أولا: كفاءة الاقتصاد: العائد المتوسط للاستثمار

شهد معدل الاستثمار معدلات تراوحت بين 40 بالمائة خلال المخططات الرباعية لسنوات السبعينات و31 بالمائة خلال الفترة 2000-2005 والتي استمرت إلى غاية 2013، حيث وصلت إلى 37 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سمح بتطوير معتبر للبنية التحتية، إلا أن هذه الجهود المعتبرة لم تجد لها نتيجة معبرة في مستوى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتي تبقى ضعيفة وهشة لارتباطها بالموارد النفطية .

(1)- Source Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013

الشكل رقم(45):تطورات معدلات الاستثمار ومعدلات النمو في الفترة 2006-2012

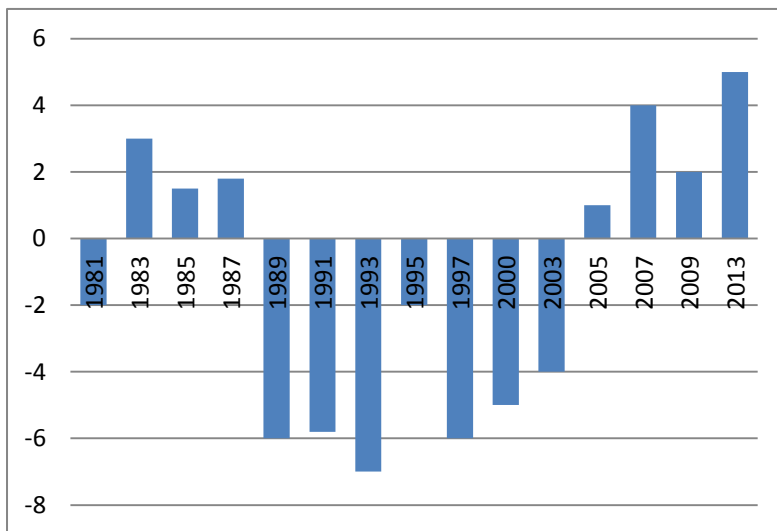


Source Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013.

ثانيا: كفاءة الاقتصاد الجزائري: إنتاجية العمل

تعتبر إنتاجية العمل من بين مؤشرات قياس كفاءة الاقتصاد، حيث نلاحظ من خلال الشكل الموالي أنها كانت سالبة في عدة سنوات، وهذا يعني أن معدل الأجر الحقيقي غير مرتبط بإنتاجية العمل، حيث أن أجور حقيقية أعلى من إنتاجية العمل تصبح مصدرا للتضخم أو الزيادة في الواردات.

الشكل رقم(46):إنتاجية العمل



Source Alegria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013.

ثالثا: كفاءة الاقتصاد الوطني: الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج

تعتبر الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج مؤشرا لقياس كفاءة الاقتصاد والجهاز الإنتاجي، ومن الملاحظ أن هذه الإنتاجية في غالبها سالبة في الجزائر وهذا راجع إلى غياب الفاعلية الاقتصادية، وكنتيجة لأن النمو الاقتصادي ليس نتيجة لإنتاجية عوامل الإنتاج وإنما لتراكم رأس المال الناتج عن إيرادات المحروقات.

تطرقَت الدراسة في هذا المبحث إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر عقب الصدمة النفطية المعاكسة، والبرامج التنموية المسطرة بدءا من سنة 2001، وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي سواء كانت داخلية أو خارجية ولعل النتيجة التي توصل إليها المبحث هي استمرار اختلال التوازن الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات، حيث لا يزال القطاع النفطي هو القطاع المهيمن وهذا ما يدل على عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الفترة، ولذلك وجب تقييم هذه السياسات خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

تقوم الأطروحة في هذا المبحث بتقييم السياسات الاقتصادية التي سطرها الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية من خلال التطرق إلى السياسات المالية والنقدية والتجارية وذلك بغرض معرفة مكامن الخلل في هذه السياسات وتمهيدا لاقتراح سياسات اقتصادية بديلة في الفصل الموالي، حيث سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

- المطلب الأول: تقييم السياسة المالية
- المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية،

المطلب الأول: تقييم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، وما ساعدها في ذلك هو إيرادات قطاع المحروقات، وتسعى السياسة المالية إلى دعم النمو الاقتصادي لتغطية الطلب الاجتماعي المتزايد وضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وإذا كان ارتفاع أسعار النفط ساعد في تبني الدولة سياسة مالية توسعية وزيادة في الاستثمار العمومي في قطاعات البنية التحتية والجانب الاجتماعي، فإن انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة يدفعنا إلى التساؤل حول مصير السياسة المالية ومدى استمراريته.

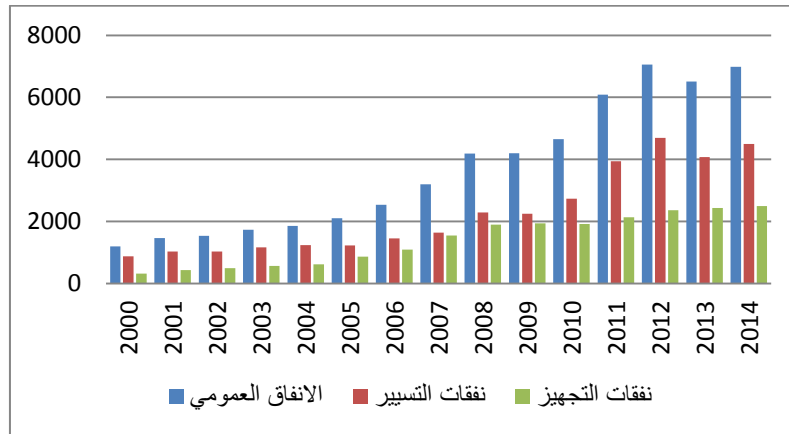
وتقوم الدولة في الآونة الأخيرة بإعادة النظر في دورها الاقتصادي، وفسح المجال أمام القطاع الخاص لخلق القيمة المضافة والتركيز على دورها في التعديل، ومن الملاحظ أن ميزانية الدولة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي تصرف على نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي تقدر ما بين 8.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999 و 6.5 بالمائة سنة 2005 وهو معدل منخفض إذا ما قارناه بمنطقة MENA والتي تتراوح حوالي 10.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل قريب من المعدل المسجل في الاقتصاديات الانتقالية وأوروبا الشرقية الذي يتراوح في حدود 7 بالمائة.⁽¹⁾

(1) - تقرير البنك الدولي 2006.

الفرع الأول: الإنفاق العام

لقد أدت الزيادة في إيرادات المحروقات في السنوات الأخيرة إلى قيام الدولة بالتوسع في الإنفاق العام منذ سنة 2001 حيث وصلت 1592.7 مليار دينار بنسبة 34.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي أدت إلى عدم التوازن بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز خاصة بعد تسطير برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وفي سنة 2014 تم تسجيل 6980.2 مليار دينار كإنفاق عام مقابل 6024.2 مليار دينار سنة 2013 بارتفاع يقدر بـ 15.9 بالمائة، حيث أن نفقات التسيير ونفقات التجهيز قُدموا على الترتيب بـ 4714.4 مليار دينار و 2914.7 مليار دينار سنة 2014، حيث تم استهلاك 95 بالمائة منها بالنسبة لنفقات التسيير و 85.6 بالمائة لنفقات التجهيز.

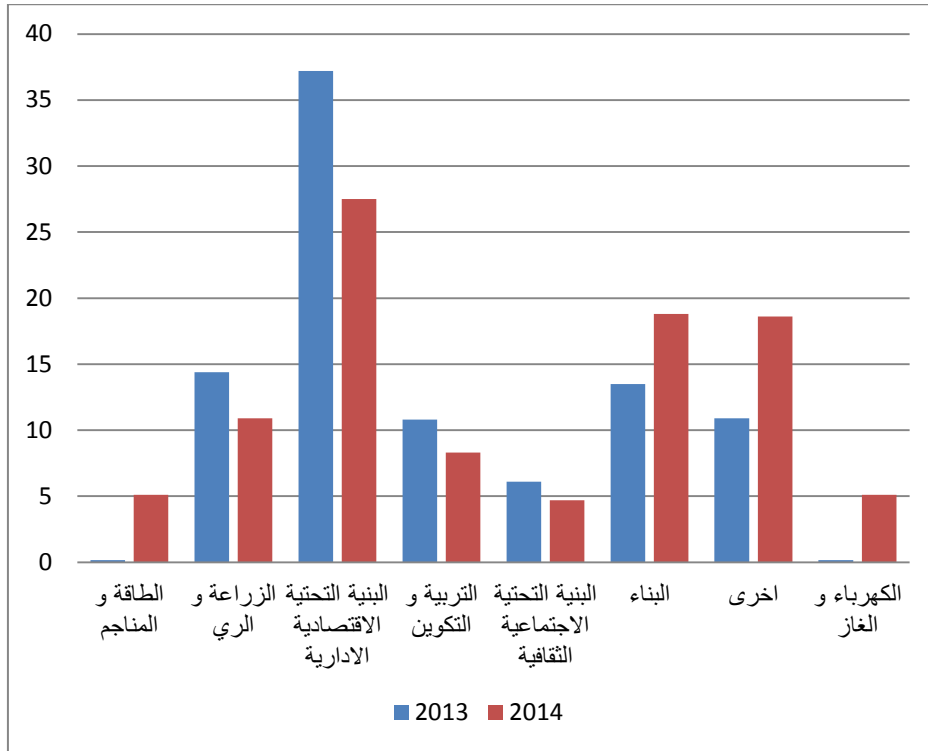
الشكل رقم(47): تطور الإنفاق العام في الجزائر



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2014.

إن الزيادة في نفقات التجهيز راجعة أساسا إلى الزيادة في الإنفاق على قطاع المناجم والطاقة وقطاع البناء، حيث انتقل الإنفاق في قطاع الطاقة والمناجم من 2.9 مليار دينار سنة 2013 إلى 1238.4 مليار دينار سنة 2014، أما في قطاع البناء فانتقل الإنفاق من 213.3 مليار دينار سنة 2013 إلى 468 مليار دينار سنة 2014 ، أما من الناحية الهيكلية فإن الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية والإدارة العمومية تحظى بأهمية كبيرة تتبعها الإنفاق على البناء والزراعة والتعليم والتكوين، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (48): هيكل نفقات التجهيز في الاقتصاد الجزائري

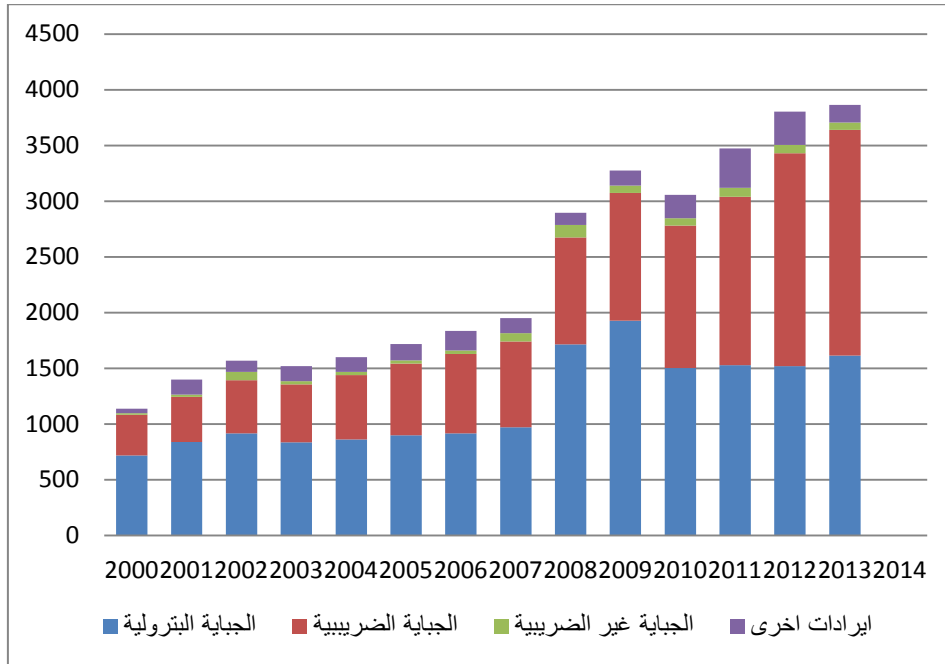


Source: Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

قُدرت الإيرادات العامة لسنة 2014 بك 5719 مليار دينار مقابل 5957.5 مليار دينار لسنة 2013 وذلك كنتيجة للنمو المنخفض لإيرادات المحروقات، حيث تراجعت الإيرادات الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 33.2 بالمائة مقابل 35 بالمائة سنة 2013 و 39 بالمائة سنة 2012 وبالمقابل فإن نسبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات انخفضت بنسبة 18.6 بالمائة مقابل 19.5 بالمائة سنة 2013 و 20.1 بالمائة سنة 2012.

الشكل رقم (49): تطورات الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري

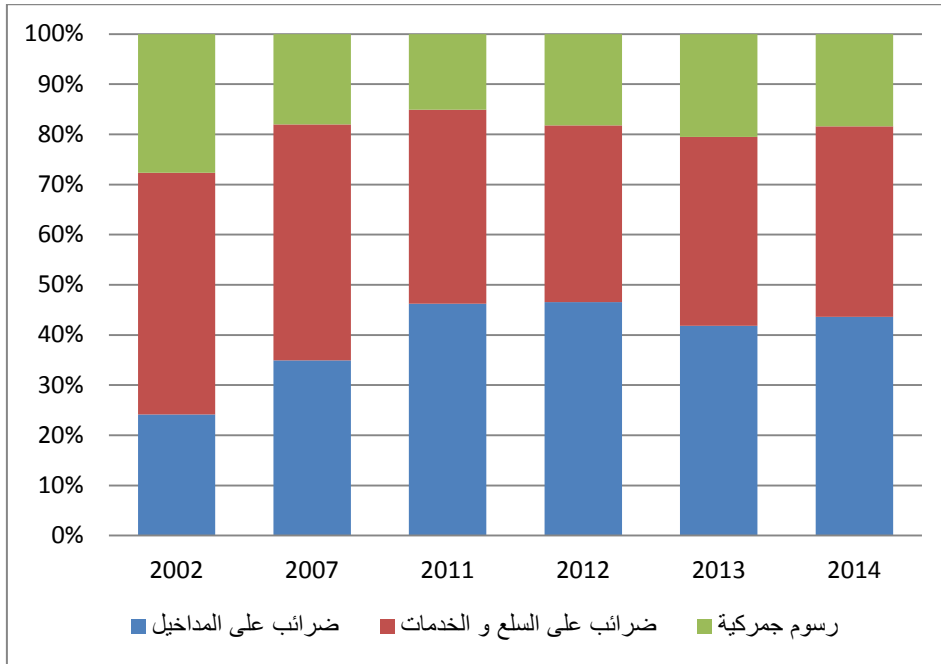


Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2014.

انخفضت الجباية البترولية بـ 7.9 بالمائة سنة 2014 حيث انتقلت من 3678.1 مليار دينار سنة 2013 إلى 3388.3 مليار دينار سنة 2014، حيث تمثل الجباية البترولية 2.15 مرة مبلغ الجباية الإجمالية بسعر مرجعي يقدر بـ 37 دولار للبرميل، مقابل 2.28 مرة لسنة 2013، وإذا ما نسبناها للإيرادات الإجمالية فإن الجباية البترولية تقدر بـ 59.2 بالمائة سنة 2013 مقابل 61.7 بالمائة سنة 2013، وتغطي نسبة 48.5 بالمائة من الإنفاق العام مقابل 61 بالمائة سنة 2013.

أما في يتعلق بالجباية غير البترولية فإن الجباية الضريبية لم تزد إلا بـ 2.3 بالمائة سنة 2014 لتصل 2078.7 مليار دينار، مقابل ارتفاع بـ 6.4 بالمائة سنة 2013، هذه الزيادة المنخفضة للجباية الضريبية راجعة أساسا إلى انخفاض الضرائب المباشرة وغير المباشرة بـ 4.8 بالمائة وانخفاض الرسوم الجمركية بـ 8.6 بالمائة، وهذا ما يتعارض بشكل واضح مع الزيادة في أوعية الاقتطاعين السابقين: ارتفاع في القيمة المضافة خارج الفلاحة وخارج قطاع المحروقات بـ 9.3 بالمائة من جهة، ومن جهة أخرى زيادة في الواردات من السلع بـ 9.6 بالمائة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هيكل الجباية الضريبية وتطورها، نلاحظ أن الضرائب على المداحيل والأرباح تمثل 42.1 بالمائة من الجباية الضريبية، أما الضرائب على السلع والخدمات فتمثل 36.7 بالمائة مقابل 46.3 بالمائة سنة 2002 في حين أن الرسوم الجمركية انخفضت إلى 17.8 بالمائة بعد أن كانت 26.6 بالمائة سنة 2002.

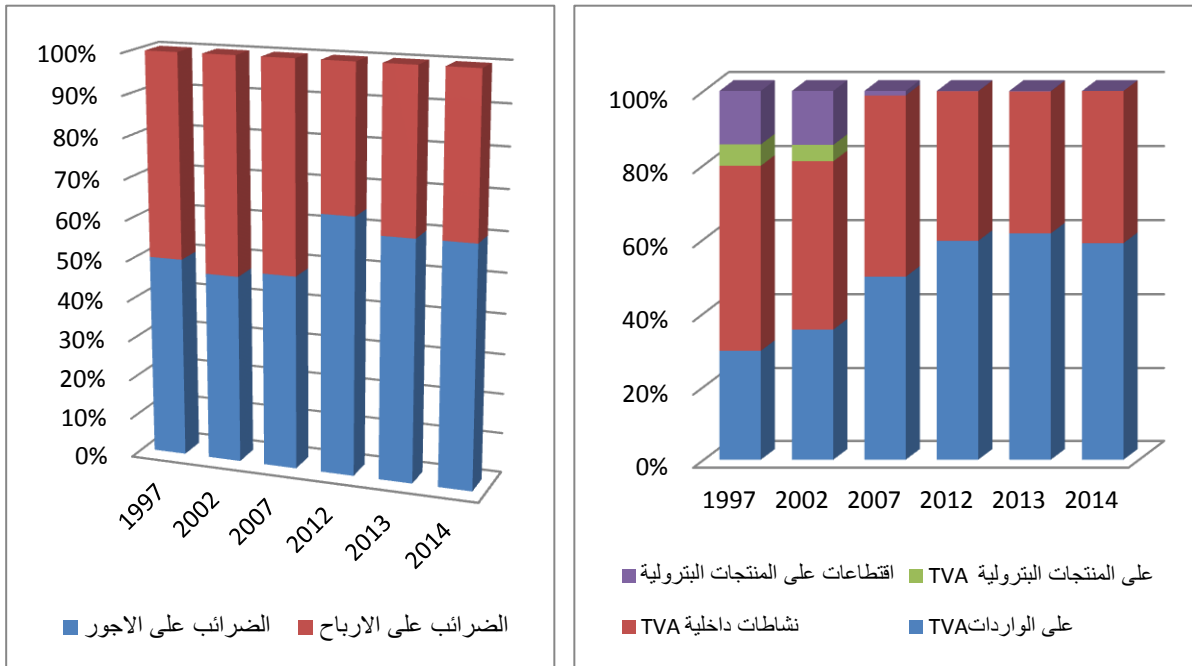
الشكل رقم(50): تطورات هيكل الجباية الضريبية في الاقتصاد الجزائري



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2014

إن دراسة تحليلية لهيكل الضرائب على المداخيل والأرباح وكذا الضرائب على السلع والخدمات توضح عدم كفاية الضرائب المباشرة خارج الأجور والضرائب غير المباشرة على النشاطات، ففيما يتعلق بالضرائب المباشرة نلاحظ أنه خلال الفترة 1997-2014 هناك انخفاض في تحصيل الضرائب على أرباح الشركات، كنتيجة لضعف في عملية التحصيل، على عكس التطورات الهامة الحاصلة في الفائض الصافي للاستغلال في القيمة المضافة الصافية للنشاطات الحقيقية خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم(51): تطورات هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2014.

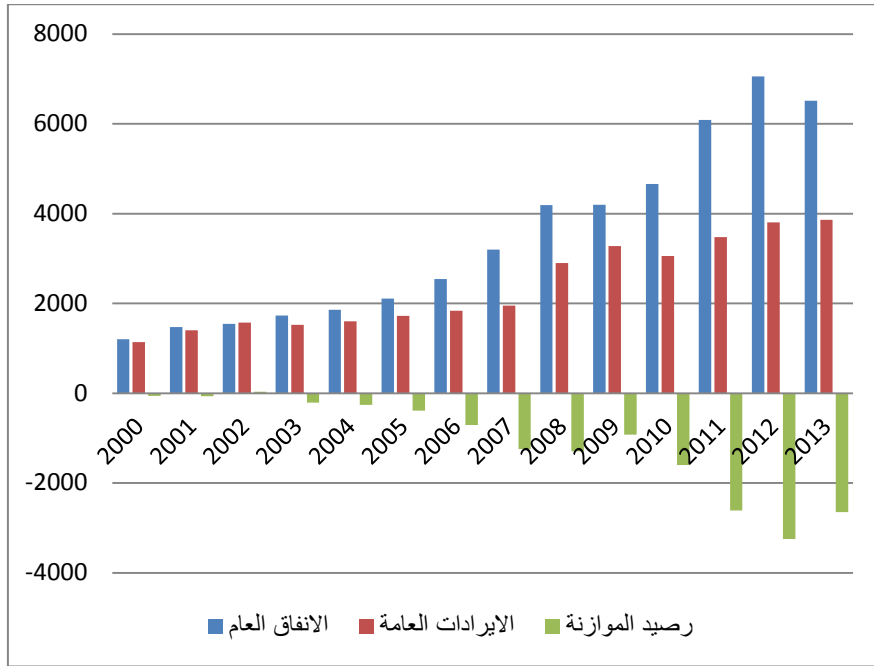
أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فنلاحظ ارتفاعا في الضرائب على القيمة المضافة للواردات التي انتقلت من 29.5 بالمائة سنة 1997 إلى 57.7 بالمائة سنة 2014، وبدورها انخفضت TVA على النشاطات الداخلية، أما الاقتصاديات و TVA على المنتجات البترولية و التي تمثل 20 بالمائة من الضرائب على السلع والخدمات سنة 1997 انخفضت حصتها من الضرائب غير المباشرة إلى أن انعدمت بدءا من سنة 2007.

إن هذا الانخفاض في الضرائب المباشرة على الأرباح والضرائب غير المباشرة على النشاطات الداخلية يعكس ضعف في القدرة على التحصيل للجباية العادية، هذه المصادر للضريبة يمكن أن تمثل مصدرا مهما لتمويل الموازنة العامة للدولة بشرط إدخال إصلاحات هيكلية في مجال السياسة الضريبية وفي مجال طرق التحصيل.

الفرع الثالث: رصيد الموازنة العامة

نلاحظ من خلال الشكل استمرار تسجيل العجز في الموازنة العامة.

الشكل رقم (52): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2013.

سجلت تدفقات الادخار العام⁽¹⁾ 1232.7 مليار دينار مقابل 1826 مليار دينار سنة 2013، حيث أن الادخار العام يمثل 21.6 بالمائة من الإيرادات الإجمالية مقابل 30.7 بالمائة سنة 2013، ويقوم بتمويل الإنفاق الاستثماري للدولة لسنة 2014 بنسبة 49.4 بالمائة ويؤدي إلى حدوث عجز في التمويل للخزينة العمومية يقدر بـ 1323.6 مليار دينار.

وإذا كان تمويل عجز الموازنة لسنة 2013 قد مول من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات فإن تمويل العجز لسنة 2014 يكون من خلال اقتطاع ما يقارب 1155 مليار دينار وهو ما يقدر بـ 20.8 بالمائة من الصندوق.

المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية

يعتمد بنك الجزائر على سياسة نقدية تهدف إلى مراقبة الكتلة النقدية والسيولة البنكية وذلك بغرض التحكم في الضغوط التضخمية في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدها الدولة في السنوات الأخيرة والقائمة على السياسة المالية التوسعية.

(1) - الإيرادات الإجمالية ناقص نفقات التسيير.

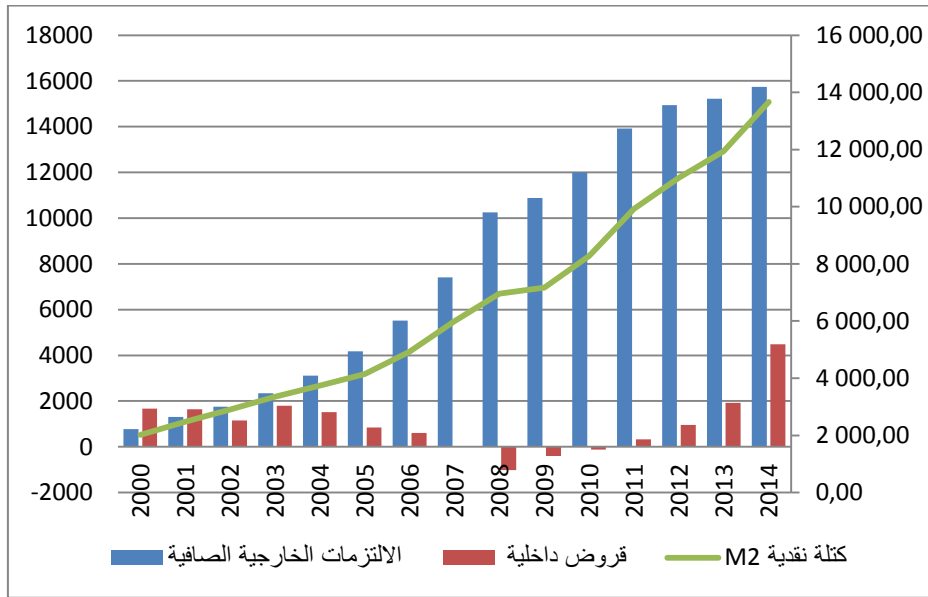
الفرع الأول: تطورات المجاميع النقدية

بعد فترة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي 1991-1998، وبدءاً من سنة 2000 تم تسجيل فائض في السيولة في السوق النقدي كنتيجة لتراكم احتياطات الصرف والتي تعد أحد مصادر التوسع النقدي في الجزائر، بالإضافة إلى تراكم الموارد في صندوق ضبط الإيرادات والتخفيض من المديونية الخارجية 2004-2006، كلها عوامل ساهمت في حدوث زيادة في السيولة في الاقتصاد الوطني.

أولاً: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الاقتصاد الجزائري

لقد شهدت الالتزامات الخارجية الصافية كنتيجة لحدوث عجز في ميزان المدفوعات بداية من سنة 2014 نمو يقدر بـ 3.35 بالمائة، هذه السنة شهدت أيضاً انتعاشاً في النمو النقدي قدر بـ 14.50 بالمائة مقابل 8.41 بالمائة سنة 2013، كما أن الكتلة النقدية M2 خارج ودائع المحروقات زادت بمعدل يقدر بـ 12.39 بالمائة في حين أن ودائع قطاع المحروقات زادت بمعدل يقدر بـ 20.15 بالمائة.

الشكل رقم (53): مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 14/49 February .2014

يبين الشكل السابق تطورات مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري، حيث يتضح أن المصدر الأساسي للإصدار النقدي في الجزائري يتمثل في الالتزامات الخارجية الصافية، ومن الملاحظ أيضاً أنها انخفضت كنتيجة لتراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات بسبب الصدمة النفطية، كما أن الشيء الملاحظ أيضاً هو نمو القروض الداخلية

للاقتصاد، كمقابل مهم من مقابلات الكتلة النقدية، حيث سجلت سنة 2014 نمو قدر بـ 26.05 بالمائة مقارنة بسنة 2012 التي سجلت 15.06 بالمائة، وذلك بسبب الزيادة في القروض الممنوحة للاقتصاد التي بلغت 6504.59 مليار دينار نهاية ديسمبر 2014 .

إن تحليل هيكل القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاعات يبين أن 48 بالمائة من هذه القروض ممنوحة للقطاع الخاص، حيث تم تسجيل 2717.93 مليار دينار كقروض ممنوحة للمؤسسات الخاصة، كما بلغت نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل 75.28 بالمائة من إجمالي القروض نهاية ديسمبر 2014 ، 24.15 بالمائة منها عبارة عن قروض متوسطة الأجل و 51.13 بالمائة منها عبارة عن قروض طويلة الأجل.⁽¹⁾

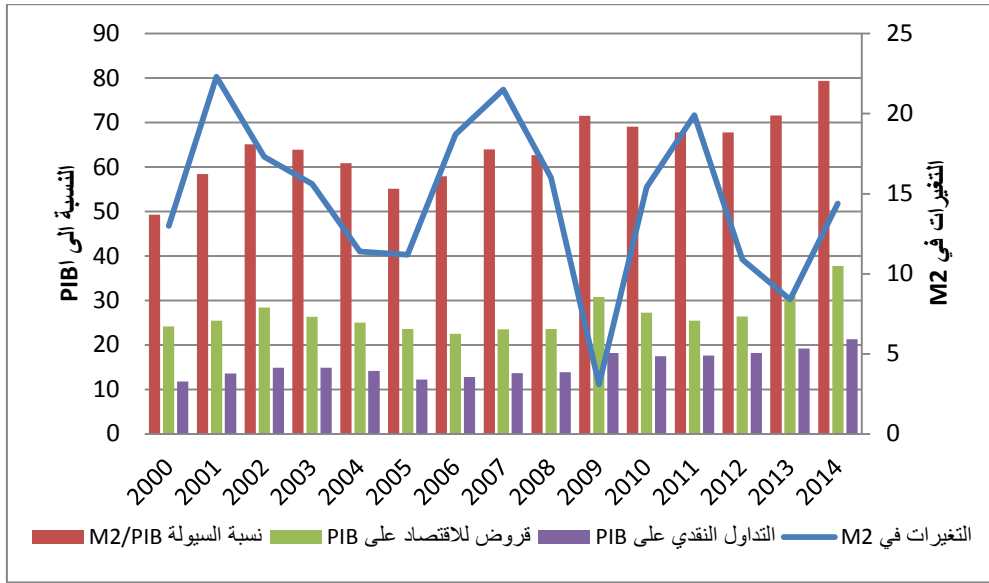
ثانيا: السيولة البنكية والسوق النقدي

إن فائض السيولة المسجل بداية 2002 دفع بنك الجزائر إلى تطبيق أدوات لامتنعاص هذه السيولة، وذلك على عكس ما حدث سنوات التسعينات أين كان هناك عجز في السيولة البنكية، حيث أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت لا تقوم بعمليات إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بفعل الفائض الهيكلي الموجود في السيولة.

سجلت سنة 2014 نموا متواضعا في السيولة البنكية قدر بـ 1.4 بالمائة كنتيجة للصدمة الخارجية، حيث تم تسجيل 2730.88 مليار دينار نهاية ديسمبر 2014، كما سجلت سنة 2014 عودة كبيرة للطلب على الأموال القابلة للإقراض على مستوى السوق البنكي، خاصة في قسم العمليات اليومية والتي تمثل 95 بالمائة من السوق ما بين البنوك مقابل 27 بالمائة فقط سنة 2013.

(1)- تقرير بنك الجزائر

الشكل رقم (54): تطورات المؤشرات النقدية في الجزائر



Source: Algeria Statistical Appendix IMF Country Report No. 13/49 February 2014

تجدر الإشارة أن الفائض الهيكلي للسيولة البنكية في السوق النقدي لعشرية كاملة تستلزم ضرورة الملاحظة الجيدة لسلوك العوامل المستقلة التي تؤثر على السيولة البنكية، بالإضافة إلى التحكم في تقنيات التوقع بها، ففي سنة 2014 إن تحليل سلوك العوامل المستقلة للسيولة البنكية يوضح التغيرات السنوية التالية:

- النمو المتواضع للالتزامات الخارجية الصافية لبنك الجزائر بـ 557.35 مليار دينار، نهاية 2014 مقابل 334.9 مليار دينار سنة 2013، وتستمر في التغذية المتواضعة للسيولة البنكية.
- تغير سلبي بـ 1155 مليار دينار لودائع الخزينة العامة، (حساب جاري وصندوق ضبط الإيرادات) لدى بنك الجزائر، كنتيجة لتعبئة أكثر من 903.3 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات، حيث انتقل الرصيد من 5238.8 مليار دينار نهاية 2013 إلى 4335.58 مليار دينار نهاية 2014.
- الزيادة في التداول الائتماني خارج بنك الجزائر بـ 486.99 مليار دينار بمعدل نمو يقدر بـ 15 بالمائة مقابل 8.37 بالمائة سنة 2013، وهذا ما يمثل تسرب للسيولة من النظام البنكي.

الفرع الثاني: أدوات وأهداف السياسة النقدية

تقوم الدراسة في هذا الفرع بدراسة وتحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية من خلال تحليل تطور الإطار التنظيمي للسياسة النقدية ومساها.

أولاً: تطور الإطار التنظيمي للسياسة النقدية

إن الإطار التنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر جاء في قانون 90-10 ل 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وتم تعديله سنة 2003 من خلال الأمر 03-11 ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي ركز على أدوات السياسة النقدية وأهدافها.

إن فائض السيولة الذي أشرنا إليه سابقا دفع بنك الجزائر إلى تدعيم الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي تتضمن أدوات إعادة التمويل وبالتالي ضخ السيولة، وبداية من سنة 2002 استخدم بنك الجزائر أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناع الفائض في السيولة من خلال: استرجاع السيولة خلال 7 أيام⁽¹⁾، وفي سنة 2013 تم إدخال أداة استرجاع السيولة ل 6 أشهر.

بالإضافة إلى الأدوات غير المباشرة المستخدمة من قبل البنك المركزي، تعتبر الاحتياطات الإلزامية التي جاءت من خلال التعليمات 04-02 ل 4 مارس 2004 من بين الأدوات المهمة المطبقة، والتي لا تتطلب تدخل بنك الجزائر وإنما هو عبارة عن التزام قانوني تقوم به البنوك التجارية، وقام مجلس النقد والقرض بوضع قانون رقم 09-02 ل 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات وأدوات السياسة النقدية وركز بشكل كبير على عمليات السياسة النقدية على مستوى سوق النقد، حيث تم الإشارة إلى النقاط التالية:

- عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات المحتملة للمخالفين من البنوك التجارية.
- عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي والمتمثلة في عمليات إعادة التمويل، إعادة التمويل طويل الأجل، عمليات التسوية، العمليات الهيكلية.
- التسهيلات الدائمة المقدمة للبنوك التجارية باعتبارها الطرف الأساسي للسياسة النقدية.
- إجراءات تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي من خلال إعلانات العروض الدورية العادية أو إعلانات العروض السريعة، أو العمليات الثنائية.
- إجراءات حركة الأموال الناشئة عن السياسة النقدية حصريا من خلال نظام الدفع الحقيقي للمبالغ الكبيرة والدفع العاجل.

(1) - التعليمات 02-2002 ل 11 أفريل 2002.

وتم توحيد الإطار العملياتي للسياسة النقدية من خلال الأمر رقم 10-04 المكمل للمر 03-00 والخاصة بالنقد والقرض، من خلال تحديد إستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وهذا ما أعطى أهمية لاستهداف التضخم من خلال التحكم في فائض السيولة البنكية.⁽¹⁾

ثانيا: مسار السياسة النقدية

لقد سمحت السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر بامتصاص فائض السيولة الموجود في السوق النقدي وبالتالي التحكم في معدلات التضخم، حيث أنه بين 2002 و 2014 بلغ معدل التضخم بالمتوسط 4 بالمائة بمعدل أعلى قدر بك 8.89 بالمائة سنة 2012، هذا التحكم في معدل التضخم ساهم في إرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى عملية التعقيم لجزء من فائض السيولة من طرف الخزينة العامة باستخدام صندوق ضبط الإيرادات.

وتعد سنة 2014 السنة الثالثة عشر التي تميزت بفائض السيولة والسنة الرابعة التي تم فيها استهداف التضخم من طرف البنك المركزي باستخدام السياسة النقدية، وقد شهدت هذه السنة عودة الضغوط التضخمية ذات الطبيعة الداخلية، عقب صدمة أسعار السلع الاستهلاكية للثلاثي الأول لسنة 2012.

قام بنك الجزائر في إطار البرمجة المالية⁽²⁾ بتحديد أهداف نقدية كمية بالاعتماد على ميزان المدفوعات المالية العامة وعمليات الخزينة العامة، حيث يتم استخدام توقعات تطورات المجاميع الحقيقية في تحديد وتقدير نسبة السيولة، ويعتبر سعر الصرف المتغير المفتاح في عمليات البرمجة النقدية والمالية في الجزائر في حالة كون سياسة الصرف المتبعة تسعى إلى الاقتراب من التوازن، ومن الملاحظ أنه بعد 2011 و 2012 والتي تميزت بالتوسع في الإنفاق العام خاصة الجاري منه تضمنت البرمجة المالية أيضا اثر الصدمات الخارجية على المالية العامة.

(1) - تقرير بنك الجزائر.

(2) - البرنامج المالي هو مجموعة شاملة ومتسقة من تدابير السياسة مصممة لتحقيق مجموعة معينة من الأهداف الاقتصادية الكلية . وتستخدم عملية البرمجة المالية في تصميم برامج التثبيت والتصحيح المؤهلة للحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي، لكنها يمكن أن تطبق على أي موقف ترغب فيه السلطات في وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية المتوافقة . وقد يكون الهدف ببساطة هو الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى . وفي أحيان كثيرة توضع السياسات لتصحيح الإختلال بين اجمالي الطلب المحلي واجمالي العرض المحلي الذي يظهر بصورة نمطية في مشكلات ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض نمو الانتاج. لمزيد من التفاصيل أنظر: حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية، معهد صندوق النقد الدولي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار سعر الفائدة المطبق من قبل بنك الجزائر، لامتناس السيولة البنكية نلاحظ أن سعر الفائدة المطبق على تسهيلات الودائع يقدر بـ 0.30 بالمائة، سعر الفائدة لاسترجاع السيولة لثلاثة أشهر 1.25 بالمائة، أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 7 أيام فقدر بـ 0.75 بالمائة، أما فيما يتعلق بسعر الفائدة في السوق ما بين البنوك، فتراوحت ما بين 0.31250 بالمائة و 4 بالمائة خلال سنة 2014 أما سعر الفائدة المتعلق بالاحتياطات الإلزامية فقدر بـ 0.50 بالمائة. وتحظى قناة القروض بأهمية بالغة لأن أدوات إعادة التمويل من الملجأ الأخير للإقراض ستكون عملية ابتداء من 2015 والتي لم تكن عملية سابقا بسبب فائض السيولة الذي كان يميز السوق النقدي.

خلاصة الفصل الثالث:

قامت الأطروحة في هذا الفصل بتقييم وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2015، حاولت القيام بعملية تشخيص للمرض الجزائري منذ سنوات السبعينات مبرزة مكامن الخلل وأسباب الإصابة بالمرض والمؤشرات التي توضح اختلال التوازن الهيكلي، حيث اتضح بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني إلى غاية الآن من تبعية كبيرة للقطاع النفطي رغم الإصلاحات والبرامج التنموية المسطرة والتي هدفت أساسا إلى إخراج الاقتصاد الجزائري من هذه التبعية، إلا أن مؤشرات قياس الاختلال الهيكلي سواء كانت داخلية أو خارجية كلها تدل على درجة الاختلال الهيكلي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، وهذا ما دفعنا إلى ضرورة القيام بتقييم السياسات الاقتصادية في الجزائر سواء كانت نقدية أو مالية أو تجارية حيث اتضح اعتماد الجزائر بشكل كبير على احتياطات الصرف كمقابل أساسي من مقابلات الكتلة النقدية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات في أسعار النفط، هذا فيما يتعلق بالسياسة النقدية، أما السياسة المالية فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية كمصدر أساسي للإيرادات على حساب الإيرادات غير البترولية، وبالتالي توفر مخاطرة عدم استمرارية السياسة المالية.

الفصل الرابع

محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

تمهيد

تهدف الأطروحة من خلال هذا الفصل إلى استخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر واقتراح سياسات اقتصادية كفيلة بمعالجة اختلال التوازن الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، ولقد عرف تطبيق هذا النوع من النماذج تزايداً معتبراً إذ أضحت أداة متعددة الأغراض وشاملة في أغلب نواحي الاقتصاد، فهذه النماذج تربط العديد من النماذج التقليدية الأخرى مع بعضها البعض فهي تعتمد أساساً على مصفوفة الحسابات الاجتماعية والنماذج المتعددة الأسواق، كما يتكون هذا النوع من النماذج على عدد من المكونات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمارات والمدخرات وميزان المدفوعات والموازنة الحكومية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

- المبحث الأول: الجانب النظري لنموذج التوازن التطبيقي العام
- المبحث الثاني: مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثالث: نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الجانب النظري لنموذج التوازن التطبيقي العام

تنطلق الأطروحة في تطبيق نموذج التوازن التطبيقي العام على الاقتصاد الجزائري بغرض تقييم واقتراح سياسات اقتصادية كفيلة بتصحيح اختلال التوازن الهيكلي بالإلمام بالمقاربات النظرية لهذا النموذج من خلال التطرق إلى هيكل النموذج، وتطبيقاته وقاعدة البيانات المستخدمة فيه والمتمثلة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية. حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: ماهية نموذج التوازن التطبيقي العام؛
- المطلب الثاني: قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام.

المطلب الأول: ماهية نموذج التوازن التطبيقي العام

يتطرق هذا المطلب إلى ماهية نموذج التوازن التطبيقي العام من خلال تقديم أهم التعريفات لهذا النموذج وأهميته ضمن النماذج الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأول: مقدمة في نموذج التوازن التطبيقي العام

يتناول هذا الفرع مقدمة في نموذج التوازن التطبيقي العام من خلال تقديم مفهوم النموذج ومكوناته وأهميته الاقتصادية.

أولاً: مفهوم نموذج التوازن التطبيقي العام

تُعتبر نماذج التوازن التطبيقي العام⁽¹⁾ أحد أحدث طرق التحليل الاقتصادي الشامل، التي بدأت مؤخراً في الانتشار بفضل توفر القواعد البيانية التطورات التي شهدتها الحاسبات الآلية وبرمجيات البرمجة الرياضية⁽²⁾ وكنتيجه لهذه التطورات أصبحت نمذجة التوازن العام،⁽³⁾ تستخدم بصورة روتينية في أوساط المؤسسات الاقتصادية العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان، وتأتي في مقدمة المواضيع الحديثة التي تناولتها نماذج التوازن العام قضايا الإصلاح الضريبي، الشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية الدولية، البيئة وقضايا التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

(1)- Computable general equilibrium model / modèle d'équilibre général calculable.

(2)- "Mathematical Programming Software" .

(3)- General Equilibrium Software.

1. تعريف مصطلح "التوازن"

إن مصطلح التوازن العام يعكس المقاربة التحليلية للاقتصاد على شكل نظام من العلاقات بين مكوناته، وهو ما يقوم به نموذج التوازن التطبيقي العام، ويمكن التمييز بين نوعين من النماذج، الأول يهتم بدراسة الكميات والثاني يهتم بدراسة التغيرات، وستستخدم هذه الدراسة التغيرات في النسب من خلال نظام من المعادلات، حيث أن المتغيرات تتغير وهذا ما يؤدي إلى تغير النسب لمختلف مكونات الشعاع⁽¹⁾، (V) الذي يتكون من (m) معادلة و (n) متغير. $F(V)=0$ ، حيث تبنى المعادلات على أساس النظرية الاقتصادية، ولا بد أن يكون عدد المتغيرات (n) أكبر من عدد المعادلات (m)، ويتم تحديد المتغيرات الخارجية التي تستخدم من خلال السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الداخلية.⁽²⁾

إن أول خطوة يقوم بها أي اقتصادي عندما يريد دراسة سلوك ظاهرة اقتصادية معينة هي بناء نموذج اقتصادي، وهناك العديد من النماذج الاقتصادية والذي يعتبر نموذج التوازن التطبيقي العام من بينها،⁽³⁾ وهو يعتبر نموذج شامل لأنه يدرس سلوك كل من المنتجين والمستهلكين في اقتصاد ما، كما يدرس العلاقة بينهم في إطار ما يسمى حلقة التدفق الدائري للدخل.⁽⁴⁾ ويمكن تعريف نموذج التوازن التطبيقي العام بأنه نظام المعادلات التي تصف اقتصاد معين والعلاقات التي تربط بين هذه المعادلات التي تشتق أساسا من النظرية الاقتصادية والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها النموذج هي بديهية التوازن العام:

$$Y = C + I + G + E - X$$

(1)- vector.

(2)- Gae kauzi, **Forecast and the Impact of macroeconomic policies. Computable general equilibrium study for Papua new Guinea**, doctorat in economic, Monash University, Australia, August, 2003, p 4.

(3)- من بينها الأمثلة نموذج الذي يعد نمودجا محكوم بدالة أودوال الهدف والترجيحات المعطاة لكل هدف فيها، إذ يمكن للمسألة الواحدة الوقوف على أكثر من حل أمثل إذا ما تعددت الصياغات لدالة الهدف أو الأوزان لكل من متغيرات الدالة الواحدة مع الإحتفاظ بنفس العلاقات ونفس القيود، كما أن استخدام الرياضيات على نطاق واسع في هذا الأسلوب يعطي إمكانية الإختيار المنطقي للإفتراضات وتناسقها، إلا أن ذلك يقابله من جهة أخرى الإبتعاد عن الواقعية، من الإعتراضات التي ترد على هذا الأسلوب ضخامة العمليات الحسابية ومستلزماتها من البيانات والمعلومات والأجهزة الحسابية وقلة الإطارات وكفاءات في الدول المتخلفة خاصة، إلا أنه يمكن تجاوز معظم هذه الإعتراضات مع اكتساب الخبرة التخطيطية وتعميقها وتوفير البيانات والإمكانات الحسابية. لمزيد من التفاصيل أنظر: فرحي محمد، " النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الاقتصاد، 1999.

(4)- Mary Bur Fisher, **Introduction to computable general equilibrium models**, Cambridge university press, USA, 2011, P1.

ويتميز هذا النموذج بوجود متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، ويتم معالجة هذه المعادلات آتيا من أجل إيجاد التوازن.⁽¹⁾

ومن بين خصائص هذا النموذج هو أنه يمكن للاقتصادي أن يغير متغير واحد أو أكثر من المتغيرات الخارجية من أجل إعادة معالجة النموذج مع المحافظة على التوازن، ومن أجل إيجاد قيم جديدة للمتغيرات الداخلية. حيث يلاحظ الاقتصادي كيف يمكن للمتغير الخارجي أن يؤثر على المتغيرات الداخلية. ومن خصائص هذا النموذج أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع المتعاملين الاقتصاديين (الدولة والمستثمرين والقطاع الخارجي) وجميع المتغيرات الاقتصادية القطاعية (الناتج المحلي الإجمالي، الادخار والاستثمار الميزان التجاري على سبيل المثال).

وبالرغم من الاستخدام الواسع للنماذج القياسية في تحليل السياسات، فإن لنماذج التوازن العام مزايا خاصة تتمثل في توضيح تأثيرات التغذية العكسية للسياسة الاقتصادية، وأنها لا تتطلب معطيات وبيانات كثيرة - استخدام بيانات سنة واحد -⁽²⁾.

2. تعريف مصطلح "التطبيقي"

معنى هذا المصطلح هو أن هذا النموذج يستطيع تكميم الأثر أو الصدمات على الاقتصاد، وذلك بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية التي تساعد على عمليات التنبؤ. كما أن هذه العملية أي عملية التكميم مرتبطة بمصطلح "ماذا لو" أي بمعنى السيناريوهات، التي تعتبر أداة مهمة بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية الكلية، حيث أنه باستخدام هذا المفهوم يمكن لصانع السياسة الاقتصادية أن يحدد التكاليف والمكاسب من سياسة اقتصادية معينة.

3. ماهية مصطلح "العام"

يعنى أن هذا المصطلح أنه من خلال نموذج التوازن التطبيقي العام جميع نشاطات الاقتصاد تعالج بشكل آتيا، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والتشغيل والادخار والتجارة بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين هذه

⁽¹⁾ - يُعرف على أنه عند مستوى معين من الأسعار تتساوى الكمية المعروضة والكمية المطلوبة في جميع الأسواق.

⁽²⁾ - عماد الإمام وآخرون، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج وإستخدامها في تقويم السياسات والتنبؤ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 288.

المتغيرات، كما أن هذا النموذج يسمح بوصف حركة التدفق الدائري للدخل، من خلال العلاقة الموجودة بين الاستهلاك والإنتاج وكيفية تأثير الدولة على كل منهما من خلال السياسات الاقتصادية، حيث نستنتج من خلال هذا النموذج أن كل شئ مرتبط بكل شئ.

ثانيا: نموذج التوازن التطبيقي العام النمطي

يهتم هذا النموذج كما ذكرنا بجاني العرض والطلب وعوامل الإنتاج والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية والدولة من خلال السياسات الاقتصادية. ويمكن التمييز بين النموذج الساكن، والنموذج متعدد الدول، حيث يسمح النموذج الساكن بالمقارنة قبل وبعد الصدمة الاقتصادية الناتجة عن سياسة اقتصادية معينة والتي تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل أكثر أو أقل فعالية، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للنموذج الثابت هو تحديد الربح والخاسر من هذه الصدمات.

كما يمكن التمييز أيضا بين نموذج الدولة الواحدة والنموذج الدول المتعددة، حيث أن الأول يأخذ تفاصيل دولة واحدة وجميع متغيراتها، في حين أن النموذج المتعدد يأخذ بعين الاعتبار دولتان فما أكثر ويفصل في متغيراتها بشكل دقيق، من ناحية الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية، كما أن الرابط بين هذه الدول يكون من خلال التجارة الخارجية ومن خلال تدفق حركة رؤوس الأموال الدولية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: هيكل نموذج التوازن التطبيقي العام

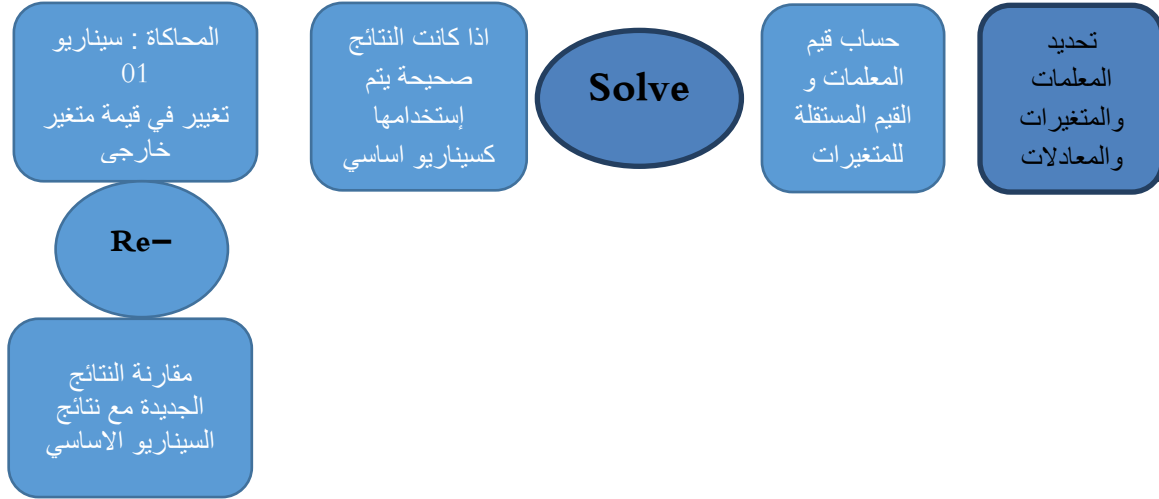
يتكون نموذج التوازن التطبيقي العام من مجموعة من التطبيقات تتكون من المعلمات، متغيرات داخلية وخارجية، ومعادلات النموذج، التي تصنف على أساس مجموعات على الشكل التالي:

- الاستهلاك.
- الإنتاج.
- عوامل السوق.
- التجارة الخارجية.
- الدولة.

(1)- Mary Bur Fisher, op.cit, p 5.

يقوم نموذج التوازن التطبيقي العام على تقسيم الاقتصاد إلى عدة مجموعات التي تحدد أقسام الاقتصاد محل الدراسة، والشكل التالي يوضح الخطوات الأساسية لبناء نموذج التوازن التطبيقي العام.

الشكل رقم (55): خطوات بناء نموذج التوازن التطبيقي العام



يحتوي نموذج التوازن التطبيقي العام على عدة مجموعات تحتوي على عدة متغيرات داخلية وخارجية ومعلمات ومعادلات، والتي يجب أن يرمز لها برموز محددة، ثم يتم قياس قيم المعلمات، ويصبح النموذج مكون من معادلات رقمية، يمكن استخدامها لتحديد التوازن الاقتصادي الكلي، تسمى هذه العملية بمعايرة النموذج ويجب على النتائج المتحصلة عليها أن تكون مقاربة لقاعدة البيانات المستخدمة، حتى يمكن استخدامها في عملية التحليل. تسمى نتائج عملية المعايرة بالسيناريو الأساسي.

بعد هذه العملية يمكن لصانع السياسة الاقتصادية أن يقوم بعملية المحاكاة والتي تقوم على أساس تغيير في قيمة متغير واحد على الأقل من قيم معلمات المتغيرات الخارجية، ثم يقوم صانع السياسة الاقتصادية بعملية إعادة حل النموذج،⁽¹⁾ حيث يقوم بإعادة حساب قيم المتغيرات التوازنية الداخلية الجديدة التي تتم مقارنتها مع نتائج السيناريو الأساسي.⁽²⁾

والشكل التالي يوضح مخطط بناء وتنفيذ نموذج التوازن التطبيقي العام.

(1)- re-solve

(2)- Ibid, p41

الشكل رقم(56):مخطط بناء وتنفيذ نموذج التوازن التطبيقي العام.



المصدر: عماد الإمام وآخرون، المرجع السابق، ص 293.

أولاً: قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام

يصف نموذج التوازن التطبيقي العام حركة التدفق الدائري للدخل والإنفاق في اقتصاد معين خلال فترة معينة، حيث أن قاعدة البيانات تعتبر عن جميع ما تم إنتاجه من سلع وخدمات في هذا الاقتصاد، كما يصف أيضا إنفاق العائلات ومداحيلهم، الإيرادات الحكومية الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى التجارة الخارجية، حيث أن جميع هذه المعطيات تستنبط من الحسابات الوطنية الرسمية. حيث أن هذه الحسابات تسمح بتجميع جميع المعاملات والنشاطات في اقتصاد معين، خلال فترة زمنية معينة سواء تعلق الأمر بقطاعات الصناعة والتجارة الخدمات والفلاحة أو تعلق الأمر بالعائلات التي يمكن أن تصنف على أساس الدخل أو على أساس الموقع الجغرافي، أو الخصائص الديموغرافية.

تأتي البيانات والمعطيات الأساسية في نموذج التوازن التطبيقي العام من مصادر متعددة تتضمن حسابات الدخل والنتائج القومي وجداول المدخلات والمخرجات التي تسمح ببناء اقتصاد في الكمبيوتر يتكون من مجموعة من المتعاملين يتخذون قرارات مماثلة لما هو مشاهد في السنة المرجعية. وتقوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية بإعطاء المعلومات الأساسية من خلال توسيع معلومات جدول المدخلات والمخرجات، حيث أن التقليد المتبع في مصفوفة الحسابات الاجتماعية⁽¹⁾ هو أن تمثل السطور الإيرادات وأن تمثل الأعمدة النفقات ولا بد أن يتساوى مجموع مداخل الأعمدة والأسطر للحساب نفسه وذلك كنتيجة للقاعدة التي تقول بأنه لا بد من وجود إنفاق لكل دخل.

ثانيا: تطبيقات نموذج التوازن التطبيقي العام

يستخدم هذا النموذج لدراسة ومعالجة المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد، وتطوير السياسات الاقتصادية في الدول النامية، ومع بداية التسعينات اهتمت الدراسات المتعلقة بنموذج التوازن التطبيقي العام بتحليل التجارة الخارجية، كما أن الدراسات الحديثة اهتمت بتأثير التغير المناخي وتقييم السياسات الاقتصادية في هذا الجانب.

1. تركيبة النموذج وتوصيفه

تتطلب العناصر الأساسية لأي نموذج توازن تطبيقي عام معلومات أساسية عن المتعاملين الاقتصاديين الذين تتم نمذجة تصرفاتهم، أما الخطوة الثانية فتتعلق بالاختيار المناسب للأشكال الدالية التي تمثل كل الوحدات الاقتصادية أخذاً بالاعتبار القواعد السلوكية التي تفرضها البيئة الاقتصادية.⁽²⁾

وبعد معايرة النموذج وباستخدام المعادلات والمعطيات النموذجية نقوم ببناء المعادلات، بحيث تصبح البارامترات دوال في بيانات النموذج ومن ثم نقوم بحل هذه المعادلات لقيم المعلمات المرغوب فيها ثم نقوم بفحص مدى اتساق البارامترات مع النظرية الاقتصادية، فإذا لم تتوافق نقوم بإعادة معايرة النموذج حتى تصبح النتيجة متسقة مع المنطق الاقتصادي.⁽³⁾

(1)- Social Accounting Matrix.

(2)- الافتراضات المستخدمة عادة في مثل هذه النماذج هي أن للمستهلكين خيارات متماثلة وأن كل بلد يعتبر صغيراً وأن تكون السلع في مجموعة الصناعة نفسها في بلدان مختلفة غير تامة الاحلال في نظر المستهلك والمنتج.

(3)- عماد الإمام وآخرون، المرجع السابق، ص 301.

2. فحص النموذج ومحاكاة تغير السياسة

بعد بناء النموذج ومعايرته يمكن مباشرة تحليل السياسات، حيث يتم تغيير أدوات السياسات الحالية أو تطبيق سياسات جديدة ومن ثم حل النموذج للوصول إلى حالة التوازن في ظل السياسات الجديدة، حينئذ تحدد المتغيرات الجديدة وتسجل نتائج التوازنات المقابلة للنموذج والتي يمكن مقارنتها مع حالة التوازن المرجعي.

ثالثاً: عناصر نموذج التوازن التطبيقي العام

يعتبر نموذج التوازن التطبيقي العام مجموعة من المعادلات الرياضية التي تصف اقتصاد ما بشكل إجمالي، بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بين أقسامه، وسنقوم في هذا الفرع بتفكيك هذا النموذج من خلال معرفة مكوناته.

1. الميدان Sets

أول ما يبدأ به نموذج التوازن التطبيقي العام هو تحديد الميدان set ، الذي يُعرف على أنه الميدان الذي تحدد فيه جميع المعلمات والمتغيرات والمعادلات، فعلى سبيل المثال يمكن تحديد i على أنه الصناعات 3×3 حيث نفترض أن هناك 3 قطاعات: صناعة، زراعة وخدمات، وإذا كان Q_0 عبارة عن المخرجات يمكن أن نحدد Q_{0i} وهي عبارة عن مخرجات كل قطاع، وبالتالي فإن هذا المتغير هو عبارة عن شعاع $vector$ من 3 عناصر، الذي يأخذ بعين الاعتبار مخرجات كل من الزراعة والصناعة والخدمات.

ويمكن لعدة متغيرات في نموذج التوازن التطبيقي العام أن يكون لديها عدة ميادين، وعلى سبيل المثال لدينا ميدان يتكون من عاملي إنتاج: العمل ورأس المال، في هذه الحالة يمكننا تحديد المتغير P_F على أنه السعر، وبالتالي فإن هذا المتغير هو عبارة عن شعاع يتكون من عنصرين، وهما أجر العمل وسعر فائدة رأس المال.

2. المتغيرات الداخلية

إن المتغيرات الداخلية تحدد كنتيجة لمعادلات النموذج مثل الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، أسعار وكميات السلع المستوردة والمصدرة، الإيرادات الضريبية والادخار الوطني.

3. المتغيرات الخارجية

وهي متغيرات ذات قيم تحدد خارج النموذج وهي ذات قيم ثابتة.

رابعا: إفعال النموذج

عندما يقوم صانع السياسة الاقتصادية بتحديد أي المتغيرات هي متغيرات داخلية وأيها هي متغيرات خارجية، نسمي هذه القرارات بعملية إفعال النموذج، فعلى سبيل المثال عندما يقوم صانع السياسة الاقتصادية بعملية الخيار بين:

- إعتبار أن عرض العمل هو متغير خارجي وأن الأجر هو متغير داخلي يرتبط بعرض العمل الوطني والطلب على العمل.

- إعتبار أن الأجر الوطني هو متغير خارجي وأن عرض العمل والطلب عليه هي عبارة عن متغيرات داخلية.

بعد تحديد مجموعات المتعاملين الاقتصاديين ودواهم، يحتاج المنذج لإفعال النموذج عن طريق وصف البنية المؤسسية ومجموعة الإشارات التي تستجيب لها الوحدات الاقتصادية، وتعريف شروط التوازن ومفاهيمه، بالنسبة للنقطة الأولى يجب إيضاح قواعد اللعبة وذلك يعني توضيح المتغيرات التي تخدم الأغراض التوازنية وتعريف البنية المؤسسية التي تتفاعل داخلها الوحدات الاقتصادية، ويتضمن تعريف البنية الاقتصادية توضيح الافتراضات حول هيكل السوق وطرق توزيع السلع، ويعني ذلك أن يتم تحديد طبيعة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين في مختلف القطاعات وأيضا مجموعة المتغيرات.

المتطلب الأساسي الآخر لإغلاق النموذج يتمثل في تعريف شروط التوازن ومفاهيمه وتتضمن شروط التوازن القيد المعتاد لتوازن السوق، تولد هذه الشروط المعادلات الكافية التي تسمح بالتحديد الرياضي لتدفقات النشاط الاقتصادي في النموذج بالإضافة إلى كل الأسعار النسبية. وتتضمن الشروط العامة لإغلاق النموذج شروط التوازن العادي في أسواق السلع والموارد، بالإضافة إلى الشروط الكلية للتوازن وعلى سبيل المثال المساواة بين الادخار والاستثمار.

ويعتبر مفهوم التوازن من أهم خواص النموذج، حيث أنه يمهد الصلة بين كل عناصر النموذج ولقد عرف (1989robinson) التوازن بمجموعة قيم للمتغيرات التوازنية، بحيث يكون القرار الناتج من الوحدات مستوفيا بصورة

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

مشتركة شروط التوازن، وبصورة أعم وأشمل يعرف التوازن بأنه حالة تحدد قيم كل المتغيرات الداخلية التي تستوفي أهداف الوحدات الاقتصادية في النموذج لكل قيمة معطاة للمتغيرات الخارجية والمعلمات.⁽¹⁾

يقوم صانع السياسة الاقتصادية بتحديد معادلة تعريفية التي تربط متغيرات النموذج مع بعضها البعض، وبالتالي فإن الإقفال الكلي للنموذج يصف قرارات صانع السياسات الاقتصادية التي تتعلق بكيفية التعديل في متغيرات النموذج للحفاظ على التوازن الاقتصادي الكلي الموضح في المعادلة التعريفية.

إن نموذج التوازن التطبيقي العام الساكن النمطي يعتمد على معادلة تعريفية تربط بين متغيرات النموذج، لأن سلوكيات هذه المتغيرات محددة بشكل كبير بالقوى الاقتصادية الكلية مثل السياسات الاقتصادية الكلية، كما أن صانع السياسة الاقتصادية الكلية يسعى إلى إحداث تغيرات في هذه السياسات للحفاظ على المعادلة التعريفية المحددة للتوازن الاقتصادي.

وبالتالي فإن صانع السياسة الاقتصادية لا بد أن يقفل النموذج بطريقة صحيحة تعكس خصائص الاقتصاد محل الدراسة، وبشكل يسمح بمعرفة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي سواء السياسة النقدية أو السياسة المالية.⁽²⁾

المطلب الثاني: قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام

يتم التركيز في هذا المطلب على مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تعكس قيم جميع التعاملات الاقتصادية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذه المصفوفة ماهي إلا صورة على حركة التدفق الدائري للدخل والإنفاق.

الفرع الأول: الإطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية

يتناول هذا الفرع الإطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية من خلال التطرق إلى الإطار النظري للمصفوفة وكيفية استخدامها في نماذج التوازن التطبيقي العام.

⁽¹⁾ - وبصورة أكثر دقة يتحدد التوازن بإيجاد قيم مجموعة الاسعار وكميات الاستهلاك والانتاج التي تستوفي شرط أن تعظم الكميات المستهلكة دالة المنفعة للمستهلكين تحت قيد ميزانية المستهلك، وشرط أن تعظم الكميات المنتجة دالة الربح تحت قيد التكلفة والامكانيات وأن تتوازن أسواق العمل والإنتاج وذلك بالنسبة لكل السلع وكل عوامل الإنتاج. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد الإمام وآخرون، المرجع السابق، ص 296.

⁽²⁾ - Mary Bur Fisher, op.cit, p 31.32

أولاً: مقدمة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية

إن قاعدة البيانات التي يستخدمها نموذج التوازن التطبيقي العام تسمى مصفوفة الحسابات الاجتماعية،⁽¹⁾ وهي عبارة عن جدول سهل القراءة يسمح بتحديد طبيعة العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع عوامل الإنتاج.

إن مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي مصفوفة مربعة لأن كل متعامل اقتصادي لديه صف وعمود حيث أن حسابات الأعمدة تعكس إنفاق كل متعامل، أما حسابات الصفوف فتعكس موارد أو دخل كل متعامل اقتصادي، وبالتالي فإن كل خلية في هذه المصفوفة تمثل معاملة واحدة تعكس دخل/إنفاق لمتعامل اقتصادي وفي نفس الوقت تعكس دخل/إنفاق لمتعامل آخر.⁽²⁾

ثانياً: قاعدة البيانات الكلية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية

تقدم قاعدة البيانات الكلية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية وصفاً دقيقاً للنشاط الاقتصادي، حيث أن صفوف وأعمدة المصفوفة تمثل مؤشرات اقتصادية كلية، فعلى سبيل المثال مجموع أعمدة العائلات يمثل الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي في هذا الاقتصاد، وهو ما يسمح بوصف سلوك الاقتصاد محل الدراسة من خلال سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين.

ثالثاً: مصفوفة الحسابات الاجتماعية والنماذج الاقتصادية الكلية

لقد تم تطوير مصفوفة الحسابات الاجتماعية لدعم النماذج الاقتصادية الخاصة بالدخل والإنفاق والمستخدمه في عمليات التخطيط وتحليل العلاقة بين هيكل القطاعات الاقتصادية وتوزيع الدخل عبر مختلف المتعاملين الاقتصاديين. كما تم تطوير هذه المصفوفة بغرض تنظيم وعرض قاعدة البيانات المتعلقة بالحسابات الوطنية بشكل يسمح بتحديد حلقة التدفق الدائري للدخل والإنفاق والعلاقة التي تربط بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

كما أن أهم فكرة جاءت بها مصفوفة الحسابات الاجتماعية واستخدامها في النماذج الاقتصادية هي قدرتها على حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة للصدمات الاقتصادية على الاقتصاد محل الدراسة، حيث تتمثل الآثار

(1)- Social accounting matrix

(2)-Mary Bur Fisher, op.cit, p 45.

المباشرة في الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، أما الآثار غير المباشرة فتتمثل في التغيرات التي تحدث في قطاعات مختلفة نتيجة ارتباطها بقطاعات كانت محل الصدمة الاقتصادية.

وبالتالي فإن نموذج التوازن التطبيقي العام هو الجيل الجديد من النماذج الاقتصادية الكلية التي تسمح بوصف التغيرات التي تحدث على مستوى مصفوفة الحسابات الاجتماعية كنتيجة لسياسات اقتصادية معينة بشكل يؤدي إلى أن المنتج يعظم من فعاليته الإنتاجية والمستهلك يعظم من منفعته، كما أن كل خلية من مصفوفة الحسابات الاجتماعية تمثل معادلة اقتصادية في نموذج التوازن التطبيقي العام.⁽¹⁾

الفرع الثاني: توازن مصفوفة الحسابات الاجتماعية

يتم بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية على أساس قاعدة البيانات المشتقة من مختلف المصادر التي تحدثنا عنها سابقا، وبالتالي فإنه لا بد من وجود منهجية لتوحيد هذه المعلومات من مختلف المصادر، كما أنه في بعض الحالات يمكن أن نلجأ إلى الجمع للحصول على بعض المعطيات غير المتوفرة، وهناك عدة تقنيات لموازنة المصفوفة.⁽²⁾

وفي مصفوفة الحسابات الاجتماعية المستخدمة في هذه الدراسة يظهر اللاتوازن في عدة مستويات، أولا على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية، حيث أن جميعها تستخدم الإستهلاك الوسيط، حيث أن مجموع تكاليف الإنتاج بأسعار المنتج تفوق مخرجات القطاع، وهناك لاتوازن ثاني يظهر في مستوى دخل رأس المال حيث أن فائض إجمالي العمليات لمختلف المتعاملين أكبر من مداخيل رأس المال لجميع القطاعات الاقتصادية.

ولمواجهة مشكلة عدم توازن المصفوفة هناك عدة طرق مستخدمة في هذا المجال من بينها، طريقة RAS وتعد هذه الطريقة أكثر الطرق استخداما لتحقيق الموازنة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وهي تستخدم عندما يكون مجموع الصفوف لا يساوي مجموع الأعمدة، أو عندما يكون لدينا قاعدة بيانات جديدة ونود تحديث المصفوفة.

(1)- ibid, p 66- 67.

(2)- من بينها طريقة RAS و ross-entropy methods, Fofana et al., 2005

الفرع الثالث: مخطط مصفوفة الحسابات الاجتماعية

تعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي مزيج بين فكرتين أساسيتين:

- العرض على شكل مصفوفة لحسابات الدخل الوطني، مما يعكس النموذج الكينزي لسوق السلع والخدمات.
- نموذج مدخلات ومخرجات الذي يعكس العلاقة الهيكلية للإنتاج في هذا الاقتصاد.⁽¹⁾

وتعد مصفوفة الحسابات الاجتماعية مصفوفة مربعة لمعطيات اقتصادية واجتماعية، مبنية على أساس ثلاث قواعد

أساسية:

- لكل سطر من هذه المصفوفة عمود مرافق، حيث أن لكل عنصر من سطر أو عمود يعتبر مدخلات.
- نقول عن نظام مصفوفة الحسابات الاجتماعية أنه مكتمل إذا تساوى مجموع الأسطر مع مجموع الأعمدة المرافقة.
- كل مدخل من مدخلات المصفوفة يعتبر إيراد من منظور الأسطر وإنفاق من منظور الأعمدة.⁽²⁾

(¹)- BentabetBouziane, **une matrice de comptabilité sociale, le cas de l'économie algérienne**, les cahiers du CREAD, N°40, 2eme trimestre, 1997, p 49.

(²)-ibid,p 52.

الجدول رقم(26): مصفوفة الحسابات الاجتماعية

بقية العالم	الادخار /الاستثمار	المنتجات	النشاطات	الهوامش	المتعاملون	عوامل الإنتاج	
7	6	5	4	3	2	1	
			مدفوعات عوامل الإنتاج				1 عوامل الإنتاج
تحويلات		ضرائب وإعانات على المنتجات	ضرائب وإعانات الإنتاج		التحويلات	مداخيل عوامل الإنتاج	2 المتعاملون
		الهامش التجاري					3 الهوامش
		مبيعات محلية					4 النشاطات
الصادرات	الاستثمار		الاستهلاك الوسيطي		الاستهلاك النهائي		5 المنتجات
الادخار الأجنبي					الادخار المحلي		6 الادخار/الاستثمار
		الواردات			تحويلات		7 بقية العالم

Source :Fofana Ismail, **Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analyse d'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques**, Réseau de Recherche sur les Politiques Economiques de réduction de la Pauvreté (PEP), Université Laval, Québec, Canada, Version révisée - Octobre 2007, p 8.

المبحث الثاني: مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري

كما تم الإشارة سابقا فإن مصفوفة الحسابات الاجتماعية تعرض قاعدة البيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمنبثقة عن الحسابات الوطنية للاقتصاد الجزائري، فمصفوفة الحسابات الاجتماعية تقوم على نموذج **Martins et al. (2001)** وتسمى هذه المصفوفة **EXTER**، كما أن الهيكل النهائي لهذه المصفوفة يتحدد بمدى توفر المعلومات المتعلقة بسنة الدراسة، بالإضافة إلى مستوى وتصنيف المجمعات المستنبطة من نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري. (1).

المطلب الأول: هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري

نقطة البداية في بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي مصفوفة المدخلات والمخرجات، وتوفر مصفوفة الحسابات الاجتماعية ملخص حول المدخلات والمخرجات الوسيطة والنهائية وجدول المخرجات بالإضافة إلى الجداول الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، كما أن المعلومات الإضافية غير الواردة في هذه الجداول نتحصل عليها من مصادر أخرى على غرار وزارة المالية، مديرية الجمارك، والديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى أن التدفقات في مصفوفة الحسابات الاجتماعية يعبر عنها بملايين الدينارات.

الفرع الأول: القطاعات والمنتجات

يتم تقسيم الاقتصاد الجزائري إلى 19 قطاع إنتاجي، وتماشيا مع طبيعة الدراسة فسيتم تجميع هذه القطاعات إلى خمس قطاعات أساسية هي الزراعة والصناعة والمحروقات والبناء والأشغال العمومية والخدمات، وسيتم افتراض أن جميع القطاعات تقوم بإنتاج منتجات وخدمات قابلة للتجارة، باستثناء الخدمات العمومية المنتجة من قبل الحكومة المعروضة بالمجان لصالح المواطنين، وفي هذه المصفوفة لا يتم التفريق بين الأسواق المحلية والأجنبية في عرض المنتجات، بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة الجزائرية لا تطبق أي رسم على التصدير وبالتالي ليس هناك داع لإضافة سوق عرض الصادرات.

(1)- Algerian economic accounts system AEAS.

الفرع الثاني: عوامل الإنتاج

تقوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الجزائر على أساس عاملي إنتاج هما العمل ورأس المال، حيث أنه لم يتم التصنيف بين أنواع العمال.

الفرع الثالث: المتعاملون الاقتصاديون

تصنف مصفوفة الحسابات الاجتماعية المتعاملين إلى : العائلات ولا يمكن التصنيف في هذه المصفوفة بين العائلات الغنية والعائلات الفقيرة، حيث أن مجمع العائلات يتضمن العمال والأعمال الصغيرة التي تدر رأس مال بالإضافة إلى التحويلات من قبل الدولة والإعانات المقدمة وكذا الفائدة المتحصل عليها من عمليات الادخار. المجمع الأخير هو بقية العالم، الذي يعكس التدفقات الدولية التي تربط الجزائر بقية العالم.

المطلب الثاني: بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية

تقوم الأطروحة في هذا المطلب بدراسة كيفية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: العلاقة بين نظام الحسابات الوطني ومصفوفة الحسابات الاجتماعية

إن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كالتالي: كيف يتم ربط العلاقة بين الإحصائيات الاقتصادية الكلية في إطار مصفوفة الحسابات الاجتماعية؟

بعد القيام بعملية تفكيك الحسابات الوطنية حسب القطاعات يصبح كل حساب لديه ما يشبه ميزان المدفوعات، ويتم تقسيم المصفوفة إلى عدة حسابات: حساب الإنتاج، حساب الإنفاق أو الطلب حساب رأس المال والتمويل، وتكون هذه الحسابات مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية، مع إضافة بقية العالم كقطاع اقتصادي.⁽¹⁾

(1)- Bentabetbouziane, op. cit, p 57.

الفرع الثاني: منهجية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري

إن منهجية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري قائمة على أساس عدة دراسات⁽¹⁾ ويعتمد بناء هذه المصفوفة على المصادر التالية: الجدول الاقتصادي الإجمالي، وجدول المدخلات والمخرجات⁽²⁾ لسنة 2014، ويكون هيكل المصفوفة وفق ما هو مبين في الملحق رقم (1).

أولاً: مكونات مصفوفة الحسابات الاجتماعية

1. نشاطات الإنتاج

تكون هذه النشاطات في أعمدة المصفوفة وتبين هيكل الإنتاج الوطني والمقسم إلى استهلاك وسيطي والقيمة المضافة، أما أسطر المصفوفة فتوضح الإيرادات الناتجة عن مبيعات السلع والخدمات. عادة ما يتم تصنيف نشاطات الإنتاج حسب التصنيف الدولي الصناعي⁽³⁾ مع بعض التعديلات حسب توفر المعلومات والهدف من الدراسة، حيث أنه في هذه الدراسة تم تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى الزراعة والصناعة والمحروقات والخدمات والأشغال العمومية.

2. المنتجات

تعكس حسابات المنتجات في جانب الأعمدة الإنتاج الوطني والواردات، أما الأسطر فتمثل موارد الإنتاج الوطني. تستخدم النشاطات الإنتاجية المدخلات لإنتاج السلع والخدمات، حيث يتم تقسيم هذه المدخلات إلى مدخلات وسيطية ومدخلات أولية، وبالتالي فإن أعمدة النشاطات في مصفوفة الحسابات الاجتماعية، تعكس قيمة جميع المدخلات سواء كانت وسيطية أو أولية واللازمة للعملية الإنتاجية،⁽⁴⁾ وبالتالي فإن التعامل مع اقتصاد مقسم إلى عدة قطاعات كل قطاع ينتج سلع موجهة للاستهلاك المحلي و سلع مصدرة، كما أن كل قطاع يستخدم العمل

(1)- fofana Ismail, Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analysed'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques, Réseau de Recherche sur les Politiques Economiques de réduction de la Pauvreté (PEP), Université Laval, Québec, Canada, Version révisée - Octobre 2007.

(2)- Tableaux d'Economie d'Ensemble / Tableaux d'Entrée et de Sortie.

(3)- Classification Industrielle Internationale Standard (ISIC).

(4)- Mary Bur Fisher, op.cit, p106.

ورأس المال كعوامل إنتاج، رأس المال خاص بكل قطاع في حين أن العمل يتميز بحرية في الانتقال ما بين القطاعات. وبالتالي فإن تشكيل القيمة المضافة تمثل من خلال دالة Cobb-Douglas .

3. عوامل الإنتاج

أهم إيراد في هذه الحسابات هو القيمة المضافة الناتجة عن حسابات النشاطات والموزعة على العائلات على شكل أجور والمؤسسات على شكل أرباح.

4. المتعاملون

وهم العائلات المؤسسات وبقية العالم، وتعكس هذه الحسابات توزيع القيمة المضافة واستخداماتها بالإضافة إلى التحويلات بين المتعاملين. دالة المنفعة للعائلات ماهي إلا دالة Cobb-Douglas ما بين الادخار والاستهلاك، بصيغة أخرى تحدد العائلات استهلاكها من السلع i على مستويين:

- المستوى الأول : يتعلق بمستوى الدخل وماهو المقدار المراد للاادخار وماهو المقدار المراد للاستهلاك.
- المستوى الثاني: يتعلق بمستوى أسعار السلع والميزانية المخصصة لكل سلعة.

5. تراكم رأس المال: الذي يقيس تدفقات الادخار والاستثمار.⁽¹⁾

6. بقية العالم

يتكون الحساب الخارجي من الواردات وتحويلات مختلف المتعاملين الاقتصاديين، حيث أن الإنفاق يتشكل من الصادرات من السلع والخدمات، الضرائب على الصادرات والتحويلات. إن الافتراض المتعلق بالتجارة الخارجية يتمثل في عدم وجود إحلال بين السلع القابلة للتجارة بالإضافة إلى أن طلب بقية العالم على جميع السلع المحلية هو طلب مرن، حيث تعتبر الجزائر اقتصاد دولة صغيرة، في وضعية آخذ للسعر،⁽²⁾ وهذا يعني أن أسعار الصادرات والواردات هي متغيرات لا تتأثر بالتقلبات في الاقتصاد الجزائري.

(1)- KHERBACHI hamid, Etude D'impact Des Programmes D'investissements Publics Sur La Croissance Economique En Algérie Par Le Modèle Des Multiplicateurs De La Matrice De Comptabilité Sociale, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14 (2014), P 51 52.

(2)- price-taker

أما على مستوى السوق المحلي فإن المخرجات تنقسم إلى نوعين من السلع محلية ومصدرة، وهي غير قابلة للإحلال، وانطلاقاً من هذه الفرضية يتم نمذجة المخرجات بدالة بمرونة ثابتة للتحويل **CET** وهذا يعني أن حجم الصادرات يحسب على أساس أسعار الصادرات وأسعار السلع المحلية.

إن الواردات من مختلف الدول ليست قابلة للإحلال بشكل كلي، هذه الخاصية تسمى " **Armington** assumption⁽¹⁾ وهذا يعني أن المستهلك يشتر تشكيلة من السلع كنتيجة لدالة مرونة الإحلال الثابتة **CES** بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة.⁽²⁾

ثانياً: التوازن في مصفوفة الحسابات الاجتماعية

يتم التسجيل في هذه المصفوفة في سنة الأساس جميع المعاملات والتدفقات المحاسبية الإيرادات والنفقات لاقتصاد معين، حيث أن الإيرادات مسجلة في الأسطر - يرمز لها **(i)**- والنفقات في الأعمدة - يرمز لها **(j)**- العنصر العام لهذه المصفوفة يرمز له بالرمز **(t)**، بصيغة أخرى إذا كان **(k)** هو المؤسسات و **(1)** العائلات فإن **(t)** هي مشتريات العائلات من السلع والخدمات من المؤسسات، كما أن الاتساق الداخلي للمصفوفة يضمن أن لكل **(n)** حساب مفتوح في هذه المصفوفة: مجموع الإيرادات يساوي مجموع النفقات.⁽³⁾

$$\sum_{t=1}^n t i 1 \sum_{j=1}^n t 1 j$$

$$\sum_{i=1}^n t i k \sum_{j=1}^n t k j$$

وهكذا بالنسبة لبقية الحسابات **(n)** وبصيغة أخرى فإن مجموع الأسطر ومجموع الأعمدة للمصفوفة تكون متساوية **i=j**. مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري ممثلة في الملحق رقم (1).

تطرت الأطروحة في هذا المبحث إلى قاعدة البيانات المستخدمة في نموذج التوازن التطبيقي العام وهي مصفوفة الحسابات الاجتماعية، حيث تم التطرق إلى هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري

(1)- Mary Bur Fisher, op.cit, p91.

(2)- Bernard DECALUWE, Comment construire un modèle calculable d'équilibre général? Une illustration, L'Actualité Économique, Revue d'analyse économique, Vol 62, n° 3, septembre 1986, p465.

(3)- Bentabetbouziane, op.cit, p60.

وأهم مكوناتها، وفي نقطة مواتية تم التطرق إلى مراحل بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية وذلك تمهيدا لاستخدامها في المبحث الموالي كقاعدة بيانات للقيام بعمليات محاكاة السياسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري

إن نموذج التوازن التطبيقي العام يتبع الهيكل الاقتصادي لمصفوفة الحسابات الاجتماعية السابق ذكرها، وهذا النموذج يتوافق مع النموذج المقدم من قبل **Martins et al. (2001)** و **ofgren et al., 2002), MIRAGE (Bchir** و **GTAP (Brockmeier, 2001, 2002 et al.,** وهو عبارة عن نموذج ساكن يهدف إلى التركيز على خصائص الاقتصاد الجزائري مع إعطاء صبغة أكثر واقعية للتوازن الاقتصادي. إن دراسة نموذج التوازن التطبيقي العام تقوم على أساس قيم التعاملات وتتم هذه الدراسة عبر عدة مراحل:

- تحديد الإطار المحاسبي لمصفوفة الحسابات الاجتماعية.
- بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية.
- تحديد خصائص هذا النموذج بما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد.
- الحل الحسابي لهذا النموذج.

المطلب الأول: بناء نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري

تقوم الدراسة فيما يلي بإتباع ثلاث مراحل أساسية:

- أخذنا بعين الاعتبار سنة 2014 كسنة أساس حيث استخدمنا جدول المدخلات والمخرجات لهذه السنة كما تم تجميع 19 قطاع الموجود في الاقتصاد الجزائري إلى خمس قطاعات أساسية تماشياً مع طبيعة الدراسة، وعلى هذا الأساس تم بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية.
 - تحديد العلاقات السلوكية في إطار اقتصادي كلي وتحديد المعلمات والمعاملات.
 - إيجاد حل لمجموعة المعادلات حتى نصل إلى الحل المثالي.
- ويمكن أن نعتبر أنه تم معايرة هذا النموذج عندما تكون النتيجة المتحصل عليها تعكس معطيات سنة الأساس، ونعتبر هذه المعطيات سيناريو مرجعي⁽¹⁾ على أساسه نقوم ببناء سيناريوهات لتقييم السياسات الاقتصادية.

(¹)- benchmark.

ويتكون هذا النموذج الستاتيكي للتوازن التطبيقي العام من ثمان مجموعات من المعادلات الآتية وغير الخطية، فمنها المعادلات السلوكية والتقنية، المعادلات المحاسبية والمعادلات التوازنية في شكل متطابقات.⁽¹⁾

وسيتيم إتباع الترميز الذي تم استخدامه في برنامج GAMS.⁽²⁾ وهو البرنامج الذي يستعمل لإيجاد حل رياضي وآني لنظام المعادلات في النموذج. ونبدأ بتعريف أول كيان في نموذجنا وهي المجموعات التي تم استعمالها⁽³⁾. ولتسهيل معالجة البيانات المستعملة أو المعادلات المكونة للنموذج يُفضل تعريف مجموعة شاملة تضم كل القطاعات الاقتصادية الواردة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أو أصناف الوحدات الاقتصادية أو عوامل الإنتاج، ثم ننشئ مجموعات فرعية حسب متطلبات الدراسة.

الفرع الأول: مجموعة القطاعات الاقتصادية (الإنتاج)

الإنتاج أو المنتجات التي تقدمها ونرمز لها بالرمز (i) أو (j)⁽⁴⁾، (وذلك حسب موضع المتغيرة في جدول المعطيات في GAMS. فالرمز (i) للأسطر و (j) للأعمدة)، وتضم هذه المجموعة 5 قطاعات وهي:

AGR: الزراعة.

IND: الصناعة.

HYD: المحروقات.

SER: الخدمات.

BTP: البناء والأشغال العمومية.

1. معادلات المجموعة

يمكن كتابة دالة تعظيم الأرباح للقطاع (j) على الشكل التالي:

(1) - N. Hosoe; K. Gasawa; H. Hashimoto, **Textbook of Computable General Equilibrium Modeling Programming and Simulations**, Palgrave Macmillan, UK, 2010, p 87.

(2) **General Algebraic Modeling System** وهو لغة برمجة حاسوبية تم تطويرها من طرف البنك الدولي لتحليل اقتصادات الدول النامية، ويتمتع هذا البرنامج بعدة مزايا أهمها القوة اللوغارتمية للحساب الرقمي بالإضافة إلى كونه لغة البرمجة الجبرية التي تسمح بمعالجة أعقد المسائل الاقتصادية، لمزيد من التفاصيل أنظر: Richard E. Rosenthal, **GAMS — A User's Guide**, GAMS Development Corporation, Washington, DC, USA , 2006, p 1

(3) - وهي أول ما يتم تعريفه في نماذج التوازن التطبيقي العام في لغة البرنامج GAMS.

(4) - لتسهيل معالجة البيانات في النموذج نرمز للمجموعة بأكثر من اسم واحد.

- في مرحلة أولى:

$$\underset{Y_j, F_{h,j}}{\text{maximize}} \pi_j^y = P_j^y Y_j - \sum_h P_h^f F_{h,j}$$

تمثل المعادلة (1) دالة الإنتاج **cobb-douglas** التي توضح عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال.

$$Y_j = b_j \prod_h F_{h,j}^{\beta_{h,j}} \forall j \dots \dots \dots (1)$$

- في مرحلة ثانية:

$$\underset{Z_j, Y_j, X_{i,j}}{\text{maximize}} \pi_j^z = P_j^z Z_j - (P_j^y Y_j + \sum_i P_i^q X_{i,j}).$$

$$Z_j = \min \left(\frac{X_{AGR,j}}{ax_{AGR,j}}, \frac{X_{IND,j}}{ax_{IND,j}}, \frac{X_{HYD,j}}{ax_{HYD,j}}, \frac{X_{SER,j}}{ax_{SER,j}}, \frac{X_{BTP,j}}{ax_{BTP,j}}, \frac{Y_j}{ay_j} \right).$$

$$F_h = \frac{\beta_{h,j} P_j^y}{P_h^f} Y_j \forall j, h \dots \dots \dots (2)$$

$$X_{i,j} = ax_{i,j} Z_j \forall i, j \dots \dots \dots (3)$$

$$Y_j = ay_j Z_j \forall j \dots \dots \dots (4)$$

$$P_j^z = ay_j P_j^y + \sum_i ax_{i,j} P_i^q \forall j \dots \dots \dots (5)$$

يمثل الجدول التالي متغيرات ومعلمات مجموعة القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (27): متغيرات ومعلمات مجموعة القطاعات الاقتصادية

معلمات		متغيرات	
معلمات الاستهلاك الوسيط	$ax_{i,j}$	العامل المركب ⁽¹⁾ في القطاع (j)	Y_j
معامل القيمة المضافة للقطاع (j)	b_j	المخرجات الوسيطة من السلعة i المستخدمة في القطاع j	$X_{i,j}$
معامل الاستهلاك الوسيط	ay_j	عامل الإنتاج h المستخدم في القطاع (j)	$F_{h,j}^{\beta_{h,j}}$
معامل المشاركة في دالة عوامل الإنتاج	$\beta_{h,j}$	الناتج المحلي الخام للقطاع j	Z_j
		سعر الناتج المحلي للقطاع j	P_j^z
		سعر السلعة المركبة للسلعة i	P_i^q
		سعر السلعة في القطاع j	P_j^y

يتضح من خلال هذه المعادلات أنه تم استعمال الدالة العامة الليونتييفية (Generalized Leontief)، وتسمى كذلك بدالة المدخلات والمخرجات (Output-Input) والتي تتميز بإنعدام مرونة الإحلال التقنية، وهذا لتوضيح عدم إمكانية الإحلال بين القيمة المضافة التي تحدثها عوامل الإنتاج المستعملة والإستهلاكات الوسيطة من

(1)- Composite factor.

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

مختلف المنتجات، ومن جهة أخرى عدم إمكانية الإحلال بين الإستهلاكات الوسيطة فيما بينها، وهذا ما يسمى بالتكامل التام فيما بينها، فالإنتاج ما هو إلا حصيلة لهذا التكامل بين القيمة المضافة والإستهلاكات الوسيطة، ولا يمكن الإحلال بينهما مهما زادت كميات الإنتاج.

أما المعلمات فهي المعلمات المرتبطة بكل من القيمة المضافة، الإستهلاكات الوسيطة الكلية لكل قطاع والإستهلاكات الوسيطة لمختلف القطاعات من مختلف المنتجات، وتكون هذه المعلمات أقل من الواحد.

الفرع الثاني: مجموعة الحكومة

يتم استخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في تحليل السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل نتائج التغييرات في السياسات الاقتصادية خاصة معدلات الضرائب، وسيتم في هذا الفرع تحديد المعادلات المفسرة لسلوك الحكومة في نموذج التوازن التطبيقي العام.

1. معادلات المجموعة

نفترض في هذا النموذج بأن الحكومة تجمع ضرائب وتستهلك سلع، كما تقوم الحكومة بفرض ضرائب مباشرة على العائلات وضرائب غير مباشرة على الإنتاج بالإضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، ويمكن كتابة المعادلات المتعلقة بالحكومة على الشكل التالي:

$$T^d = \tau^d \sum_h P_h^F F_h \dots \dots \dots (6)$$

$$T_j^Z = \tau_j^Z P_j^Z Z_j \forall j \dots \dots \dots (7)$$

$$T_i^m = \tau_j^Z P_j^Z Z_j \forall i \dots \dots \dots (8)$$

$$X_i^g = \frac{H_i}{P_i^g} (T^d + \sum_j T_j^Z + \sum_j T_j^m - S^g) \forall j \dots \dots \dots (9)$$

الجدول رقم(28): متغيرات ومعلومات مجموعة الحكومة

معلومات		متغيرات	
معامل مشاركة الاستهلاك الحكومي من السلعة i $0 \leq \mu_i \leq 1, \sum_i \mu_i = 1.$	$\cdot \mu_i$	الضرائب على الإنتاج على سلعة القطاع j	T_j^z
		رسوم الواردات على سلعة القطاع j	T_i^m
		الاستهلاك الحكومي من السلع i	X_i^g
		معدل الضرائب المباشرة	$\cdot \tau^d$
		معدل الضرائب على الإنتاج على سلعة القطاع j	$\cdot \tau_j^z$
		التحويلات المقدمة للعائلات h	$\cdot FF_h$
		الادخار الحكومي	S^g
		سعر عوامل الإنتاج h	P_h^f

الفرع الثالث: مجموعة الادخار والاستثمار

تعتبر المتغيرات ما بين قوسين في المعادلة (10) مجموع الادخار الذي يتشكل من ادخار العائلات والحكومة والقطاع الخارجي، كما أن مجموع الادخار في أي اقتصاد لا بد أن يتساوى مع مجموع الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الادخار الأجنبي يعتبر متغير خارجي والمعادلات التالية تعبر عن معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد.

$$.X_i^v = \frac{\lambda_i}{P_i^q} (S^P + S^g + \epsilon S^f) \forall i \dots \dots \dots (10).$$

$$.S^P = SS^P \sum_h P_h^f FF_h \dots \dots \dots (11).$$

$$.S^g = SS^g (T^d + \sum_j T_j^z + \sum_j T_j^m) \dots \dots \dots (12)$$

الجدول رقم (29): متغيرات ومعلمات مجموعة الاستثمار والادخار

معلمات		متغيرات	
معامل المشاركة الاتفاقية للسلعة i في إجمالي الاستثمار $0 \leq \lambda_i \leq 1, \sum_i \lambda_i = 1.$	λ_i	ادخار العائلات	S^P
		الادخار الحكومي	S^G
		عجز الحساب الجاري- الادخار الأجنبي-	S^f
		الطلب الاستثماري للسلع i	X_i^v
		سعر الصرف	ϵ
		سعر السلع المركبة للسلعة i	P_i^q
		الميل المتوسط لادخار العائلات	SS^P
		الميل المتوسط لادخار الحكومة	SS^G

الفرع الرابع: مجموعة العائلات

إن إدخال كل من الحكومة والاستثمار والادخار في النموذج يتطلب تعديل المعادلة التي تشرح سلوك

العائلات، التي تصبح على الشكل التالي:

$$\underset{X_i^p}{\text{maximize}} \quad UU = \prod_i X_i^{p\alpha_i}$$

Subject to:

$$\begin{aligned} & \sum_i P_h^f F F_h - S^P - T^d \\ X_i^p &= \frac{\alpha_i}{P_i^q} \left(\sum_h P_h^f F F_h - S^P - T^d \right) \forall i \quad \dots\dots\dots (13) \end{aligned}$$

الجدول رقم (30): متغيرات ومعلمات مجموعة الاستثمار والادخار

معلمات		متغيرات	
معامل المشاركة في دالة المنفعة $0 \leq \alpha_i \leq 1, \sum_i \alpha_i = 1.$	α_i	المنفعة	UU
		الاستهلاك العائلي للسلع i	X_i^p
		تحويلات عناصر الإنتاج المقدمة للعائلات h	FF_h
		ادخار العائلات	S^P
		الضرائب المباشرة	T^d
		سعر السلع المركبة للسلعة i	P_i^q
		سعر عوامل الإنتاج h	P_h^f

الفرع الخامس: مجموعة التجارة الدولية

يمكننا أن نميز بين نوعين من الأسعار في إطار التجارة الدولية، النوع الأول هي الأسعار بالعملة المحلية أما النوع الثاني فهي الأسعار بالعملة الأجنبية، العلاقة بينهما تكون من خلال المعادلة (13) و(14) وتعبر المعادلة (15) عن قيد التوازن في ميزان المدفوعات، التي يعبر عنها من خلال أسعار الصادرات والواردات بالعملة الأجنبية.

$$P_i^e = \varepsilon P_i^{W_e} \forall i \dots \dots \dots (14).$$

$$P_i^m = \varepsilon P_i^{W_m} \forall i \dots \dots \dots (15)$$

$$\sum_i P_i^{W_e} E_i + S^f = \sum_i P_i^{W_m} M_i \dots \dots \dots (16)$$

الجدول رقم(31): متغيرات ومعلمات مجموعة التجارة الخارجية

معلمات	متغيرات
	أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية $P_i^{W_m}$
	سعر الواردات للسلع بالعملة المحلية P_i^m
	أسعار الصادرات بالعملة المحلية P_i^e
	الواردات من سلع القطاع M_i
	عجز الحساب الجاري- الادخار الأجنبي- S^f
	أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية $P_i^{W_e}$
	الصادرات للسلع E_i

الفرع السادس: الإحلال بين الواردات والسلع المحلية Armington composite

إن نموذج التوازن التطبيقي العام في ظل اقتصاد مفتوح يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين السلع المحلية المنتجة والمستهلكة، والسلع المستوردة والمصدرة. وفي هذه الدراسة سنفترض أن هناك إحلال غير تام بين السلع، والمعادلات التالية توضح هذه العلاقة.

إشكالية الأمثلية لسلعة Armington نعبر عنها من خلال ما يلي:

$$\text{maximize } \pi_i^q = P_i^q Q_i - [(1 + \tau_i^m) p_i^m M_i + p_i^d D_i].$$

Subject to

$$.Q_i = \gamma_i (\delta m_i M_i^{n_i} + \delta d_i D_i^{n_i})^{\frac{1}{n_i}} \forall i \dots \dots \dots (17)$$

$$.M_i = \left[\frac{\gamma_i^{n_i} \delta m_i P_i^q}{(1 + \tau_i^m) P_i^m} \right]^{\frac{1}{1-n_i}} Q_i \forall i \dots \dots \dots (18)$$

$$.D_i = \left[\frac{\gamma_i^{n_i} \delta d_i P_i^q}{P_i^d} \right]^{\frac{1}{1-n_i}} Q_i \forall i \dots \dots \dots (19)$$

الجدول رقم (32): متغيرات ومعلمات مجموعة Armington

معلمات		متغيرات	
معامل Armington	δm_i	سعر الواردات للسلع بالعملة المحلية i	P_i^m
معامل مرونة الإحلال	n_i	السعر المحلي للسلع i	P_i^d
مرونة الإحلال لسلعة Armington	δ_i	سلعة Armington للسلعة i	Q_i
		معدل الرسوم الجمركية على سلع القطاع j	τ_i^m

تمثل المعادلة (17) الموارد في السوق المحلي والتي تتكون من المنتجات المستوردة والمحلية مع قابلية الإحلال بينهما. أما المعلمة الثابتة فهي تمثل مستوى دالة مرونة الإحلال الثابتة، والمعلمة δm_i هي معلمة توزيعية متعلقة بحجم الواردات وهي محصورة بين الصفر والواحد، وقد تم استعمال دالة مرونة الإحلال الثابتة⁽¹⁾ والتي تسمى اختصاراً (CES)⁽²⁾.

الفرع السابع: التحويل بين الصادرات والسلع المحلية

انطلاقاً من جانب العرض فيما يتعلق بالصادرات والسلع المحلية، نفترض بأن المؤسسات تحول السلع المحلية إلى صادرات على مستوى السوق الأجنبية، في هذه العملية التحويلية، نفترض أيضاً بأن هناك إحلال غير تام بين هذه المنتجات. المعادلات التالية توضح التحويل بين الصادرات والسلع المحلية. إشكالية التعظيم لسلع التحويل بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات نعبّر عنها كما يلي:

(1)- Constant Elasticity of substitution.

(2)- André Lemelin, « Les fonctions de production CES pour les nuls Comme moi », université de Nice-Sophia Antipolis, URF de droit, des sciences politiques, économiques et de gestion, université de Nice-Sophia Antipolis, France, 2004, p4.

$$\text{maximize } \pi_i = (P_i^e E_i + P_i^d D_i) - (1 + \tau_i^Z) P_i^Z Z_i.$$

Subject to

$$Z_i = \theta_i (\epsilon_i E_i^{\theta_i} + \epsilon_d D_i^{\theta_i})^{\frac{1}{\theta_i}} \forall i \dots \dots \dots (20)$$

$$E_i = \left[\frac{\theta_i^{\theta_i} \epsilon_i (1 + \tau_i^Z) P_i^Z}{P_i^e} \right]^{\frac{1}{1-\theta_i}} z_i \forall i \dots \dots \dots (21)$$

$$D_i = \left[\frac{\theta_i^{\theta_i} \epsilon_d (1 + \tau_i^Z) P_i^Z}{P_i^d} \right]^{\frac{1}{1-\theta_i}} z_i \forall i \dots \dots \dots (22)$$

الجدول رقم (33): متغيرات ومعلمات مجموعة التحويل بين الصادرات

معلمات		متغيرات	
Scaling coefficient of i th transformation	θ_i	أرباح القطاع الناتجة عن تحويل السلعة i	π_i
معامل المشاركة لسلعة التحويل I $0 \leq \epsilon_i \leq 1, 0 \leq \epsilon_d \leq 1, \epsilon_i + \epsilon_d = 1$	ϵ_d, ϵ_i	السعر المحلي للسلع i	P_i^d
		أسعار الصادرات بالعملة المحلية	P_i^e
		سعر الناتج المحلي للسلعة i	P_i^Z
		الصادرات للسلع i	E_i
		عرض السلعة المحلية i	D_i
		الناتج المحلي الإجمالي للسلعة i	Z_i
		معدل الضرائب على الإنتاج على السلعة i	τ_i^Z

تمثل المعادلة (20) توزيع المنتجات التي يتم عرضها من القطاعات بين السوق المحلي والسوق العالمي في شكل صادرات، أما المعلمة الثابتة θ_i فهي تمثل مستوي دالة مرونة التحويل الثابتة.

وقد تم استعمال دالة مرونة التحويل الثابتة⁽¹⁾ والتي تسمى اختصاراً (CET) لاحتوائها على معلمة التحويل التقنية⁽²⁾.

(1)- Constant Elasticity of transformation.

(2)- André Lemelin, « Les fonctions de production CET pour les nuls Comme moi », URF de droit, des sciences politiques, économiques et de gestion, université de Nice-Sophia Antipolis, France, 2004, p3.

الفرع الثامن: شروط التوازن

لقد تم من خلال المداخل السابقة وصف سلوك جميع المتعاملين الاقتصاديين ممثلين في كل من العائلات والقطاعات والحكومة والاستثمار والادخار والقطاع الخارجي، من خلال نظام من المعادلات، الخطوة الأخيرة لعملية النمذجة هي وضع شروط التوازن التي تساوي بين العرض والطلب.

$$Q_i = X_i^p + X_i^g + X_i^v + \sum_j X_{i,j} \forall i \dots \dots \dots (23)$$

$$\sum_j F_{h,j} = F F_h \forall h \dots \dots \dots (24)$$

المطلب الثاني: إقفال نموذج التوازن التطبيقي العام

نتناول في هذا الجزء من دراستنا هيكل النموذج الذي نستعمله لاحقا لدراسة السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الميكلي في الاقتصاد الجزائري، وقد تم الاعتماد على الشكل النموذجي لنموذج التوازن العام القابل للحساب الستاتيكي "EXTER"⁽¹⁾ الذي قام بانجازه الاقتصادي "Bernard Decaluwé" مع اقتصاديين آخرين، كما سنتكيف أيضا مع المعطيات المتوفرة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2014 والتي تم اعتبارها كسنة أساس مرجعية لهذا النموذج.

انطلاقا مما سبق فقد تشكل لدينا نظام من المعادلات الآنية لنموذج التوازن التطبيقي العام تتكون من 24 معادلة و24 متغير داخلي، كما هو موضح في الجدول التالي، وبلاستعانة بالبرنامج الحاسوبي (GAMS) نتمكن من إيجاد الحل التوازني الواحد والوحيد.

(1)- Decaluwé Bernard et autres, **la politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable**, les presses de l'université de montréal, CANADA, 2001, p201.

الجدول رقم (34): المتغيرات الداخلية والخارجية لنموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري

المتغيرات الخارجية		المتغيرات الداخلية	
الإعانات المقدمة للعائلات h	$.FF_h$	إنتاج القطاع j	$.Y_j$
عجز الحساب الجاري - الادخار الأجنبي -	$.S^f$	عامل الإنتاج h	$.F_h$
أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية	$.P_i^{We}$	المدخلات الوسيطة من السلعة i المستخدمة في القطاع j	$.X_{ij}$
أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية	$.P_i^{Wm}$	سعر السلع المركبة للسلعة i	$.. P_i^q$
معدل الضرائب المباشرة	$.T^d$	السعر المحلي للسلع i	$.P_i^d$
معدل الضرائب على الإنتاج على سلعة القطاع j	$.T_j^Z$	سعر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع j	$.P_j^Z$
معدل الرسوم الجمركية على سلع القطاع j	$.T_i^m$	الضرائب المباشرة	$.T^d$
		الضرائب على الإنتاج على سلعة القطاع j	$.T_j^Z$
		رسوم الواردات على سلعة القطاع j	$.T_i^m$
		الاستهلاك الحكومي من السلع i	$.X_i^g$
		الطلب الاستثماري للسلع i	$.X_i^v$
		ادخار العائلات	$.S^P$
		الادخار الحكومي	$.S^g$
		الاستهلاك العائلي للسلع i	$.X_i^p$
		أسعار الصادرات بالعملة المحلية	$.P_i^e$
		سعر عوامل الإنتاج h	$.P_h^f$
		سعر الواردات للسلع بالعملة المحلية i	$.P_i^m$
		الواردات من سلع القطاع i	$.M_i$
		السلع المركبة i armington	$.Q_i$
		الصادرات للسلع i	$.E_i$
		الناتج المحلي الخام للقطاع j	$.Z_j$
		عرض السلع المحلية i	$.D_i$
		سعر الصرف	$.E$

الفرع الأول: معايرة معلمات نموذج التوازن التطبيقي العام

تعتبر مرحلة المعايرة مرحلة مهمة وهي من أصعب المراحل في عملية إنجاز نماذج التوازن التطبيقي العام ويتعلق الأمر بإيجاد وإعطاء القيم العددية لمختلف معلمات النموذج المعرف سابقا، ولا يتم ذلك بصفة عشوائية بل يكون

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

على النحو الذي يمكننا من توفيق دوال النموذج مع بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة الأساس لاستنتاج قيم معاملات الدوال كمعاملات أنصبة المدخلات والمخرجات مثلا، أما المرونات فيتم أخذها من تقديرات الاقتصاد القياسي في الدراسات السابقة أو تحديدها بناء على معرفة الخبراء، ويكون ذلك خاصة في الدول النامية حيث يتعذر تقدير المعلمات بسبب افتقارها للسلاسل الزمنية اللازمة لذلك.⁽¹⁾

إن القيم التي يتم إعطاؤها للمعاملات تمكنا من إيجاد قيم محسوبة لمتغيرات النموذج وتكون مطابقة تماما لقيمتها المشاهدة في سنة الأساس 2014، وذلك عندما يتم حل معادلات النموذج الآنية كمسألة توازنية فنكون بذلك قد أعدنا إنشاء الوضعية المرجعية لسنة الأساس من خلال المعلمات المستعملة والمعادلات التي تمت صياغتها.

ولتعذر إمكانية تقدير كل معاملات النموذج سنقوم في مرحلة المعايرة باستنتاج قيمها باستعمال معادلات النموذج التي تحتوي عليها، وبمعطيات سنة الأساس سيتم إيجاد قيمها في نفس الوقت الذي يتم فيه حل نموذج التوازن التطبيقي العام.

وبعد الخطوات الرياضية اللازمة تم استنتاج العلاقات التي تعطي القيم العددية لأغلب المعلمات من خلال معادلات النموذج. وسيتم عرضها من خلال ما يلي:⁽²⁾

(1) - يسمينة لباني، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002 - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 144.

(2) - انظر الملحق رقم (2)

الجدول رقم (35): الصيغ الرياضية لمعاملات النموذج⁽¹⁾

المعادلة	المعلمة
$.ax_{i,j} = \frac{X_{ij}^0}{Z_j^0} \forall i, j$	معاملات دالة الإنتاج الليونثيفية
$.ay_j = \frac{Y_j^0}{Z_j^0} \forall j.$	
$.\delta m_i = \frac{(1+\tau_i^m)P_i^{m0}M_i^{0(1-n_i)}}{(1+\tau_i^m)P_i^{m0}M_i^{0(1-n_i)} + P_i^{d0}D_i^{0(1-n_i)}} \forall i.$	معاملات دالة CES ²⁾
$.\delta d_i = \frac{P_i^{d0}D_i^{0(1-n_i)}}{(1+\tau_i^m)P_i^{m0}M_i^{0(1-n_i)} + P_i^{d0}D_i^{0(1-n_i)}} \forall i.$	
$.. \gamma_i = \frac{Q_i^0}{(\delta m_i M_i^{0n_i} + \delta d_i D_i^{0n_i})^{\frac{1}{n_i}}} \forall i$	
$\epsilon e_i = \frac{p_i^{e0}E_i^{0(1-\phi_i)}}{p_i^{e0}E_i^{0(1-\phi_i)} + p_i^{d0}D_i^{0(1-\phi_i)}} \forall i.$	معاملات دالة CET ³⁾
$.\epsilon d_i = \frac{p_i^{d0}D_i^{0(1-\phi_i)}}{p_i^{e0}E_i^{0(1-\phi_i)} + p_i^{d0}D_i^{0(1-\phi_i)}} \forall i.$	
$.\theta_i = \frac{Z_i^0}{(\epsilon e_i E_i^{0\phi_i} + \epsilon d_i D_i^{0\phi_i})^{1/\phi_i}} \forall i.$	
$.SS^P = \frac{S^P0}{\sum_h P_h^f0 FF_h}$	
$.SS^g = \frac{S^g0}{T^{d0} + \sum_j T_j^{z0} + \sum_j T_j^{m0}}.$	تقدير معاملات الادخار ومعدلات الضرائب المباشرة ⁴⁾
$.\tau^d = \frac{T^{d0}}{\sum_h P_h^f0 FF_h}.$	

(1) - تعتبر القيم التي يضاف اليها الرقم 0 بالقيم الابتدائية initial value

(2) - تتضمن دالة الانتاج armington أربعة معلمات وتظهر هذه المعاملات في ثلاث معادلات 17-18-19 القيم التوازنية الأولية للمتغيرات الداخلية الظاهرة في هذه المعادلات يتم تحديدها من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

(3) - إجراءات المعايرة لدوال CET هي نفسها الخاصة بدوال CES هناك أربعة معاملات مجهولة في ثلاث معادلات فقط 20-21-22.

(4) - هناك ثلاث معلمات مجهولة وهي الميل المتوسط لادخار العائلات، والميل المتوسط لادخار الحكومة، ومعدل الضرائب المباشرة، والتي تم اشتقاقها انطلاقا من دوال الإدخار، 11-12، أما معدل الضرائب المباشرة فتنحصر عليه انطلاقا من مداخيل الضرائب المباشرة ومداخيل العائلات التي يفترض أن تكون قاعدة هذه الضرائب.

الجدول رقم (36): معادلات نموذج التوازن التطبيقي العام للاقتصاد الجزائري

وصف المعادلات	رقم المعادلة	رقم السطر في برنامج GAMS
مكونات عوامل الإنتاج في دالة الإنتاج	1	235
دالة عوامل الطلب	2	236
دالة الطلب على المدخلات الوسيطة	3	237
دالة مكونات عوامل الطلب	4	238
دالة التكلفة الوحيدة للنتاج المحلي الإجمالي	5	239
دالة مداخيل الضرائب المباشرة	6	242
دالة مداخيل الضرائب على الإنتاج	7	243
دالة مداخيل الرسوم الجمركية	8	244
دالة الطلب الحكومي	9	246
دالة الطلب الاستثماري	10	247
دالة ادخار العائلات	11	251
دالة ادخار الحكومة	12	252
دالة طلب العائلات	13	253
دالة تحويل أسعار الصادرات	14	255
دالة تحويل أسعار الواردات	15	256
قيد ميزان المدفوعات	16	257
دالة Armington للإنتاج	17	258
دالة الطلب على الواردات	18	260
دالة الطلب على السلع المحلية	19	261
دالة تحويل الناتج المحلي الإجمالي	20	262
دالة عرض الصادرات	21	263
دالة عرض السلع المحلية	22	268
شرط توازن السوق لسلعة armington	23	269
شرط توازن السوق بعوامل الإنتاج	24	270
دالة المنفعة للعائلات		271

الجدول رقم (37): القيم العددية للمتغيرات الخارجية ومعلمات نموذج التوازن التطبيقي العام في الجزائر

أ. المتغيرات الخارجية			
التعريف	الرمز	القيمة العددية	التدفق في SAM ¹
المداحيل المقدمة للعائلات h من العمل	FF_h	1757510	
المداحيل المقدمة للعائلات h من رأس المال	FF_h	10317062	
عجز الحساب الجاري - الادخار الأجنبي -	S^f	2389394	
أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية	P_i^{We}	1.000	1
أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية	P_i^{Wm}	1.000	1
معدل الضرائب المباشرة	τ^d	1.000	
معدل الضرائب على الإنتاج على سلعة القطاع j	τ_j^Z	1.0000	
ب. المعلمات			
التعريف	الرمز	القيمة العددية	التدفق في SAM
معاملات دالة الإنتاج الليونتيفية	$ax_{agr,agr}$	0.030	
	$ax_{agr,ind}$	0.243	
	$ax_{agr,hyd}$	/	
	$ax_{agr,ser}$	0.060	
	$ax_{agr,btp}$	0.002	
	$ax_{ind,agr}$	0.105	
	$ax_{ind,ind}$	0.255	
	$ax_{ind,hyd}$	/	
	$ax_{ind,ser}$	0.271	
	$ax_{ind,btp}$	0.483	
	$ax_{hyd,agr}$	0.183	
	$ax_{hyd,ind}$	0.057	
	$ax_{hyd,hyd}$	0.147	
	$ax_{hyd,ser}$	0.086	
	$ax_{hyd,btp}$	0.052	
$ax_{ser,agr}$	0.025		

(1) - أنظر نتائج السيناريو الاساسي الملحق (2)

	0.037	$\mathbf{ax}_{ser,ind}$	
	0.016	$\mathbf{ax}_{ser,hyd}$	
	0.127	$\mathbf{ax}_{ser,ser}$	
	0.009	$\mathbf{ax}_{ser,btp}$	
	/	$\mathbf{ax}_{btp,agr}$	
	0.025	$\mathbf{ax}_{btp,ind}$	
	0.008	$\mathbf{ax}_{btp,hyd}$	
	0.015	$\mathbf{ax}_{btp,ser}$	
	0.060	$\mathbf{ax}_{btp,btp}$	
	0.656	\mathbf{ay}_{agr}	
	0.383	\mathbf{ay}_{ind}	
	0.830	\mathbf{ay}_{hyd}	
	0.440	\mathbf{ay}_{ser}	
	0.395	\mathbf{ay}_{btp}	
	0.311	$\mathbf{\delta m}_{agr}$	معاملات
	0.599	$\mathbf{\delta m}_{ind}$	
	0.637	$\mathbf{\delta m}_{hyd}$	
	0.360	$\mathbf{\delta m}_{ser}$	
	0.339	$\mathbf{\delta m}_{btp}$	
	0.689	$\mathbf{\delta d}_{agr}$	دالة
	0.401	$\mathbf{\delta d}_{ind}$	
	0.363	$\mathbf{\delta d}_{hyd}$	
	0.640	$\mathbf{\delta d}_{ser}$	
	0.661	$\mathbf{\delta d}_{btp}$	
	1.508	$\mathbf{\gamma}_{agr}$	CES ¹
	2.002	$\mathbf{\gamma}_{ind}$	
	4.087	$\mathbf{\gamma}_{hyd}$	
	1.933	$\mathbf{\gamma}_{ser}$	

(¹) - تتضمن دالة الانتاج $\mathbf{armington}$ أربعة معلمات وتظهر هذه المعاملات في ثلاث معادلات 17-18-19 القيم التوازنية الأولية للمتغيرات الداخلية الظاهرة في هذه المعادلات يتم تحديدها من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

	1.872	γ_{btp}	
	0.957	ϵe_{agr}	معاملات دالة CET ¹⁾
	0.797	ϵe_{ind}	
	0.183	ϵe_{hyd}	
	0.997	ϵe_{ser}	
	0.751	ϵe_{btp}	
	0.043	ϵd_{agr}	
	0.203	ϵd_{ind}	
	0.817	ϵd_{hyd}	
	0.003	ϵd_{ser}	
	0.249	ϵd_{btp}	
	8.114	θ_{agr}	
	2.368	θ_{ind}	
	3.130	θ_{hyd}	
	47.919	θ_{ser}	
	2.614	θ_{btp}	
	0.468	SS^P	تقدير معدلات الادخار ومعدلات الضرائب المباشرة ²⁾
	1.287	SS^g	
	0.055	τ^d	

الفرع الثاني: إقفال النموذج

يتكون نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري من 24 معادلة تقابلها 24 متغير داخلي وبذلك يكون النموذج مربعاً ويقبل حلاً واحداً، فيتحقق وجود حل وحيد، ويجب توضيح كل المتغيرات الخارجية عند إقفال

¹⁾ - إجراءات المعايرة لدوال CET هي نفسها الخاصة بدوال CES هناك أربعة معاملات مجهولة في ثلاث معادلات فقط 20-21-22 .

²⁾ - هناك ثلاث معاملات مجهولة وهي الميل المتوسط لادخار العائلات، والميل المتوسط لادخار الحكومة، ومعدل الضرائب المباشرة، والتي اشتقاقها انطلاقاً من دوال الإدخار، 11-12، أما معدل الضرائب المباشرة فتتحصل عليه انطلاقاً من مداخيل الضرائب المباشرة ومداخيل العائلات التي يفترض أن تكون قاعدة هذه الضرائب.

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

النموذج لتكون أداة تستعمل لإحداث الصدمات الاقتصادية المتوقعة ومقارنة أثر عدد من السياسات على باقي المتغيرات في النموذج، ويتكون مزيج الإغلاق في هذا النموذج مما يلي:

التحويلات المقدمة للعائلات h	$.FF_h$
عجز الحساب الجاري- الادخار الأجنبي-	S^f
أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية	P_i^{We}
أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية	P_i^{Wm}
معدل الضرائب المباشرة	τ^d
معدل الضرائب على الإنتاج على سلعة القطاع j	τ_j^z
معدل الرسوم الجمركية على سلع القطاع j	τ_i^m

إن اختيار هذه المتغيرات بالذات راجع لطبيعتها من حيث إمكانية استعمالها كأداة لتحليل السياسات المرتبطة بها ومعرفة الآثار الناجمة عن مختلف الصدمات والتغيرات التي تطرأ عليها، لذلك لا يتم تحديد قيمتها من خلال معادلات النموذج التي تم تخصيصها، وتعتبر الأسعار العالمية للصادرات من جملة المتغيرات الخارجية في هذا الإقفال بسبب فرضية الاقتصاد الصغير المنفتح التي تم الاعتماد عليها للتأكيد على عدم إمكانية البلد الذي تطبق عليه هذه الدراسة وهو الجزائر من التأثير على هذه الأسعار مع تأثره بها. بعد الإغلاق يتم اختبار جودة النموذج، وهذا قبل استعماله في السيناريوهات المقبلة، ويكون ذلك من خلال حل معادلات النموذج كما يلي:

أولاً: المحاكاة التاريخية

للتحقق من التناسق والتوافق بين النموذج والواقع، تقود الدراسة بمقارنة القيم المحسوبة للمتغيرات الداخلية مع القيم الملاحظة، وكلما كانت متقاربة، كلما كان النموذج جيداً، لذلك يشترط أن تكون قيمة المتغيرة (Q_i) تساوي الصفر قبل إحداث الصدمات، وذلك للتساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي في السوق الأخير حسب قانون الراس، وهذا لأن المصفوفة التي تم استعمالها متوازنة من حيث الإيرادات والنفقات لكل حساب.

ثانيا: المحاكاة الستاتيكية

ويتعلق الأمر بسلسلة من الإسقاطات المستقلة بفترة الأساس وإخضاع ظاهرة معينة لاختبارات تحليل السياسات، وذلك بتغيير اتجاه أحد المتغيرات في تفسير الظاهرة (مع مراقبة المتغيرة (Q_i) التي يجب أن تقترب قيمتها من الصفر⁽¹⁾ أثناء إحداث هذه الصدمات)

المطلب الثالث: محاكاة السياسات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

بعد إجراء عملية المحاكاة الابتدائية التي أثبتت جودة النموذج وإمكانية استخدامه في إحداث الصدمات الاقتصادية، تقوم الدراسة في هذا المطلب بدراسة السيناريوهات المقترحة للسياسات الاقتصادية بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في اقتراح سياسات اقتصادية كفيلة بمعالجة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وسيتم استخدام المتغيرات الخارجية التي تمت الإشارة إليها سابقا لإحداث هذه الصدمات ومعرفة الآثار الناجمة عنها على المتغيرات الداخلية في النموذج وذلك باستخدام برنامج GAMS والجدول التالي يمثل السيناريوهات المقترحة للسياسات الاقتصادية ورموزها.

الجدول رقم(38): سيناريوهات السياسات الاقتصادية المقترحة ومواصفات المحاكاة

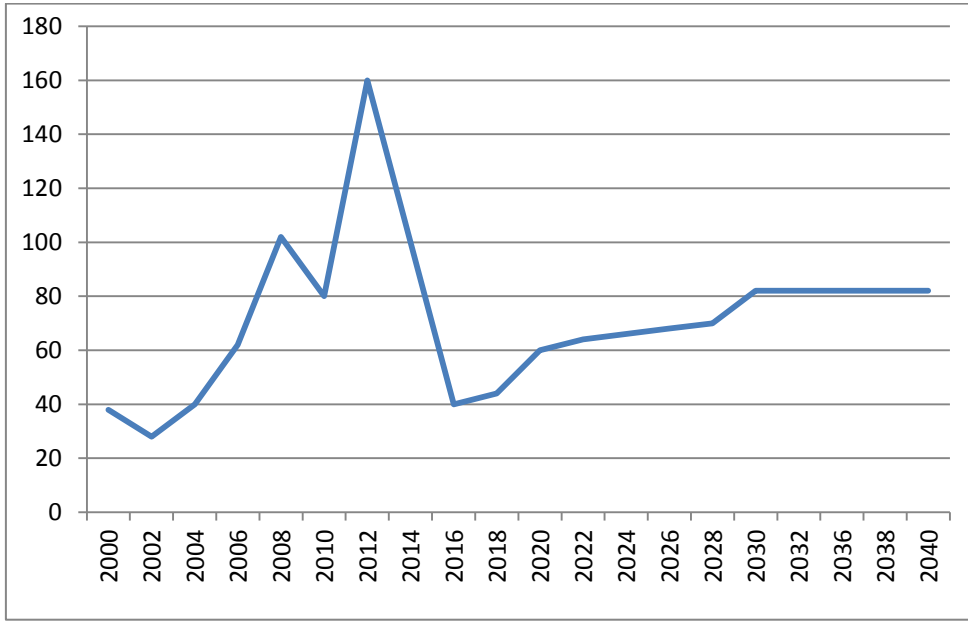
رموز السيناريوهات	مواصفات المحاكاة
السيناريو 1	Scen a1 - انخفاض في أسعار المحروقات بنسبة 50%.
	Scen b1 - ارتفاع في أسعار المحروقات بنسبة 50%.
السيناريو 2	Scen2 - الرفع في الرسوم الجمركية بـ 50%. - تخفيض العجز التجاري بـ 10%.
السيناريو 3	Scen3 - التخفيض في الضرائب على الإنتاج بـ 80 بالمائة. - الزيادة في الضرائب المباشرة بـ 50 بالمائة.
السيناريو 4	Scen4 - ارتفاع في أسعار المحروقات بنسبة 50%. - الزيادة في معدل الضرائب المباشرة بك 40%. - تخفيض معدلات الضرائب على الإنتاج بـ 80 بالمائة. - الرفع في معدل الرسوم الجمركية بـ 70 بالمائة. - تخفيض العجز التجاري بـ 80 بالمائة. - زيادة تخصيصات عناصر الإنتاج للعائلات بك 30 بالمائة.

(1) - يعتبر النموذج جيدا ومتيناً بمجرد أن تقول هذه المتغيرة إلى الصفر بقيم صغيرة جدا، من رتبة (10^{-4}) أو أقل بعد إحداث الصدمة.

الفرع الأول: السيناريو الأول: التغيرات في أسعار النفط بنسبة 50 بالمائة

تعد الجزائر من الدول النفطية التي تأثرت بأزمة انخفاض أسعار النفط نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري كما رأينا سابقا، وتشير التوقعات لسنة 2015 بأن أسعار النفط ستعرف استقرارا ما بين 50-60 دولار للبرميل والشكل الموالي يوضح التوقعات المستقبلية الخاصة بأسعار النفط.

الشكل رقم(57): التوقعات المستقبلية لأسعار النفط



Source world oil outlook, OPEC, 2016, p 59

يتضح من خلال الشكل بأن السعر المتوسط للنفط خلال سنة 2016 تراوح حوالي 40 دولار للبرميل وسيزيد بك 5 دولار للبرميل إلى غاية 2021 حيث سيصل إلى 65 دولار للبرميل هذه الزيادة بفعل ارتفاع الطلب في هذه الفترة انخفاض العرض للدول غير المنضوية تحت لواء⁽¹⁾ OPEC.

تحاول الدراسة من خلال المحاكاة التالية استعمال نموذج التوازن التطبيقي العام لمعرفة أثر التغيرات في سعر البترول العالمي، وهذا بتحليل الأثر الناجم على مختلف متغيرات النموذج.

قامت الدراسة من خلال المحاكاة التالية وباستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري بدراسة أثر انخفاض أسعار النفط بـ50 بالمائة، وهذا من خلال تحليل الأثر على مختلف المتغيرات الداخلية في النموذج، وقد

(¹)- world oil outlook, OPEC, 2016, p 59.

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

أبرزت نتائج المحاكاة تدهورا في أغلب المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يبرره ارتباط الاقتصاد الجزائري الكبير لقطاع المحروقات، وفيما يلي استعراض وتحليل لنتائج المحاكاة الأولى، حيث تم تقسيم المتغيرات إلى مجموعات، ولتسهيل عملية المقارنة بين السيناريو الأساسي وهو الوضعية المرجعية لسنة الأساس والسيناريو المطبق تم حساب نسب النمو لكل متغير وفي كل قطاع ومن ثم التعبير عنها بيانيا حتى تسهل عملية المقارنة.⁽¹⁾

أولا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الإنتاج

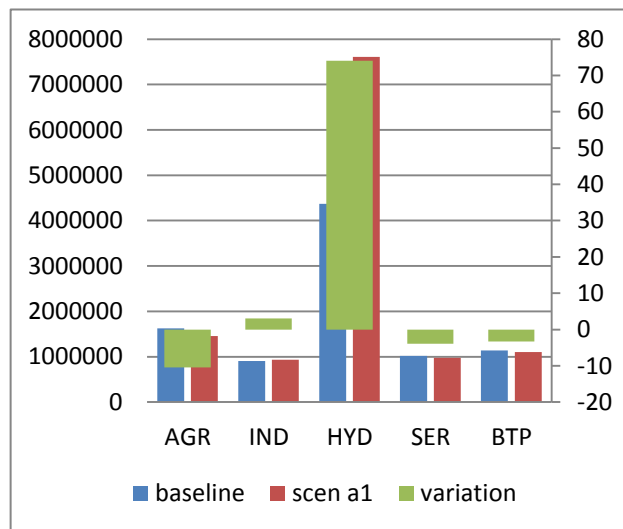
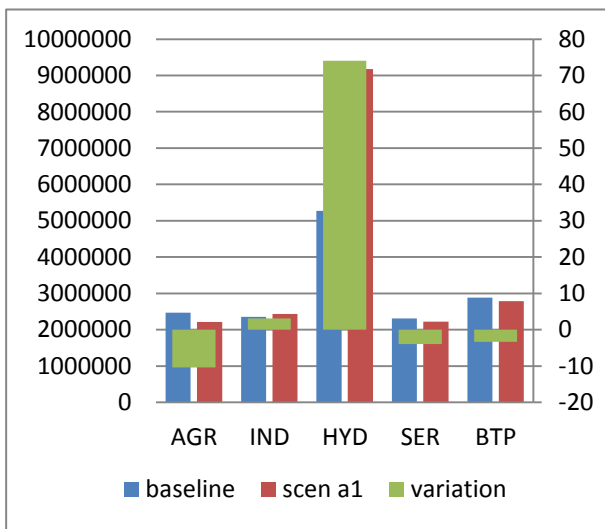
يمثل الجدول رقم (40) التغيرات الحاصلة في الإنتاج بعد انخفاض أسعار النفط، حيث نلاحظ بأنه هناك أثر سلبي على أغلب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (39) : نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الإنتاج

انتاج السلعة Z		العامل المركب		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dZ	Z_1	Dy	Y_1	Z_0	Y_0	
10.410-	2.2159E+6	10.410-	1.4543E+6	2473411	1623280	AGR
3.088	2.4305E+6	3.088	9.3182E+5	2357656	903904	IND
74.033	9.1722E+6	74.033	7.6102E+6	5270396	4372851	HYD
3.947-	2.2203E+6	3.947-	9.7702E+5	2311538	1017160	SER
3.319-	2.7867E+6	3.319-	1.1001E+6	2882337	1137879	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم (58): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الإنتاج



(1) - انظر الملحق رقم (2).

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنيات انخفاض حجم الإنتاج في قطاع الزراعة بـ 10.410 بالمائة وانخفاض أيضا في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، بـ 3.947 بالمائة، وهذا ما يعكس استجابة هذه القطاعات وارتباطها الوثيق بأسعار النفط، في حين ارتفع حجم الإنتاج في قطاع الصناعة بـ 3.08 بالمائة.

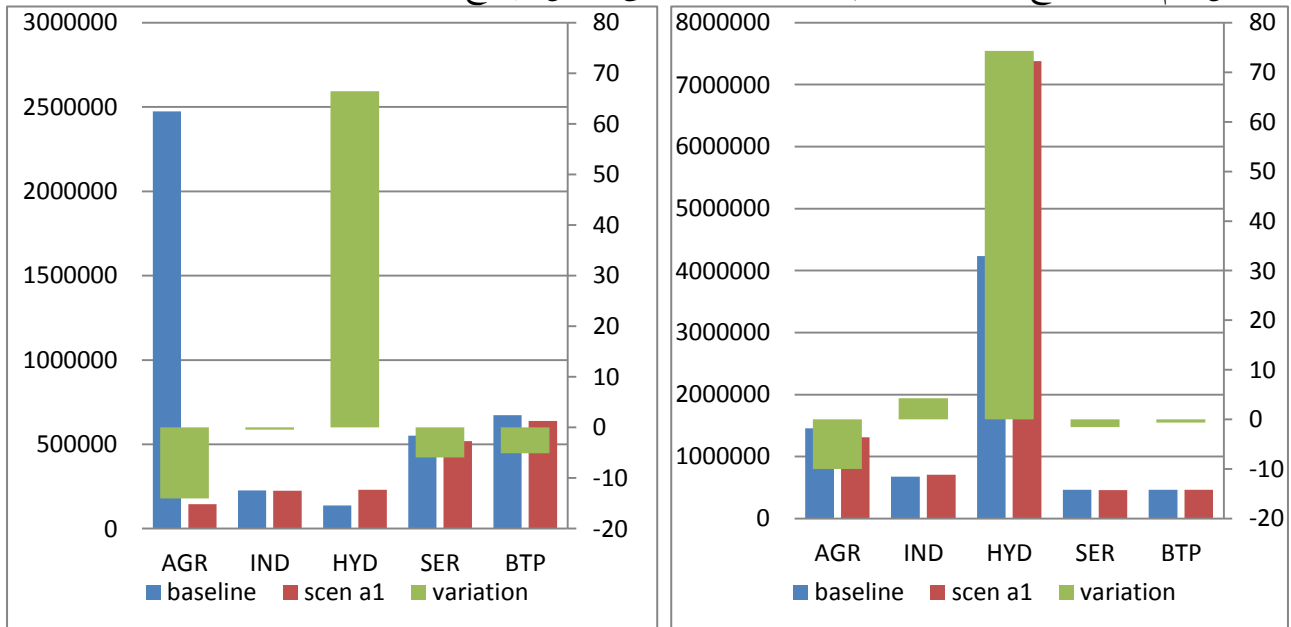
ثانيا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

يمثل الجدول رقم(41) التغيرات الحاصلة في الطلب على عوامل الإنتاج الممثلة في الطلب على رأس المال والطلب على العمل.

الجدول رقم(40): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

الطلب على العمل		الطلب على رأس المال		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
DLAB	LAB ₀	Dcap	CAP ₁	LAB ₀	CAP ₀	
9.979-	1.3094E+6	14.035-	1.4508E+5	168767	1454513	AGR
4.286	7.0653E+5	0.413-	2.2548E+5	226414	677490	IND
74.287	7.3802E+6	66.435	2.3027E+5	138352	4234499	HYD
1.515-	4.5848E+5	5.952-	5.1880E+5	551629	465531	SER
0.650-	4.6251E+5	5.126-	6.3789E+5	672348	465531	BTP

الشكل رقم(59): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنيين أن التغيرات الحاصلة في إنتاج القطاعات ترافق التغيرات في الطلب على عوامل الإنتاج، حيث نلاحظ انخفاضاً في الطلب على العمل ورأس المال بـ 9.979 بالمائة و 14.035 بالمائة على الترتيب في قطاع الزراعة، في حين ارتفاع الطلب على العمل في قطاع الصناعة بـ 4.286 بالمائة، ومن الملاحظ أيضاً انخفاض الطلب على العمل ورأس المال أيضاً في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية وذلك بسبب انخفاض قيمتها المضافة.

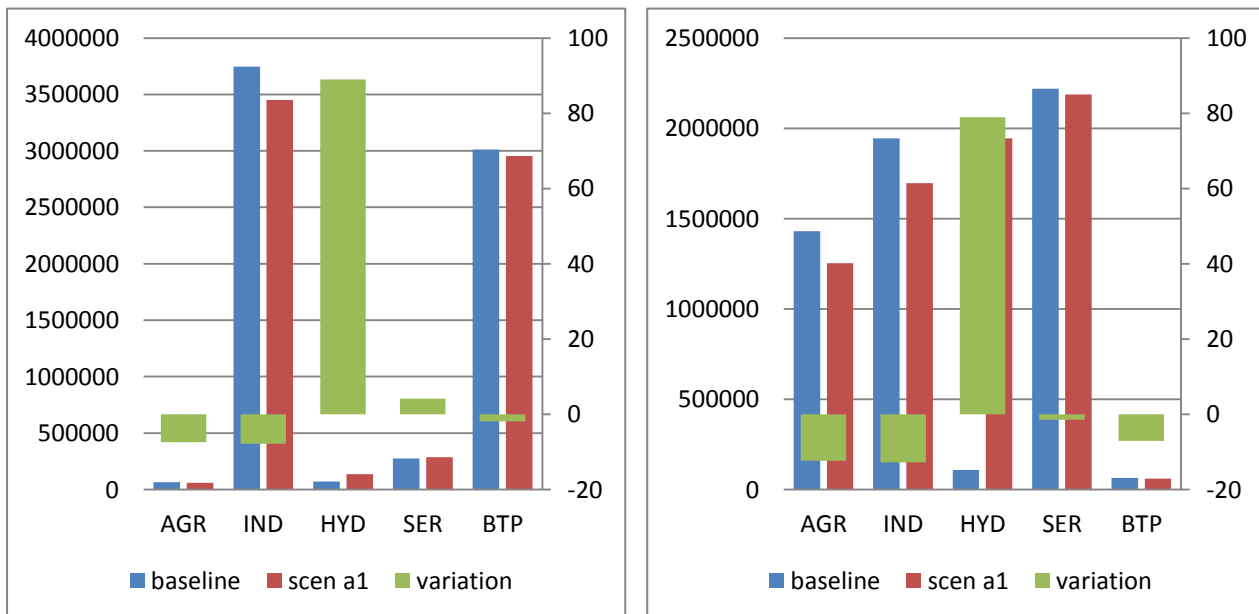
ثالثاً: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب الإجمالي

يمثل الجدول والشكل التاليين التغيرات في عناصر الطلب الإجمالي المثلة في الاستهلاك الخاص والطلب الاستثماري بعد انخفاض أسعار النفط بـ 50 بالمائة.

الجدول رقم (41) : نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب الإجمالي

الطلب الاستثماري		استهلاك العائلات		السيناريو الأساسي			مختلف القطاعات
dXv	Xv1	dXp	Xp1	Xv0	Xg0	Xp0	
7.405-	59518.424	12.329-	1.2537E+6	64278	237045	1430059	AGR
7.840-	3.4513E+6	12.741-	1.6965E+6	3744874	64434	1944249	IND
88.981	1.3571E+5	78.930	1.9449E+5	71811	2465	108696	HYD
4.123	2.8568E+5	1.415-	2.1874E+6	274368	388164	2218808	SER
1.875-	2.9563E+6	7.094-	59912.174	3012852	3488	64487	BTP

الشكل رقم (60): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب الإجمالي



نلاحظ أن استهلاك العائلات انخفض في جميع القطاعات بنسب تتراوح ما بين 1.415 بالمائة في قطاع الخدمات و12.741 في قطاع الصناعة، والملاحظة نفسها تنطبق على الطلب الاستثماري الذي انخفض بدوره بنسب متفاوتة ماعدا قطاع المحروقات الذي لم ينخفض، وهذا راجع إلى نقص القدرة الشرائية للعائلات وانخفاض ادخارها الذي انخفض بـ3.84 بالمائة.

كما أن الشيء الملاحظ هو انخفاض الاستهلاكات الوسيطة⁽¹⁾ في أغلب القطاعات وذلك يرجع أساسا إلى تناقص الإنتاج في هذه القطاعات وفي المقابل فإن انخفاض ادخار الوحدات الاقتصادية كما رأينا سابق يؤدي إلى نقص الطلب الاستثماري، وانخفاض بنسبة إجمالية تقدر بـ 3.90 .

رابعا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة التجارة الخارجية

يمثل الجدول التالي التغيرات الحاصلة في متغيرات التجارة الدولية والمتمثلة في الصادرات والواردات، عرض المنتجات المحلية والموارد في السوق المحلي.

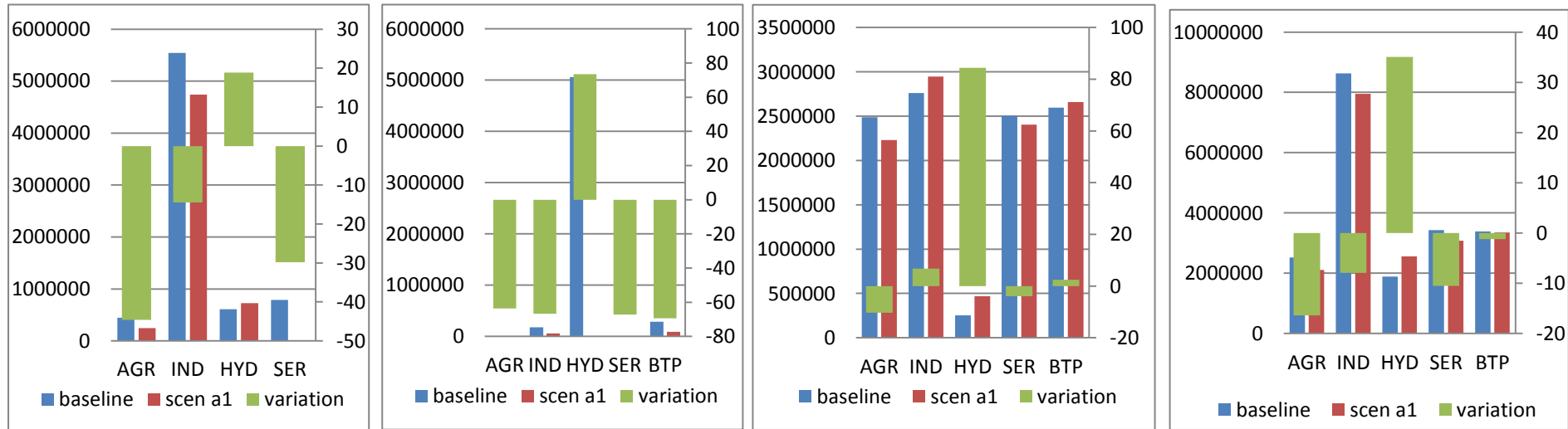
(1) - انظر الملحق رقم (2) نتائج المحاكاة الأولى

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

الجدول رقم(42): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة التجارة الخارجية

السلع المحلية		الموارد في السوق المحلي		الواردات		الصادرات		السيناريو الأساسي				
dD	D ₁	dQ	Q ₁	dM	M ₁	De	E ₁	D ₀	Q ₀	M ₀	E ₀	
10.3-	2.229600	16.3-	2110300	44.63-	246850	63.68-	1809.20	2486218	2524094	445864	4982	AGR
6.71	2.945500	7.93-	7948200	14.49-	4741000	66.70-	59946.4	2760078	8633412	5544373	180042	IND
84.360	4.67570	35.06	2554300	18.86	724830	73.50	8775200	253619	1891134	609790	5057547	HYD
3.94-	2.405100	10.51-	3073300	29.80-	554290	67.14-	5.914	2503867	3434433	789617	18	SER
2.43	2.659500	1.199-	3346600	14.39-	584760	69.35-	87691.4	2596366	3387269	683122	286168	BTP

الشكل رقم(61): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة التجارة الخارجية المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS



M

E

D

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

نلاحظ بأن الواردات انخفضت في جميع القطاعات بنسبة 44.63 بالمائة في قطاع الزراعة، وحوالي 14 بالمائة في قطاع الصناعة، وبـ 29 و 14 بالمائة في كل من الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وهذا راجع أساسا إلى انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض أسعار المحروقات، أما فيما يتعلق بالصادرات فهي بدورها انخفضت بنسب تتراوح ما بين 63 بالمائة و69 بالمائة ماعدا في قطاع المحروقات الذي بقيت بقيمة موجبة تراوحت في حدود 69 بالمائة.

أما في ما يتعلق بموارد السوق المحلي فقد انخفضت هي بدورها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 1 بالمائة و16 بالمائة نتيجة الانخفاض في أسعار النفط، في حين نلاحظ أن هناك قطاعات سجلت زيادة في عرضها الموجه للسوق المحلي **D** وهي قطاع الصناعة الذي زاد بنسبة 6.71 بالمائة، وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي ارتفع بنسبة 2.43 بالمائة.

خامسا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الضرائب

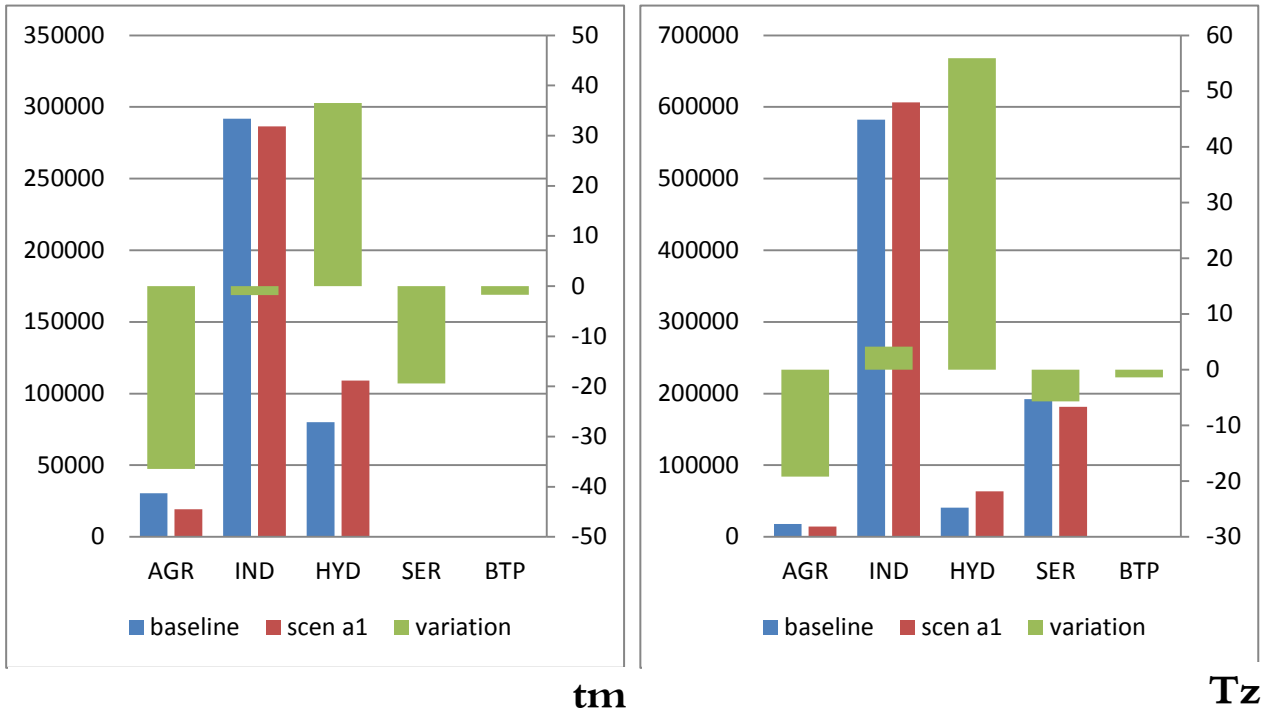
يمثل الجدول التالي التغيرات الحاصلة في الضرائب على الإنتاج والرسوم الجمركية كنتيجة لصدمة انخفاض أسعار النفط.

الجدول رقم(43): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الضرائب

الرسوم الجمركية		الضرائب على الإنتاج		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dTm	Tm ₁	dTz	Tz ₁	Tm ₀	Tz ₀	
36.424-	19309.974	19.207-	14372.322	30373	17789	AGR
1.809-	2.8644E+5	4.147	6.0662E+5	291716	582464	IND
36.493	1.0914E+5	55.907	63563.166	79960	40770	HYD
19.392-	8.0608E-6	5.709-	1.8137E+5	/	192347	SER
1.704-	284.074	1.402-	194.238	289	197	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(62):نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الضرائب



نلاحظ من خلال الجدول والمنحنيين أن التغيرات الحاصلة ماهي إلا نتيجة لآثار انخفاض أسعار النفط على بقية المتغيرات، فانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج في كل من قطاعات الزراعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية، وزيادة في إنتاج كل من قطاعات الصناعة والمحروقات كما رأينا سابقا، نلاحظ أن هذه النتائج انعكست على إيرادات الضرائب المباشرة حيث انخفضت بدورها في قطاع الزراعة بـ19.207 بالمائة والخدمات بـ5.709، والبناء والأشغال العمومية بـ1.402، في حين ارتفعت في كل من قطاع الصناعة بـ4.147، والمحروقات بـ55.907.

أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، فمماهي إلى انعكاس للتغيرات في حجم الواردات، حيث رأينا سابقا الواردات انخفضت كنتيجة لانخفاض أسعار المحروقات في كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية في حين ارتفعت بك 18 بالمائة في قطاع المحروقات، وهذا ما انعكس على إيرادات الرسوم الجمركية لكل قطاع، حيث انخفضت بـ36.424 بالمائة في قطاع الزراعة و 1.809 بالمائة في قطاع الصناعة، و 19.3 بالمائة في قطاع الخدمات، و 1.7 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ارتفعت بـ36 بالمائة في قطاع المحروقات.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن انخفاض أسعار النفط لديه آثار سلبية وخيمة على الاقتصاد الجزائري في أغلب القطاعات وعلى جميع متغيرات التوازن الاقتصادي، وعلى مؤشرات القدرة الشرائية، لذلك لا بد من تقليل هذه

الآثار السلبية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإستراتيجية المتعلقة أساسا بالسياسات التجارية وسياسات الإنفاق العام وتعبئة الإيرادات العامة وإجراءات متعلقة بالبرامج الاستثمارية.⁽¹⁾

وانطلاقا من هذه التدابير ستقوم الدراسة فيما هو آت باقتراح حزمة من تدابير السياسات الاقتصادية لتقليص الآثار السلبية لانخفاض أسعار المحروقات، باستخدام السياسات التجارية في المحاكاة الثانية، ثم استخدام السياسات المالية في المحاكاة الثالثة، ثم استخدام حزمة من السياسات المالية والتجارية والنقدية هدفها الأساسي معالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري مع المحافظة على التوازن الاقتصادي.

الفرع الثاني: السيناريو الثاني: رفع الرسوم الجمركية بـ 50 بالمائة وتخفيض العجز التجاري بـ 10 %

إذا كانت إحدى مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية هي الارتفاع الكبير للواردات خاصة الطاقوية منها وما يصاحبها من أشكال التبدد والهدر مع تطور الفساد المركب المتقاطع الشامل،⁽²⁾ فإن تسطير سياسة تجارية تحد من التسرب إلى الخارج وتثبط الواردات خاصة في مجال السلع التي تمتلك فيها الجزائرية مزايا نسبية في القطاع الصناعي بشكل أخص تعتبر بالضرورة بمكان، وهذا ما قامت به الدراسة في هذه المحاكاة حيث سيتم افتراض رفع الرسوم الجمركية بـ 50 بالمائة وتخفيض العجز التجاري من خلال الحد من الواردات الكمالية باستخدام أدوات السياسات التجارية الكمية والسعرية،⁽³⁾ وستتم المقارنة بين السيناريو الأساسي المرجعي والسيناريو الثاني.

أولا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الإنتاج

يمثل الجدول والشكل التاليين نسب التغير في مجموعة الإنتاج بعد الزيادة في معدل الرسوم الجمركية بـ 50 بالمائة وتخفيض العجز التجاري بـ 10 بالمائة.

(1) - لمزيد من التفاصيل أنظر: صالح صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15-2015، جامعة سطيف، ص 16.

(2) - خاصة في مجال التبدد المتعلق بالثروة الغازية وتزايد حصة الدعم والفوارق بين أسعار المنتجات الطاقوية في السوق المحلية والأسعار في سوق الدولية والتحايل في تقييم الواردات والتهرب المرتبط بتضخيم فواتيرها والتهرب من الرسوم الجمركية... لمزيد من التفاصيل أنظر: صالح صالح، مرجع سابق، ص 14

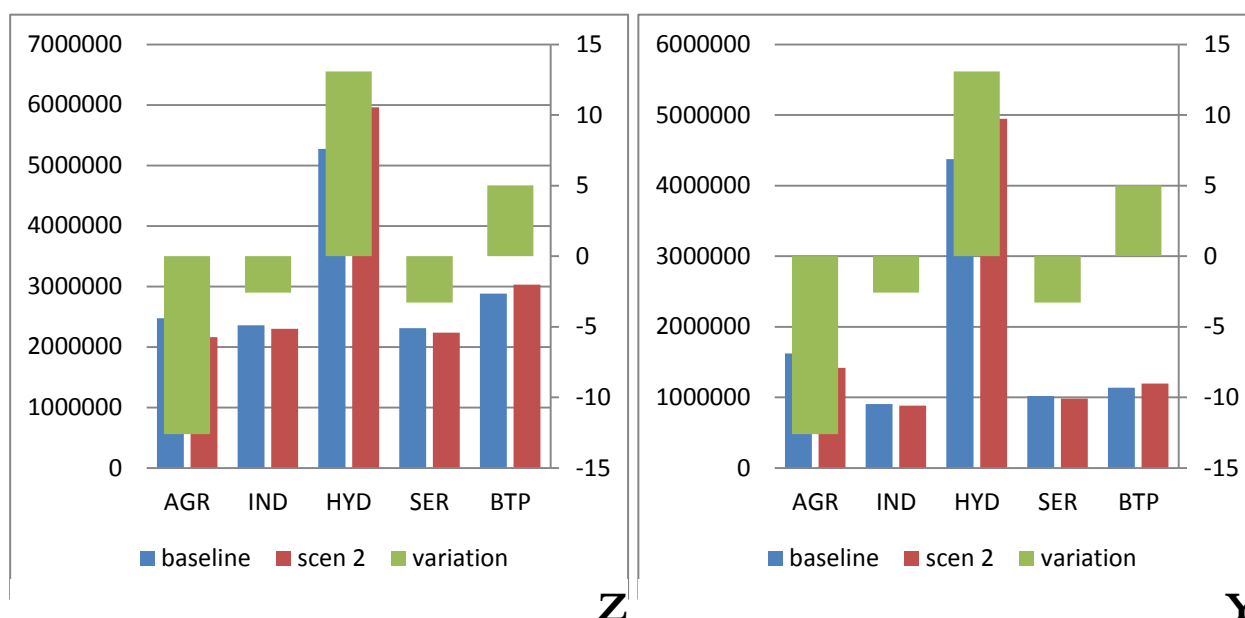
(3) - المتمثلة أساسا في إعانات الإنتاج وإعانات التصدير ونظام الحصص.

الجدول رقم (44): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الإنتاج

إنتاج السلعة Z		العامل المركب		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dZ	Z_2	dY	Y_2	Z_0	Y_0	
-12.599	2.1618E+6	-12.599	1.4188E+6	2473411	1623280	AGR
-2.590	2.2966E+6	-2.590	8.8050E+5	2357656	903904	IND
13.079	5.9597E+6	13.079	4.9448E+6	5270396	4372851	HYD
-3.279	2.2357E+6	-3.279	9.8381E+5	2311538	1017160	SER
5.023	3.0271E+6	5.023	1.1950E+6	2882337	1137879	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم (63): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الإنتاج



انطلاقاً من الجدول نلاحظ استمرار تسجيل قيم سالبة للإنتاج في غالبية القطاعات ماعدا قطاع المحروقات الذي سجل تغيراً موجباً بنسبة تقارب 13 بالمائة وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل نمو موجباً بعد هذه السياسة بنسبة تقارب 5 بالمائة، في حين سجلت قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات معدلات نمو سالبة بعد هذه السياسة تراوحت بين 3 و 12 بالمائة، وهذا يدل على أن رفع الرسوم الجمركية أدى إلى زيادة الإنتاج في كل من قطاعات المحروقات والبناء والأشغال العمومية في حين انخفض الإنتاج في كل من الزراعة والصناعة، وهذا يدل على ارتباط قطاعات الصناعة والزراعة ارتباطاً وثيقاً بالواردات خاصة الصناعة التي تحتاج بشكل كبير لتجهيزات الإنتاج

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

والمنتجات نصف مصنعة وهذا يدل أيضا على أن غالبية الصناعات في الجزائر هي صناعات تركيبية تستورد جزء كبير من قطع الإنتاج.

ثانيا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

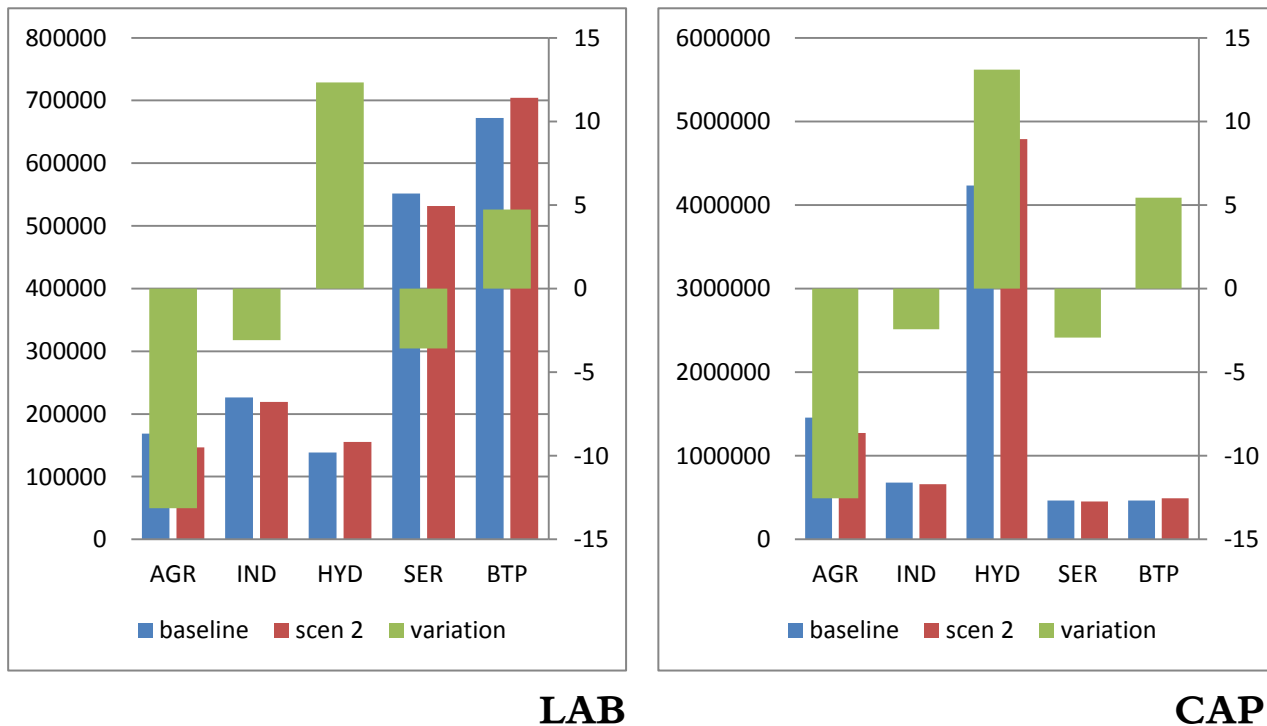
يمثل الجدول التالي نسب التغير في الطلب على عوامل الإنتاج بعد رفع الرسوم الجمركية بـ 50 بالمائة، وتخفيض العجز التجاري بـ 10 بالمائة.

الجدول رقم(45): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

الطلب على رأس المال		الطلب على اليد العاملة		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dCAP	المبلغ	dLAB	المبلغ	LAB ₀	CAP ₀	
-12.53	1.2722E+6	-13.129	1.4661E+5	168767	1454513	AGR
-2.424	6.6107E+5	-3.084	2.1943E+5	226414	677490	IND
13.103	4.7894E+6	12.338	1.5542E+5	138352	4234499	HYD
-2.922	4.5193E+5	-3.579	5.3188E+5	551629	465531	SER
5.445	4.9088E+5	4.732	7.0416E+5	672348	465531	BTP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(64): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج



الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

انطلاقاً من الجدول والشكل السابقين نلاحظ انخفاض الطلب على اليد العاملة ورأس المال في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب تتراوح ما بين 12 بالمائة، و 4 بالمائة في حين ارتفع الطلب العمل في قطاع المحروقات بنسبة تقارب 12 بالمائة، أما في قطاع الخدمات فارتفع بنسبة تقارب 5 بالمائة، وكمقارنة بين التغيرات في هذه المتغيرين والتغيرات في حجم الإنتاج نلاحظ التطابق شبه التام بينهما وذلك راجع لأن انخفاض الإنتاج في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات سيصاحبه انخفاض في الطلب على عناصر الإنتاج في هذه القطاعات بنفس النسبة تقريباً، في حين أن ارتفاع الإنتاج في قطاعات المحروقات والبناء والأشغال العمومية سيصاحبه ارتفاع في الطلب على عناصر الإنتاج في هذه القطاعات.

ثالثاً: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب الإجمالي

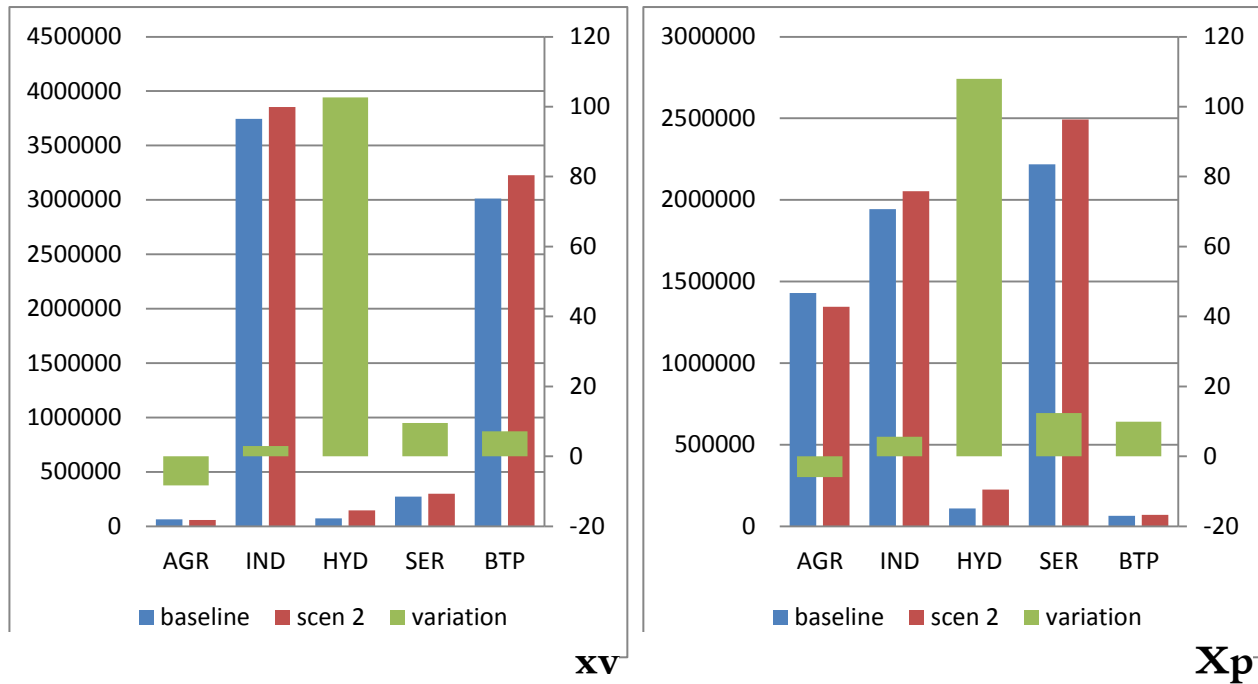
يمثل الجدول التالي نسب التغيرات في مجموعة الطلب الإجمالي ممثلة في استهلاكات العائلات والطلب الاستثماري كنتيجة للسياسة التجارية المتبعة.

الجدول رقم(46): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب الإجمالي

الطلب الاستثماري		استهلاك العائلات		السيناريو الأساسي			مختلف القطاعات
dXv	Xv ₂	dXp	Xp ₂	Xv ₀	Xg ₀	Xp ₀	
8.342-	58915.958	5.966-	1.3447E+6	64278	237045	1430059	AGR
2.918	3.8542E+6	5.586	2.0529E+6	3744874	64434	1944249	IND
102.680	1.4555E+5	107.934	2.2602E+5	71811	2465	108696	HYD
9.550	3.0057E+5	12.389	2.4937E+6	274368	388164	2218808	SER
7.139	3.2279E+6	9.916	70881.449	3012852	3488	64487	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم (65): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب الإجمالي



انطلاقاً من الشكلين السابقين نلاحظ أن انخفاض الاستهلاك العائلي في قطاع الزراعة بنسبة تقارب 5 بالمائة، في حين أن ارتفع الاستهلاك العائلي في قطاع الصناعة بـ 5 بالمائة أما في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية فارتفع الاستهلاك العائلي بـ 12 و 9 بالمائة على الترتيب.

رابعاً: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة التجارة الخارجية

يمثل الجدول التالي نسب التغير في مجموعة التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات الواردات والسلع المحلية وموارد السوق المحلية بعد تطبيق السياسة التجارية.

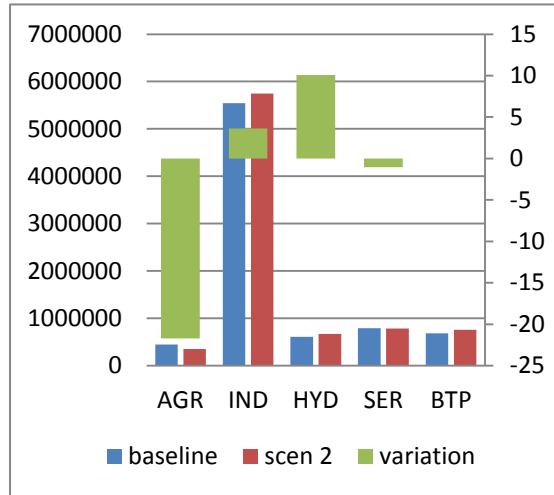
الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

الجدول رقم (47): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة التجارة الخارجية

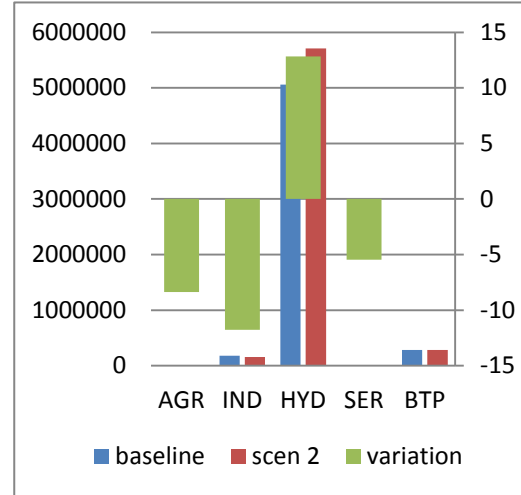
السلع المحلية		Armington's composite		الواردات		الصادرات		السيناريو الأساسي				
Dd	المبلغ	dQ	المبلغ	dM	المبلغ	De	المبلغ	D ₀	Q ₀	M ₀	E ₀	
12.6-	2.1728E+6	14.10-	2.1680E+6	21.72-	3.4900E+5	8.366-	4565.221	2486218	2524094	445864	4982	AGR
2.00-	2.7047E+6	1.78	8.7878E+6	3.60	5.7444E+6	11.77-	1.5883E+5	2760078	8633412	5544373	180042	IND
17.9	2.9905E+5	12.16	2.1212E+6	10.09	6.7132E+5	12.834	5.7066E+6	253619	1891134	609790	5057547	HYD
3.27-	2.4218E+6	2.74-	3.3402E+6	1.04-	7.8139E+5	5.466-	17.016	2503867	3434433	789617	18	SER
5.56	2.7409E+6	6.75	3.6162E+6	11.35	7.6068E+5	0.037	2.8627E+5	2596366	3387269	683122	286168	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

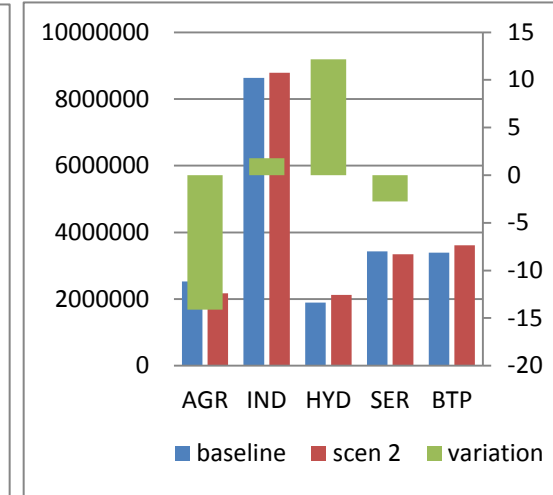
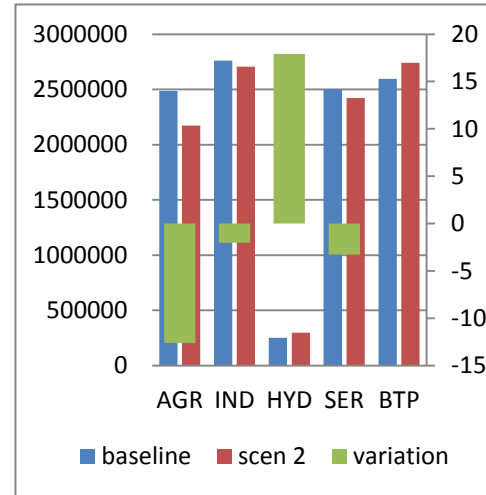
الشكل رقم 66(): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة التجارة الخارجية



M



E



الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ بأن الواردات من القطاع الزراعي انخفضت بنسبة تقارب 21 بالمائة في حين انخفضت بـ 1 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العمومية، أما القطاع الصناعي فعلى الرغم من رفع الرسوم الجمركية بنسبة 50 بالمائة ارتفعت الواردات في هذا القطاع بما يقارب 4 بالمائة، أما المحروقات فارتفعت واردتها بنسبة 10 بالمائة، وهذا ما يؤكد عدم مرونة واردات القطاع الصناعي للتغيرات في الرسوم الجمركية كونها من الواردات الأساسية الضرورية للعملية التصنيعية.

أما الصادرات وعلى الرغم من سياسة تخفيض العجز التجاري الهادفة إلى تحفيز الصادرات فقد سجلت كلها تغيرات سالبة سواء في القطاع الزراعي الذي سجل انخفاضاً بنسبة تقارب 9 بالمائة، في حين سجل صادرات القطاع الصناعي انخفاضاً قدر بـ 11.9 بالمائة، أما الخدمات فقد سجلت انخفاضاً قدر بـ 5 بالمائة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم تنافسية الصادرات الجزائرية ماعدا صادرات قطاع المحروقات الذي عرفت ارتفاعاً قدر بـ 12.8 بالمائة.

خامساً: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الضرائب

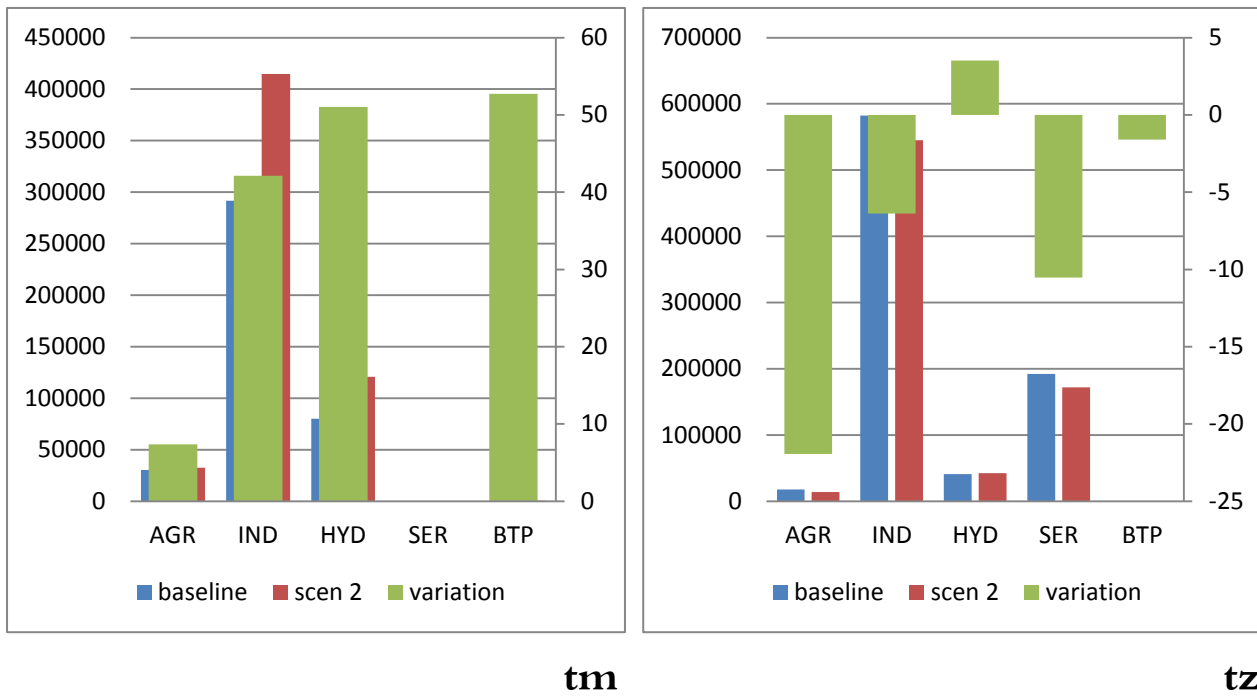
يمثل الجدول التالي نسب التغير في الضرائب على الإنتاج والرسوم الجمركية بعد رفع الرسوم الجمركية وتخفيض العجز التجاري.

الجدول رقم (48): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الضرائب

الرسوم الجمركية		الضرائب على الإنتاج		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dTm	Tm ₂	DTz	Tz ₂	Tm ₀	Tz ₀	
7.375	32612.899	21.939-	13886.201	30373	17789	AGR
42.124	4.1460E+5	6.393-	5.4523E+5	291716	582464	IND
51.017	1.2075E+5	3.524	42206.576	79960	40770	HYD
35.746	1.3575E-5	10.531-	1.7209E+5	/	192347	SER
52.749	441.445	1.591-	193.865	289	197	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم (67): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الضرائب.



انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن التغيرات في الضرائب على الإنتاج سجلت تغيرات سالبة في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، بنسب تراوحت ما بين 21 بالمائة و6 بالمائة، في حين انخفضت الضرائب على الإنتاج في قطاعات الخدمات بنسبة 10 بالمائة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد انخفض بنسبة 1 بالمائة القطاع الوحيد الذي سجل نسب إيجابية هو قطاع المحروقات بنسبة قاربت 3 بالمائة، هذه التغيرات مرتبطة أساساً بالتغيرات في الإنتاج كنتيجة للسياسة التجارية المتبعة، حيث كما لاحظنا في المنحنى المتعلق بالإنتاج Z فإن هناك تطبقاً كبيراً بين التغيرات في الإنتاج والتغيرات في الضرائب على الإنتاج. أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية فقد شهدت نسب تغير موجبة في جميع القطاعات تراوحت بين 8 و60 بالمائة، وهذا راجع إلى الرفع من الرسوم الجمركية بنسبة 50 بالمائة وبالتالي فهي نتيجة منطقية .

الفرع الثالث: السيناريو الثالث: التخفيض في الضرائب على الإنتاج بـ 80 بالمائة والزيادة في الضرائب المباشرة بـ 50 بالمائة

يعد استخدام السياسة المالية من بين أهم أدوات السياسات الاقتصادية كما رأينا سابقاً، وبما أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو البحث عن السياسات الاقتصادية المثلى لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي فقد افترضت الدراسة القيام بمحاكاة تخفيض الضرائب على الإنتاج بنسبة 80 بالمائة حتى تشجع الإنتاج في القطاعات خارج قطاع

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

المحروقات، ولتعويض انخفاض إيرادات الدولة افتراضنا الزيادة في الضرائب المباشرة بنسبة 50 بالإضافة إلى تقليص الاستهلاك والواردات من جهة أخرى. نتائج هذه المحاكاة مثلة فيما يلي.

أولاً: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الإنتاج

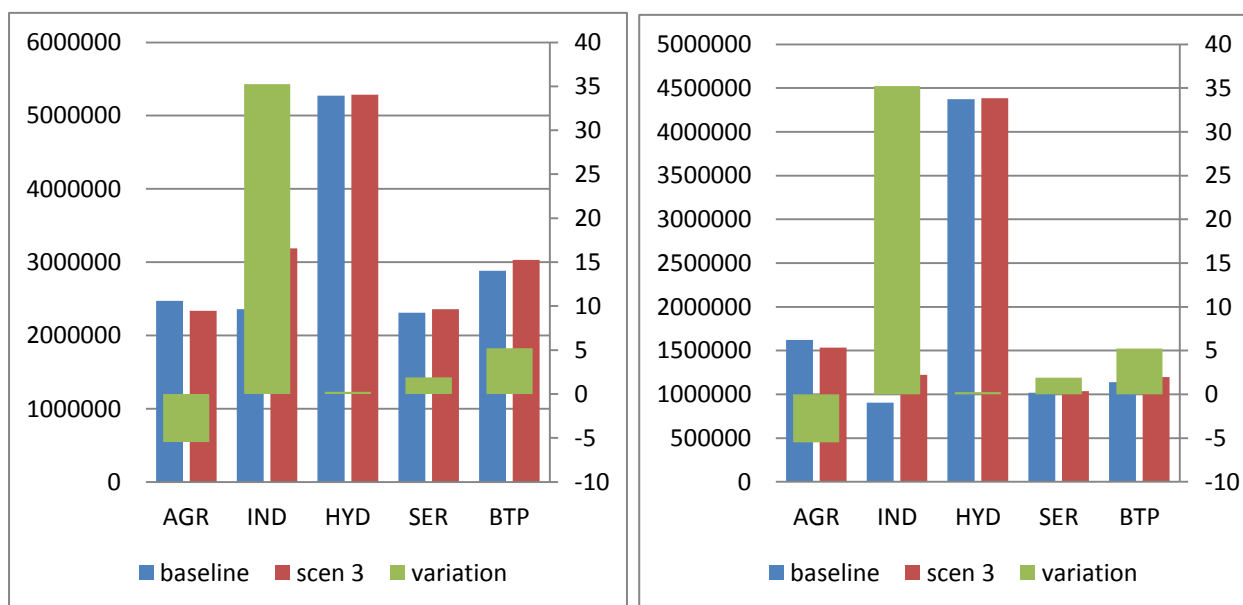
يمثل الجدول التالي نسب التغير في الإنتاج في جميع القطاعات بعد تطبيق سيناريو السياسة المالية.

الجدول رقم(49): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الإنتاج

إنتاج السلعة z		composite factor		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dZ	Z ₃	dY	Y ₃	Z ₀	Y ₀	
-5.479	2.3379E+6	-5.479	1.5343E+6	2473411	1623280	AGR
35.231	3.1883E+6	35.231	1.2224E+6	2357656	903904	IND
0.250	5.2836E+6	0.250	4.3838E+6	5270396	4372851	HYD
1.905	2.3556E+6	1.905	1.0365E+6	2311538	1017160	SER
5.216	3.0327E+6	5.216	1.1972E+6	2882337	1137879	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(68): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الإنتاج



Z

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

انطلاقاً من الجدول والشكل السابقين نلاحظ بأن قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية سجلوا تغيرات إيجابية بعد تطبيق هذه السياسة، حيث أرتفع الإنتاج في قطاع الصناعة بنسبة 35 بالمائة، في حين ارتفع الإنتاج في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية ينسب تتراوح ما بين 1 بالمائة و 5 بالمائة، في حين لم يتغير بشكل كبير الإنتاج في قطاع المحروقات، وبالتالي نستنتج بأن قطاع الصناعة يمتلك الإمكانيات لتحقيق نمو معتبر في الإنتاج في حالة تخفيض الضرائب، كما سنتج بأن قطاع المحروقات لا يتأثر بالضرائب على الإنتاج، ويبقى قطاع الزراعة يسجل نمو سالباً بعد هذه المحاكاة وهذا ما يؤكد أنه هناك متغيرات أخرى متحركة في هذه القطاع غير الضرائب على الإنتاج.

ثانياً: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

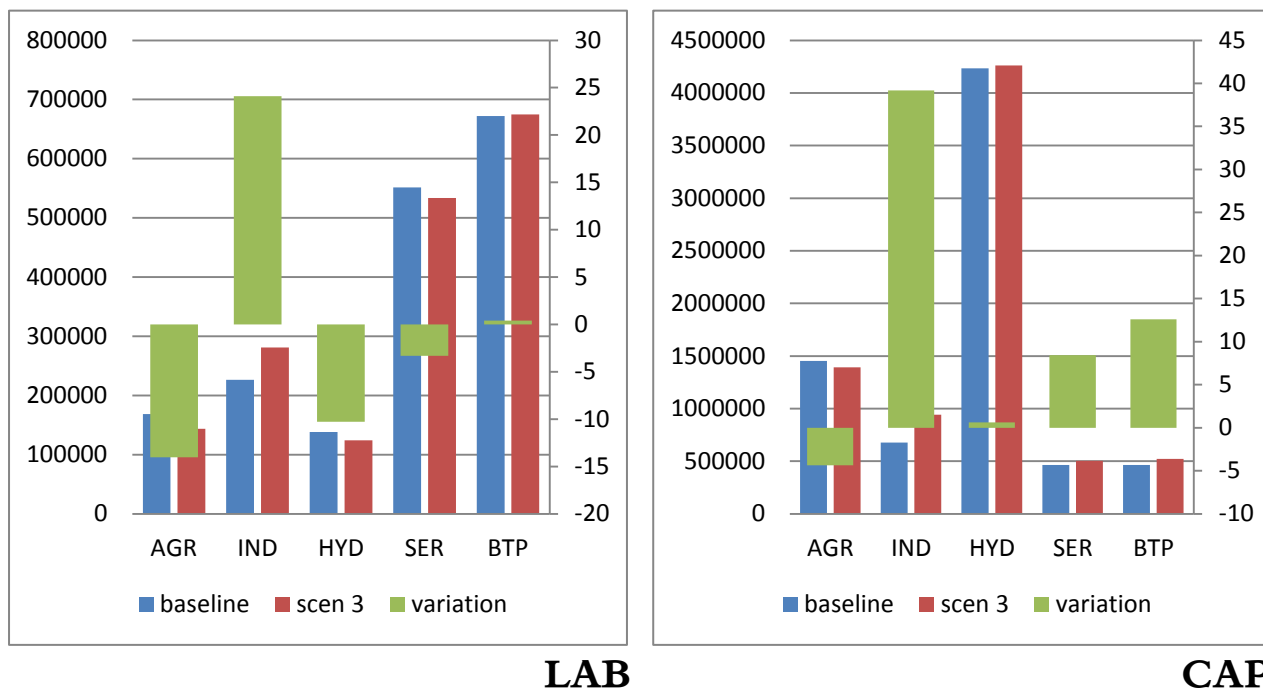
يمثل الجدول التالي نسب التغير في الطلب على عوامل الإنتاج ممثلة في كل من اليد العاملة ورأس المال.

الجدول رقم (50): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

الطلب على رأس المال		الطلب على اليد العاملة		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
Dlab	LAB ₃	dCAP	CAP ₃	LAB ₀	CAP ₀	
-4.346	1.3913E+6	-14.701	1.4396E+5	168767	1454513	AGR
39.168	9.4285E+5	24.102	2.8098E+5	226414	677490	IND
0.614	4.2605E+6	-10.278	1.2413E+5	138352	4234499	HYD
8.438	5.0481E+5	-3.301	5.3342E+5	551629	465531	SER
12.586	5.2412E+5	0.398	6.7502E+5	672348	465531	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم (69): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج



كما رأينا سابقا فإن الطلب على عوامل الإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج، حيث لاحظنا بأن هناك زيادة في إنتاج كل من قطاع الصناعة وقطاعات البناء والأشغال العمومية، صاحبه زيادة في الطلب على رأس المال في قطاع الصناعة بنسبة تقارب 40 بالمائة وتتراوح ما بين 8 و 14 بالمائة في كل من قطاعات الخدمات والبناء والأشغال.

ثالثا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب الإجمالي

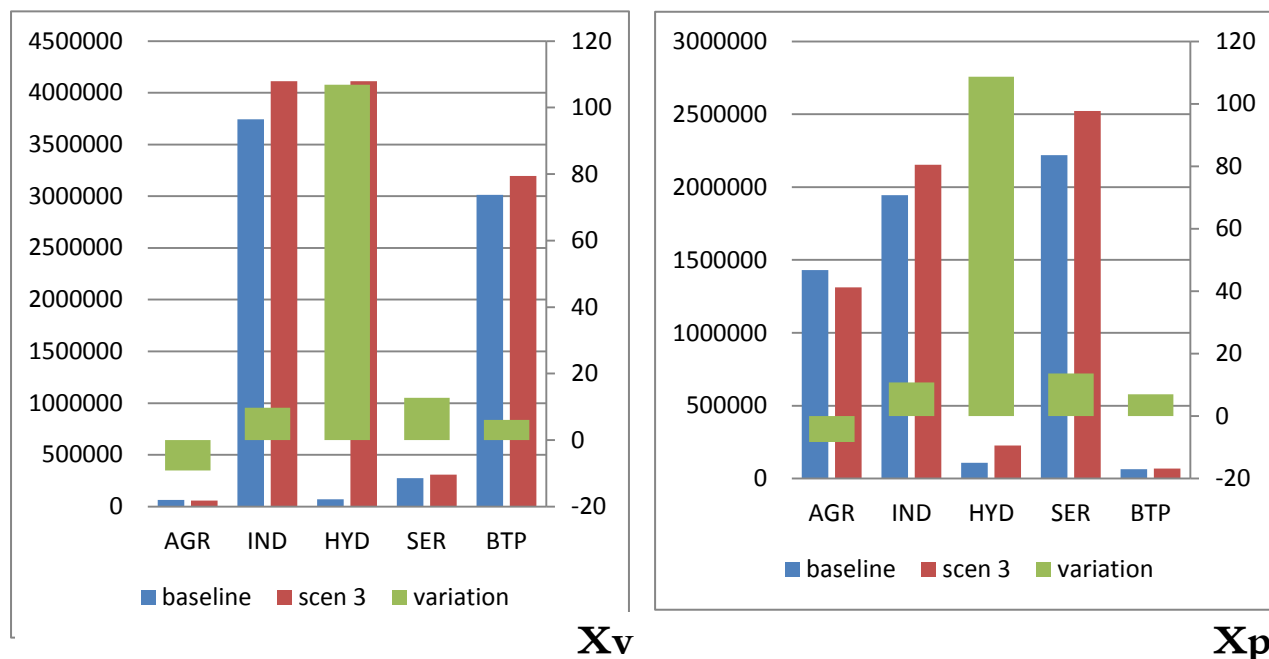
يمثل الجدول التالي نسب التغير في مجموعة الطلب الإجمالي بعد تطبيق السياسة المالية.

الجدول رقم (51): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب الإجمالي

الطلب الاستثماري		استهلاك العائلات		السيناريو الأساسي			مختلف القطاعات
dXv	Xv ₃	dXp	Xp ₃	Xv ₀	Xg ₀	Xp ₀	
9.115-	58418.849	8.302-	1.3113E+6	64278	237045	1430059	AGR
9.771	4.1108E+6	10.753	2.1533E+6	3744874	64434	1944249	IND
106.833	4.1108E+6	108.683	2.2683E+5	71811	2465	108696	HYD
12.699	3.0921E+5	13.706	2.5229E+6	274368	388164	2218808	SER
6.070	3.1957E+6	7.018	69012.909	3012852	3488	64487	BTP

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(70) :نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب الإجمالي



انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ التحسن الطفيف في استهلاك العائلات في قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسب تتراوح ما بين 7 و13 بالمائة، في حين سجل الاستهلاك العائلي في قطاع الزراعة نموا سالباً قدر بما يقارب 8 بالمائة في حين سجل الاستهلاك العائلي والطلب الاستثماري في قطاع المحروقات نمو كبيراً بعد هذه السياسة.

رابعا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة التجارة الخارجية

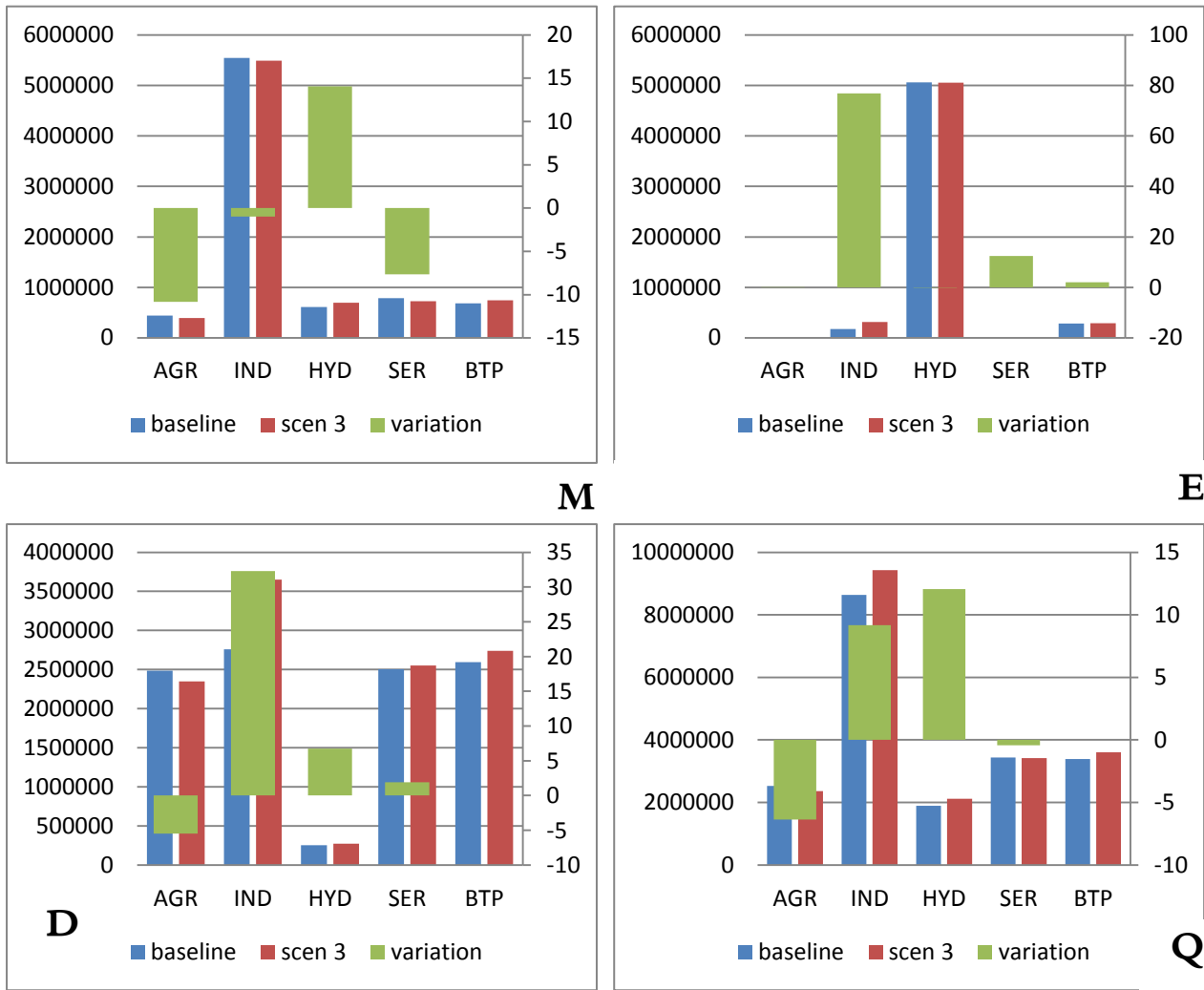
يمثل الجدول التالي نسب التغير في متغيرات التجارة الخارجية بعد تطبيق السياسة المالية.

الجدول رقم(52): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة التجارة الخارجية

السلع المحلية		Armington's composite		الواردات		الصادرات		السيناريو الأساسي				
dD	D ₃	dQ	Q ₃	Dm	M ₃	dE	E ₃	D ₀	Q ₀	M ₀	E ₀	
5.49-	0023497	6.36-	0023635	10.8-	03.9754	0.1	4990.9	2486218	2524094	445864	4982	A
32.30	0036517	9.18	0094260	0.98-	0054899	76.78	031829	2760078	8633412	5544373	180042	I
6.751	027074	12.06	0021193	14.05	069547	0.08-	0050534	253619	1891134	609790	5057547	H
1.905	0025516	0.42-	0034198	7.63-	072932	12.43	20.238	2503867	3434433	789617	18	S
5.562	0027408	6.31	0036012	9.19	074595	2.04	029203	2596366	3387269	683122	286168	B

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(71):نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة التجارة الخارجية



إن الشيء الملاحظ انطلاقاً من الأشكال السابقة هو التغير الإيجابي في صادرات القطاع الصناعي حيث ارتفعت بنسبة 76 بالمائة يليه قطاع الخدمات بنسبة 12 بالمائة، وهذا ما يؤكد نجاعة السياسة المالية في تحفيز القطاع الصناعي الذي يمتلك مقومات النجاح في الاقتصاد الجزائري، كما أن الشيء الملاحظ هو تسجيل تغيرات إيجابية طفيفة في صادرات قطاع الزراعة والتي بلغت ما يقارب 0.1 بالمائة، كما أن هذه السياسة أدت إلى انخفاض في واردات قطاع الزراعة بنسبة فاقت 10 بالمائة بالإضافة إلى تسجيل انخفاض طفيف في واردات القطاع الصناعي بنسبة 0.1 بالمائة وقطاع الخدمات بنسبة 7 بالمائة.

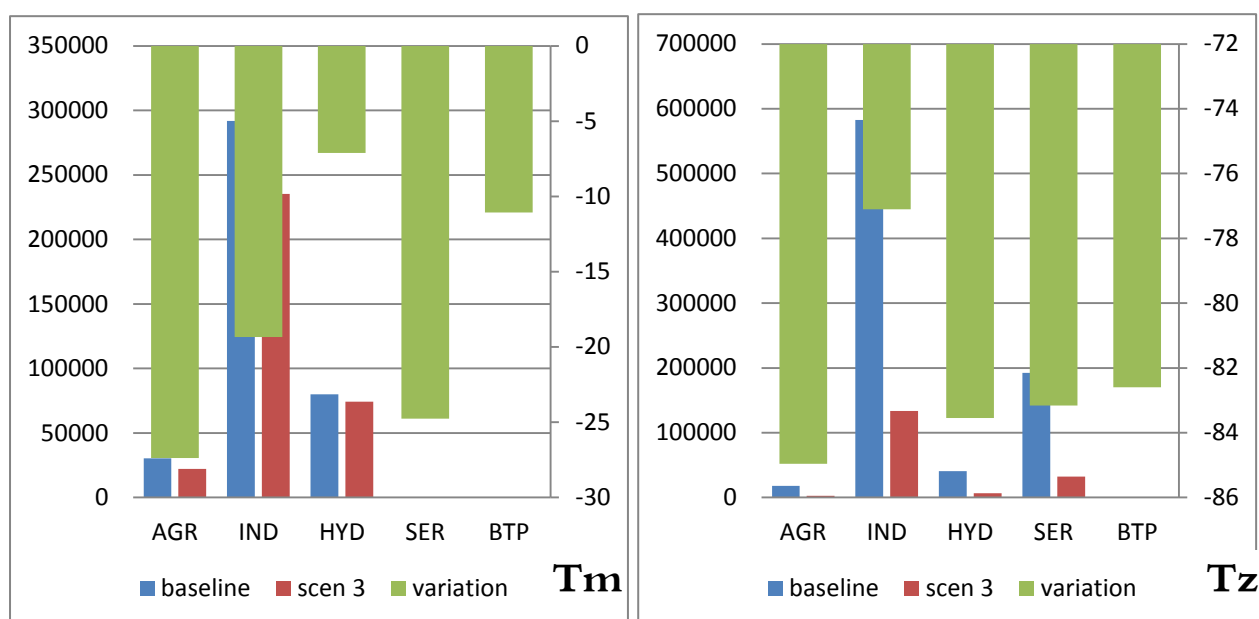
خامساً: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الضرائب

يمثل الجدول التالي نسب التغير في مجموعة الضرائب بعد تطبيق السياسة المالية.

الجدول رقم (53) : نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الضرائب

الرسوم الجمركية		الضرائب على الإنتاج		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dTm	Tm ₃	DTz	Tz ₃	Tm ₀	Tz ₀	
27.382-	22056.273	84.958-	2675.747	30373	17789	AGR
19.354-	2.3526E+5	77.106-	1.3335E+5	291716	582464	IND
7.110-	74274.680	- 83.542	6709.997	79960	40770	HYD
24.774-	7.5226E-6	83.162-	32387.616	/	192347	SER
11.064-	257.026	82.596-	34.285	289	197	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS



انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن الضرائب على الإنتاج سجلت انخفاضا محسوسا تراوح بين 82 و 84 بالمائة وهذا أمر منطقي بفعل التخفيض في معدل الضرائب على الإنتاج ولكن في نفس الوقت تم تسجيل زيادة في الضرائب على الإنتاج حيث ارتفعت بنسبة 36.12 بالمائة. أما الرسوم الجمركية هي بدورها عرفت انخفاضا تراوح بين 7 و 24 بالمائة في جميع القطاعات.

الفرع الرابع : السيناريو الرابع : ارتفاع في أسعار المحروقات بنسبة 50%، الزيادة في معدل الضرائب المباشرة بك 40 %، تخفيض معدلات الضرائب على الإنتاج بـ 80 بالمائة، الرفع في معدل الرسوم الجمركية بـ 70 بالمائة، تخفيض العجز التجاري بـ 80 بالمائة، زيادة تخصيصات عناصر الإنتاج للعائلات بك 30 بالمائة⁽¹⁾

يعبر هذا السيناريو عن حزمة السياسات الاقتصادية المثلى التي سمحت بإحداث التغير الهيكلي المنشود والمعبر عنه بالتغيرات في مساهمات القطاعات في مختلف المتغيرات المعبرة عن التوازن الاقتصادي، والتي جاءت كإجابة عن الإشكالية التي طُرحت في بداية هذه الأطروحة والمتعلقة بالبحث عن السياسات الاقتصادية المثلى التي تسمح للاقتصاد الجزائري بالتخلص من التبعية للقطاع النفطي وتصحيح اختلال التوازن الهيكلي، وهذا ما قامت به هذه الدراسة من خلال إجراء العديد من الاختبارات على مستوى برنامج GAMS بإحداث صدمات على مستوى المتغيرات الخارجية في النموذج وملاحظة التغيرات القطاعية الحاصلة في المتغيرات الداخلية للنموذج.

حيث أن هذه الصدمات ارتبطت بعدة قيود، فالهدف كان هو زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات خارج قطاع المحروقات فتم إحداث صدمة متعلقة بتخفيض الضرائب على الإنتاج بنسبة 80 بالمائة، إلا أن هذه الصدمة كانت لها آثار سلبية على إيرادات الدولة ممثلة في المتغير **Tz**، لذلك كان لا بد من الأخذ بعين الاعتبار القيد المالي من خلال الزيادة في الضرائب المباشرة بنسبة 40 بالمائة، إلا أن الزيادة في الضرائب المباشرة ستخفف من القدرة الشرائية للعائلات وهذا ما يستوجب الزيادة في تخصيصات عناصر الإنتاج للعائلات⁽²⁾، التي تشجع الطلب على الإنتاج الوطني وحتى نتجنب التسريبات التي تكون على شكل واردات من جهة، ومن جهة أخرى نشجع الإنتاج المحلي يتم رفع الرسوم الجمركية بنسبة 70 بالمائة، وتخفيض العجز التجاري⁽³⁾ بنسبة 80 بالمائة، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تجارية للرفع من أسعار الواردات.

إن هذه الحزمة من السياسات الاقتصادية الكلية سمحت لنا بإعطاء النتائج التالية في جميع مجموعات نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري.

⁽¹⁾ - اختيار نسب التغيرات في المتغيرات الخارجية كان بعد القيام بعدة اختبارات على مستوى برنامج GAMS حتى تم التوصل إلى النسب المثلى.

⁽²⁾ - المتمثلة في عوائد العمل وهي الأجر وعوائد رأس المال المتعلقة بأسعار الفائدة وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية.

⁽³⁾ - يكون تخفيض العجز التجاري من خلال الزيادة في تنافسية الصادرات وتثبيط الواردات باستخدام أدوات السياسة التجارية.

أولاً: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج

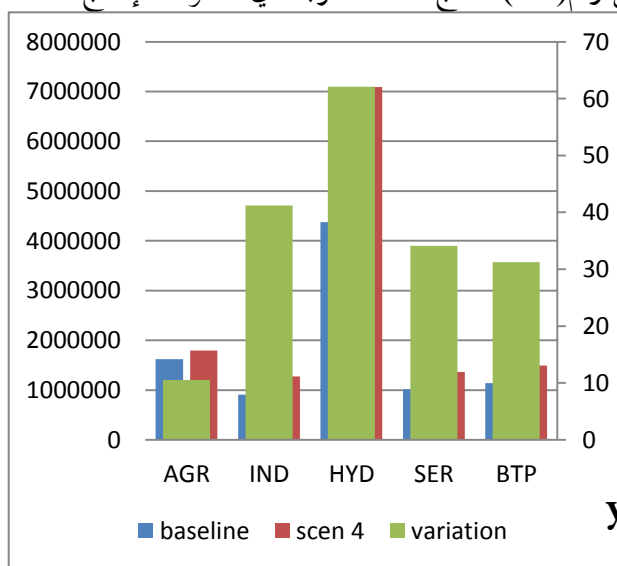
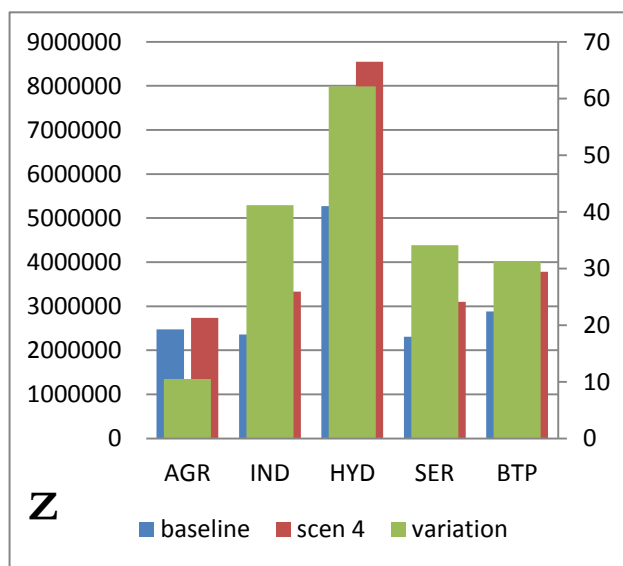
يمثل الجدول رقم(55) نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج والمتعلقة بالإنتاج والقيمة المضافة.

الجدول رقم(54) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج

إنتاج السلعة z		composite factor		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dZ	Z ₄	dY	Y ₄	Z ₀	Y ₀	
10.509	2.7333E+6	10.509	1.7939E+6	2473411	1623280	AGR
41.184	3.3286E+6	41.184	1.2762E+6	2357656	903904	IND
62.102	8.5434E+6	62.102	7.0885E+6	5270396	4372851	HYD
34.120	3.1002E+6	34.120	1.3642E+6	2311538	1017160	SER
31.267	3.7836E+6	31.267	1.4937E+6	2882337	1137879	BTP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(72): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج



انطلاقاً من الجدول رقم (55) نلاحظ بأن التغيير في إنتاج جميع القطاعات قد سجل ارتفاعاً محسوساً، حيث ارتفع في قطاع الزراعة بنسبة 10.40 بالمائة في حين ارتفع إنتاج قطاع الصناعة بما يفوق 40 بالمائة، أما قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية فقد ارتفع بنسبة تراوحت ما بين 31 بالمائة و30 بالمائة، مع استمرار ارتفاع

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

إنتاج قطاع المحروقات الذي بلغ 60 بالمائة، وحتى لو انخفضت أسعار النفط بـ 50 بالمائة ستستمر القطاعات الأخرى بتسجيل تغيرات إيجابية، وهذا ما يؤكد نجاعة هذه الحزمة من السياسات.⁽¹⁾

ثانيا: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

يمثل الجدول رقم(56) نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج والمتمثلة في الطلب على

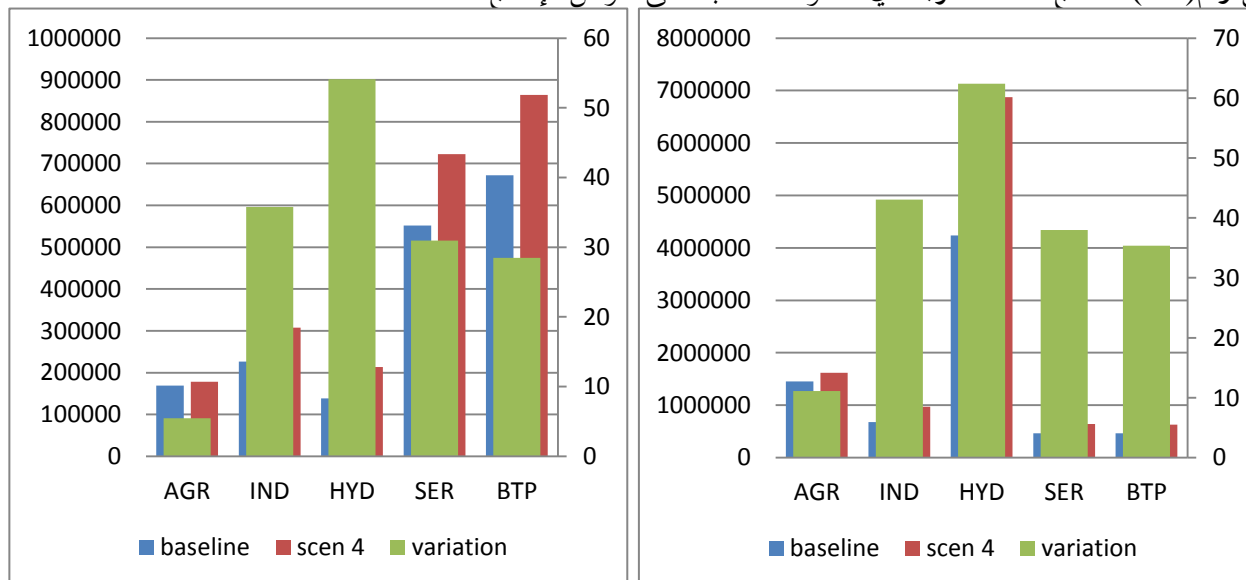
اليد العاملة والطلب على رأس المال.

الجدول رقم(55) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج

الطلب على رأس المال		الطلب على اليد العاملة		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
dLAB	LAB ₄	Dcap	CAP ₄	LAB ₀	CAP ₀	
11.111	1.6161E+6	5.449	1.7796E+5	168767	1454513	AGR
43.046	9.6912E+5	35.756	3.0737E+5	226414	677490	IND
62.371	6.8756E+6	54.096	2.1320E+5	138352	4234499	HYD
37.979	6.4234E+5	30.948	7.2235E+5	551629	465531	SER
35.387	6.3027E+5	28.488	8.6389E+5	672348	465531	BTP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(73): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج



⁽¹⁾ - تم اختبار الأثر الذي يمارسه انخفاض أسعار النفط بـ 50 بالمائة، واتضح بأن هذا الانخفاض بالإضافة إلى حزمة السياسات الاقتصادية يؤدي إلى إحداث تغيرات إيجابية في إنتاج القطاعات Z بنسب تتراوح ما بين 23 بالمائة في القطاع الزراعي و 70 بالمائة في القطاع الصناعي، القطاع الوحيد الذي حقق معدل تغير سلبي هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا ما يفسر الإرتباط الكبير بين قطاع البناء والأشغال العمومية والتغيرات في أسعار النفط.

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

كما رأينا سابقا فإن الطلب على عوامل الإنتاج في القطاعات مرتبط بالإنتاج في هذه القطاعات وكننتيجة لزيادة الإنتاج في القطاعات بسبب حزمة السياسات الاقتصادية المقترحة ارتفع الطلب على العمل ورأس المال في جميع القطاعات، فبالنسبة لرأس المال ارتفع الطلب عليه في قطاع الزراعة بنسبة تقارب 11 بالمائة وهي نفس نسبة الزيادة في إنتاج قطاع الزراعة، في حين تم تسجيل زيادة في قطاع الصناعة بنسبة 40 بالمائة وهي نفس نسبة الزيادة في إنتاج قطاع الصناعة، أما قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية فقد تم تسجيل تغيرات إيجابية تراوحت ما بين 36 و 35 بالمائة.

الملاحظة نفسها تنطبق على الطلب على اليد العاملة، حيث سجلت تغيرات ايجابية في جميع القطاعات، تراوحت ما بين 5 بالمائة في قطاع الزراعة و 55 بالمائة في قطاع المحروقات، أما قطاع الصناعة فقد تم تسجيل تغير يقارب 35 بالمائة، و 31 و 28 بالمائة لكل من قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

ثالثا: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي

يمثل الجدول رقم (57) نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي ممثلة في استهلاك العائلات والطلب

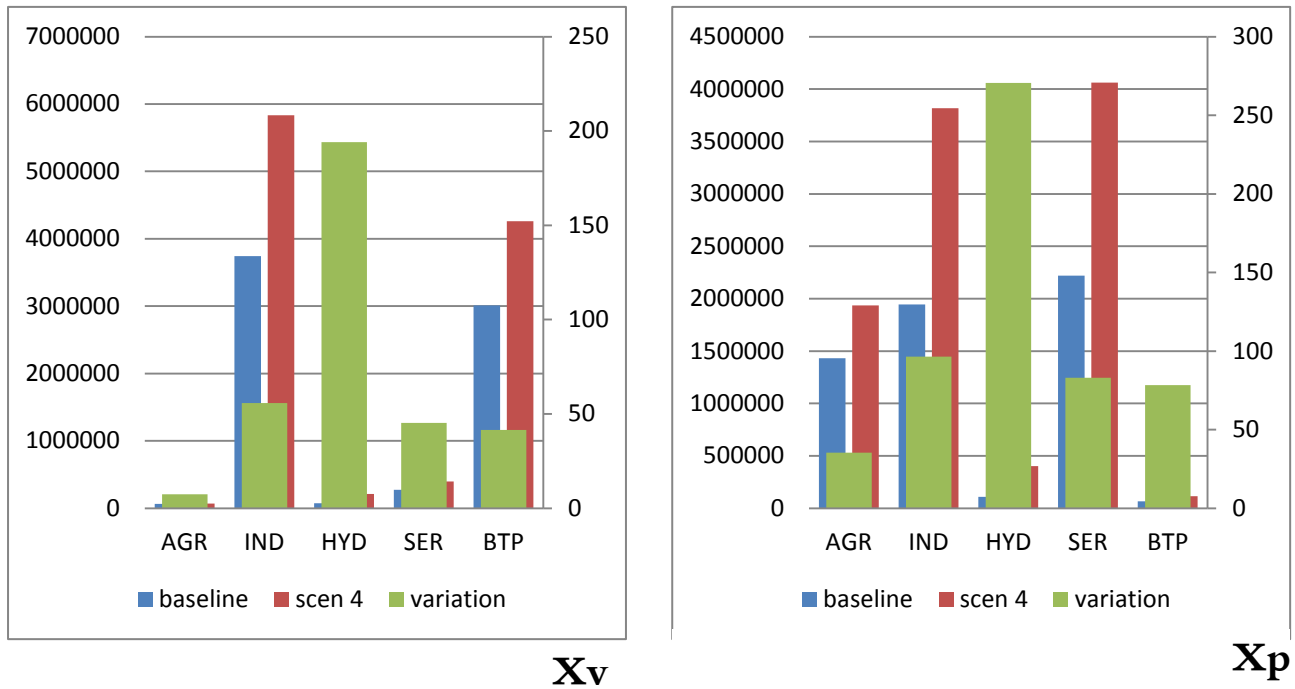
الاستثماري.

الجدول رقم(56) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي

الطلب الاستثماري		استهلاك العائلات		السيناريو الأساسي			مختلف القطاعات
DXv	Xv4	dXp	Xp4	Xv0	Xg0	Xp0	
7.341	68996.854	35.268	1.9344E+6	64278	237045	1430059	AGR
55.827	5.8355E+6	96.369	3.8179E+6	3744874	64434	1944249	IND
194.112	2.1120E+5	270.631	4.0286E+5	71811	2465	108696	HYD
45.261	3.9855E+5	83.054	4.0616E+6	274368	388164	2218808	SER
41.454	4.2618E+6	78.256	1.1495E+5	3012852	3488	64487	BTP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم (74): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي



نلاحظ من خلال الجدول والشكل بأن مجملات الطلب تحسنت بشكل ملحوظ في جميع القطاعات بدون استثناء، حيث ارتفع الطلب الاستهلاكي في قطاع الزراعة بنسبة 35 بالمائة، في حين تحسن في قطاع الصناعة بنسبة 98 بالمائة، في حين ارتفع بنسب تتراوح بين 83 و 78 بالمائة في كل من قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وهذا يدل على أن هذه الحزمة من السياسات أسهمت بشكل كبير في زيادة الطلب الاستهلاكي، خاصة بعد زيادة تخصيصات عوائد الإنتاج لصالح العائلات التي رفعت من القدرة الشرائية لها.

والملاحظة نفسها للطلب الاستثماري الذي سجل معدلات تغير إيجابية سواء في قطاع الزراعة الذي ارتفع فيه الطلب الاستثماري بنسبة 7 بالمائة وارتفع في قطاع الصناعة بنسبة 55 بالمائة، أما في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد تراوح الارتفاع ما بين 41 و 45 بالمائة، وهذا يدل على أن تحسن النشاط الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية بعد تطبيق حزمة السياسات الاقتصادية أدى إلى زيادة الطلب الاستثماري خاصة القطاع الصناعي بعد تخفيض الضرائب على الإنتاج وفرض الرسوم الجمركية التي تشجع لا محالة المنتج المحلي في المجالات الصناعية وهذا ما يؤكد امتلاك الجزائر لإمكانيات صناعية يعتمد عليها لتصحيح الاختلال الهيكلي.

رابعا: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة التجارة الخارجية

يمثل الجدول التالي نتائج المحاكاة الرابعة على متغيرات التجارة الخارجية، ممثلة في الصادرات والواردات العرض

المحلي وسلع Armington.

انطلاقا من الشكل والجدول رقم (51) نلاحظ أن الصادرات تغيرت بشكل إيجابي خاصة القطاع الصناعي الذي ارتفعت صادراته بنسبة 128 بالمائة، في حين ارتفعت صادرات القطاع الفلاحي بنسبة 29 بالمائة مع استمرار ارتفاع صادرات قطاع المحروقات بنسبة 63 بالمائة، أما الواردات فلا تزال تسجل ارتفاع محسوسا، حيث ارتفعت بنسب تتراوح ما بين 74 و 94 بالمائة وهذا ما يوضح ضعف سياسة الرسوم الجمركية في تخفيض الواردات، ولقد قامت الدراسة بافتراض ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 90 بالمائة وهذا ما أدى إلى انخفاض في الواردات بنسب تتراوح ما بين 44 و 26 بالمائة في جميع القطاعات، هذا الارتفاع في أسعار الواردات يمكن أن يكون من خلال استخدام السياسات التجارية الكمية التي تؤثر بشكل مباشر وأكد على أسعار الواردات على خلاف الرسوم الجمركية.

كما أن الشيء الملاحظ أن حزمة السياسات الاقتصادية المطبقة قد زادت من عرض السلع المحلية في الاقتصاد الجزائري في جميع القطاعات، حيث ارتفعت في قطاع الزراعة بنسبة 10 بالمائة والصناعة بنسبة 34 بالمائة، أما قطاع الخدمات فقد بلغت نسبة الزيادة 34 بالمائة والبناء والأشغال العمومية نسبة 26 بالمائة.

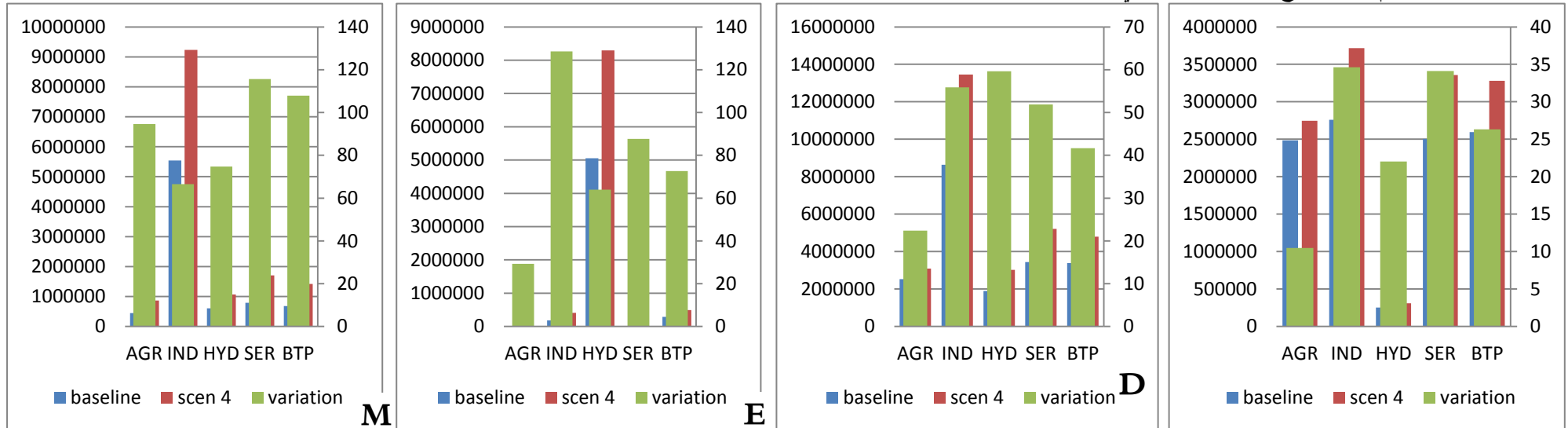
الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

. الجدول رقم(57) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة التجارة الخارجية

السلع المحلية		Armington's composite		الواردات		الصادرات		السيناريو الأساسي				
Dd	D ₄	dQ	Q ₄	dM	M ₄	dE	E ₄	D ₀	Q ₀	M ₀	E ₀	
10.47	2.7465E+6	22.40	3.0896E+6	94.634	8.6780E+5	29.27	6440.483	2486218	2524094	445864	4982	AGR
34.59	3.7150E+6	55.87	1.3457E+7	66.478	9.2302E+6	128.5	4.1154E+5	2760078	8633412	5544373	180042	IND
22.01	3.0946E+5	59.66	3.0194E+6	74.775	1.0658E+6	63.97	8.2932E+6	253619	1891134	609790	5057547	HYD
34.12	3.3582E+6	51.90	5.2169E+6	115.60	1.7024E+6	87.72	33.790	2503867	3434433	789617	18	SER
26.31	3.2796E+6	41.63	4.7975E+6	107.81	1.4197E+6	72.64	4.9406E+5	2596366	3387269	683122	286168	BTP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(75) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة التجارة الخارجية



خامسا: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الضرائب

يمثل الجدول رقم (59) نتائج المحاكاة الرابعة على مجموعة الضرائب ممثلة في الضرائب على الإنتاج والرسوم

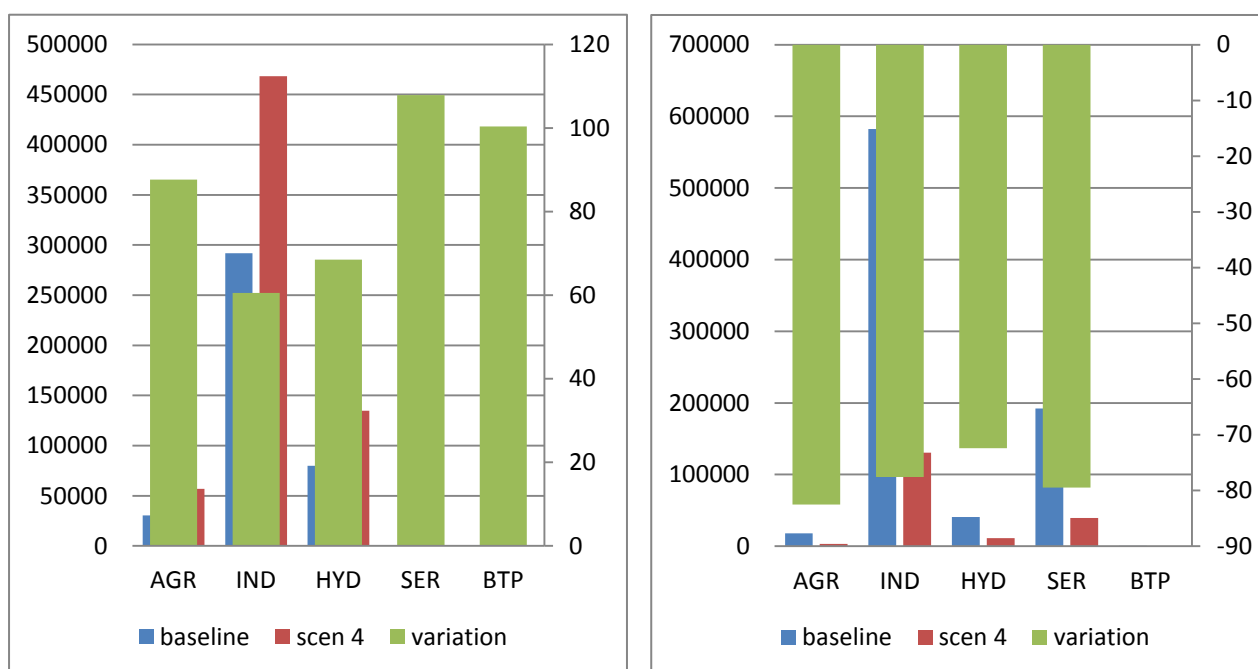
الجمركية.

الجدول رقم(58): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الضرائب

الرسوم الجمركية		الضرائب على الإنتاج		السيناريو الأساسي		مختلف القطاعات
DTm	المبلغ	dTz	المبلغ	Tm ₀	Tz ₀	
87.674	57002.250	82.514-	3110.548	30373	17789	AGR
60.525	4.6828E+5	77.563-	1.3069E+5	291716	582464	IND
68.525	1.3475E+5	72.405-	11250.363	79960	40770	HYD
107.890	2.0789E-5	79.447-	39534.006	/	192347	SER
100.388	579.121	-80.522	38.371	289	197	BTP

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج GAMS

الشكل رقم(76): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الضرائب



انطلاقا من الجدول نلاحظ أن إيرادات الضرائب على الإنتاج عرفت انخفاضا في جميع القطاعات فقد

انخفضت في قطاع الصناعة بنسبة تقارب 80 بالمائة وفي قطاع المحروقات انخفضت بنسبة قارب 70 بالمائة، أما

الخدمات فقد انخفضت بنسبة قاربت 80 بالمائة، وهذا أمر طبيعي بسبب التخفيض في معدلات الضرائب على الإنتاج التي اقترحت من ضمن حزمة السياسات الاقتصادية والتي قدرت بـ 80 بالمائة، وحتى يتم تغطية هذا الانخفاض في إيرادات الدولة اقترح هذا السيناريو الزيادة في الضرائب المباشرة بنسبة تقدر بـ 40 بالمائة وهذا ما أدى إلى زيادة في إيرادات الضرائب المباشرة بنسبة إجمالية تقدر بـ 74 بالمائة⁽¹⁾ وهذا ما يسمح بتعويض انخفاض إيرادات الضرائب على الإنتاج بالارتفاع في إيرادات الضرائب المباشرة. أما إيرادات الرسوم الجمركية فقد شهدت ارتفاعا تراوح ما بين 60 و 100 بالمائة في جميع القطاعات وهذه نتيجة طبيعية للرفع من معدل الرسوم الجمركية.

¹ انظر الجدول رقم (53)

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

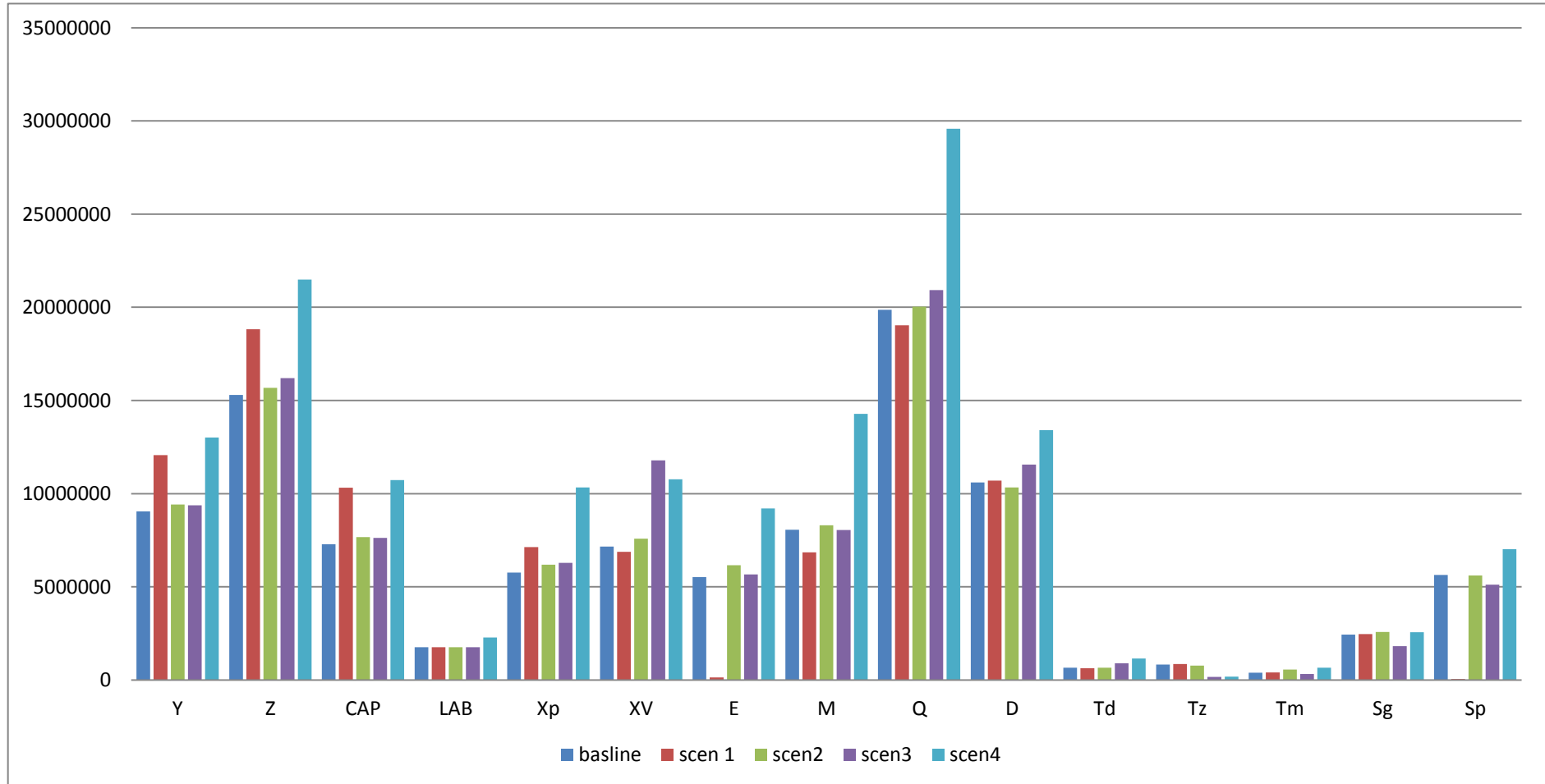
الجدول رقم (59): مقارنة بين السيناريوهات الأربعة لجميع المتغيرات

المحاكاة 04		المحاكاة 03		المحاكاة 02		المحاكاة 01		الوضعية الأساسية	المتغيرات	
ارتفاع في أسعار المحروقات بنسبة 50%، الزيادة في معدل الضرائب المباشرة بك 40 %، تخفيض معدلات الضرائب على الإنتاج بك 80 بالمائة، الرفع في معدل الرسوم الجمركية بـ 70 بالمائة، تخفيض العجز التجاري بـ 80 بالمائة، زيادة تخصيصات عناصر الإنتاج بـ 30 بالمائة		التخفيض في الضرائب على الإنتاج بـ 80 % والزيادة في الضرائب المباشرة بـ 50 بالمائة		رفع الرسوم الجمركية بـ 50 % وتخفيض العجز التجاري بـ 10 %		انخفاض أسعار النفط بـ 50 بالمائة		Baseline scenario		
التغير	المبلغ	التغير	المبلغ	التغير	المبلغ	التغير	المبلغ	المبلغ	الرمز	التعريف
1. مجموعة الإنتاج										
43.74	13016500	3.52	9374200	4.06	9422910	33.33	12073440	9055074	Y	composite factor
40.49	21489100	5.90	16198100	2.52	15680900	23.08	18825600	15295338	Z	الإنتاج الإجمالي
47.08	10733430	4.46	7623580	5.04	7665480	41.37	10317120	7297564	CAP	الطلب على رأس المال
30.00	2284770	0	1757510	0	1757510	0	1757520	1757510	LAB	الطلب على العمل
79.17	10331710	08.96	6283342,9	7.31	6188201,45	23.86	7142412,17	5766299	Xp	الاستهلاك العائلي
50.33	10776046,9	64.40	11784928,8	5.84	7587135,96	-3.90	6888508,42	7168183	Xv	الطلب الاستثماري
2. مجموعة التجارة الخارجية										
66.49	9205274,27	2.53	5668731,2	11.35	6156282,24	-97.55	149461,72	5528757	E	الصادرات
76.96	14285900	-0.1	8058180	2.89	8306790	-15.12	6851730	8072766	M	الواردات

الفصل الرابع محاكاة السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام

48.86	29580400	5.33	20929800	0.82	20033400	-4.21	19032700	19870342	Q	Armington's good
26.49	13408760	9.09	11564540	-2.46	10339250	1.01	10707270	10600148	D	السلع المحلية
المحاكاة 04		المحاكاة 03		المحاكاة 02		المحاكاة 01		الوضعية الأساسية Baseline scenario		المتغيرات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	المبلغ	الرمز	التعريف
4. مجموعة الضرائب										
74.07	0011541	36.12	090250	-0.57	65916	-3.84	063748	662997	Td	الضرائب المباشرة
-77.85	184584,917	-78.98	175157,6	-7.19	773606,6	3.90	866119,76	833567	Tz	الضرائب على الإنتاج
64.19	660611,371	-17.52	331847,9	41.27	568404,4	3.19	415174,08	402338	Tm	الرسوم الجمركية
5. متغيرات أخرى										
5.29	0025736	-25.77	0018143	5.38	0025759	1.04	0024698	2444260	Sg	الادخار الحكومي
24.33	0070193	-9.24	0051231	-0.57	0056126	-3.84	5428000	5645275	Sp	الادخار الخاص
	0.567		0.814		0.915		1.148		Epsilon	سعر الصرف

الشكل رقم(77): نتائج السيناريوهات الأربعة في جميع المتغيرات



خلاصة الفصل الرابع

تطرت الأطروحة في هذا الفصل إلى تطبيقات السياسات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري، وذلك إجابة على التساؤل الذي طُرح في بداية هذه الأطروحة حول المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية الكلية التي تسمح بمعالجة اختلال التوازن الهيكلي، فبعد الإحاطة بالإطار النظري لنموذج التوازن التطبيقي العام ومفاهيمه ومكوناته وطريقة بنائه، والذي اتضح بأنه نموذج مخصص لدراسة التوازنات الاقتصادية وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية كاملة، حيث أن هذا النموذج يتسم بالشمولية لجميع المتغيرات المتحركة في التوازن، معتمدا في ذلك على مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تعكس التوازن في الاقتصاد، حيث تم التطرق إلى الإطار النظري لهذه المصفوفة وكيفية بنائها واستخداماتها في إطار نموذج التوازن التطبيقي العام.

أما في المبحث الثالث فقد تم بناء نموذج التوازن التطبيقي الخاص بالاقتصاد الجزائري من خلال إتباع الخطوات التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري، حيث تم تحديد معادلات النموذج ومعايرة المعلمات وإقفال النموذج الذي حدد المتغيرات الخارجية التي استخدمت فيما بعد في عمليات المحاكاة لإحداث التغيرات في السياسات الاقتصادية بغرض تحديد هدف الأطروحة ألا وهو البحث عن المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة اختلال التوازن الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، حيث توصلت الدراسة بعد عدة اختبارات إلى المزيج الأمثل للسياسات التي سمحت بتحسين المتغيرات الداخلية القطاعية في الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي الهدف المنشود في جميع الاقتصاديات التي تستخدم ما تمتلكه من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، هذا التوازن محكوم بطبيعة كل اقتصاد من الاقتصاديات، ولعل الشيء الذي يميز الاقتصاديات النفطية هو الاختلال الهيكلية التي جعلت منها عرضة لتقلبات في أسعار النفط، مما حتم عليها ضرورة البحث عن السياسات الاقتصادية التي تسمح لها بمعالجة هذه الاختلال، ويعد نموذج التوازن التطبيقي العام أحد النماذج التي تساعد على البحث عن السياسات الاقتصادية المثلى لما يتمتع به من خصائص.

وهذا ما سعت هذه الأطروحة إلى البحث عنه من خلال إيجاد المزيج الأمثل للسياسات الاقتصادية الكفيلة الذي يسمح بتصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري بشكل يسمح بالانتقال من نمو اقتصادي مرتبط بأسعار النفط إلى تنمية اقتصادية يكون أساسها استقرار اقتصادي مستمر وهيكل إنتاجي متوازن.

وتقوم الأطروحة فيما يلي بعرض نتائج البحث المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية وكذا جملة التوصيات وأخيرا آفاق الدراسة، كما تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التي طُرحت على مستوى المقدمة البحث:

- تثبت صحة الفرضية الرئيسية التي طُرحت في المقدمة حول إمكانية تسطير حزمة من السياسات الاقتصادية التي تعالج اختلال التوازن الهيكلي وتحقق الاستقرار الاقتصادي، حيث استطاعت الدراسة باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام الذي طُبّق على مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال البرنامج الحاسوبي GAMS أن تقوم بعملية محاكاة للسياسات الاقتصادية على مستوى السيناريو الرابع والتي اقترحت حزمة من السياسات الاقتصادية ممثلة في الزيادة في معدل الضرائب المباشرة بك 40 % وتخفيض معدلات الضرائب على الإنتاج بك 80 بالمائة، الرفع في معدل الرسوم الجمركية بـ 70 بالمائة، تخفيض العجز التجاري بـ 80 بالمائة مع الزيادة في تخصيصات عناصر الإنتاج لصالح العائلات بـ 30 بالمائة.

هذه الحزمة التي توصلت إليها الدراسة بعد عدة اختبارات وذلك بغية الوصول إلى تغييرات ايجابية في المتغيرات الداخلية للنموذج، حيث سجلنا كنتائج لهذه المحاكاة تحسن متغيرات كل من مجموعة الإنتاج والطلب على عوامل الإنتاج وعلى مستوى جميع القطاعات لاسيما قطاعات الزراعة والصناعة والتي سجلت تغيرا إيجابيا قُدر بنسب تتراوح ما بين 10 و 60 بالمائة في جميع القطاعات، وهذا بسبب تخفيض الضرائب على الإنتاج مع

تسجيل تغير إيجابي في مجموعة الطلب الإجمالي الذي تغير إيجابيا بنسب تتراوح ما بين 7 و 70 بالمائة في جميع القطاعات أيضا، سواء تعلق الأمر بالطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري.

كما أن الملاحظة التي تجدر الإشارة إليها هو أن هذه الحزمة من السياسات استطاعت أن تؤثر بشكل إيجابي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تغيرت الصادرات إيجابا في القطاع الصناعي بـ 128 بالمائة في حين زادت الصادرات من القطاع الزراعي بنسبة 29 بالمائة، وهذا يدل على توفر الجزائر على إمكانيات ومزايا نسبية كبيرة في هذه القطاعين، إذا توفرت الحماية لهما في هذه الفترة بالذات كونهما لا يزالان قطاعين ناشئين في الجزائر، حيث تجلت هذه الحماية من خلال الرفع من الرسوم الجمركية.

ومن الملاحظ أيضا انطلاقا من نتائج المحاكاة الرابعة بأن حزمة السياسات المقترحة لم تؤثر على التوازنات المالية للدولة، حيث أن انخفاض حجم الضرائب على الإنتاج كنتيجة لتخفيض معدل الضرائب على الإنتاج يتم تعويضه بالزيادة في كل من الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية، كما أن الرفع من الضرائب المباشرة لم يؤثر على القدرة الشرائية للعائلات وذلك من خلال تعويضه بزيادة تخصيصات عناصر الإنتاج لصالح العائلات وهذا ما يوضحه تحسن الاستهلاك الخاص من جميع القطاعات.

إضافة إلى الفرضية الأساسية التي تم اختبارها سيتم فيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية:

- تثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى التي نصت على عدم إسهام السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد الجزائري في تحقيق توازن هيكلي يسمح بخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية للقطاع النفطي، حيث سجلت الدراسة استمرار تسجيل مؤشرات تدل على هذه التبعية، حيث لا يزال قطاع النفط والخدمات هما القطاعان المهيمنان على القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري، وهذا من أعراض ما أُصطلح على تسميته المرض الهولندي الذي تم تشخيصه في الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات من خلال عدة مؤشرات أهمها هيكل الناتج المحلي، حيث أتضح بأن هناك لا توازن في الهيكل الإنتاجي، كما أن حصة القطاع النفطي وحصة قطاعات البناء والأشغال العمومية تمثل ما يقارب $\frac{3}{4}$ القيمة المضافة والملاحظة نفسها تتعلق بهيكل التشغيل الذي يميل لصالح القطاعات غير المنتجة.

- تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي نصت على أن الاستقرار الاقتصادي المحقق في الجزائر مرتبط بارتفاع أسعار النفط، وليس مرتبط بفعالية السياسات الاقتصادية الكلية وهذا ما وضحته الدراسة، حيث ارتبطت جميع البرامج التنموية التي سطرها الجزائر بارتفاع أسعار النفط بداية من الصدمة النفطية الأولى التي تبعها المخططات

التنمية خلال تلك الفترة وصولاً إلى برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي بداية من سنة 1999 التي جاءت بعد تسجيل ارتفاع في أسعار النفط، كما أن جميع الأزمات التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري جاءت كنتيجة لانخفاض أسعار النفط بداية من الصدمة النفطية المعاكسة سنة 1986 وصولاً إلى انخفاض أسعار النفط منذ 2013 الذي صاحبه توقف برامج التنمية التي كانت مسطرة، وهذا يعتبر مؤشر خطير يدل على عدم استمرارية السياسات الاقتصادية وهشاشة الاقتصاد الجزائري للتغيرات في أسعار النفط.

- تثبيت صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على تشابه اقتصاديات الدول النفطية في كونها تعتمد على الإيرادات النفطية في تحديد التوجه التنموي وصياغة السياسات الاقتصادية، هذا التشابه يمكننا من تطبيق بعض التجارب الناجحة التي استطاعت أن تتخلص تدريجياً من التبعية للقطاع النفطي، ولعل أهم هذه التجارب تجربة الإمارات العربية المتحدة، وإن كان تعميم هذه التجربة على الاقتصاد الجزائري يشوبه بعض التحفظ كون الفرق الشاسع الموجود بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الإماراتي من حيث الطبيعة الجغرافية والسكانية والإمكانات الاقتصادية، كما أن النموذج النرويجي يعتبر من بين النماذج الرائدة التي يمكن أن يُتخذى به في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالصناديق السيادية وتسطير السياسات الاقتصادية الكلية.

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- توصلت الأطروحة إلى أن مجمل الإختلالات الداخلية هي المسبب الرئيسي للاختلالات الخارجية، فاحتياجات التنمية المحلية للبلدان النامية تتجاوز إمكانيات الموارد المتاحة لها، ولمواجهة عجز الموارد الاقتصادية المحلية اللازمة لخطط التنمية تلجأ هذه البلدان للعالم الخارجي للاقتراض لتدبير الاحتياجات الإضافية والموارد اللازمة لانجاز هذه الخطط، وذلك سعياً لإدامة مستويات معينة من معدلات النمو أو تحقيق معدلات نمو أعلى، مما يحمل موازين مدفوعاتها على المدى المتوسط والطويل أعباء ثقيلة تجعلها تعاني من اختلالات نقدية مزمنة ولا سيما إذا لم تحقق خطط التنمية المستويات المطلوبة من التراكم الرأسمالي أو معدلات النمو المرتفعة أو زيادة من نصيب الفرد من الدخل الإجمالي.

- توصلت الأطروحة أن استخدام النفط كمحرك للنمو في الاقتصاديات النفطية أدى إلى بروز عدة عراقيل ظهرت جلياً مع الصدمة النفطية المعاكسة، ولعل أبرز هذه العراقيل هي النمو المتباطئ للطلب المحلي، وتدهور شروط التبادل، والارتباط غير الفعال، وأهم صعوبة واجهتها الاقتصاديات النفطية عقب أزمة 1986 هي المرض الهولندي الذي يؤدي إلى ما يسمى اللاتصنيع المباشر من خلال أثر الموارد والذي يعرف على أنه انتقال الموارد

إلى قطاع المحروقات على حساب قطاع السلع القابلة للمتاجرة، بسبب انخفاض معدل الأجر في القطاعات وارتفاع معدل الأجر في قطاع المحروقات، وأثر الإنفاق الذي يتمثل في الأثر الذي يمارسه ارتفاع المداحيل الناتجة عن الازدهار النفطي على الأجور النسبية وسعر الصرف الحقيقي، الفائض في الطلب على سلع غير القابلة للمتاجرة يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار، وهذا ما يجعل قطاع المحروقات قادر على استيعاب الارتفاع في الأجور الحقيقية، حيث أن آثار الموارد والإنفاق يؤثران في نفس الاتجاه على قطاع السلع القابلة للمتاجرة خارج قطاع المحروقات وتؤديان إلى انخفاض الناتج من خلال أثر اللاتصنيع المباشر وغير المباشر، وهذا هو الأثر الأساسي للمرض الهولندي.

- توصلت الأطروحة أنه باستثناء النرويج، أندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، فإن الاقتصاديات النفطية لم تنجح في وضع إستراتيجية فعالة للتنويع الاقتصادي، حيث أن التبعية للقطاع النفطي لم تخفص بتاتا في هذه الدول، حيث أن حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بلغ 97.6 بالمائة في الجزائر، 92 بالمائة في الكويت و 88 بالمائة في السعودية، في حين قدرت بـ 42 بالمائة في الإمارات و 60 بالمائة في النرويج، حيث أدت هذه التبعية للقطاع النفطي إلى آثار سلبية على هذه الاقتصاديات نذكر منها تذبذب كبير في الإيرادات، آثار على سعر الصرف، واختلال هيكلية.
- توصلت الدراسة بأن هناك ارتباط سلبي قوي الموجود بين أسعار النفط ومساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستثناء اندونيسيا التي شهدت انخفاض محدود في قطاع الزراعة ونمو كبير في قطاع الصناعة، حيث أن هذه الدولة هي الدولة الوحيدة التي نجحت في إستراتيجية التنويع، وذلك من خلال استثمار الربح النفطي في الزراعة في مرحلة أولى وفي الصناعة في مرحلة ثانية.
- توصلت الأطروحة إلى أن القطاع النفطي لا يندمج مع بقية القطاعات في الاقتصاد، واستخدامه الأساسي يكون من خلال الصادرات، أما الموارد من العملة الصعبة فتتجه مباشرة إلى خزانة الدولة التي بدورها تقوم بضخها في الاقتصاد من خلال مسار إعادة التوزيع وإعادة التخصيص. ومن الملاحظ أيضا أن الآثار الناتجة عن تجهيز القطاع النفطي منعدمة تقريبا، وذلك بسبب المستوى المنخفض للتكنولوجيا في هذه الدول، حيث أن غالبية تجهيزات الاستغلال مستوردة من الخارج، بالإضافة إلى أن إمكانية استثمار الأرباح الناتجة عن القطاع النفطي من قبل الشركات الأجنبية في قطاعات أخرى ضعيفة، وذلك من جهة بسبب أن مردودية القطاعات الأخرى ضعيفة إذا ما قارنها بالدول المتقدمة، ومن جهة ثانية الشروط السياسية ومناخ الاستثمار في هذه الدول لا يشجع على الاستثمار.

- توصلت الدراسة إلى أن التنوع الاقتصادي يعتبر متغير مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية ليس فقط من خلال تقليص الارتباط بأسعار النفط، ولكن أيضا من خلال إدخال المنافسة بين القطاعات وجذب الاستثمارات حيث أن الصادرات من القطاع الصناعي تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن هذه القطاعات تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وتكنولوجيا متطورة على عكس الصادرات من المواد الأولية.
- توصلت الأطروحة أن هناك عدة اقتصاديات نفطية نجحت في الخروج من التبعية للقطاع النفطي نجد من بينها ماليزيا، المكسيك، النرويج، اندونيسيا والإمارات العربية المتحدة التي شهدت تحولا كبيرا في هيكلها الاقتصادي خلال العشرين سنة الماضية، حيث أن الصادرات غير النفطية أصبحت أكبر من الصادرات النفطية منذ سنة 1990، حيث أصبحت تمثل حوالي 52% من الصادرات الإجمالية مقابل 30% متوسط سنوات 1970-1980
- توصلت الأطروحة أن تحليل نموذج السياسة الاقتصادية يبين أن هناك مشكل يمكن أن يواجهه صانع السياسة الاقتصادية ألا وهو وجود عدد كبير من الأهداف بالمقارنة مع عدد الأدوات المتوفرة، وبالتالي يجب الاختيار بين الأهداف، وإيجاد حل لهذه المشكلة يتم استخدام دالة الرفاهية الاجتماعية التي تبين التغيرات في إشباع الاقتصاد بدلالة الأهداف الممكنة، أو دالة الأرباح بالنسبة للمؤسسات.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

- توصلت الدراسة بأن الريع النفطي ساهم بشكل كبير في تحديد معالم نموذج التنمية المطبق حيث ساهم بشكل كبير في تسطير برنامج الصناعات المصنعة في الاقتصاد الجزائري، والذي يعتبر المحور الأساسي الذي اعتمد عليه في تشكيل جهاز إنتاجي قوي يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث اعتمد على المحروقات كمصدر أساسي لتمويل التراكم في الاقتصاد الجزائري، هذا التمويل أخذ شكلين أساسيين أولهما عن طريق التمويل المباشر باستخدام الإيرادات النفطية، الشكل الثاني كان بطريقة غير مباشرة من خلال الاقتراض من الخارج على الأساس الملاءة التي كانت تتمتع بها الجزائر في تلك الفترة، وبالتالي فإن نموذج الصناعات المصنعة هو الذي قام بتحويل الريع البترولي إلى الجهاز الإنتاجي.
- توصلت الدراسة إلى أنه من مزايا استخدام الفوائض النفطية في عملية التنمية هو ربح الوقت، حيث أن حجم الاستثمارات التي يمكن تحقيقها يكون كبير، وهذا ما يؤدي نظريا إلى زيادة حجم النمو الاقتصادي بشكل سريع

إذا ما قارناه بالنمو الاقتصادي في حالة عدم وجود هذه الفوائض، كما أن امتلاك التجهيزات الإنتاجية يسمح بزيادة إنتاجية العمل، ويمكن للفوائض النفطية أن تسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، إلا أن وجود هذه الفوائض بشكل كبير يصاحبه مجموعة من الإختلالات، أولى هذه الإختلالات تتعلق بعدم القدرة على إعادة إنتاج المنتجات النفطية باعتبارها طاقة غير متجددة، حيث أن الإيرادات الناتجة عن هذا النشاط لا يمكنها ضمان تمويل إلا في فترة قد تطول أو تقصر على حسب قطاعات التعويض التي يجب أن تأخذ مكان القطاع النفطي، كما أن القطاع النفطي موجه بالأساس إلى تصدير، وهذا ما يُوقع الاقتصاد في ضرورة الاختيار بين الاستثمار في القطاع النفطي والاستثمار في بقية القطاعات.

- توصلت الدراسة بأن ما يميز الاقتصاد الجزائري هو اللاتوازن في الهيكل الإنتاجي لأن حصة القطاع النفطي وحصة قطاع الخدمات والبناء تمثل حوالي $\frac{3}{4}$ من القيمة المضافة، كما أن حصة قطاع السلع القابلة للمتاجرة والمتمثلة في قطاع الزراعة والصناعة تمثل 19.3 بالمائة مقابل 32.8 بالمائة لقطاعات البناء والخدمات في بداية الفترة، هذه الفجوة توسعت أثناء هذه الفترة، ويمكننا أن نلاحظ أن هناك تحسن طفيف في قطاع البناء، وانطلاقاً من سنة 1977 استقرت النسبة بين القطاعين، ويمكننا أن نقول أن قطاعات البناء والخدمات توسع بشكل ملحوظ على حساب قطاع الزراعة والصناعة، وبالتالي نستنتج أن المرض الهولندي موجود في الاقتصاد الجزائري، حيث أن ضخ الربح البترولي أدى إلى إعاقه قطاع السلع القابلة للمتاجرة.

- توصلت الدراسة إلى أن هيكل التشغيل المختل في الاقتصاد الجزائري لصالح القطاعات غير المنتجة، أدى إلى إعادة توزيع المدخيل بدون وجود مقابلات حقيقية، وهذا ما يؤدي إلى الضغط على الطلب على السلع والخدمات

- توصلت الدراسة إلى أن أزمة الاقتصاد الجزائري هي أزمة عرض وليس أزمة إدارة طلب وهذا ما اتضح بعد الفشل النسبي لسياسات إدارة الطلب الكلي التي قامت بها الجزائر مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية من تخفيض كبير في قيمة العملة الوطنية وضغط النفقات العمومية، وكذا اتباع سياسة مالية تقييدية وسياسة نقدية حذرة، لم تتمكن من تصحيح اختلال الاقتصاد الكلي.

- توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب فعلى الرغم من البرامج التنموية المسطرة القائمة على أساس تحفيز الطلب، استمرت هيمنة قطاعات المحروقات والخدمات والبناء والأشغال العمومية على حساب قطاعات الزراعة والصناعة، حيث أن عدم مرونة العرض الداخلي وعدم استيعابه للزيادات المستمرة في الطلب الداخلي بسبب الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري أدى إلى حدوث تسرب على شكل واردات لتغطية العجز الداخلي.

- توصلت الدراسة إلى أنه على عكس سنوات السبعينات أين ساهم ضخ الربيع النفطي في تشكيل رأس المال الثابت في القطاع الصناعي، فإنه في بداية سنة 2000 حصة كبيرة من إيرادات المحروقات تُخصّصت للاستثمار في البنية التحتية، وهذا ما سمح بتشكيل بنية تحتية مهمة التي سمحت بتطوير قطاع البناء والأشغال العمومية.
- توصلت الدراسة وانطلاقاً من نتائج المحاكاة الأولى، أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تسجيل تغيرات سلبية في أغلب المتغيرات الاقتصادية، حيث انخفاض حجم الإنتاج في قطاع الزراعة بـ 10.410 بالمائة، وانخفاض أيضا في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، بـ 3.947 بالمائة، وهذا ما يعكس استجابة هذه القطاعات وارتباطها الوثيق بأسعار النفط، في حين ارتفع حجم الإنتاج في قطاع الصناعة بـ 3.08 بالمائة. كما أن التغيرات الحاصلة في إنتاج القطاعات ترافق التغيرات في الطلب على عوامل الإنتاج، حيث نلاحظ انخفاضا في الطلب على العمل ورأس المال بـ 9.979 بالمائة و 14.035 بالمائة على الترتيب في قطاع الزراعة، في حين ارتفاع الطلب على العمل في قطاع الصناعة بـ 4.286 بالمائة، كما أن الواردات انخفضت في جميع القطاعات بنسبة 44.63 بالمائة في قطاع الزراعة، وحوالي 14 بالمائة في قطاع الصناعة و بـ 29 و 14 بالمائة في كل من الخدمات والبناء والأشغال العمومية وهذا راجع أساسا إلى انخفاض الدخل الناتج عن انخفاض أسعار المحروقات، أما فيما يتعلق بالصادرات فهي بدورها انخفضت بنسب تتراوح ما بين 63 بالمائة و 69 بالمائة.
- توصلت الدراسة وانطلاقاً من نتائج المحاكاة الثانية إلى تسجيل قيم سالبة للتغيرات في الإنتاج في غالبية القطاعات ماعدا قطاع المحروقات الذي سجل تغيرا موجبا بنسبة تقارب 13 بالمائة وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل نمو موجبا بعد هذه السياسة بنسبة تقارب 5 بالمائة، في حين سجلت قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات معدلات نمو سالبة بعد هذه السياسة تراوحت بين 3 و 12 بالمائة.
- وهذا يدل على أن رفع الرسوم الجمركية أدى إلى زيادة الإنتاج في كل من قطاعات المحروقات والبناء والأشغال العمومية في حين انخفض الإنتاج في كل من الزراعة والصناعة، وهذا يدل على ارتباط قطاعات الصناعة والزراعة ارتباطا وثيقا بالواردات خاصة الصناعة التي تحتاج بشكل كبير لتجهيزات الإنتاج والمنتجات نصف مصنعة وهذا يدل أيضا على أن غالبية الصناعات في الجزائر هي صناعات تركيبية تستورد جزء كبير من قطع الإنتاج الواردات من القطاع الزراعي انخفضت بنسبة تقارب 21 بالمائة في حين انخفضت انخفضت بـ 1 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

أما القطاع الصناعي فعلى الرغم من رفع الرسوم الجمركية بنسبة 50 بالمائة ارتفعت الواردات في هذا القطاع بما يقارب 4 بالمائة، أما المحروقات فارتفعت واردتها بنسبة 10 بالمائة، وهذا ما يؤكد عدم مرونة واردات القطاع الصناعي للتغيرات في الرسوم الجمركية كونها من الواردات الأساسية الضرورية للعملية التصنيعية.

- توصلت الدراسة وانطلاقاً من نتائج المحاكاة الثالثة بأن قطاعات الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية سجلوا تغيرات إيجابية بعد تخفيض الضرائب على الإنتاج، حيث ارتفع الإنتاج في قطاع الصناعة بنسبة 35 بالمائة، في حين ارتفع الإنتاج في قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية ينسب تتراوح ما بين 1 بالمائة و 5 بالمائة، في حين لم يتغير بشكل كبير الإنتاج في قطاع المحروقات، وبالتالي نستنتج بأن قطاع الصناعة يمتلك الإمكانيات لتحقيق نمو معتبر في الإنتاج في حالة تخفيض الضرائب، كما نستنتج بأن قطاع المحروقات لا يتأثر بالضرائب على الإنتاج، ويبقى قطاع الزراعة يسجل نمو سالباً بعد هذه المحاكاة وهذا ما يؤكد انه هناك متغيرات أخرى متحكمة في هذه القطاع غير الضرائب على الإنتاج.
- إن الشيء الملاحظ انطلاقاً من الأشكال السابقة هو التغير الإيجابي في صادرات القطاع الصناعي حيث ارتفعت بنسبة 76 بالمائة يليه قطاع الخدمات بنسبة 12 بالمائة، وهذا ما يؤكد نجاعة السياسة المالية في تحفيز القطاع الصناعي الذي يمتلك مقومات النجاح في الاقتصاد الجزائري.

المقترحات

- العمل على تشجيع الاستثمار الخاص من أجل دعم التنوع الاقتصادي وامتصاص فائض السيولة التي تعاني منه البنوك التجارية وتشجيع منح القروض في القطاعات المنتجة من أجل إعادة بناء النسيج الاقتصادي على أساس المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري وذلك لتلبية حاجات السوق المحلية في مرحلة أولى وفي مرحلة ثانية مع اكتساب مزايا اقتصاديات الحجم يتم التوجه نحو التصدير.
- العمل على إنشاء مؤسسات متخصصة ومراكز تسهر على توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالاقتصاد الجزائري وذلك بغرض إنشاء قاعدة بيانات وطنية تكون المرجع الأساسي للباحثين، وذلك تمهيداً لاستخدامها في نماذج المحاكاة التي أصبحت تعتبر ضرورة لتقييم واقتراح السياسات الاقتصادية.
- أتضح من خلال البحث بأن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في المجال الصناعي لذلك يتوجب تحديث والتدعيم القطاع الصناعي من خلال توفير البنية الفوقية المتعلقة بالجانب التشريعي القانوني، والبنية التحتية الضروريتين للنهوض بالقطاع الصناعي وذلك في إطار إستراتيجية صناعية وطنية تستهدف قطاعات معينة تمتلك مزايا نسبية مستغلين في ذلك الادخار المحلي الذي يتم تحويله لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من تجارب الاقتصاديات النفطية التي نجحت في معالجة إختلالاتها الهيكلية والتي اعتمدت بشكل كبير على التنوع الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، التكيف مع تذبذبات أسواق النفط ، بالإضافة إلى إنشاء نظام ضريبي عادل ودعم الصناعات المساندة لعمليات النفط ودعم وتشجيع الصناعات الوطنية.

آفاق البحث

- التوسع في نموذج التوازن التطبيقي العام والانتقال به من نموذج ساكن إلى نموذج ديناميكي وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعدة السنوات، وهذا ما يسمح بالقيام بعمليات التنبؤ طويلة المدى.
- التوسع في الأبحاث حول معضلة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري من خلال التعمق في الدراسات القطاعية والبحث عن مكامن المزايا التنافسية التي يمكن أن تكون مصدرا للتنوع الاقتصادي.
- اقتراح نموذج اقتصادي رياضي قياسي شامل، ذو خاصية جزائية يأخذ بعين الاعتبار جميع التقسيمات المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين ممتد لفترة زمنية يسمح بالقيام بعمليات المحاكاة طويلة المدى واقتراح السياسات الاقتصادية الأكثر نجاعة مستفيدين في ذلك من تجارب الاقتصاديات التي خصائصها تشبه خصائص الاقتصاد الجزائري.

تم بعون الله إتمام هذا البحث والله الموفق وهو يهدي السبيل.



الملاحق

			القطاعات					عوامل الإنتاج		الضرائب			الطلب النهائي			العالم الخارجي	المجموع
			زراعة	صناعة	محروقات	خدمات	بناء وأشغال	العمل	رأس المال	الضرائب على الإنتاج	الضرائب المباشرة	الرسم على القيمة المضافة	العائلات	الحكومة	الاستثمار	بقية العالم	
القطاعات	زراعة	AGR	73617	573736	0	138686	6673					1430059	237045	64278	4982	2529076	
	صناعة	IND	260556	601293	0	626861	1391145					1944249	64434	3744874	180042	8813454	
	محروقات	HYD	452676	133418	772337	199735	149996					108696	2465	71811	5057547	6948681	
	خدمات	SER	61144	87519	85417	294402	24611					2218808	388164	274368	18	3434451	
	بناء وأشغال	BTPH	2138	57786	39791	34694	172033					64487	3488	3012852	286168	3673437	
ع	عمل	LAB	168767	226414	138352	551629	672348									1757510	
	رأس المال	CAP	1454513	677490	4234499	465531	465531									10317062	
الضرائب	ض ع !	ILP	7503	37245	947765	140949	107489									1240951	
	ض مباشرة	DTI	30373	291716	79960	0	289									402338	
	رق م	TVA	17789	582464	40770	192347	197									833567	
الطلب النهائي	العائلات	HOH						1757510	10317062							12074572	
	الحكومة	GOV								1240951	402338	833570	662997,2			3139856	
	الاستثمار	INV											5645276	2444260		2389394	10478930
العالم الخارجي	EXT	445864	5544373	609790	789617	683122										8072766	
المجموع	TOTA	2529076	8813454	6948681	3434451	3673434	1757510	10317062	1240951	402338	833570	12074572	3139856	10478930	7918151		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2014 الجدول الاقتصادي الإجمالي لسنة 2014

الملحق رقم (2)
نتائج السيناريو الأساسي


```

364 361 dpe(i), dpm(i), dpd(i), depsilon, dTd, dTz(i), dTm(i), dSp, dSg;
365 362 ;
366 363 dY(j) =(Y.l(j) /Y0(j) -1)*100;
367 364 dF(h,j)=(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
368 365 dX(i,j)=(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
369 366 dZ(j) =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
370 367 dXp(i) =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
371 368 dXg(i) =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
372 369 dXv(i) =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
373 370 dE(i) =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
374 371 dM(i) =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
375 372 dQ(i) =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
376 373 dD(i) =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
377 374 dpf(h) =(pf.l(h) /1 -1)*100;
378 375 dpy(j) =(py.l(j) /1 -1)*100;
379 376 dpz(j) =(pz.l(j) /1 -1)*100;
380 377 dpq(i) =(pq.l(i) /1 -1)*100;
381 378 dpe(i) =(pe.l(i) /1 -1)*100;
382 379 dpm(i) =(pm.l(i) /1 -1)*100;
383 380 dpd(i) =(pd.l(i) /1 -1)*100;
384 381 depsilon=(epsilon.l/1 -1)*100;
385 382 dTd =(Td.l /Td0 -1)*100;
386 383 dTz(j) =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
387 384 dTm(i) =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
388 385 dSp =(Sp.l /Sp0 -1)*100;
389 386 dSg =(Sg.l /Sg0 -1)*100;
390 387
391 388 Display
392 389 dY, dF, dX, dZ, dXp, dXg, dXv, dE, dM, dQ, dD, dpf, dpy, dpz,
393 390 dpq, dpe, dpm, dpd, depsilon, dTd, dTz, dTm, dSp, dSg;
394 391
395 392 * end of CSV output
396 393 * -----
397 394 * end of model -----
398 395 * -----
399
400
401 COMPILATION TIME = 0.015 SECONDS 3 MB 24.8.3 r60202 WIN-VS8
402 GAMS 24.8.3 r60202 Released Jan 28, 2017 WIN-VS8 x86 32bit/MS Windows 04/25»
/17 06:35:13 Page 2
403 A computable general equilibrium for algeria
404 E x e c u t i o n
405
406
407 ---- 109 PARAMETER Y0 composite factor
408
409 AGR 1623280.000, IND 903904.000, HYD 4372851.000, SER 1017160.000
410 BTP 1137879.000
411
412
413 ---- 109 PARAMETER F0 the h-th factor input by the j-th firm
414
415 AGR IND HYD SER BTP
416
417 CAP 1454513.000 677490.000 4234499.000 465531.000 465531.000
418 LAB 168767.000 226414.000 138352.000 551629.000 672348.000
419
420
421 ---- 109 PARAMETER X0 intermediate input
422
423 AGR IND HYD SER BTP

```

```

424
425 AGR 73617.000 573736.000 0.001 138686.000 6673.000
426 IND 260556.000 601293.000 0.001 626861.000 1391145.000
427 HYD 452676.000 133418.000 772337.000 199735.000 149996.000
428 SER 61144.000 87519.000 85417.000 294402.000 24611.000
429 BTP 2138.000 57786.000 39791.000 34694.000 172033.000
430
431
432 ---- 109 PARAMETER Z0 output of the j-th good
433
434 AGR 2473411.000, IND 2357656.000, HYD 5270396.002, SER 2311538.000
435 BTP 2882337.000
436
437
438 ---- 109 PARAMETER Xp0 household consumption of the i-th good
439
440 AGR 1430059.000, IND 1944249.000, HYD 108696.000, SER 2218808.000
441 BTP 64487.000
442
443
444 ---- 109 PARAMETER Xg0 government consumption
445
446 AGR 237045.000, IND 64434.000, HYD 2465.000, SER 388164.000
447 BTP 3488.000
448
449
450 ---- 109 PARAMETER Xv0 investment demand
451
452 AGR 64278.000, IND 3744874.000, HYD 71811.000, SER 274368.000
453 BTP 3012852.000
454
455
456 ---- 109 PARAMETER E0 exports
457
458 AGR 4982.000, IND 180042.000, HYD 5057547.000, SER 18.000
459 BTP 286168.000
460
461
462 ---- 109 PARAMETER M0 imports
463
464 AGR 445864.000, IND 5544373.000, HYD 609790.000, SER 789617.000
465 BTP 683122.000
466
467
468 ---- 109 PARAMETER Q0 Armington's composite good
469
470 AGR 2524094.001, IND 8633412.001, HYD 1891134.000, SER 3434433.000
471 BTP 3387269.000
472
473
474 ---- 109 PARAMETER D0 domestic good
475
476 AGR 2486218.000, IND 2760078.000, HYD 253619.002, SER 2503867.000
477 BTP 2596366.000
478
479
480 ---- 109 PARAMETER Sp0 = 5645275.000 private saving
481 PARAMETER Sg0 = 2444260.000 government saving
482 PARAMETER Td0 = 662997.000 direct tax
483
484 ---- 109 PARAMETER Tz0 production tax

```



```

485
486 AGR 17789.000,    IND 582464.000,    HYD 40770.000,    SER 192347.000
487 BTP 197.000
488
489
490 ---- 109 PARAMETER Tm0 import tariff
491
492 AGR 30373.000,    IND 291716.000,    HYD 79960.000,    SER 1.000000E-5
493 BTP 289.000
494
495
496 ---- 109 PARAMETER FF factor endowment of the h-th factor
497
498 CAP 1.031706E+7,    LAB 1757510.000
499
500
501 ---- 109 PARAMETER Sf = 2389394.000 foreign saving in »
    US
502
503
504 ---- 109 PARAMETER tauz production tax rate
505
506 AGR 0.007,    IND 0.247,    HYD 0.008,    SER 0.083
507 BTP 6.834732E-5
508
509
510 ---- 109 PARAMETER taum import tariff rate
511
512 AGR 0.068,    IND 0.053,    HYD 0.131,    SER 1.26644E-11
513 BTP 4.230577E-4
514
515
516 ---- 165 PARAMETER alpha share parameter in utility func.
517
518 AGR 0.248,    IND 0.337,    HYD 0.019,    SER 0.385,    BTP 0.011
519
520
521 ---- 165 PARAMETER beta share parameter in production func.
522
523
524
525 CAP 0.896    0.750    0.968    0.458    0.409
526 LAB 0.104    0.250    0.032    0.542    0.591
527
528
529 ---- 165 PARAMETER b scale parameter in production func.
530
531 AGR 1.396,    IND 1.756,    HYD 1.151,    SER 1.993,    BTP 1.967
532
533
534 ---- 165 PARAMETER ax intermediate input requirement coeff.
535
536
537
538 AGR 0.030    0.243 1.89739E-10    0.060    0.002
539 IND 0.105    0.255 1.89739E-10    0.271    0.483
540 HYD 0.183    0.057    0.147    0.086    0.052
541 SER 0.025    0.037    0.016    0.127    0.009
542 BTP 8.643933E-4    0.025    0.008    0.015    0.060
543
544

```

```

545 ---- 165 PARAMETER ay composite fact. input req. coeff.
546
547 AGR 0.656, IND 0.383, HYD 0.830, SER 0.440, BTP 0.395
548
549
550 ---- 165 PARAMETER mu government consumption share
551
552 AGR 0.341, IND 0.093, HYD 0.004, SER 0.558, BTP 0.005
553
554
555 ---- 165 PARAMETER lambda investment demand share
556
557 AGR 0.006, IND 0.357, HYD 0.007, SER 0.026, BTP 0.288
558
559
560 ---- 165 PARAMETER deltam share par. in Armington func.
561
562 AGR 0.311, IND 0.599, HYD 0.637, SER 0.360, BTP 0.339
563
564
565 ---- 165 PARAMETER deltad share par. in Armington func.
566
567 AGR 0.689, IND 0.401, HYD 0.363, SER 0.640, BTP 0.661
568
569
570 ---- 165 PARAMETER gamma scale par. in Armington func.
571
572 AGR 1.508, IND 2.002, HYD 4.087, SER 1.933, BTP 1.872
573
574
575 ---- 165 PARAMETER xie share par. in transformation func.
576
577 AGR 0.957, IND 0.797, HYD 0.183, SER 0.997, BTP 0.751
578
579
580 ---- 165 PARAMETER xid share par. in transformation func.
581
582 AGR 0.043, IND 0.203, HYD 0.817, SER 0.003, BTP 0.249
583
584
585 ---- 165 PARAMETER theta scale par. in transformation func.
586
587 AGR 8.114, IND 2.368, HYD 3.130, SER 47.919, BTP 2.614
588
589
590 ---- 165 PARAMETER ssp = 0.468 average propensity»
fo
591 r private saving
592 PARAMETER ssg = 1.287 average propensity»
fo
593 r gov. saving
594 PARAMETER taud = 0.055 direct tax rate
595 GAMS 24.8.3 r60202 Released Jan 28, 2017 WIN-VS8 x86 32bit/MS Windows 04/25»
/17 06:35:13 Page 3
596 A computable general equilibrium for algeria
597 Equation Listing SOLVE stdcqe Using NLP From line 357
598
599
600 ---- eqpy =E= composite factor agg. func.
601
602 eqpy(AGR).. Y(AGR) - (1)*F(CAP,AGR) - (1)*F(LAB,AGR) =E= 0 ; (LHS = 0)

```

الملحق رقم (3)
نتائج المحاكاة الأولى


```

1977
1978                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1979
1980 ---- EQU obj                .                .                .                EPS
1981
1982   obj production function [fictitious]
1983
1984 ---- VAR Y composite factor
1985
1986                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1987
1988 AGR 1.0000E-5 1.4543E+6      +INF      .
1989 IND 1.0000E-5 9.3182E+5      +INF      .
1990 HYD 1.0000E-5 7.6102E+6      +INF      .
1991 SER 1.0000E-5 9.7702E+5      +INF      .
1992 BTP 1.0000E-5 1.1001E+6      +INF      .
1993
1994 ---- VAR F the h-th factor input by the j-th firm
1995
1996                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1997
1998 CAP.AGR 1.0000E-5 1.3094E+6      +INF      .
1999 CAP.IND 1.0000E-5 7.0653E+5      +INF      .
2000 CAP.HYD 1.0000E-5 7.3802E+6      +INF      .
2001 CAP.SER 1.0000E-5 4.5848E+5      +INF      .
2002 CAP.BTP 1.0000E-5 4.6251E+5      +INF      .
2003 LAB.AGR 1.0000E-5 1.4508E+5      +INF      .
2004 LAB.IND 1.0000E-5 2.2548E+5      +INF      .
2005 LAB.HYD 1.0000E-5 2.3027E+5      +INF      .
2006 LAB.SER 1.0000E-5 5.1880E+5      +INF      .
2007 LAB.BTP 1.0000E-5 6.3789E+5      +INF      .
2008
2009 ---- VAR X intermediate input
2010
2011                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2012
2013 AGR.AGR 1.0000E-5 65953.812      +INF      .
2014 AGR.IND 1.0000E-5 5.9146E+5      +INF      .
2015 AGR.HYD 1.0000E-5 0.002      +INF      .
2016 AGR.SER 1.0000E-5 1.3321E+5      +INF      .
2017 AGR.BTP 1.0000E-5 6451.505      +INF      .
2018 IND.AGR 1.0000E-5 2.3343E+5      +INF      .
2019 IND.IND 1.0000E-5 6.1986E+5      +INF      .
2020 IND.HYD 1.0000E-5 0.002      +INF      .
2021 IND.SER 1.0000E-5 6.0212E+5      +INF      .
2022 IND.BTP 1.0000E-5 1.3450E+6      +INF      .
2023 HYD.AGR 1.0000E-5 4.0555E+5      +INF      .
2024 HYD.IND 1.0000E-5 1.3754E+5      +INF      .
2025 HYD.HYD 1.0000E-5 1.3441E+6      +INF      .
2026 HYD.SER 1.0000E-5 1.9185E+5      +INF      .
2027 HYD.BTP 1.0000E-5 1.4502E+5      +INF      .
2028 SER.AGR 1.0000E-5 54779.193      +INF      .
2029 SER.IND 1.0000E-5 90221.998      +INF      .
2030 SER.HYD 1.0000E-5 1.4865E+5      +INF      .
2031 SER.SER 1.0000E-5 2.8278E+5      +INF      .
2032 SER.BTP 1.0000E-5 23794.093      +INF      .
2033 BTP.AGR 1.0000E-5 1915.444      +INF      .
2034 BTP.IND 1.0000E-5 59570.703      +INF      .
2035 BTP.HYD 1.0000E-5 69249.526      +INF      .
2036 BTP.SER 1.0000E-5 33324.717      +INF      .
2037 BTP.BTP 1.0000E-5 1.6632E+5      +INF      .

```

```

2038
2039 ---- VAR Z output of the j-th good
2040
2041          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2042
2043 AGR 1.0000E-5 2.2159E+6          +INF          .
2044 IND 1.0000E-5 2.4305E+6          +INF          .
2045 HYD 1.0000E-5 9.1722E+6          +INF          .
2046 SER 1.0000E-5 2.2203E+6          +INF          .
2047 BTP 1.0000E-5 2.7867E+6          +INF          .
2048
2049 ---- VAR Xp household consumption of the i-th good
2050
2051          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2052
2053 AGR 1.0000E-5 1.2537E+6          +INF          .
2054 IND 1.0000E-5 1.6965E+6          +INF          .
2055 HYD 1.0000E-5 1.9449E+5          +INF          .
2056 SER 1.0000E-5 2.1874E+6          +INF          .
2057 BTP 1.0000E-5 59912.174          +INF          .
2058
2059 ---- VAR Xg government consumption
2060
2061          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2062
2063 AGR 1.0000E-5 1.0000E-5          +INF 1.7812E-6
2064 IND 1.0000E-5 1.0000E-5          +INF 7.5720E-6
2065 HYD 1.0000E-5 1.0000E-5          +INF 1.2202E-4
2066 SER 1.0000E-5 1.0000E-5          +INF 8.4720E-7
2067 BTP 1.0000E-5 1.0000E-5          +INF 1.2191E-4
2068
2069 ---- VAR Xv investment demand
2070
2071          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2072
2073 AGR 1.0000E-5 59518.424          +INF          .
2074 IND 1.0000E-5 3.4513E+6          +INF          .
2075 HYD 1.0000E-5 1.3571E+5          +INF          .
2076 SER 1.0000E-5 2.8568E+5          +INF          .
2077 BTP 1.0000E-5 2.9563E+6          +INF          .
2078
2079 ---- VAR E exports
2080
2081          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2082
2083 AGR 1.0000E-5 1809.209          +INF          .
2084 IND 1.0000E-5 59946.415          +INF          .
2085 HYD 1.0000E-5 8.7752E+6          +INF          .
2086 SER 1.0000E-5 5.914          +INF          .
2087 BTP 1.0000E-5 87691.411          +INF          .
2088
2089 ---- VAR M imports
2090
2091          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2092
2093 AGR 1.0000E-5 2.4685E+5          +INF          .
2094 IND 1.0000E-5 4.7410E+6          +INF          .
2095 HYD 1.0000E-5 7.2483E+5          +INF          .
2096 SER 1.0000E-5 5.5429E+5          +INF          .
2097 BTP 1.0000E-5 5.8476E+5          +INF          .
2098

```



```

2099 ---- VAR Q  Armington's composite good
2100
2101      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2102
2103 AGR 1.0000E-5 2.1103E+6      +INF      .
2104 IND 1.0000E-5 7.9482E+6      +INF      .
2105 HYD 1.0000E-5 2.5543E+6      +INF      .
2106 SER 1.0000E-5 3.0733E+6      +INF      .
2107 BTP 1.0000E-5 3.3466E+6      +INF      .
2108
2109 ---- VAR D  domestic good
2110
2111      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2112
2113 AGR 1.0000E-5 2.2296E+6      +INF      .
2114 IND 1.0000E-5 2.9455E+6      +INF      .
2115 HYD 1.0000E-5 4.6757E+5      +INF      .
2116 SER 1.0000E-5 2.4051E+6      +INF      .
2117 BTP 1.0000E-5 2.6595E+6      +INF      .
2118
2119 ---- VAR pf  the h-th factor price
2120
2121      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2122
2123 CAP 1.0000E-5      0.955      +INF      .
2124 LAB      1.000      1.000      1.000      EPS
2125
2126 ---- VAR py  composite factor price
2127
2128      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2129
2130 AGR 1.0000E-5      0.960      +INF      .
2131 IND 1.0000E-5      0.966      +INF      .
2132 HYD 1.0000E-5      0.956      +INF      .
2133 SER 1.0000E-5      0.979      +INF      .
2134 BTP 1.0000E-5      0.981      +INF      .
2135
2136 ---- VAR pz  supply price of the i-th good
2137
2138      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2139
2140 AGR 1.0000E-5      0.902      +INF      .
2141 IND 1.0000E-5      1.010      +INF      .
2142 HYD 1.0000E-5      0.896      +INF      .
2143 SER 1.0000E-5      0.982      +INF      .
2144 BTP 1.0000E-5      1.020      +INF      .
2145
2146 ---- VAR pq  Armington's composite good price
2147
2148      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2149
2150 AGR 1.0000E-5      1.097      +INF      .
2151 IND 1.0000E-5      1.102      +INF      .
2152 HYD 1.0000E-5      0.537      +INF      .
2153 SER 1.0000E-5      0.975      +INF      .
2154 BTP 1.0000E-5      1.035      +INF      .
2155
2156 ---- VAR pe  export price in local currency
2157
2158      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2159

```



```

2160 AGR 1.0000E-5      0.574      +INF      .
2161 IND 1.0000E-5      0.574      +INF      .
2162 HYD 1.0000E-5      0.894      +INF      .
2163 SER 1.0000E-5      0.574      +INF      .
2164 BTP 1.0000E-5      0.574      +INF      .
2165
2166 ---- VAR pm  import price in local currency
2167
2168          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2169
2170 AGR 1.0000E-5      1.148      +INF      .
2171 IND 1.0000E-5      1.148      +INF      .
2172 HYD 1.0000E-5      1.148      +INF      .
2173 SER 1.0000E-5      1.148      +INF      .
2174 BTP 1.0000E-5      1.148      +INF      .
2175
2176 ---- VAR pd  the i-th domestic good price
2177
2178          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2179
2180 AGR 1.0000E-5      0.902      +INF      .
2181 IND 1.0000E-5      1.028      +INF      .
2182 HYD 1.0000E-5      0.922      +INF      .
2183 SER 1.0000E-5      0.982      +INF      .
2184 BTP 1.0000E-5      1.050      +INF      .
2185
2186          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2187
2188 ---- VAR epsilon      1.0000E-5      1.148      +INF      .
2189 ---- VAR Sp      1.0000E-5      5.4280E+6      +INF      .
2190 ---- VAR Sg      1.0000E-5      2.4698E+6      +INF      .
2191 ---- VAR Td      1.0000E-5      6.3748E+5      +INF      .
2192
2193 epsilon exchange rate
2194 Sp private saving
2195 Sg government saving
2196 Td direct tax
2197
2198 ---- VAR Tz  production tax
2199
2200          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2201
2202 AGR      .      14372.322      +INF      .
2203 IND      .      6.0662E+5      +INF      .
2204 HYD      .      63563.166      +INF      .
2205 SER      .      1.8137E+5      +INF      .
2206 BTP      .      194.238      +INF      .
2207
2208 ---- VAR Tm  import tariff
2209
2210          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2211
2212 AGR      .      19309.974      +INF      .
2213 IND      .      2.8644E+5      +INF      .
2214 HYD      .      1.0914E+5      +INF      .
2215 SER      .      8.0608E-6      +INF      .
2216 BTP      .      284.074      +INF      .
2217
2218          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2219
2220 ---- VAR pi          -INF      -2.33E-10      +INF      .

```

```

2221
2222 pi production [fictitious]
2223
2224
2225 **** REPORT SUMMARY :          0      NONOPT
2226                               6 INFEASIBLE (INFES)
2227                               SUM  5.3915E+5
2228                               MAX  3.1530E+5
2229                               MEAN 89859.006
2230                               0 UNBOUNDED
2231                               0      ERRORS
2232 GAMS 24.8.3 r60202 Released Jan 28, 2017 WIN-VS8 x86 32bit/MS Windows 04/25»
      /17 06:35:13 Page 7
2233 A computable general equilibrium for algeria
2234 E x e c u t i o n
2235
2236
2237 ---- 389 PARAMETER dY
2238
2239 AGR -10.410,    IND  3.088,    HYD  74.033,    SER  -3.947,    BTP  -3.319
2240
2241
2242 ---- 389 PARAMETER dF
2243
2244          AGR          IND          HYD          SER          BTP
2245
2246 CAP          -9.979          4.286          74.287          -1.515          -0.650
2247 LAB          -14.035          -0.413          66.435          -5.952          -5.126
2248
2249
2250 ---- 389 PARAMETER dX
2251
2252          AGR          IND          HYD          SER          BTP
2253
2254 AGR          -10.410          3.088          74.033          -3.947          -3.319
2255 IND          -10.410          3.088          74.033          -3.947          -3.319
2256 HYD          -10.410          3.088          74.033          -3.947          -3.319
2257 SER          -10.410          3.088          74.033          -3.947          -3.319
2258 BTP          -10.410          3.088          74.033          -3.947          -3.319
2259
2260
2261 ---- 389 PARAMETER dZ
2262
2263 AGR -10.410,    IND  3.088,    HYD  74.033,    SER  -3.947,    BTP  -3.319
2264
2265
2266 ---- 389 PARAMETER dXp
2267
2268 AGR -12.329,    IND -12.741,    HYD  78.930,    SER  -1.415,    BTP  -7.094
2269
2270
2271 ---- 389 PARAMETER dXg
2272
2273 AGR -100.000,    IND -100.000,    HYD -100.000,    SER -100.000,    BTP -100.»
      000
2274
2275
2276 ---- 389 PARAMETER dXv
2277
2278 AGR -7.405,    IND -7.840,    HYD 88.981,    SER  4.123,    BTP -1.875
2279

```



```

2280
2281 ---- 389 PARAMETER dE
2282
2283 AGR -63.685,   IND -66.704,   HYD 73.507,   SER -67.142,   BTP -69.357
2284
2285
2286 ---- 389 PARAMETER dM
2287
2288 AGR -44.635,   IND -14.490,   HYD 18.865,   SER -29.802,   BTP -14.399
2289
2290
2291 ---- 389 PARAMETER dQ
2292
2293 AGR -16.392,   IND -7.937,   HYD 35.066,   SER -10.514,   BTP -1.199
2294
2295
2296 ---- 389 PARAMETER dD
2297
2298 AGR -10.321,   IND 6.717,   HYD 84.360,   SER -3.946,   BTP 2.432
2299
2300
2301 ---- 389 PARAMETER dpf
2302
2303 CAP -4.505
2304
2305
2306 ---- 389 PARAMETER dpy
2307
2308 AGR -4.046,   IND -3.396,   HYD -4.366,   SER -2.088,   BTP -1.868
2309
2310
2311 ---- 389 PARAMETER dpz
2312
2313 AGR -9.819,   IND 1.027,   HYD -10.416,   SER -1.835,   BTP 1.983
2314
2315
2316 ---- 389 PARAMETER dpq
2317
2318 AGR 9.673,   IND 10.190,   HYD -46.264,   SER -2.470,   BTP 3.493
2319
2320
2321 ---- 389 PARAMETER dpe
2322
2323 AGR -42.585,   IND -42.585,   HYD -10.551,   SER -42.585,   BTP -42.585
2324
2325
2326 ---- 389 PARAMETER dpm
2327
2328 AGR 14.830,   IND 14.830,   HYD 14.830,   SER 14.830,   BTP 14.830
2329
2330
2331 ---- 389 PARAMETER dpd
2332
2333 AGR -9.775,   IND 2.789,   HYD -7.796,   SER -1.834,   BTP 4.973
2334
2335
2336 ---- 389 PARAMETER depsilon = 14.830
2337 PARAMETER dTd = -3.849
2338
2339 ---- 389 PARAMETER dTz
2340

```

C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.lst mardi 25 avril 2017 06:35:27 Page 40

```
2341 AGR -19.207,   IND  4.147,   HYD 55.907,   SER -5.709,   BTP -1.402
2342
2343
2344 ----   389 PARAMETER dTm
2345
2346 AGR -36.424,   IND -1.809,   HYD 36.493,   SER -19.392,   BTP -1.704
2347
2348
2349 ----   389 PARAMETER dSp           =           -3.849
2350           PARAMETER dSg           =           1.046
2351
2352
2353 EXECUTION TIME           =           0.016 SECONDS           3 MB 24.8.3 r60202 WIN-VS8
2354
2355
2356 USER: GAMS Development Corporation, Washington, DC G871201/0000CA-ANY
2357       Free Demo, 202-342-0180, sales@gams.com, www.gams.com DC0000
2358
2359
2360 **** FILE SUMMARY
2361
2362 Input      C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.gms
2363 Output     C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.lst
```

الملحق رقم (4)
نتائج المحاكاة الثانية

```

1974 SER . . . -1.942E-8
1975 BTP . . . -6.021E-8
1976
1977 ---- EQU eqpf factor market clearing condition
1978
1979 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
1980
1981 CAP 1.0317E+7 7.6654E+6 1.0317E+7 1.1921E-7 INFES
1982 LAB 1.7575E+6 1.7575E+6 1.7575E+6 2.2520E-7
1983
1984 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
1985
1986 ---- EQU obj . . . EPS
1987
1988 obj production function [fictitious]
1989
1990 ---- VAR Y composite factor
1991
1992 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
1993
1994 AGR 1.0000E-5 1.4188E+6 +INF .
1995 IND 1.0000E-5 8.8050E+5 +INF .
1996 HYD 1.0000E-5 4.9448E+6 +INF .
1997 SER 1.0000E-5 9.8381E+5 +INF .
1998 BTP 1.0000E-5 1.1950E+6 +INF .
1999
2000 ---- VAR F the h-th factor input by the j-th firm
2001
2002 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2003
2004 CAP.AGR 1.0000E-5 1.2722E+6 +INF .
2005 CAP.IND 1.0000E-5 6.6107E+5 +INF .
2006 CAP.HYD 1.0000E-5 4.7894E+6 +INF .
2007 CAP.SER 1.0000E-5 4.5193E+5 +INF .
2008 CAP.BTP 1.0000E-5 4.9088E+5 +INF .
2009 LAB.AGR 1.0000E-5 1.4661E+5 +INF .
2010 LAB.IND 1.0000E-5 2.1943E+5 +INF .
2011 LAB.HYD 1.0000E-5 1.5542E+5 +INF .
2012 LAB.SER 1.0000E-5 5.3188E+5 +INF .
2013 LAB.BTP 1.0000E-5 7.0416E+5 +INF .
2014
2015 ---- VAR X intermediate input
2016
2017 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2018
2019 AGR.AGR 1.0000E-5 64342.076 +INF .
2020 AGR.IND 1.0000E-5 5.5888E+5 +INF .
2021 AGR.HYD 1.0000E-5 0.001 +INF .
2022 AGR.SER 1.0000E-5 1.3414E+5 +INF .
2023 AGR.BTP 1.0000E-5 7008.201 +INF .
2024 IND.AGR 1.0000E-5 2.2773E+5 +INF .
2025 IND.IND 1.0000E-5 5.8572E+5 +INF .
2026 IND.HYD 1.0000E-5 0.001 +INF .
2027 IND.SER 1.0000E-5 6.0631E+5 +INF .
2028 IND.BTP 1.0000E-5 1.4610E+6 +INF .
2029 HYD.AGR 1.0000E-5 3.9564E+5 +INF .
2030 HYD.IND 1.0000E-5 1.2996E+5 +INF .
2031 HYD.HYD 1.0000E-5 8.7335E+5 +INF .
2032 HYD.SER 1.0000E-5 1.9319E+5 +INF .
2033 HYD.BTP 1.0000E-5 1.5753E+5 +INF .
2034 SER.AGR 1.0000E-5 53440.536 +INF .

```



```

2035 SER.IND 1.0000E-5 85252.641 +INF .
2036 SER.HYD 1.0000E-5 96588.836 +INF .
2037 SER.SER 1.0000E-5 2.8475E+5 +INF .
2038 SER.BTP 1.0000E-5 25847.271 +INF .
2039 BTP.AGR 1.0000E-5 1868.636 +INF .
2040 BTP.IND 1.0000E-5 56289.596 +INF .
2041 BTP.HYD 1.0000E-5 44995.333 +INF .
2042 BTP.SER 1.0000E-5 33556.345 +INF .
2043 BTP.BTP 1.0000E-5 1.8067E+5 +INF .
2044
2045 ---- VAR Z output of the j-th good
2046
2047 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2048
2049 AGR 1.0000E-5 2.1618E+6 +INF .
2050 IND 1.0000E-5 2.2966E+6 +INF .
2051 HYD 1.0000E-5 5.9597E+6 +INF .
2052 SER 1.0000E-5 2.2357E+6 +INF .
2053 BTP 1.0000E-5 3.0271E+6 +INF .
2054
2055 ---- VAR Xp household consumption of the i-th good
2056
2057 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2058
2059 AGR 1.0000E-5 1.3447E+6 +INF .
2060 IND 1.0000E-5 2.0529E+6 +INF .
2061 HYD 1.0000E-5 2.2602E+5 +INF .
2062 SER 1.0000E-5 2.4937E+6 +INF .
2063 BTP 1.0000E-5 70881.449 +INF .
2064
2065 ---- VAR Xg government consumption
2066
2067 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2068
2069 AGR 1.0000E-5 1.0000E-5 +INF 1.8314E-6
2070 IND 1.0000E-5 1.0000E-5 +INF 7.6653E-6
2071 HYD 1.0000E-5 1.0000E-5 +INF 1.2207E-4
2072 SER 1.0000E-5 1.0000E-5 +INF 9.3425E-7
2073 BTP 1.0000E-5 1.0000E-5 +INF 1.2201E-4
2074
2075 ---- VAR Xv investment demand
2076
2077 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2078
2079 AGR 1.0000E-5 58915.958 +INF .
2080 IND 1.0000E-5 3.8542E+6 +INF .
2081 HYD 1.0000E-5 1.4555E+5 +INF .
2082 SER 1.0000E-5 3.0057E+5 +INF .
2083 BTP 1.0000E-5 3.2279E+6 +INF .
2084
2085 ---- VAR E exports
2086
2087 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2088
2089 AGR 1.0000E-5 4565.221 +INF .
2090 IND 1.0000E-5 1.5883E+5 +INF .
2091 HYD 1.0000E-5 5.7066E+6 +INF .
2092 SER 1.0000E-5 17.016 +INF .
2093 BTP 1.0000E-5 2.8627E+5 +INF .
2094
2095 ---- VAR M imports

```

```

2096
2097      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2098
2099 AGR 1.0000E-5 3.4900E+5      +INF      .
2100 IND 1.0000E-5 5.7444E+6      +INF      .
2101 HYD 1.0000E-5 6.7132E+5      +INF      .
2102 SER 1.0000E-5 7.8139E+5      +INF      .
2103 BTP 1.0000E-5 7.6068E+5      +INF      .
2104
2105 ---- VAR Q  Armington's composite good
2106
2107      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2108
2109 AGR 1.0000E-5 2.1680E+6      +INF      .
2110 IND 1.0000E-5 8.7878E+6      +INF      .
2111 HYD 1.0000E-5 2.1212E+6      +INF      .
2112 SER 1.0000E-5 3.3402E+6      +INF      .
2113 BTP 1.0000E-5 3.6162E+6      +INF      .
2114
2115 ---- VAR D  domestic good
2116
2117      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2118
2119 AGR 1.0000E-5 2.1728E+6      +INF      .
2120 IND 1.0000E-5 2.7047E+6      +INF      .
2121 HYD 1.0000E-5 2.9905E+5      +INF      .
2122 SER 1.0000E-5 2.4218E+6      +INF      .
2123 BTP 1.0000E-5 2.7409E+6      +INF      .
2124
2125 ---- VAR pf  the h-th factor price
2126
2127      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2128
2129 CAP 1.0000E-5      0.993      +INF      .
2130 LAB      1.000      1.000      1.000      EPS
2131
2132 ---- VAR py  composite factor price
2133
2134      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2135
2136 AGR 1.0000E-5      0.994      +INF      .
2137 IND 1.0000E-5      0.995      +INF      .
2138 HYD 1.0000E-5      0.993      +INF      .
2139 SER 1.0000E-5      0.997      +INF      .
2140 BTP 1.0000E-5      0.997      +INF      .
2141
2142 ---- VAR pz  supply price of the i-th good
2143
2144      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2145
2146 AGR 1.0000E-5      0.893      +INF      .
2147 IND 1.0000E-5      0.961      +INF      .
2148 HYD 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2149 SER 1.0000E-5      0.925      +INF      .
2150 BTP 1.0000E-5      0.937      +INF      .
2151
2152 ---- VAR pq  Armington's composite good price
2153
2154      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2155
2156 AGR 1.0000E-5      1.057      +INF      .

```



```

2157 IND 1.0000E-5      0.942      +INF      .
2158 HYD 1.0000E-5      0.478      +INF      .
2159 SER 1.0000E-5      0.885      +INF      .
2160 BTP 1.0000E-5      0.905      +INF      .
2161
2162 ---- VAR pe  export price in local currency
2163
2164          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2165
2166 AGR 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2167 IND 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2168 HYD 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2169 SER 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2170 BTP 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2171
2172 ---- VAR pm  import price in local currency
2173
2174          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2175
2176 AGR 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2177 IND 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2178 HYD 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2179 SER 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2180 BTP 1.0000E-5      0.915      +INF      .
2181
2182 ---- VAR pd  the i-th domestic good price
2183
2184          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2185
2186 AGR 1.0000E-5      0.893      +INF      .
2187 IND 1.0000E-5      0.964      +INF      .
2188 HYD 1.0000E-5      0.935      +INF      .
2189 SER 1.0000E-5      0.925      +INF      .
2190 BTP 1.0000E-5      0.939      +INF      .
2191
2192          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2193
2194 ---- VAR epsilon  1.0000E-5      0.915      +INF      .
2195 ---- VAR Sp      1.0000E-5      5.6126E+6      +INF      .
2196 ---- VAR Sg      1.0000E-5      2.5759E+6      +INF      .
2197 ---- VAR Td      1.0000E-5      6.5916E+5      +INF      .
2198
2199 epsilon exchange rate
2200 Sp private saving
2201 Sg government saving
2202 Td direct tax
2203
2204 ---- VAR Tz  production tax
2205
2206          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2207
2208 AGR      .      13886.201      +INF      .
2209 IND      .      5.4523E+5      +INF      .
2210 HYD      .      42206.576      +INF      .
2211 SER      .      1.7209E+5      +INF      .
2212 BTP      .      193.865      +INF      .
2213
2214 ---- VAR Tm  import tariff
2215
2216          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2217

```

```

2218 AGR      .      32612.899      +INF      .
2219 IND      .      4.1460E+5      +INF      .
2220 HYD      .      1.2075E+5      +INF      .
2221 SER      .      1.3575E-5      +INF      .
2222 BTP      .      441.445      +INF      .
2223
2224                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2225
2226 ---- VAR pi                -INF  1.1642E-9      +INF      .
2227
2228   pi  production [fictitious]
2229
2230
2231 **** REPORT SUMMARY :           0      NONOPT
2232                               6 INFEASIBLE (INFES)
2233                               SUM  3.2634E+6
2234                               MAX  2.6517E+6
2235                               MEAN 5.4391E+5
2236                               0 UNBOUNDED
2237                               0  ERRORS
2238 GAMS 24.8.3 r6020Z Released Jan 28, 2017 WIN-VS8 x86 32bit/MS Windows 04/25»
    /17 06:40:35 Page 7
2239 A computable general equilibrium for algeria
2240 E x e c u t i o n
2241
2242
2243 ---- 391 PARAMETER dY
2244
2245 AGR -12.599,   IND -2.590,   HYD 13.079,   SER -3.279,   BTP 5.023
2246
2247
2248 ---- 391 PARAMETER dF
2249
2250                AGR      IND      HYD      SER      BTP
2251
2252 CAP -12.537   -2.424   13.103   -2.922   5.445
2253 LAB -13.129   -3.084   12.338   -3.579   4.732
2254
2255
2256 ---- 391 PARAMETER dX
2257
2258                AGR      IND      HYD      SER      BTP
2259
2260 AGR -12.599   -2.590   13.079   -3.279   5.023
2261 IND -12.599   -2.590   13.079   -3.279   5.023
2262 HYD -12.599   -2.590   13.079   -3.279   5.023
2263 SER -12.599   -2.590   13.079   -3.279   5.023
2264 BTP -12.599   -2.590   13.079   -3.279   5.023
2265
2266
2267 ---- 391 PARAMETER dZ
2268
2269 AGR -12.599,   IND -2.590,   HYD 13.079,   SER -3.279,   BTP 5.023
2270
2271
2272 ---- 391 PARAMETER dXp
2273
2274 AGR -5.966,   IND 5.586,   HYD 107.934,   SER 12.389,   BTP 9.916
2275
2276
2277 ---- 391 PARAMETER dXg

```



```

2278
2279 AGR -100.000,    IND -100.000,    HYD -100.000,    SER -100.000,    BTP -100.000
2280
2281
2282 ----    391 PARAMETER dXv
2283
2284 AGR  -8.342,    IND   2.918,    HYD 102.680,    SER   9.550,    BTP   7.139
2285
2286
2287 ----    391 PARAMETER dE
2288
2289 AGR  -8.366,    IND -11.779,    HYD  12.834,    SER  -5.466,    BTP   0.037
2290
2291
2292 ----    391 PARAMETER dM
2293
2294 AGR -21.725,    IND   3.608,    HYD  10.091,    SER  -1.042,    BTP  11.353
2295
2296
2297 ----    391 PARAMETER dQ
2298
2299 AGR -14.107,    IND   1.788,    HYD  12.167,    SER  -2.745,    BTP   6.759
2300
2301
2302 ----    391 PARAMETER dD
2303
2304 AGR -12.607,    IND  -2.005,    HYD  17.914,    SER  -3.279,    BTP   5.566
2305
2306
2307 ----    391 PARAMETER dpf
2308
2309 CAP -0.677
2310
2311
2312 ----    391 PARAMETER dpy
2313
2314 AGR -0.607,    IND -0.508,    HYD -0.655,    SER -0.310,    BTP -0.277
2315
2316
2317 ----    391 PARAMETER dpz
2318
2319 AGR -10.687,    IND -3.905,    HYD  -8.450,    SER  -7.498,    BTP  -6.298
2320
2321
2322 ----    391 PARAMETER dpq
2323
2324 AGR   5.730,    IND -5.838,    HYD -52.186,    SER -11.538,    BTP -9.547
2325
2326
2327 ----    391 PARAMETER dpe
2328
2329 AGR -8.550,    IND -8.550,    HYD -8.550,    SER -8.550,    BTP -8.550
2330
2331
2332 ----    391 PARAMETER dpm
2333
2334 AGR -8.550,    IND -8.550,    HYD -8.550,    SER -8.550,    BTP -8.550
2335
2336
2337 ----    391 PARAMETER dpd

```

```

2338
2339 AGR -10.691,   IND -3.617,   HYD -6.514,   SER -7.498,   BTP -6.056
2340
2341
2342 ----   391 PARAMETER depsilon   =   -8.550
2343         PARAMETER dTd           =   -0.578
2344
2345 ----   391 PARAMETER dTz
2346
2347 AGR -21.939,   IND -6.393,   HYD  3.524,   SER -10.531,   BTP -1.591
2348
2349
2350 ----   391 PARAMETER dTm
2351
2352 AGR  7.375,    IND 42.124,   HYD 51.017,   SER 35.746,   BTP 52.749
2353
2354
2355 ----   391 PARAMETER dSp         =   -0.578
2356         PARAMETER dSg           =   5.386
2357
2358
2359 EXECUTION TIME      =          0.000 SECONDS      3 MB  24.8.3 r60202 WIN-VS8
2360
2361
2362 USER: GAMS Development Corporation, Washington, DC  G871201/0000CA-ANY
2363         Free Demo, 202-342-0180, sales@gams.com, www.gams.com  DC0000
2364
2365
2366 **** FILE SUMMARY
2367
2368 Input      C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.gms
2369 Output     C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.lst

```

الملحق رقم (5)
نتائج المحاكاة الثالثة

```

1975 CAP 1.0317E+7 7.6236E+6 1.0317E+7 1.1921E-7 INFES
1976 LAB 1.7575E+6 1.7575E+6 1.7575E+6 1.1824E-7
1977
1978                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1979
1980 ---- EQU obj                .                .                .                EPS
1981
1982 obj production function [fictitious]
1983
1984 ---- VAR Y composite factor
1985
1986                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1987
1988 AGR 1.0000E-5 1.5343E+6      +INF      .
1989 IND 1.0000E-5 1.2224E+6      +INF      .
1990 HYD 1.0000E-5 4.3838E+6      +INF      .
1991 SER 1.0000E-5 1.0365E+6      +INF      .
1992 BTP 1.0000E-5 1.1972E+6      +INF      .
1993
1994 ---- VAR F the h-th factor input by the j-th firm
1995
1996                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1997
1998 CAP.AGR 1.0000E-5 1.3913E+6      +INF      .
1999 CAP.IND 1.0000E-5 9.4285E+5      +INF      .
2000 CAP.HYD 1.0000E-5 4.2605E+6      +INF      .
2001 CAP.SER 1.0000E-5 5.0481E+5      +INF      .
2002 CAP.BTP 1.0000E-5 5.2412E+5      +INF      .
2003 LAB.AGR 1.0000E-5 1.4396E+5      +INF      .
2004 LAB.IND 1.0000E-5 2.8098E+5      +INF      .
2005 LAB.HYD 1.0000E-5 1.2413E+5      +INF      .
2006 LAB.SER 1.0000E-5 5.3342E+5      +INF      .
2007 LAB.BTP 1.0000E-5 6.7502E+5      +INF      .
2008
2009 ---- VAR X intermediate input
2010
2011                LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2012
2013 AGR.AGR 1.0000E-5 69583.775      +INF      .
2014 AGR.IND 1.0000E-5 7.7587E+5      +INF      .
2015 AGR.HYD 1.0000E-5 0.001      +INF      .
2016 AGR.SER 1.0000E-5 1.4133E+5      +INF      .
2017 AGR.BTP 1.0000E-5 7021.060      +INF      .
2018 IND.AGR 1.0000E-5 2.4628E+5      +INF      .
2019 IND.IND 1.0000E-5 8.1313E+5      +INF      .
2020 IND.HYD 1.0000E-5 0.001      +INF      .
2021 IND.SER 1.0000E-5 6.3880E+5      +INF      .
2022 IND.BTP 1.0000E-5 1.4637E+6      +INF      .
2023 HYD.AGR 1.0000E-5 4.2788E+5      +INF      .
2024 HYD.IND 1.0000E-5 1.8042E+5      +INF      .
2025 HYD.HYD 1.0000E-5 7.7427E+5      +INF      .
2026 HYD.SER 1.0000E-5 2.0354E+5      +INF      .
2027 HYD.BTP 1.0000E-5 1.5782E+5      +INF      .
2028 SER.AGR 1.0000E-5 57794.128      +INF      .
2029 SER.IND 1.0000E-5 1.1835E+5      +INF      .
2030 SER.HYD 1.0000E-5 85630.892      +INF      .
2031 SER.SER 1.0000E-5 3.0001E+5      +INF      .
2032 SER.BTP 1.0000E-5 25894.696      +INF      .
2033 BTP.AGR 1.0000E-5 2020.866      +INF      .
2034 BTP.IND 1.0000E-5 78144.360      +INF      .
2035 BTP.HYD 1.0000E-5 39890.640      +INF      .

```



```

2036 BTP.SER 1.0000E-5 35354.880      +INF      .
2037 BTP.BTP 1.0000E-5 1.8101E+5      +INF      .
2038
2039 ---- VAR Z  output of the j-th good
2040
2041          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2042
2043 AGR 1.0000E-5 2.3379E+6      +INF      .
2044 IND 1.0000E-5 3.1883E+6      +INF      .
2045 HYD 1.0000E-5 5.2836E+6      +INF      .
2046 SER 1.0000E-5 2.3556E+6      +INF      .
2047 BTP 1.0000E-5 3.0327E+6      +INF      .
2048
2049 ---- VAR Xp  household consumption of the i-th good
2050
2051          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2052
2053 AGR 1.0000E-5 1.3113E+6      +INF      .
2054 IND 1.0000E-5 2.1533E+6      +INF      .
2055 HYD 1.0000E-5 2.2683E+5      +INF      .
2056 SER 1.0000E-5 2.5229E+6      +INF      .
2057 BTP 1.0000E-5 69012.909      +INF      .
2058
2059 ---- VAR Xg  government consumption
2060
2061          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2062
2063 AGR 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  1.8220E-6
2064 IND 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  7.6106E-6
2065 HYD 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  2.4413E-4
2066 SER 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  8.9873E-7
2067 BTP 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  1.2201E-4
2068
2069 ---- VAR Xv  investment demand
2070
2071          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2072
2073 AGR 1.0000E-5 58418.849      +INF      .
2074 IND 1.0000E-5 4.1108E+6      +INF      .
2075 HYD 1.0000E-5 1.4853E+5      +INF      .
2076 SER 1.0000E-5 3.0921E+5      +INF      .
2077 BTP 1.0000E-5 3.1957E+6      +INF      .
2078
2079 ---- VAR E  exports
2080
2081          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2082
2083 AGR 1.0000E-5 4990.962      +INF      .
2084 IND 1.0000E-5 3.1829E+5      +INF      .
2085 HYD 1.0000E-5 5.0534E+6      +INF      .
2086 SER 1.0000E-5 20.238      +INF      .
2087 BTP 1.0000E-5 2.9203E+5      +INF      .
2088
2089 ---- VAR M  imports
2090
2091          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2092
2093 AGR 1.0000E-5 3.9754E+5      +INF      .
2094 IND 1.0000E-5 5.4899E+6      +INF      .
2095 HYD 1.0000E-5 6.9547E+5      +INF      .
2096 SER 1.0000E-5 7.2932E+5      +INF      .

```

```

2097 BTP 1.0000E-5 7.4595E+5 +INF .
2098
2099 ---- VAR Q  Armington's composite good
2100
2101          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2102
2103 AGR 1.0000E-5 2.3635E+6 +INF .
2104 IND 1.0000E-5 9.4260E+6 +INF .
2105 HYD 1.0000E-5 2.1193E+6 +INF .
2106 SER 1.0000E-5 3.4198E+6 +INF .
2107 BTP 1.0000E-5 3.6012E+6 +INF .
2108
2109 ---- VAR D  domestic good
2110
2111          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2112
2113 AGR 1.0000E-5 2.3497E+6 +INF .
2114 IND 1.0000E-5 3.6517E+6 +INF .
2115 HYD 1.0000E-5 2.7074E+5 +INF .
2116 SER 1.0000E-5 2.5516E+6 +INF .
2117 BTP 1.0000E-5 2.7408E+6 +INF .
2118
2119 ---- VAR pf  the h-th factor price
2120
2121          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2122
2123 CAP 1.0000E-5 0.892 +INF .
2124 LAB 1.000 1.000 1.000 EPS
2125
2126 ---- VAR py  composite factor price
2127
2128          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2129
2130 AGR 1.0000E-5 0.902 +INF .
2131 IND 1.0000E-5 0.918 +INF .
2132 HYD 1.0000E-5 0.895 +INF .
2133 SER 1.0000E-5 0.949 +INF .
2134 BTP 1.0000E-5 0.954 +INF .
2135
2136 ---- VAR pz  supply price of the i-th good
2137
2138          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2139
2140 AGR 1.0000E-5 0.796 +INF .
2141 IND 1.0000E-5 0.846 +INF .
2142 HYD 1.0000E-5 0.821 +INF .
2143 SER 1.0000E-5 0.826 +INF .
2144 BTP 1.0000E-5 0.827 +INF .
2145
2146 ---- VAR pq  Armington's composite good price
2147
2148          LOWER          LEVEL          UPPER          MARGINAL
2149
2150 AGR 1.0000E-5 0.933 +INF .
2151 IND 1.0000E-5 0.772 +INF .
2152 HYD 1.0000E-5 0.410 +INF .
2153 SER 1.0000E-5 0.752 +INF .
2154 BTP 1.0000E-5 0.799 +INF .
2155
2156 ---- VAR pe  export price in local currency
2157

```


	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2158					
2159					
2160	AGR 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2161	IND 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2162	HYD 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2163	SER 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2164	BTP 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2165					
2166	---- VAR pm import price in local currency				
2167					
	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2168					
2169					
2170	AGR 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2171	IND 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2172	HYD 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2173	SER 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2174	BTP 1.0000E-5	0.814	+INF	.	
2175					
2176	---- VAR pd the i-th domestic good price				
2177					
	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2178					
2179					
2180	AGR 1.0000E-5	0.791	+INF	.	
2181	IND 1.0000E-5	0.705	+INF	.	
2182	HYD 1.0000E-5	0.842	+INF	.	
2183	SER 1.0000E-5	0.775	+INF	.	
2184	BTP 1.0000E-5	0.828	+INF	.	
2185					
	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2186					
2187					
2188	---- VAR epsilon	1.0000E-5	0.814	+INF	.
2189	---- VAR Sp	1.0000E-5	5.1231E+6	+INF	.
2190	---- VAR Sg	1.0000E-5	1.8143E+6	+INF	.
2191	---- VAR Td	1.0000E-5	9.0250E+5	+INF	.
2192					
2193	epsilon exchange rate				
2194	Sp private saving				
2195	Sg government saving				
2196	Td direct tax				
2197					
2198	---- VAR Tz production tax				
2199					
	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2200					
2201					
2202	AGR	2675.747	+INF	.	
2203	IND	1.3335E+5	+INF	.	
2204	HYD	6709.997	+INF	.	
2205	SER	32387.616	+INF	.	
2206	BTP	34.285	+INF	.	
2207					
2208	---- VAR Tm import tariff				
2209					
	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2210					
2211					
2212	AGR	22056.273	+INF	.	
2213	IND	2.3526E+5	+INF	.	
2214	HYD	74274.680	+INF	.	
2215	SER	7.5226E-6	+INF	.	
2216	BTP	257.026	+INF	.	
2217					
	LOWER	LEVEL	UPPER	MARGINAL	
2218					

```

2219
2220 ---- VAR pi          -INF          +INF
2221
2222 pi production [fictitious]
2223
2224
2225 **** REPORT SUMMARY :          0      NONOPT
2226                               6 INFEASIBLE (INFES)
2227                               SUM  3.1962E+6
2228                               MAX  2.6935E+6
2229                               MEAN 5.3271E+5
2230                               0 UNBOUNDED
2231                               0  ERRORS
2232 GAMS 24.8.3 r60202 Released Jan 28, 2017 WIN-VS8 x86 32bit/MS Windows 04/25»
      /17 06:46:01 Page 7
2233 A computable general equilibrium for algeria
2234 E x e c u t i o n
2235
2236
2237 ---- 390 PARAMETER dY
2238
2239 AGR -5.479,   IND 35.231,   HYD 0.250,   SER 1.905,   BTP 5.216
2240
2241
2242 ---- 390 PARAMETER dF
2243
2244           AGR           IND           HYD           SER           BTP
2245
2246 CAP      -4.346       39.168       0.614       8.438       12.586
2247 LAB      -14.701      24.102      -10.278     -3.301       0.398
2248
2249
2250 ---- 390 PARAMETER dX
2251
2252           AGR           IND           HYD           SER           BTP
2253
2254 AGR      -5.479       35.231       0.250       1.905       5.216
2255 IND      -5.479       35.231       0.250       1.905       5.216
2256 HYD      -5.479       35.231       0.250       1.905       5.216
2257 SER      -5.479       35.231       0.250       1.905       5.216
2258 BTP      -5.479       35.231       0.250       1.905       5.216
2259
2260
2261 ---- 390 PARAMETER dZ
2262
2263 AGR -5.479,   IND 35.231,   HYD 0.250,   SER 1.905,   BTP 5.216
2264
2265
2266 ---- 390 PARAMETER dXp
2267
2268 AGR -8.302,   IND 10.753,   HYD 108.683,   SER 13.706,   BTP 7.018
2269
2270
2271 ---- 390 PARAMETER dXg
2272
2273 AGR -100.000,   IND -100.000,   HYD -100.000,   SER -100.000,   BTP -100.»
      000
2274
2275
2276 ---- 390 PARAMETER dXv
2277

```



```

2278 AGR -9.115,   IND  9.771,   HYD 106.833,   SER 12.699,   BTP  6.070
2279
2280
2281 ----   390 PARAMETER dE
2282
2283 AGR  0.180,   IND 76.784,   HYD -0.081,   SER 12.432,   BTP  2.049
2284
2285
2286 ----   390 PARAMETER dM
2287
2288 AGR -10.839,   IND -0.982,   HYD 14.050,   SER -7.637,   BTP  9.196
2289
2290
2291 ----   390 PARAMETER dQ
2292
2293 AGR -6.361,   IND  9.181,   HYD 12.064,   SER -0.426,   BTP  6.314
2294
2295
2296 ----   390 PARAMETER dD
2297
2298 AGR -5.490,   IND 32.306,   HYD  6.751,   SER  1.905,   BTP  5.562
2299
2300
2301 ----   390 PARAMETER dpf
2302
2303 CAP -10.826
2304
2305
2306 ----   390 PARAMETER dpy
2307
2308 AGR -9.757,   IND -8.230,   HYD -10.502,   SER -5.109,   BTP -4.580
2309
2310
2311 ----   390 PARAMETER dpz
2312
2313 AGR -20.433,   IND -15.350,   HYD -17.915,   SER -17.383,   BTP -17.295
2314
2315
2316 ----   390 PARAMETER dpq
2317
2318 AGR -6.723,   IND -22.772,   HYD -59.013,   SER -24.778,   BTP -20.077
2319
2320
2321 ----   390 PARAMETER dpe
2322
2323 AGR -18.554,   IND -18.554,   HYD -18.554,   SER -18.554,   BTP -18.554
2324
2325
2326 ----   390 PARAMETER dpm
2327
2328 AGR -18.554,   IND -18.554,   HYD -18.554,   SER -18.554,   BTP -18.554
2329
2330
2331 ----   390 PARAMETER dpd
2332
2333 AGR -20.892,   IND -29.541,   HYD -15.815,   SER -22.460,   BTP -17.164
2334
2335
2336 ----   390 PARAMETER depsilon = -18.554
2337          PARAMETER dTd = 36.125
2338

```

```
2339 ---- 390 PARAMETER dTz
2340
2341 AGR -84.958,   IND -77.106,   HYD -83.542,   SER -83.162,   BTP -82.596
2342
2343
2344 ---- 390 PARAMETER dTm
2345
2346 AGR -27.382,   IND -19.354,   HYD -7.110,   SER -24.774,   BTP -11.064
2347
2348
2349 ---- 390 PARAMETER dSp           =           -9.250
2350           PARAMETER dSg           =           -25.772
2351
2352
2353 EXECUTION TIME           =           0.000 SECONDS           3 MB 24.8.3 r60202 WIN-VS8
2354
2355
2356 USER: GAMS Development Corporation, Washington, DC G871201/0000CA-ANY
2357           Free Demo, 202-342-0180, sales@gams.com, www.gams.com DC0000
2358
2359
2360 **** FILE SUMMARY
2361
2362 Input      C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.gms
2363 Output     C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.lst
```

الملحق رقم (6)

نتائج المحاكاة الرابعة

```

1970
1971      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1972
1973 AGR      .      .      .      -5.968E-8
1974 IND      .      .      .      7.2260E-9
1975 HYD      .      .      .      2.4907E-8
1976 SER      .      .      .      -5.119E-8
1977 BTP      .      .      .      -5.330E-8
1978
1979 ---- EQU eqpf factor market clearing condition
1980
1981      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1982
1983 CAP 1.3412E+7 1.0733E+7 1.3412E+7 1.1921E-7 INFES
1984 LAB 2.2848E+6 2.2848E+6 2.2848E+6 1.6596E-7
1985
1986      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1987
1988 ---- EQU obj      .      .      .      EPS
1989
1990      obj production function [fictitious]
1991
1992 ---- VAR Y composite factor
1993
1994      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
1995
1996 AGR 1.0000E-5 1.7939E+6      +INF      .
1997 IND 1.0000E-5 1.2762E+6      +INF      .
1998 HYD 1.0000E-5 7.0885E+6      +INF      .
1999 SER 1.0000E-5 1.3642E+6      +INF      .
2000 BTP 1.0000E-5 1.4937E+6      +INF      .
2001
2002 ---- VAR F the h-th factor input by the j-th firm
2003
2004      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2005
2006 CAP.AGR 1.0000E-5 1.6161E+6      +INF      .
2007 CAP.IND 1.0000E-5 9.6912E+5      +INF      .
2008 CAP.HYD 1.0000E-5 6.8756E+6      +INF      .
2009 CAP.SER 1.0000E-5 6.4234E+5      +INF      .
2010 CAP.BTP 1.0000E-5 6.3027E+5      +INF      .
2011 LAB.AGR 1.0000E-5 1.7796E+5      +INF      .
2012 LAB.IND 1.0000E-5 3.0737E+5      +INF      .
2013 LAB.HYD 1.0000E-5 2.1320E+5      +INF      .
2014 LAB.SER 1.0000E-5 7.2235E+5      +INF      .
2015 LAB.BTP 1.0000E-5 8.6389E+5      +INF      .
2016
2017 ---- VAR X intermediate input
2018
2019      LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2020
2021 AGR.AGR 1.0000E-5 81353.360      +INF      .
2022 AGR.IND 1.0000E-5 8.1002E+5      +INF      .
2023 AGR.HYD 1.0000E-5      0.002      +INF      .
2024 AGR.SER 1.0000E-5 1.8601E+5      +INF      .
2025 AGR.BTP 1.0000E-5 8759.443      +INF      .
2026 IND.AGR 1.0000E-5 2.8794E+5      +INF      .
2027 IND.IND 1.0000E-5 8.4893E+5      +INF      .
2028 IND.HYD 1.0000E-5      0.002      +INF      .
2029 IND.SER 1.0000E-5 8.4075E+5      +INF      .
2030 IND.BTP 1.0000E-5 1.8261E+6      +INF      .

```



```

2031 HYD.AGR 1.0000E-5 5.0025E+5      +INF      .
2032 HYD.IND 1.0000E-5 1.8836E+5      +INF      .
2033 HYD.HYD 1.0000E-5 1.2520E+6      +INF      .
2034 HYD.SER 1.0000E-5 2.6789E+5      +INF      .
2035 HYD.BTP 1.0000E-5 1.9690E+5      +INF      .
2036 SER.AGR 1.0000E-5 67569.581      +INF      .
2037 SER.IND 1.0000E-5 1.2356E+5      +INF      .
2038 SER.HYD 1.0000E-5 1.3846E+5      +INF      .
2039 SER.SER 1.0000E-5 3.9485E+5      +INF      .
2040 SER.BTP 1.0000E-5 32306.107      +INF      .
2041 BTP.AGR 1.0000E-5 2362.681       +INF      .
2042 BTP.IND 1.0000E-5 81584.608      +INF      .
2043 BTP.HYD 1.0000E-5 64502.095      +INF      .
2044 BTP.SER 1.0000E-5 46531.725      +INF      .
2045 BTP.BTP 1.0000E-5 2.2582E+5      +INF      .
2046
2047 ---- VAR Z  output of the j-th good
2048
2049          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2050
2051 AGR 1.0000E-5 2.7333E+6      +INF      .
2052 IND 1.0000E-5 3.3286E+6      +INF      .
2053 HYD 1.0000E-5 8.5434E+6      +INF      .
2054 SER 1.0000E-5 3.1002E+6      +INF      .
2055 BTP 1.0000E-5 3.7836E+6      +INF      .
2056
2057 ---- VAR Xp  household consumption of the i-th good
2058
2059          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2060
2061 AGR 1.0000E-5 1.9344E+6      +INF      .
2062 IND 1.0000E-5 3.8179E+6      +INF      .
2063 HYD 1.0000E-5 4.0286E+5      +INF      .
2064 SER 1.0000E-5 4.0616E+6      +INF      .
2065 BTP 1.0000E-5 1.1495E+5      +INF      .
2066
2067 ---- VAR Xg  government consumption
2068
2069          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2070
2071 AGR 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  1.8477E-6
2072 IND 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  7.6366E-6
2073 HYD 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  1.2210E-4
2074 SER 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  9.0248E-7
2075 BTP 1.0000E-5 1.0000E-5      +INF  1.2202E-4
2076
2077 ---- VAR Xv  investment demand
2078
2079          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2080
2081 AGR 1.0000E-5 68996.854      +INF      .
2082 IND 1.0000E-5 5.8355E+6      +INF      .
2083 HYD 1.0000E-5 2.1120E+5      +INF      .
2084 SER 1.0000E-5 3.9855E+5      +INF      .
2085 BTP 1.0000E-5 4.2618E+6      +INF      .
2086
2087 ---- VAR E  exports
2088
2089          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2090
2091 AGR 1.0000E-5 6440.483      +INF      .

```

```

2092 IND 1.0000E-5 4.1154E+5 +INF .
2093 HYD 1.0000E-5 8.2932E+6 +INF .
2094 SER 1.0000E-5 33.790 +INF .
2095 BTP 1.0000E-5 4.9406E+5 +INF .
2096
2097 ---- VAR M imports
2098
2099 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2100
2101 AGR 1.0000E-5 8.6780E+5 +INF .
2102 IND 1.0000E-5 9.2302E+6 +INF .
2103 HYD 1.0000E-5 1.0658E+6 +INF .
2104 SER 1.0000E-5 1.7024E+6 +INF .
2105 BTP 1.0000E-5 1.4197E+6 +INF .
2106
2107 ---- VAR Q Armington's composite good
2108
2109 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2110
2111 AGR 1.0000E-5 3.0896E+6 +INF .
2112 IND 1.0000E-5 1.3457E+7 +INF .
2113 HYD 1.0000E-5 3.0194E+6 +INF .
2114 SER 1.0000E-5 5.2169E+6 +INF .
2115 BTP 1.0000E-5 4.7975E+6 +INF .
2116
2117 ---- VAR D domestic good
2118
2119 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2120
2121 AGR 1.0000E-5 2.7465E+6 +INF .
2122 IND 1.0000E-5 3.7150E+6 +INF .
2123 HYD 1.0000E-5 3.0946E+5 +INF .
2124 SER 1.0000E-5 3.3582E+6 +INF .
2125 BTP 1.0000E-5 3.2796E+6 +INF .
2126
2127 ---- VAR pf the h-th factor price
2128
2129 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2130
2131 CAP 1.0000E-5 0.949 +INF .
2132 LAB 1.000 1.000 1.000 EPS
2133
2134 ---- VAR py composite factor price
2135
2136 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2137
2138 AGR 1.0000E-5 0.954 +INF .
2139 IND 1.0000E-5 0.962 +INF .
2140 HYD 1.0000E-5 0.951 +INF .
2141 SER 1.0000E-5 0.976 +INF .
2142 BTP 1.0000E-5 0.979 +INF .
2143
2144 ---- VAR pz supply price of the i-th good
2145
2146 LOWER LEVEL UPPER MARGINAL
2147
2148 AGR 1.0000E-5 0.791 +INF .
2149 IND 1.0000E-5 0.795 +INF .
2150 HYD 1.0000E-5 0.851 +INF .
2151 SER 1.0000E-5 0.766 +INF .
2152 BTP 1.0000E-5 0.742 +INF .

```



```

2153
2154 ---- VAR pq  Armington's composite good price
2155
2156          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2157
2158 AGR 1.0000E-5      0.877      +INF      .
2159 IND 1.0000E-5      0.604      +INF      .
2160 HYD 1.0000E-5      0.320      +INF      .
2161 SER 1.0000E-5      0.648      +INF      .
2162 BTP 1.0000E-5      0.665      +INF      .
2163
2164 ---- VAR pe  export price in local currency
2165
2166          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2167
2168 AGR 1.0000E-5      0.851      +INF      .
2169 IND 1.0000E-5      0.851      +INF      .
2170 HYD 1.0000E-5      0.851      +INF      .
2171 SER 1.0000E-5      0.851      +INF      .
2172 BTP 1.0000E-5      0.851      +INF      .
2173
2174 ---- VAR pm  import price in local currency
2175
2176          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2177
2178 AGR 1.0000E-5      0.567      +INF      .
2179 IND 1.0000E-5      0.567      +INF      .
2180 HYD 1.0000E-5      0.567      +INF      .
2181 SER 1.0000E-5      0.567      +INF      .
2182 BTP 1.0000E-5      0.567      +INF      .
2183
2184 ---- VAR pd  the i-th domestic good price
2185
2186          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2187
2188 AGR 1.0000E-5      0.786      +INF      .
2189 IND 1.0000E-5      0.653      +INF      .
2190 HYD 1.0000E-5      0.734      +INF      .
2191 SER 1.0000E-5      0.719      +INF      .
2192 BTP 1.0000E-5      0.728      +INF      .
2193
2194          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2195
2196 ---- VAR epsilon      1.0000E-5      0.567      +INF      .
2197 ---- VAR Sp      1.0000E-5      7.0193E+6      +INF      .
2198 ---- VAR Sg      1.0000E-5      2.5736E+6      +INF      .
2199 ---- VAR Td      1.0000E-5      1.1541E+6      +INF      .
2200
2201  epsilon exchange rate
2202  Sp private saving
2203  Sg government saving
2204  Td direct tax
2205
2206 ---- VAR Tz  production tax
2207
2208          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2209
2210 AGR      .      3110.548      +INF      .
2211 IND      .      1.3069E+5      +INF      .
2212 HYD      .      11250.363      +INF      .
2213 SER      .      39534.006      +INF      .

```

```

2214 BTP      .      38.371      +INF      .
2215
2216 ---- VAR Tm import tariff
2217
2218          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2219
2220 AGR      .      57002.250      +INF      .
2221 IND      .      4.6828E+5      +INF      .
2222 HYD      .      1.3475E+5      +INF      .
2223 SER      .      2.0789E-5      +INF      .
2224 BTP      .      579.121      +INF      .
2225
2226          LOWER      LEVEL      UPPER      MARGINAL
2227
2228 ---- VAR pi          -INF 9.313E-10      +INF      .
2229
2230 pi production [fictitious]
2231
2232
2233 **** REPORT SUMMARY :          0      NONOPT
2234                                6 INFEASIBLE (INFES)
2235                                SUM 3.4951E+6
2236                                MAX 2.6787E+6
2237                                MEAN 5.8251E+5
2238                                0 UNBOUNDED
2239                                0 ERRORS
2240 GAMS 24.8.3 r60202 Released Jan 28, 2017 WIN-VS8 x86 32bit/MS Windows 04/25»
/17 06:49:20 Page 7
2241 A computable general equilibrium for algeria
2242 Execution
2243
2244
2245 ---- 395 PARAMETER dY
2246
2247 AGR 10.509,      IND 41.184,      HYD 62.102,      SER 34.120,      BTP 31.267
2248
2249
2250 ---- 395 PARAMETER dF
2251
2252          AGR          IND          HYD          SER          BTP
2253
2254 CAP      11.111      43.046      62.371      37.979      35.387
2255 LAB      5.449      35.756      54.096      30.948      28.488
2256
2257
2258 ---- 395 PARAMETER dX
2259
2260          AGR          IND          HYD          SER          BTP
2261
2262 AGR      10.509      41.184      62.102      34.120      31.267
2263 IND      10.509      41.184      62.102      34.120      31.267
2264 HYD      10.509      41.184      62.102      34.120      31.267
2265 SER      10.509      41.184      62.102      34.120      31.267
2266 BTP      10.509      41.184      62.102      34.120      31.267
2267
2268
2269 ---- 395 PARAMETER dZ
2270
2271 AGR 10.509,      IND 41.184,      HYD 62.102,      SER 34.120,      BTP 31.267
2272
2273

```



```

2274 ---- 395 PARAMETER dXp
2275
2276 AGR 35.268, IND 96.369, HYD 270.631, SER 83.054, BTP 78.256
2277
2278
2279 ---- 395 PARAMETER dXg
2280
2281 AGR -100.000, IND -100.000, HYD -100.000, SER -100.000, BTP -100.»
000
2282
2283
2284 ---- 395 PARAMETER dXv
2285
2286 AGR 7.341, IND 55.827, HYD 194.112, SER 45.261, BTP 41.454
2287
2288
2289 ---- 395 PARAMETER dE
2290
2291 AGR 29.275, IND 128.577, HYD 63.977, SER 87.724, BTP 72.648
2292
2293
2294 ---- 395 PARAMETER dM
2295
2296 AGR 94.634, IND 66.478, HYD 74.775, SER 115.600, BTP 107.819
2297
2298
2299 ---- 395 PARAMETER dQ
2300
2301 AGR 22.403, IND 55.873, HYD 59.663, SER 51.901, BTP 41.635
2302
2303
2304 ---- 395 PARAMETER dD
2305
2306 AGR 10.470, IND 34.598, HYD 22.018, SER 34.120, BTP 26.317
2307
2308
2309 ---- 395 PARAMETER dpf
2310
2311 CAP -5.096
2312
2313
2314 ---- 395 PARAMETER dpy
2315
2316 AGR -4.578, IND -3.844, HYD -4.939, SER -2.365, BTP -2.117
2317
2318
2319 ---- 395 PARAMETER dpz
2320
2321 AGR -20.885, IND -20.541, HYD -14.885, SER -23.377, BTP -25.809
2322
2323
2324 ---- 395 PARAMETER dpq
2325
2326 AGR -12.307, IND -39.593, HYD -67.995, SER -35.199, BTP -33.455
2327
2328
2329 ---- 395 PARAMETER dpe
2330
2331 AGR -14.920, IND -14.920, HYD -14.920, SER -14.920, BTP -14.920
2332
2333

```

```

2334 ---- 395 PARAMETER dpm
2335
2336 AGR -43.280,    IND -43.280,    HYD -43.280,    SER -43.280,    BTP -43.280
2337
2338
2339 ---- 395 PARAMETER dpd
2340
2341 AGR -21.351,    IND -34.712,    HYD -26.608,    SER -28.086,    BTP -27.226
2342
2343
2344 ---- 395 PARAMETER depsilon
2345          PARAMETER dTd          =          -43.280
2346          PARAMETER dTz          =          74.075
2347 ---- 395 PARAMETER dTz
2348
2349 AGR -82.514,    IND -77.563,    HYD -72.405,    SER -79.447,    BTP -80.522
2350
2351
2352 ---- 395 PARAMETER dTm
2353
2354 AGR 87.674,     IND 60.525,     HYD 68.525,     SER 107.890,    BTP 100.388
2355
2356
2357 ---- 395 PARAMETER dSp          =          24.340
2358          PARAMETER dSg          =          5.290
2359
2360
2361 EXECUTION TIME          =          0.000 SECONDS          3 MB 24.8.3 r60202 WIN-VS8
2362
2363
2364 USER: GAMS Development Corporation, Washington, DC G871201/0000CA-ANY
2365 Free Demo, 202-342-0180, sales@gams.com, www.gams.com DC0000
2366
2367
2368 **** FILE SUMMARY
2369
2370 Input      C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.gms
2371 Output     C:\Users\laib WALID\Documents\gamsdir\projdir\Untitled_1.lst

```

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- 1) أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة، دار الثقافة الجامعية، 1990
- 2) أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- 3) أسامة بشير الدباغ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، 2002
- 4) ب. برنييه، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الإسكندرية، 1999
- 5) باري سيجل، النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور دار المريخ، الرياض 1987
- 6) باهر محمد عتلم، المالية العامة- أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية-، مكتبة الآداب، مصر ، 1998
- 7) بول سامويلسون، علم الاقتصاد،، الدار الأهلية، عمان، 2006
- 8) تشارلز وولف، الأسواق أم الحكومات، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996
- 9) تيسير الرواوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2000
- 10) جيمس جوارتيبي، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، السعودية، 1999.
- 11) رامي زيدان، حساسية النظام الضريبي السوري، المجتمع والاقتصاد، سورية، 2007.
- 12) رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- 13) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة 1996.
- 14) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة، مصر، 1992.
- 15) زهران حمديه، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس، مصر، 1990.
- 16) سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، كاظمة للنشر، الكويت، 1982.
- 17) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، 1994.

- 18) سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن عمر، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
- 19) شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة، الأردن، 2011.
- 20) ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 21) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 1999.
- 22) عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- 23) عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي -، زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 24) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية - دراسة تحليلية وتقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
- 25) علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات الحسين، الطبعة الأولى، سورية 1997
- 26) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط: (5) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 27) فوزت فرحات، المالية والاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001
- 28) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة والسياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية، مصر، 1988
- 29) محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثالثة عشر، سورية، 2008
- 30) محي الدين، التخلف والتنمية دار النهضة العربية، بيروت، 1975
- 31) مصطفى حسين المتوكل، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000.
- 32) نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، (بيروت: الدار الجامعية، بيروت، 1990
- 33) والاس بيتيرسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت 1986
- 34) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية - دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000
- 35) وليد السيفو، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، الأردن، 2003.

2. الرسائل والأطروحات

- 36) ابراهيم بلقطة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015
- 37) أسماء خضير السامرائي، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 1993
- 38) أمين انمار، التصنيع والتغيرات الهيكلية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق، 1996.
- 39) جميل حميد أحمد، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، بغداد، 2000
- 40) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الجزائر، 2005
- 41) رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.
- 42) صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري - أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015
- 43) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 44) عبد الله منصور، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 45) مختار بن عابد، فعالية قيادة السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة - مقارنة قياسية لحالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة [أي بكر بلقايد لتلمسان، الجزائر، 2015
- 46) نبيل جعفر عبد الرضا، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإيراني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، 1990

- 47) نزار عبد اللطيف، تأثير السياسات المالية والنقدية على التغيير الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2003
- 48) وليد عايب، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - الاقتصاد الجزائري نموذجاً - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2009
- 49) يحيى محمد عوض الدلالة، محددات الادخار القومي في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- 50) يسمينه لباني، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002 - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010
3. المجالات والدوريات
- 50) أحمد الكواز، محاكاة هيكل إنتاج دولة الكويت لهيكل إنتاج مملكة النرويج (تحليل المدخلات والمخرجات)، بحوث اقتصادية عربية، السنة الرابعة عشر، العدد أربعون، خريف 2007
- 51) ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 129، ربيع 2009
- 51) إبراهيم الكراسنة، السياسة الضريبية والاصلاح، دورة "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة" أبو ظبي، 4-14/12/2006، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية
- 52) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية، الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997
- 53) جوشوا غرين، نظرة عامة على تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، الدورة التكوينية حول السياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 2005
- 54) حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية، معهد صندوق النقد الدولي.
- 55) خالد عبد القادر، إدارة الموارد الطبيعية والسياسة المالية، دورة "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة" أبو ظبي، 4-14/12/2006، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية
- 56) رايس فضيل، ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر، مركز الدراسات الإقليمية، دراسة إقليمية، العدد 9

- 57) سمير خوري، السياسة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي، الدورة التكوينية حول السياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 2005
- 58) صالح صالح، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، نعمة الموارد ولعنة الفساد، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15-2015، جامعة سطيف.
- 59) عارف دليلة، عجز الموازنة وسبل معالجتها، (جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، 1998)،
- 60) عبد الهادي يوسف، سياسات الإنفاق العام والإصلاح، معهد صندوق النقد الدولي، 2006
- 61) عماد الإمام وآخرون، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج واستخدامها في تقييم السياسات والتنبؤ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- 62) فاروق القاسم، النموذج النرويجي - إدارة المصادر البترولية - عالم المعرفة، الكويت، مارس 2010
- 63) فرحي محمد، "النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الاقتصاد، 1999.
- 64) فيليب كرم، قواعد المالية العامة والآداء المالي، الدورة التكوينية حول السياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي، معهد صندوق النقد الدولي، 2005
- 65) موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 05 / ديسمبر 2016
- 66) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9-2013
- 67) نجيب عيسى، النفط والمجال الاقتصادي العربي - دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الاقتصاد العربية، معهد الإنماء العربي، لبنان، 1991
4. التقارير
- 68) بنك الجزائر، "التقارير السنوية حول التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر لسنوات 2007/2015.
- 69) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015". 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Ouvrages

- 70) Abdelmadjid bouzidi, **les années 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle**, ENAG, Alger, 1999
- 71) Ahmad dahmani, **l'Algérie a l'épreuve, économie politique des reformes 1980-1997**, l'harmattan, paris, 1999
- 72) Albert Dagher, **analyse macroéconomique, les modèles de base**, Dar al-manhal el-lubnani, 1^{er} édition, 2008,
- 73) Alexis Jacquemin, **fondements d'économie politique**, De Boeck, université de Bruxelles, 2001
- 74) Ammar belhimer, **la dette extérieure de l'Algérie- une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustement**, CASBAH éditions, Alger, 1998
- 75) André Lemelin, « **Les fonctions de production CES pour les nuls Comme moi** », université de Nice-Sophia Antipolis, URF de droit, des sciences politiques, économiques et de gestion, université de Nice-Sophia Antipolis, France, 2004
- 76) André Lemelin, « **Les fonctions de production CET pour les nuls Comme moi** »,URF de droit, des sciences politiques, économiques et de gestion, université de Nice-Sophia Antipolis, France,2004
- 77) Artus patrick, **modélisation macroéconomique**, ECONOMICA, paris, 2005
- 78) Benbitour Ahmed, **l'expérience algérienne du développement 1962-1991**, ISGP, Algérie, 1992
- 79) Bernard ghillochon, **économie Internationale**, ECONOMICA, paris, 1999.
- 80) Boussena S., Pauwels J-P., Locatelli C., Swartenbroekx C. **Le défi pétrolier :questions actuelles du pétrole et du gaz**, Vuibert : Paris, 2006
- 81) Decaluwé Bernard et autres, **la politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable**, les presses de l'université de Montréal, CANADA, 2001.
- 82) Dominique plihon, **la monnaie et ses mécanismes**, CASBAH éditions, Alger, 2005
- 83) Dwight H perkins, **stevenradelet, david L lindauer, économie du développement, de Boeck**, 3 Edition, Belgique, 2008
- 84) Fodil HASSAN, **chronique de l'économie algérienne – vingt ans de réformes libérales-** l'économiste d'Algérie, Algérie, 2005
- 85) Frederic mishkin, **monnaie banque et marchés financiers**, nouveaux horizons, 9 eme éditions, paris, 2010
- 86) Gregory N Mankiw, **macroéconomie**, de Boeck, 4eme édition, paris, 2009
- 87) Gregory N Mankiw. **Macroéconomie**, de Boeck, 4 éditions, Paris, 2010
- 88) Hamid TEMMAR. **L'économie de l'Algérie les stratégies de développement**, tome 1, OPU, Algérie 2015.

- 89) Hocine benissad, **Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche, (1962-2004)**, ENAG EDITION, Alger, 2004
- 90) Jaque Muller, **économie manuel d'application**, Paris, DUOND, 2002
- 91) Jean didier lecaillon, **économie contemporaine**, paris : de Boeck, 2001
- 92) Paul krugman, **économie international**, nouveau horizons, 8eme édition, paris, 2009
- 93) PIERRE Bel trame, **la fiscalité en France** ,10 aime édition, Hachette supérieur, Paris, 2004
- 94) XAFIER GREFFE, **politique économique, programme-instruments, perspectives, ECONOMICA**, 2ème édition, paris, 1991
- 95) XAFIER GREFFE, **politique économiques**, economica, Paris, 2000
- 96) Xavier greffe, **principe de politique économique**, economica, paris, 2000

2. Thèses

- 97) Ahcène AMAROUCHE, **Libéralisation économique et problèmes de la transition en Algérie Essai sur les limites d'un système d'économie à base de rente**, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 2004
- 98) GERONIMI.V, **Les économies pétrolières du Golf de Guinée face au choc : portée et limites des modèles du syndrome hollandais**, thèse de doctorat, Paris X Nanterre, 1992
- 99) Marie claire AOUN, **la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs**, thèse pour l'obtention du titre docteur en sciences économiques, université paris dauphine, France, 2008
- 100) Youcef ben abdallâh, **Economie rentière et surendettement. Spécificités de l'algérien disease**. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 1999

3. Revues et colloquies

- 101) Aissa MOUHOUBI, **L'EFFET DE LA GESTION DE LA RENTE SUR L'INVESTISSEMENT ET LA PRODUCTION HORS HYDROCARBURES EN ALGERIE**, Colloque International - Algérie : cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société8-9-12-2012
- 102) Bentabet bouziane, **une matrice de comptabilité sociale, le cas de l'économie algérienne**, les cahiers du CREAD, N°40, 2eme trimestre, 1997
- 103) Bernard DECALUWE, **Comment construire un modèle calculable d'équilibre général ? Une illustration**, L'Actualité Économique, Revue d'analyse économique, Vol 62, n° 3, septembre 1986
- 104) Daniel solano, **Algérie construire l'avenir**, le MOCI, N 1706, 9-6-2005
- 105) Fofana Ismail, **Elaborer une Matrice de Comptabilité Sociale Pour l'Analyse d'Impacts des Chocs et Politiques Macroéconomiques**, Réseau de Recherche sur les Politiques Economiques de réduction de la Pauvreté (PEP), Université Laval, Québec, Canada, Version révisée - Octobre 2007

- 106) -J. DOMINIQUE LAFAY et J. LECAILLON: **La dimension politique de l'ajustement économique**, Revue de l'OCDE, Série "Faisabilité politique de l'ajustement",
- 107) KHERBACHI Hamid, **Etude D'impact Des Programmes D'investissements Publics Sur La Croissance Economique En Algérie Par Le Modèle Des Multiplicateurs De La Matrice De Comptabilité Sociale**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14 (2014),
- 108) Laurent simula, **la politiqua fiscale, objectifs et contraintes**, problèmes économiques, mars 2016, numéro 9.
- 109) Mireille Chiroleu, **la fiscalité incitative, problèmes économiques**, mars 2016, numéro 9.
- 110) Noreng O., "**Nouveau contexte pétrolier et rapports de force dans l'économie mondiale**", *Revue politique et parlementaire*, 108ème année, N°1039, avril/mai/juin, 2006
- 111) R. ABDOUN, **Economie générale du taux de change, éléments d'analyse macro-économique**, les Cahiers de la réforme n° 5, avril 1988
- 112) Rossiaud S. "**Une analyse néo-institutionnelle de l'ouverture de l'amont pétrolier russe aux compagnies privées : les contraintes à l'effectivité des contrats pétroliers**", Note de travail N° 13/2007, Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale, 2007

4. Rapports

- 113) **Rapport annuel de la Norvège Bank Investment Management, 2006**
<http://www.norges-bank.no>
- 114) Rapport du FMI n°07/61 février 2007
- 115) Rapport de la Banque mondiale 2003b.
- 116) IMF Staff Country Report No. 98/87", Septembre1998
- 117) IMF Staff Country Report No 04/31", Février 2004
- 118) IMF Staff Country Report No.06/102", Mars 2006
- 119) IMF Staff Country Report No.07/95", Mars2007
- 120) IMF Staff Country Report No.09/111", Avril 2009
- 121) IMF Staff Country Report No.12/21", Janvier2012
- 122) Office National de Statistiques.

ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية

1. Books

- 123) Chenery hollis, **structural change and development policy**, oxford university press, london,1999
- 124) MARY E BURFISHER, **Introduction to computable general equilibrium models**, Cambridge university press, USA, 2011
- 125) N. Hosoe; K. Gasawa; H. Hashimoto, **Textbook of Computable General Equilibrium Modeling Programming and Simulations**, Palgrave Macmillan, UK, 2010,
- 126) Reinhard Neck, **Quantitative Economic Policy**, Springer, uk, 2008

- 127) Richard E. Rosenthal, **GAMS — A User's Guide**, GAMS Development Corporation, Washington, DC, USA, 2006
- 128) Timbergen jan , **economic development and policies** , Rotterdam university press

2. Thesis

- 129) Angelo Marsiglia Fasolo, **Optimal Monetary and Fiscal Policy for Small Open and Emerging Economie**, PhD, Department of Economics, Duke University, 2010
- 130) Gae kauzi, **Forecast and the Impact of macroeconomic policies. Computable general equilibrium study for Papua New Guinea**, doctorat in economic, Monash University, Australia, August, 2003
- 131) James Ashley Morrison, **macroeconomic stabilization policy**, PhD, Stanford university, June 2008
- 132) Michael plante, **three essays on monetary policy responses to oil price shocks, doctorat in economic**, Indiana university, august 2009
- 133) Palacios-Salguero, **essays on exchange rate, monetary and fiscal policies in dollarized economies**, Ph.D., Rutgers The State University of New Jersey - New Brunswick, 2010

3. Journals

- 134) Abed G.T., Nuri Erbas S., Guerami B., **The GCC Monetary Union: Some considerations for the exchange rate regime**, IMF Working Paper WP/03/66. 2003
- 135) Alberto Alesina and Roberto Perotti, **Budget Deficits and Budget Institutions**, University of Chicago Press January 1999
- 136) Askari H., Jaber M., **Oil-exporting countries of the Persian Gulf: What happened toall that money?** Journal of Energy Finance and Development,1999
- 137) Davis J.,Ossowski R., Daniel J.A., Barnett S. (),**"Stabilization and savings funds for nonrenewable resources: experience and fiscal policy implications"**, in **Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries**, Ed. Davis J.M., Ossowski R.,Fedelino A., International Monetary Fund: Washington D.C., Chapter 11, 2003
- 138) Engel E., Valdes R. (),**"Optimal fiscal strategy for oil exporting countries"**, IMF Working Paper, WP/00/118, Juin 2000
- 139) Frederick van der Ploe,**Voracious transformation of a common natural resource into productive capital**, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies No. 2008-02
- 140) Shaxson N., **New approaches to volatility: dealing with the resource curse in sub-Saharan Africa**”, *International Affairs*, Vol. 81 Issue 2, Mars, 2005
- 141) W.M. CORDEN et J.P.NEARY, **Booming sector and industrialization in a small open economy in the Economic**, Journal n° 92, Déc. 1982.
- 142) W.M. CORDEN, **Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation**, Oxford Economics Papers n° 36, 1984
- 143) Lucas, **an equilibrium model of the business cycle**, journal of political economy, 2003

4. Reports

- 144) Algeria, selects issues and statistical appendix, IMF staff country report no 98-97, September 1998 .
- 145) BP Statistical Review of World Energy Juin 2013.
- 146) Energy Information Administration, **Banque Mondiale**, World Development Indicators, 2006.
- 147) State petroleum fund Source : **Ministère du pétrole et de l'Energie**, Statistics Norway.
- 148) **World Development Indicators**<http://databank.worldbank.org> 06/08/2017.
- 149) World oil outlook, OPEC, 2016.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1): تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النفطية 34
- الجدول رقم (2): مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النفطية 36
- الجدول رقم (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النفطية 37
- الجدول رقم (4): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصادات النفطية 38
- الجدول رقم (5): إرتباط عينة من الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية 58
- الجدول رقم (6): معدل النمو السنوي المتوسط القطاعي و أسعار النفط 61
- الجدول رقم (7): جدول التبادل بين القطاعات في اقتصاد نفطي 63
- الجدول رقم (8): رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 65
- الجدول رقم (9): رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج في الاقتصادات النفطية 66
- الجدول رقم (10): مقارنة الآثار الاقتصادية للسياسات التجارية الدولية 108
- الجدول رقم (11): فعالية السياسات الاقتصادية حسب طبيعة نظام الصرف 136
- الجدول رقم (12): مبدأ الفعالية - قاعدة مندل - 137
- الجدول رقم (13): أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الداخلي و الخارجي 139
- الجدول رقم (14): قاعدتي مندل و **TINBERGEN** 142
- الجدول رقم (15): تطور الإيرادات العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات النفطية 155
- الجدول رقم (16) : تطور الانفاق العام في الاقتصادات النفطية 157
- الجدول رقم (17) : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في عينة من الاقتصادات النفطية لسنة 2015 161
- الجدول رقم (19): نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عينة من الاقتصادات النفطية 163
- الجدول رقم (20): آثار شرط التبادل الدولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الوحدة: مليون دينار جزائري 175
- الجدول رقم (21): توزيع الإستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977 178
- الجدول رقم (22): الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1969-1985 186
- الجدول رقم (23): الأهمية النسبية لحجم التشغيل في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1969-1985 188
- الجدول رقم (24): درجة الإختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985 189
- الجدول رقم (25): تطور الحساب الجاري و خدمة الدين في الفترة 1985-1990 192
- الجدول رقم (26): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 202
- الجدول رقم (27): معدلات نمو الناتج المحلي القطاعي 210

- الجدول رقم (28): مصفوفة الحسابات الاجتماعية 247
- الجدول رقم (29): متغيرات ومعلمات مجموعة القطاعات الاقتصادية 256
- الجدول رقم (30): متغيرات ومعلمات مجموعة الحكومة 258
- الجدول رقم (31): متغيرات ومعلمات مجموعة الإستثمار والإدخار 259
- الجدول رقم (32): متغيرات ومعلمات مجموعة الإستثمار والإدخار 259
- الجدول رقم (33): متغيرات ومعلمات مجموعة التجارة الخارجية 260
- الجدول رقم (34): متغيرات ومعلمات مجموعة **Armington** 261
- الجدول رقم (35): متغيرات ومعلمات مجموعة التحويل بين الصادرات 262
- الجدول رقم (36): المتغيرات الداخلية والخارجية لنموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري 264
- الجدول رقم (37): الصيغ الرياضية لمعلمات النموذج 266
- الجدول رقم (38): معادلات نموذج التوازن التطبيقي العام للاقتصاد الجزائري 267
- الجدول رقم (39): القيم العددية للمتغيرات الخارجية ومعلمات نموذج التوازن التطبيقي العام في الجزائر 268
- الجدول رقم (40): سيناريوهات السياسات الاقتصادية المقترحة ومواصفات المحاكاة 272
- الجدول رقم (41): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الإنتاج 274
- الجدول رقم (42): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج 275
- الجدول رقم (43): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب الإجمالي 276
- الجدول رقم (44): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة التجارة الخارجية 278
- الجدول رقم (45): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الضرائب 279
- الجدول رقم (46): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الإنتاج 282
- الجدول رقم (47): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج 283
- الجدول رقم (48): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب الإجمالي 284
- الجدول رقم (49): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة التجارة الخارجية 286
- الجدول رقم (50): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الضرائب 287
- الجدول رقم (51): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الإنتاج 289
- الجدول رقم (52): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج 290
- الجدول رقم (53): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب الإجمالي 291
- الجدول رقم (54): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة التجارة الخارجية 292

294	الجدول رقم (55) : نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الضرائب
296	الجدول رقم (56) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج
297	الجدول رقم (57) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
298	الجدول رقم (58) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي
301	الجدول رقم (59) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة التجارة الخارجية
302	الجدول رقم (60) : نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الضرائب
304	الجدول رقم (61) : مقارنة بين السيناريوهات الأربعة لجميع المتغيرات

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (1): تصنيف الدول المصدرة للنفط على أساس مستوى الدخل 35
- الشكل رقم (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار في النرويج خلال الفترة 1980-1986 41
- الشكل رقم (3): نمو الصادرات والواردات وحجم الصادرات من النفط في الاقتصاد النرويجي 42
- الشكل رقم (4): شروط التبادل في الاقتصادات النفطية 47
- الشكل رقم (5): الصادرات النفطية 47
- الشكل رقم (6): تفسير المرض الهولندي من خلال نموذج **R.G. GREGORY** 49
- الشكل رقم (7): آثار المرض الهولندي في الأجل القصير 52
- الشكل رقم (8): كيفية الإصابة بالمرض الهولندي 56
- الشكل رقم (9): نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي 69
- الشكل رقم (10): قيمة الصندوق النفطي ومساهمته في الناتج المحلي 74
- الشكل رقم (11): الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية 101
- الشكل رقم (12): الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية في ظل اقتصاد دولة كبيرة 102
- الشكل رقم (13): فعالية سياسة الرسوم الجمركية نسبة إلى مستوى الرسم الجمركي 103
- الشكل رقم (14): أثر الرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة 104
- الشكل رقم (15): الآثار الاقتصادية لنظام الحصص 107
- الشكل رقم (16): التعظيم في نموذج السياسات الاقتصادية 114
- الشكل رقم (17): المجمعات المشكلة للنموذج القياسي 118
- الشكل رقم (18): اشتقاق منحنى **IS** 123
- الشكل رقم (19): اشتقاق منحنى **LM** 124
- الشكل رقم (20): اشتقاق منحنى **IS-LM** 125
- الشكل رقم (21): فعالية السياسة النقدية 129
- الشكل رقم (22): اشتقاق منحنى التوازن الخارجي 132
- الشكل رقم (23): أثر السياسة الاقتصادية على التوازن الخارجي 138
- الشكل رقم (24): تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة كساد داخلي / عجز خارجي 140
- الشكل رقم (25): تخصيص السياسات الاقتصادية الكلية في حالة تضخم داخلي / فائض خارجي 141
- الشكل رقم (26): تطور الصادرات من النفط والإستثمار الخام في الحزائر خلال الفترة 1970-1984 173

- الشكل رقم(27): تطور نسبة الجباية البترولية إلىالإستثمار الخام والنتاج المحلي الإجمالي 177
- الشكل رقم(28): تطورات الناتج المحلي ومساهمات القطاعات الاقتصادية فيه خلال الفترة 1985-1990 179
- الشكل رقم(29): توزيع القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية ومعدل النمو حسب القطاعات 181
- الشكل رقم(30):توزيع التشغيل حسب القطاعات خلال الفترة 1969-1985 183
- الشكل رقم(31) : تطور المستوى العام للأسعار وفروقات معدلات التضخم 184
- الشكل رقم(32): درجة الإختلال الهيكلي في القطاعات الاقتصادية للفترة 1969-1985 189
- الشكل رقم(33): الفجوة الإدخارية في الجزائر 191
- الشكل رقم(34):العلاقة بين الفجوة الإدخارية والحاجة إلى التمويل في الجزائر 192
- الشكل رقم(35):فجوة التجارة الخارجية في الجزائر 194
- الشكل رقم(36): نسبة الواردات الصافية إلى الإستثمارالإجمالي 195
- الشكل رقم(37): الاستيعاب الداخلي والنتاج المحلي الإجمالي 196
- الشكل رقم(38): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 204
- الشكل رقم(39):معدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2013 205
- الشكل رقم(40): مساهمة القطاعات في القيمة المضافة 207
- الشكل رقم(41):تطورات معدلات الإستثمار خلال الفترة 2006-2012 211
- الشكل رقم(42):تطور معدلات الإستثمار حسب المتعاملين 212
- الشكل رقم (43): مساهمة المتعاملين الاقتصاديين في الإستثمار 212
- الشكل رقم(44):هيكل اليد العاملة النشطة في الاقتصاد الجزائري 213
- الشكل رقم(45):تطورات معدلات الإستثمار ومعدلات النمو في الفترة 2006-2012 216
- الشكل رقم(46):إنتاجية العمل 216
- الشكل رقم(47):تطور الإنفاق العام في الجزائر 219
- الشكل رقم(48):هيكل نفقات التجهيز في الاقتصاد الجزائري 220
- الشكل رقم(49):تطورات الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري 221
- الشكل رقم(50):تطورات هيكل الجباية الضريبية في الاقتصاد الجزائري 222
- الشكل رقم(51): تطورات هيكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة 223
- الشكل رقم(52):تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 224
- الشكل رقم(53):مقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري 225

- 227 الشكل رقم(54):تطورات المؤشرات النقدية في الجزائر
- 238 الشكل رقم(55): خطوات بناء نموذج التوازن التطبيقي العام
- 239 الشكل رقم(56):مخطط بناء وتنفيذ نموذج التوازن التطبيقي العام.
- 273 الشكل رقم(57):التوقعات المستقبلية لأسعار النفط
- 274 الشكل رقم(58):نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الإنتاج
- 275 الشكل رقم(59):نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 276 الشكل رقم(60):نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب الإجمالي
- 278 الشكل رقم(61): نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة التجارة الخارجية
- 280 الشكل رقم(62):نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الضرائب
- 282 الشكل رقم(63): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الإنتاج
- 283 الشكل رقم(64):نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 285 الشكل رقم(65):نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب الإجمالي
- 286 الشكل رقم(66): نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة التجارة الخارجية
- 288 الشكل رقم(67):نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الضرائب
- 289 الشكل رقم(68):نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الإنتاج
- 291 الشكل رقم(69):نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 292 الشكل رقم(70): نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب الإجمالي
- 293 الشكل رقم(71):نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة التجارة الخارجية
- 296 الشكل رقم(72):نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج
- 297 الشكل رقم(73): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 299 الشكل رقم(74):نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي
- 301 الشكل رقم(75): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة التجارة الخارجية
- 302 الشكل رقم(76): نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الضرائب
- 306 الشكل رقم(77): نتائج السيناريوهات الأربعة في جميع المتغيرات

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

- 319 الملحق رقم(1): مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الجزائر لسنة 2014
- 320 الملحق رقم(2): نتائج السيناريو الأساسي
- 325 الملحق رقم(3): نتائج المحاكاة الأولى
- 333 الملحق رقم (4): نتائج المحاكاة الثانية
- 341 الملحق رقم (5): نتائج المحاكاة الثالثة
- 349 الملحق رقم (6): نتائج المحاكاة الرابعة

فهرس المحتويات

13	الفصل الأول: طبيعة الاقتصادات النفطية وخصائصها الهيكلية
15	1 لمبحث الأول: الجانب النظري للهيكل الاقتصادي والتوازن الهيكلية
15	المطلب الأول: مفهوم الهيكل الاقتصادي
15	الفرع الأول: ماهية الهيكل الاقتصادي
15	أولاً: تعريف الهيكل الاقتصادي
16	ثانياً: الهياكل الفرعية للهيكل الإنتاجية
17	ثالثاً: مكونات الهيكل الاقتصادي
18	الفرع الثاني: مفهوم اختلال التوازن الهيكلية
18	أولاً: مفهوم التغيير الهيكلية
19	ثانياً: أسباب الاختلالات الهيكلية
20	ثالثاً: الاعتماد المتبادل بين الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلية
21	الفرع الثالث: النظريات المفسرة للتوازن الهيكلية
21	أولاً: الاتجاه النيوكلاسيكية في تفسير التوازن الهيكلية
22	ثانياً: الاتجاه الهيكلية في تفسير التوازن الهيكلية
22	ثالثاً: النظرية الهيكلية والعلاقات القطاعية
25	رابعاً: نموذج الفجوتين في تفسير الاختلالات الهيكلية
26	المطلب الثاني: مؤشرات قياس اختلال التوازن الهيكلية والاستقرار الاقتصادي
26	الفرع الأول: الاختلالات الهيكلية الداخلية
27	أولاً: هيكل الناتج المحلي
28	ثانياً: هيكل التشغيل
29	الفرع الثاني: الاختلالات الهيكلية الخارجية
31	المبحث الثاني: التنمية النفطية في الاقتصادات النفطية

31	المطلب الأول: مفاهيم التنمية النفطية
31	الفرع الأول: ماهية أتماط التنمية النفطية
32	الفرع الثاني: الربيع النفطي في الاقتصادات النفطية
32	أولاً: اقتصادات الدول النفطية
36	ثانياً: أثر الموارد النفطية على التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النفطية
36	الفرع الثالث: آثار الصدمة النفطية الأولى على الاقتصادات النفطية
37	أولاً: التنمية النفطية في الاقتصادات النفطية
39	ثانياً: التنمية النفطية في ظل النموذج النرويجي
43	المطلب الثاني: التنمية النفطية خلال الصدمة النفطية الثانية في الاقتصادات النفطية
44	الفرع الأول: الصادرات النفطية كمحرك للتنمية الاقتصادية
44	أولاً: تحسين استخدام عوامل الإنتاج
44	ثانياً: أثر الارتباط
45	الفرع الثاني: عراقيل استخدام الصادرات النفطية كمحرك للتنمية
46	أولاً: النمو المتباطئ للطلب
46	ثانياً: تدهور شروط التبادل
48	المبحث الثالث: الخصائص الهيكلية للاقتصادات النفطية
48	المطلب الأول: الجانب النظري للمرض الهولندي
48	الفرع الأول: النموذج الأساسي للمرض الهولندي
49	أولاً: نموذج R.G. GREGORY
51	ثانياً: نموذج CORDEN / NEARY
52	الفرع الثاني: آثار المرض الهولندي
52	أولاً: آثار المرض الهولندي في الأجل القصير
55	ثانياً: آثار المرض الهولندي في الأجل المتوسط

57	المطلب الثاني: الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النفطية
57	الفرع الأول: تقييم المرض الهولندي في الاقتصادات النفطية
57	أولاً: الاختلال الهيكلي والارتباط بالموارد النفطية
64	ثانياً: توسع القطاع النفطي، السياسة المالية ودور الدولة
67	الفرع الثاني: تجارب دولية لمعالجة المرض الهولندي
67	أولاً: استخدام الربح النفطي في دول الخليج العربي
70	ثانياً: استخدام الصناديق النفطية
76	خلاصة الفصل الأول:
77	الفصل الثاني: دور السياسات الاقتصادية في معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية
79	المبحث الأول: نظرية السياسات الاقتصادية الكلية
79	المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية كأداة لتصحيح الاختلالات
79	الفرع الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية
79	أولاً: تعريفات السياسة الاقتصادية
81	ثانياً: مضمون السياسة الاقتصادية
82	الفرع الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية
83	أولاً: السياسة المالية
94	ثانياً: السياسة النقدية
99	ثالثاً: السياسات التجارية الدولية
108	الفرع الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية
109	أولاً: السياسة الاقتصادية الظرفية
109	ثانياً: السياسة الاقتصادية الهيكلية
110	المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية ونظرية الاختيار
110	الفرع الأول: تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية

111	أولاً: نموذج السياسة الاقتصادية
112	ثانياً: الطبيعة الرياضية للنموذج الاقتصادي
114	ثالثاً: صعوبات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية:
116	رابعاً: الانتقال من النموذج الاقتصادي إلى النموذج القياسي
118	الفرع الثاني: اللائقين والسياسات الاقتصادية الكلية
119	أولاً: السياسة الأتوماتيكية
120	ثانياً: فائدة التنوع في الأدوات لمواجهة اللائقين
121	المبحث الثاني: الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية في ظل النماذج الاقتصادية المختلفة
121	المطلب الأول: النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي ظل اقتصاد مغلق نموذج
122	الفرع الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات
123	الفرع الثاني: التوازن في سوق النقود
125	الفرع الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي
125	أولاً: اشتقاق التوازن الكلي
126	ثانياً: السياسات الاقتصادية في نموذج IS-LM
131	المطلب الثاني: النموذج الكينزي ذو السعر الثابت وفي اقتصاد مفتوح
131	الفرع الأول: اشتقاق التوازن الخارجي
133	الفرع الثاني: التعديل في ميزان المدفوعات
133	أولاً: تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت
133	ثانياً: تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن
134	الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS LM BP
134	أولاً: السياسة المالية والنقدية في ظل نظام الصرف الثابت
135	ثانياً: السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف المرن
136	الفرع الرابع: قواعد وتخصيصات السياسات الاقتصادية الكلية

- 137 أولاً: قواعد السياسة الاقتصادية
- 137 ثانياً: تخصيصات السياسات الاقتصادية
- 142 المطلب الثالث: الاختيار الأمثل للسياسات الاقتصادية في إطار نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي
- 142 الفرع الأول: سياسات الاستقرار الاقتصادي
- 142 أولاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة اختلال الاستقرار الركودي والتضخمي
- 143 ثانياً: السياسات الاقتصادية لمواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي
- 147 الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم/البطالة
- 147 أولاً: القراءة الكينزية لأثر السياسات الاقتصادية على منحني فيليبس وانتقادات النقاد
- 148 ثانياً: قراءة الكلاسيكيون الجدد لموقع سياسات الاقتصاد الكلي من منحني فيليبس
- 149 الفرع الثالث: نقاش حول فعالية السياسات الاقتصادية الكلية
- 149 أولاً: السياسات الاقتصادية الهجومية أم الدفاعية؟
- 151 ثانياً: السياسات الاقتصادية القاعدة أو اللافاعدة⁰

154

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية

- 154 المطلب الأول: السياسة الضريبية في الاقتصاديات النفطية
- 155 الفرع الأول: تطور الإيرادات العامة في الاقتصادات النفطية
- 155 الفرع الثاني: أهمية الإيرادات النفطية في الاقتصادات النفطية
- 156 المطلب الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية
- 157 الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في الاقتصادات النفطية
- 158 الفرع الثاني: علاقة الإنفاق العام بالاستقرار الاقتصادي
- 158 أولاً: طفرة الاستيراد
- 158 ثانياً: التوسع في النشاط الاقتصادي والطلب المحلي
- 159 المطلب الثالث: سياسات معالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصادات النفطية
- 159 الفرع الأول: التنويع الاقتصادي⁰ كضرورة في الاقتصادات النفطية

159	أولاً: تقليل المخاطر الاستثمارية
159	ثانياً: تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات
160	ثالثاً: توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية
160	رابعاً: توليد الفرص الوظيفية
160	الفرع الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية
161	أولاً: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي
162	ثانياً: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
164	ثالثاً: مقومات نجاح سياسة التنوع في الاقتصادات النفطية
167	خلاصة الفصل الثاني
167	الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري
170	المبحث الأول: الفوائض النفطية كأداة لتحقيق التنمية النفطية خلال الفترة 1970-1986
170	المطلب الأول: نموذج التنمية النفطية في الاقتصاد الجزائري
170	الفرع الأول: تمويل التراكم عن طريق الفوائض النفطية ومحدوديته
171	أولاً: مزايا استخدام الفوائض النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية
171	ثانياً: محدودية استخدام الفوائض النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية
172	ثالثاً: الوظيفة التمويلية والوظيفة الصناعية للفوائض النفطية
172	الفرع الثاني: تقدير الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري
173	أولاً: الإستثمار الخام وإيرادات الصادرات من النفط
174	ثانياً: تطورات شروط التبادل
176	ثالثاً: تطور الجباية البترولية
177	الفرع الثالث: آثار الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري
177	أولاً: أثر الصدمة النفطية الأولى على الاقتصاد الجزائري
178	ثانياً: آثار الصدمة النفطية المعاكسة على الاقتصاد الجزائري

180	المطلب الثاني: تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري
180	الفرع الأول: مؤشرات قياس الإختلال الهيكلي
180	أولا: هيكل الناتج المحلي في الأجل الطويل
182	ثانيا: هيكل التشغيل حسب القطاعات
183	ثالثا: تطور هيكل الأسعار النسبية
185	الفرع الثاني: قياس الإختلالات الهيكلية الداخلية
186	أولا: الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي
187	ثانيا: الأهمية النسبية للتشغيل في القطاعات الاقتصادية
188	ثالثا: درجة الإختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985
190	رابعا: قياس الفجوة الإدخارية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1985
193	الفرع الثالث: قياس الإختلالات الهيكلية الخارجية في الاقتصاد الجزائري
193	أولا: فجوة التجارة الخارجية
194	ثانيا: الواردات الصافية واختلال التوازن الهيكلي
195	ثالثا: الإستيعاب الداخلي واختلال التوازن الهيكلي
198	المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015
198	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2014
198	الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-1994
200	الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998
201	الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين 2001-2014
201	أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
202	ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009
204	ثالثا: البرنامج الخماسي 2010-2014
205	رابعا: تقييم برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

207	المطلب الثاني: تقييم الإستقرار الاقتصادي الداخلي
207	الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي
208	الفرع الثاني: النمو الاقتصادي
208	أولا: تطورات معدلات النمو الاقتصادي
209	ثانيا: المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي
210	ثالثا: تطور الإستثمار
213	الفرع الثالث: التشغيل
213	أولا: التوزيع القطاعي لليد العاملة
213	ثانيا: البطالة
214	المطلب الثالث: الإستقرار الاقتصادي الخارجي
214	الفرع الأول: ميزان المدفوعات
214	أولا: الحساب الجاري
214	ثانيا: حساب رأس المال
215	الفرع الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري
215	أولا: كفاءة الاقتصاد: العائد المتوسط للاستثمار
216	ثانيا: كفاءة الاقتصاد الجزائري: إنتاجية العمل

218 المبحث الثالث: تقييم السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

218	المطلب الأول: تقييم السياسة المالية
219	الفرع الأول: الإنفاق العام
220	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
223	الفرع الثالث: رصيد الموازنة العامة
224	المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية
225	الفرع الأول: تطورات المجاميع النقدية

225	أولاً: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الاقتصاد الجزائري
226	ثانياً: السيولة البنكية والسوق النقدي
227	الفرع الثاني: أدوات وأهداف السياسة النقدية
228	أولاً: تطور الإطار التنظيمي للسياسة النقدية
229	ثانياً: مسار السياسة النقدية
231	خلاصة الفصل الثالث:
231	الفصل الرابع: مجاكة السياسات الاقتصادية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري
234	المبحث الأول: الجانب النظري لنموذج التوازن التطبيقي العام
234	المطلب الأول: ماهية نموذج التوازن التطبيقي العام
234	الفرع الأول: مقدمة في نموذج التوازن التطبيقي العام
234	أولاً: مفهوم نموذج التوازن التطبيقي العام
237	ثانياً: نموذج التوازن التطبيقي العام النمطي
237	الفرع الثاني: هيكل نموذج التوازن التطبيقي العام
239	أولاً: قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام
240	ثانياً: تطبيقات نموذج التوازن التطبيقي العام
241	ثالثاً: عناصر نموذج التوازن التطبيقي العام
242	رابعاً: إفعال النموذج
243	المطلب الثاني: قاعدة بيانات نموذج التوازن التطبيقي العام
243	الفرع الأول: الإطار النظري لمصفوفة الحسابات الاجتماعية
244	أولاً: مقدمة في مصفوفة الحسابات الاجتماعية
244	ثانياً: قاعدة البيانات الكلية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية
244	ثالثاً: مصفوفة الحسابات الاجتماعية والنماذج الاقتصادية الكلية
245	الفرع الثاني: توازن مصفوفة الحسابات الاجتماعية

246	الفرع الثالث: مخطط مصفوفة الحسابات الاجتماعية
248	المبحث الثاني: مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري
248	المطلب الأول: هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري
248	الفرع الأول: القطاعات والمنتجات
249	الفرع الثاني: عوامل الإنتاج
249	الفرع الثالث: المتعاملون الاقتصاديون
249	المطلب الثاني: بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية
249	الفرع الأول: العلاقة بين نظام الحسابات الوطني ومصفوفة الحسابات الاجتماعية
250	الفرع الثاني: منهجية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري
250	أولاً: مكونات مصفوفة الحسابات الاجتماعية
252	ثانياً: التوازن في مصفوفة الحسابات الاجتماعية
254	المبحث الثالث: نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري
254	المطلب الأول: بناء نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري
255	الفرع الأول: مجموعة القطاعات الاقتصادية (الإنتاج)
257	الفرع الثاني: مجموعة الحكومة
258	الفرع الثالث: مجموعة الإدخار والإستثمار
259	الفرع الرابع: مجموعة العائلات
260	الفرع الخامس: مجموعة التجارة الدولية
260	الفرع السادس: الإحلال بين الواردات والسلع المحلية Armington composite
261	الفرع السابع: التحويل بين الصادرات والسلع المحلية
263	الفرع الثامن: شروط التوازن
263	المطلب الثاني: إقفال نموذج التوازن التطبيقي العام
264	الفرع الأول: معايرة معلمات نموذج التوازن التطبيقي العام

- 270 الفرع الثاني: إقفال النموذج
- 271 أولا: المحاكاة التاريخية
- 272 ثانيا: المحاكاة الستاتيكية
- 272 المطلب الثالث: محاكاة السياسات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام
- 273 الفرع الأول: السيناريو الأول: التغيرات في أسعار النفط بنسبة 50 بالمائة
- 274 أولا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الإنتاج
- 275 ثانيا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 276 ثالثا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الطلب الإجمالي
- 277 رابعا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة التجارة الخارجية
- 279 خامسا: نتائج المحاكاة الأولى في مجموعة الضرائب
- 281 الفرع الثاني: السيناريو الثاني: رفع الرسوم الجمركية بـ 50 بالمائة وتخفيض العجز التجاري بـ 10 %
- 281 أولا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الإنتاج
- 283 ثانيا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 284 ثالثا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الطلب الإجمالي
- 285 رابعا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة التجارة الخارجية
- 287 خامسا: نتائج المحاكاة الثانية في مجموعة الضرائب
- 288 الفرع الثالث: السيناريو الثالث: التخفيض في الضرائب على الإنتاج بـ 80 بالمائة والزيادة في الضرائب المباشرة بـ 50 بالمائة
- 289 أولا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الإنتاج
- 290 ثانيا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
- 291 ثالثا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الطلب الإجمالي
- 292 رابعا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة التجارة الخارجية
- 293 خامسا: نتائج المحاكاة الثالثة في مجموعة الضرائب

295	الفرع الرابع : السيناريو الرابع : إرتفاع في أسعار المحروقات بنسبة 50%، الزيادة في معدل الضرائب المباشرة بـ 40 %، تخفيض معدلات الضرائب على الإنتاج بـ 80 بالمائة، الرفع في معدل الرسوم الجمركية بـ 70 بالمائة، تخفيض العجز التجاري بـ 80 بالمائة، زيادة تخصيصات عناصر الإنتاج للعائلات بـ 30 بالمائة ⁰
296	أولاً: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الإنتاج
297	ثانياً: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب على عوامل الإنتاج
298	ثالثاً: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الطلب الإجمالي
300	رابعاً: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة التجارة الخارجية
302	خامساً: نتائج المحاكاة الرابعة في مجموعة الضرائب
307	خلاصة الفصل الرابع
309	الخاتمة
311	أولاً: نتائج الدراسة النظرية
313	ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية
316	المقترحات
358	قائمة المراجع
358	أولاً: المراجع باللغة العربية
363	ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية
365	ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية
369	فهرس الجداول
373	فهرس الأشكال
377	فهرس الملاحق
391	الملخص

Resumé

Erreur ! Signet non défini.

الملخص

سعت هذه الأطروحة إلى استخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في تقييم واقتراح حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا نفطيا، حيث قامت الدراسة بتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي محاولة معرفة مكان الخلل التي أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية مع محاولة تقييم السياسات المتبعة خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما قامت الدراسة باستقراء التجارب الناجحة لعينة من الاقتصاديات النفطية التي نجحت إلى حد بعيد في الخروج من التبعية للقطاع النفطي، وتوصلت الدراسة بعد عدة اختبارات مستخدمة البرنامج الحاسوبي GAMS إلى القيام بعملية المحاكاة واقتراح حزمة من السياسات الاقتصادية التي أدت إلى إحداث تغيرات إيجابية في المتغيرات الداخلية في النموذج وفي القطاعات خارج قطاع النفط، حيث قامت بمقارنة نتائج المحاكاة مع نتائج السيناريو الأساسي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، التنمية النفطية، المرض الهولندي، مصفوفة الحسابات الاجتماعية، نموذج التوازن التطبيقي العام، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاديات النفطية.

Résumé

Le but de cette thèse est d'utiliser le modèle d'équilibre général calculable pour évaluer et proposer des politiques macroéconomiques afin de corriger les déséquilibres structurels de l'économie algérienne en tant qu'économie pétrolière. L'étude a fait un diagnostic de l'économie algérienne pour essayer de comprendre les défaillances ayant conduit à l'apparition des déséquilibres structurels en sus de l'évaluer des politiques suivies au cours des différentes étapes subies par l'économie algérienne en tenant compte des expériences d'un échantillon d'économies pétrolières qui ont réussi à atténuer dépendance vis-à-vis du secteur pétrolier. En utilisant le logiciel GAMS, l'étude a proposé, après une série de simulation, un ensemble de politiques économiques susceptibles d'induire des changements positifs dans certaines variables telles que la valeur ajoutée de certains secteurs hors hydrocarbures, notamment les secteurs industriel et agricole.

Mots clés : Politiques macroéconomiques, Développement pétrolière, Dutch disease, Matrice de comptabilité sociale, Modèle d'équilibre générale calculable, économie Algérien, économie pétrolier.

تم بحمد الله